مسارات السلطة والمعارضة فى سورية
نقد الرؤى والممارسات

الكتاب: مسارات السلطة والمعارضة فى سورية
نقد الرؤى والممارسات

سلسلة: قضايا الإصلاح (٢٢)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
إخراج فني وغلاف: هشام أحمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب:
الترقيم الدولي:

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
إدارة الشئون الفنية

ط١- القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩.
٣٤٦ ص: ٢٤سم- (سلسلة قضايا الإصلاح: ٢٢)
د. حازم نهار (مؤلف)
العنوان: مسارات السلطة والمعارضة فى سورية
نقد الرؤى والممارسات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قضايا الإصلاح
(٢٢)

مسارات السلطة والمعارضة فى سورية
٢٠٠٠ – ٢٠٠٨
نقد الرؤى والممارسات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بانشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة ، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس). المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف. وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

المدير العام
بهي الدين حسن

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير التنفيذي
معتز الفجيري

المحتويات

الفصل الأول: قراءة فى الوضع الداخلي وتطوراته ٩
- خلاصات من العهد السابق ١٩٧٠-٢٠٠٠ ..... ١١
- قراءة في مسيرة العهد الجديد خلال السنوات الأربع الأولى ١٣
- مرتكزات السياسة الداخلية خلال السنوات الأولى للعهد الجديد ١٦
- عناصر الخطاب السياسي للسلطة ١٩
- في معنى الإصلاح وبرامجه ومستوياته وشروطه ٢٤
- الجبهة الوطنية التقدمية: المبدأ... والتجربة الواقعية ٢٩
- المعارضة.. وظائفها وبرامجها ٣٣
- التحديات والتهديدات وسبل المواجهة ٣٥
- الإصلاح قبل فوات الأوان ٣٨
- قراءة في أحداث ١٢ آذار ٤٠
- مؤتمر البعث والدوران في المكان ٤٣
- التنشئة السياسية للشباب السوري: المحدّدات والاتجاهات ٤٩

الفصل الثاني: البيئة الدولية الجديدة والعلاقات الخارجية لسورية ٥٩
- البيئة الدولية بعد الحادي عشر من أيلول ٦١
- هل تؤدي سياسة الأحلاف للاستقرار ؟ ٦٩
- مستقبل العلاقات السورية-اللبنانية ٧٣
- التسوية والصراع العربي-الإسرائيلي ٧٧
- من أجل سياسة خارجية تخدم سوريا والسوريين ٨٩

الفصل الثالث: المعارضة السورية وإشكالاتها ١٠٣
- قصة إعلان دمشق ١٠٥
- ما بعد انعقاد المجلس الوطني الأول: إعلان دمشق إلى أين ؟ ١٠٩
- ماذا لو عرضت السلطة الحوار على قوى إعلان دمشق ؟ ١١٦
- مشروع وثيقة مقترحة لإعلان دمشق ١٢١
- إعلان بيروت- دمشق والسياسات الخاطئة للنظام مستمرة ١٣٣
- قراءة في وثيقة «إعلان بيروت- دمشق» ١٣٨
- ملاحظات لتفعيل التجمع الوطني الديمقراطي ١٤٥
- مشروع نظام أساسي مقترح للتجمع الوطني الديمقراطي ١٥٣

الفصل الرابع: آراء في الثقافة السياسية السائدة في سورية ١٦٣
حقوق الانسان وإشكالات حركة حقوق الإنسان في سوريا والمنطقة العربية ١٦٥
- الإشكالية الفكرية الأساسية: الحداثة والتقليد ١٦٥

- إشكالية العالمية والخصوصية ١٧١
- إشكالية حقوق الإنسان والديمقراطية ١٧٢
- إشكالية حقوق الإنسان والسياسة ١٧٥
- إشكالية الأولويات المطروحة في مجال حقوق الإنسان ١٨١
- إشكالية العولمة وحقوق الإنسان ١٨٢
- الإشكاليات الذاتية لحركة حقوق الإنسان في سوريا ١٨٣

الفصل الخامس : المجتمع المدني في سوريا ودوره في التغيير ١٨٥
- مقدمة ١٨٧
أولا: في مفهوم المجتمع المدني ودلالاته ١٨٨
١- الدولة الوطنية والمجتمع المدني ١٨٨
٢- المجتمع المدني والمجتمع الأهلي ١٩٠
٣- المجتمع المدني عضو في مصفوفة فكرية حديثة ١٩١
٤- منظمات المجتمع المدني ١٩٣
ثانيا: الدولة والمجتمع في سورية ١٩٥
١- هل المجتمع السوري مجتمع مدني؟ ١٩٥
٢- التجربة السورية في ميدان الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية ١٩٧
٣- مفهوم المجتمع المدني ودلالاته في الثقافة السياسية السورية ٢٠٠
٤- بين معوقات التغيير وضرورته ٢٠٤
ثالثا: أفكار للانطلاق نحو مرحلة جديدة ٢٠٦
أ- التجربة الناشئة وإمكانياتها المستقبلية ٢٠٦
ب- خلاصات واستراتيجيات عمل ٢٠٩
١- عامل الإرادة والواقع الموضوعي ٢٠٩
٢- المجتمع المدني والدولة الوطنية والتحول الديمقراطي ٢١٠
٣- ضرورة الفكر والثقافة ٢١١
٤- المجتمع المدني والمجتمع الأهلي ٢١١
٥- المجتمع المدني والبورجوازية الوطنية ٢١٢
٦- إشكالية السياسة والعمل المدني ٢١٢
٧- الانتشار والتوسع- النقابات كنموذج ٢١٣
٨- تطوير آليات العمل التنظيمي ٢١٨
- كلمة أخيرة ٢٢٠

الفصل السادس: الديمقراطية مجدّداً ٢٢٣
- الحاجة لإطلاق حوار جديد حول الديمقراطية ٢٢٥
- ثلاث هزائم في الواقع والفكر ٢٢٧
- الديمقراطية: طلب شديد وبسط منعدم ٢٢٩
- الثقافة السائدة والثقافة الديمقراطية ٢٣٠

- الديمقراطية والنخبة: التباس مفاهيم وتمظهرات غير ديمقراطية ٢٣٣
- الديمقراطية والعلاقة مع الآخر ٢٣٦
- الدولة الوطنية والديمقراطية ٢٤١
- المشروع الوطني الديمقراطي والمسارات المحتملة ٢٤٤

الفصل السابع: تجديد الفكر السياسي حول إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ٢٤٩
- مقدمة: عصر بدون مقدسات يعيد اصطفاف القوى والبشر ٢٥١
- تغيرات السياسة الأمريكية والنظام العالمي ٢٥٣
- إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في تاريخ المنطقة ٢٥٨
- الداخل والخارج في الثقافة السياسية السائدة ٢٦٠
أ- عقدة النقص تجاه الغرب والخوف منه ٢٦١
ب- خطاب الهوية إزاء خطر الخارج ٢٦٣
ج- خطاب «الخصوصية» في مواجهة الخارج ٢٦٦
د- الوطن والوطنية ٢٦٧
هـ- العولمة ٢٧١
١) العولمة: مستوياتها وآلياتها ٢٧٢
٢) الأمركة والهيمنة.. وبناء الموقف من العولمة ٢٧٣
٣) القومية والاشتراكية في إطار العولمة ٢٧٧
٤) ثقافة العولمة والثقافات المحلية ٢٧٨
٥) إشكالية الداخل والخارج في الممارسة السياسية ٢٨٠
أ- المنهج والخطاب السائدان سياسياً ٢٨٠
ب- النظم الحاكمة وتعاطيها السياسي مع الإشكالية ٢٨٥
٦) الخروج من النفق المسدود ٢٨٦

الفصل الثامن: جدل المعارضة والسلطة - الحوار الوطني ٢٩١
- مقدمة: في أهمية المراجعة والحوار الوطني ٢٩٣
- الديمقراطية السياسية ووظائف السلطة ٢٩٥
- العلاقة بين السلطة والمعارضة ٣٠٠
- مساهمة في نقد العلاقة بين السلطة والمثقف ٣٠٩
- قضايا سياسية تنظيمية ٣٢٥
١- حرية الفرد وحرية الجماعة في المؤسسات والأحزاب السياسية ٣٢٥
٢- أزمة الأحزاب السياسية ٣٣٣

إهداء

إلى فايز سارة

وميشيل كيلو وعلي العبد الله وأكرم البني ورياض سيف

وفداء حوراني وبقية الأصدقاء...

الذين ما زالت قلوبهم تخفق خلف القضبان

وأرواحهم تهجس بالوطن

وعقولهم تحلم بسورية أجمل

الفصل الأول

قراءة فى الوضع الداخلي وتطوراته

خلاصات من العهد السابق ١٩٧٠-٢٠٠٠

خلال عقد التسعينيات برزت المنطقة العربية، ومن ضمنها سوريا، كاستثناء من الموجة العامة للتحول الديمقراطي التي سرت في العالم منذ نهاية عقد الثمانينيات، وكانت التحولات الخاصة بالأوضاع السياسية والحقوقية الداخلية في بلدان المنطقة سلبية في عمومها.

خلال العقود الأربعة الماضية كبرت سوريا كموقع إقليمي وكدور سياسي خارجي، لكن بالنهج الذي سارت عليه الأمور، كنا في المحصلة أمام خسارة حقيقية مبرمجة لإنسان هذا البلد ولمؤسسات المجتمع كافة.

هذا النهج بدأ مع إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية منذ عام ١٩٦٣، وترسيخ التضييق على الأحزاب السياسية في ميثاق «الجبهة الوطنية التقدمية» واحتكار العمل السياسي من حزب البعث، الحزب القائد للدولة والمجتمع كما جاء في الدستور الدائم لعام ١٩٧٣، وتبعية سائر أحزاب الجبهة له وإلغاء المفهوم الديمقراطي للعمل السياسي، ومن ثم تنامت تحت وطأة القوانين التسلطية المتابعة فئات اجتماعية مستفيدة مباشرة منها، ومراكز قوى متعددة لها مصالح حقيقية في بقاء التسلط واستمراره، وطال التهميش كل قطاعات المجتمع التي ارتدت إلى مستوى المتطلبات الدنيا، بعد أن كان «الشأن العام» خبزها وملحها.

بالتالي كنا مع مطلع القرن الواحد والعشرين أمام دولة تعاني أجهزتها ومؤسساتها من التخلف والوهن والشلل، عدا أجهزتها الأمنية المتضخمة التي تحصي على الجماعات

والأفراد أنفاسهم. فعلى صعيد المؤسسات التمثيلية هناك غياب كامل لحياة برلمانية حقيقية قائمة على سلطات فعلية تشمل فيما تشمل حجب الثقة عن الحكومة، وعلى صعيد المؤسسة القضائية فقد ضربت استقلاليتها، وغاب دور القانون، وتم إيقاف مفعول الضمانات الدستورية من خلال استمرار إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإصدار تشريعات استثنائية وقوانين تعطل الحريات العامة أو تحد منها، وتقييد أو حظر عمل النقابات والأحزاب والجمعيات. هذا كله خلق حالة تخلف قانوني في البلد زاد الأزمة الداخلية عمقاً واتساعاً. أدت هذه السياسة، بالإضافة لما رافقها ولا يزال من أزمة اقتصادية متفاقمة وتحطيم لمقومات المجتمع المدني، إلى سيادة أزمة عامة في القيم والتوجهات تمثلت في الجنوح إلى الخلاص الفردي والعائلي والارتداد إلى حالات من التعصب والانغلاق، وتبخرت قناعات المواطنين بإمكانية احترام الحريات الأساسية وتحصيل الحقوق.

خلال الفترة من ١٩٦٣ – ٢٠٠٠ تمت عملية تقزيم الحياة السياسية، لتقوم تدريجياً على حزب واحد ولاعب واحد وسيطرة أحادية وشاملة على كل مقومات ونشاطات الحياة المجتمعية والمدنية والإعلامية وغيرها، دون منافسة، أو رقابة على ما يجري، أو حتى محاسبة الفاسدين والمقصرين.

هذا الحزب فقد مع الزمن وظيفته السياسية، وتحول إلى هيكل تنظيمي محض، وحول معه مؤسسات الدولة والمجتمع إلى «مساكن» لا تحتوي على أي شكل من أشكال الحياة المنتجة والمثمرة، والتي أعادت صياغة البشر ليكونوا، في معظمهم، دون طموح وملامح وتمايز، وفي المآل أصبحت البلاد أمام مشكلة سياسية – أخلاقية / إنسانية تؤكد وتعيد إنتاج نفسها في كل اللحظات والمجالات. تحولت المؤسسات التعليمية والنقابية مثلاً إلى «مستودعات» تنتج، على الأغلب، أفرادا يملأ حياتهم التخبط الروحي والتوهان الأخلاقي، وتسيطر عليهم حالة من عدم الاكتراث بالمصلحة الوطنية والعمومية، ويعانون ضموراً في أحاسيسهم ومشاعرهم بجماعية الحياة، ليصبح بالتالي أقصى ما يطلبونه، الستر والأمان ممن بيده الحكم والسلطان. هذا يمكننا من تفسير ظاهرة اللامبالاة السائدة في مجتمعنا إزاء ما يجري حوله، والتي ما زالت مستمرة حتى الآن، ففي الوقت الذي تخرج فيه الملايين في باريس وبرلين ومدريد معلنة رفضها للحرب على العراق واستنكارها لتعذيب العراقيين على يد جيش الاحتلال الأمريكي، نكاد لا نسمع عن مشاركة سوريا إلى فيما ندر، ولا تغير المسيرات الباهتة والمعلبة التي تقوم بها السلطة بين حين وآخر من ظاهرة اللامبالاة هذه أي شيء.

تصرفت السلطة على مدى تلك العقود، كما لو أن المجتمع وجد ليخدمها، واستغنت عن وظيفتها في خدمته، وانقطعت الروابط بين الدولة والمجتمع تدريجياً بشكل يتناسب مع زوال مضمونها القانوني – العمومي، وشاع مناخ تجريمي اتهامي – خاصة بعد محنة

الثمانينيات – ساهم في توسيع رقعة الانقسام والتشظي الاجتماعيين.

خلاصة العهد السابق تقول لنا إذن إن المشكلة بدأت سياسياً، وأدت مع مرور الزمن إلى مجتمع مستقيل، وانتهت إلى أزمة أخلاقية وروحية تطال التكوين النفسي والأخلاقي والفكري والروحي للفرد. جوهر مشكلتنا إذاً سياسي، ووجهها البارز أو الطافي المشكلة الأخلاقية – الإنسانية.

قبل بدء العهد الجديد بوقت قليل، أطلقت السلطة شعار «محاربة الفساد» الذي انتهى إلى حدود ضيقة، ودون أن تجيب إجابة مخلصة عن السؤال المركزي: من أين جاء هذا الفساد ؟. في الحقيقة إن كل الخراب الذي عاشته البلاد على مدار أربعة عقود، ولا يزال حاضراً بقوة، ما هو إلى نتاج خيارات سياسية محددة، في مقدمتها نموذج وأسلوب ممارسة الحكم، والذي يعتبر العمل الأول في تشكيل أخلاق الناس ووعيهم وسلوكياتهم، فإذا ما كان مفتقداً للحدود الدنيا من احترام حقوق الإنسان وصيانة الحريات الأساسية، فإنه، بالضرورة، سينتج أفراداً بائسين على جميع المستويات، وإذا ما كان ديمقراطياً، فإنه، على العكس، سيؤهل لتخريج الأفراد المبدعين الأحرار.

قراءة فى مسيرة العهد الجديد خلال السنوات الاربع الاولى

بدأ العهد الجديد في سوريا بخطاب القسم الذي كان حدثاً له دلالاته المهمة، خاصة أنه جاء على لسان أعلى مرجعية سياسية في سوريا، عندما أعلن الرئيس الجديد فيه عن دعوته لإصلاح الأوضاع في البلاد. خلال العام الأول انتعشت الآمال بالإصلاح، وبفتح أبواب التغيير، وأخذ المجتمع السوري يحاول الانتظام في هيئات وجمعيات ومنتديات عديدة بهدف العودة إلى ساحة المشاركة والفعل، فظهرت المنتديات وأنشطة المثقفين والتنظيمات والجمعيات المدنية، حيث أعلن عن بيان ال ٩٩، وبيان الألف، وتبعتهما وثيقة التوافقات الوطنية (نحو عقد اجتماعي)، وكتبت رسائل شخصية لعدد من المثقفين، وعادت لجان الدفاع عن حقوق الإنسان (ل. د. ح) لممارسة نشاطها، وصدر ميثاق الشرف عن الإخوان المسلمين، وأعلن عن تشكيل جمعية حقوق الإنسان في سوريا. هذه الأنشطة في جملتها كانت تهدف بشكل أو بآخر إلى إعادة تأهيل وتدريب المجتمع السوري على المشاركة والفعل والتواصل مع العمل العام والتحاور حول حاضر الوطن ومستقبله.

طال الحوار العلني ضمن الهيئات والمنتديات والجمعيات الآخذة في التبلور والتشكيل خلال العام الأول كل القضايا المطروحة على المجتمع السوري من سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة للاستحقاقات الخارجية، وكان شيئاً جديداً ومهماً في آن معاً أن يسمع

العهد الجديد هذا النقد الواسع الذي امتد ليطال جميع جوانب ومناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا. وترافق ذلك مع مؤشرات إيجابية، كالإفراج عن مئات المعتقلين السياسيين وإغلاق سجن المزة الذي أعطى مؤشراً بقرب طي ملف الاعتقال السياسي، وحدث تراجع طفيف في دور الأجهزة الأمنية واستدعاءاتها الأمنية وتدخلاتها في الحياة العامة للمجتمع.

إلى جانب ذلك حصلت مجموعة من الإجراءات الاقتصادية البسيطة لتحسين الأحوال المعيشية العامة، أهمها الزيادة في الرواتب والأجور (على مراحل) التي لم تقدم كثيراً في أوضاع الناس على الرغم من وضع السلطة للإصلاح الاقتصادي كأولوية.

خلال العام الأول تابعت الأحزاب السياسية المعارضة، لا سيما في التجمع الوطني الديمقراطي، نشاطها وإعلان مطالبها الوطنية والديمقراطية ورؤيتها للإصلاح والتغيير في سوريا، وهي الرؤية ذاتها التي تمخض عنها الحوار الدائر في المنتديات والجمعيات المدنية الناشئة، والتي ارتكزت إلى مجموعة من الأسس أو المنطلقات لإعادة المجتمع إلى ساحة المشاركة والفعل، ويأتي على رأسها: إلغاء حالة الطوارئ، ووقف العمل بقوانين الأحكام العرفية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإطلاق الحريات العامة، وإصلاح الدولة، ومكافحة الفساد والتسيب في جهازها، هذه الأسس التي تشكل مدخلاً أساسياً لإطلاق صيرورة إصلاح سياسي واقتصادي تدريجي. على الرغم مما تحمل أحزاب المعارضة من جراح عميقة واعتقالات وملاحقات طالتها في العهد الماضي، إلا أنها جددت دعوتها إلى الحوار الوطني والمصارحة والمصالحة الوطنية، وأعلنت دعوتها وقناعتها بالإصلاح التدريجي والعمل السلمي والعلني.

كان تجاوب القوى الوطنية الديمقراطية في المجتمع تعبيراً صادقاً عن رغبتها في طي صفحات سوداء من تاريخ سوريا، شهدنا خلالها لحظات كان التسلط لحمتها والقهر سداها، ساد فيها الفساد والإفساد، والإثراء على حساب الشعب والمال العام، وانتزعت السياسة بشكل تدريجي من المجتمع، وغيب فيها أصحاب الرأي الآخر والضمائر الحية في الأقبية والسجون، وفرغت وهمشت النقابات والمنظمات والاتحادات من كوادرها ومحتواها السياسي والمطلبي، وبالتالي غيب الشعب، وأبعدت الأجيال الشابة عن القضايا الوطنية والمجتمعية.

هذه الحركة التي شهدتها سوريا خلال هذه الفسحة الزمنية القصيرة، كانت عموماً حركة نخب ومثقفين ورجال تقدموا في السن، لكنها عبرت عن طيف وطني ديمقراطي عريض، يسعى لصوغ برنامج تغيير وطني ديمقراطي، وكانت محاولة جادة للتغيير الوطني الديمقراطي، الهادئ والتدريجي، العلني والسلمي، وذلك على الرغم مما اكتنفها

من تقصير وسوء تدبير أحياناً.

وبينما بدا أن المجتمع يحاول ممارسة السياسة العامة، من خلال الانتظام في أطر وهيئات ومؤسسات مدنية، واتساع دائرة المساهمين والمشاركين في هذه الفعاليات، انبرى رجال السلطة، تخوفاً أو عجزاً؛ للانقضاض على المكاسب الصغيرة التي تحققت للمجتمع، وأطلق مثقفوها حملة ضارية من التشهير والتهديد، مدعين حرصهم على تاريخ العهد السابق، وعلى نهج العهد الجديد، وكانت النتيجة الطبيعية لحملة التشهير والتهديد، في مجتمع ما زال يحاول أخذ دوره، هي تردد أولئك الذين تجاوبوا مع إشارات العهد الجديد في التغيير والإصلاح، وتخوف أولئك الذين رأوا في تلك الإشارات تلبية لمطالبهم واستجابة لقناعاتهم.

في الوقت الذي أطلقت فيه هذه الحملة، لم يكن لدى السلطة ما تقدمه، إذ غاب عن الساحة السياسية وجود برنامج حقيقي وجدي للتغيير، أو خطة إصلاح واضحة ومعلنة، وعاد من جديد الخطاب الذي يؤكد سلامة أوضاع البلاد والعباد، ليتضح في سياق تلك الحملة أن الأمور تسير في طريق إعادة إنتاج النظام السابق بأدوات وأشكال جديدة.

وتحت حجج وادعاءات عديدة بدأ التضييق على الحركة الثقافية السياسية الآخذة بالاتساع، وكان الادعاء الأبرز هو تجاوز الحراك الثقافي السياسي للخطوط الحمر، بغية قطع الطريق أمام اتساع الطيف السياسي الديمقراطي، ومن ثم جاءت اعتقالات شهر أيلول ٢٠٠١ لتوحي بانتكاسة حقيقية وعودة إلى الدولة الأمنية، وأخذ الواقع السوري يتكشف عن عمق المشكلات والمعضلات على مستوى السلطة التي تقف أمام أي مشروع للإصلاح.

بعد مرور ثلاث سنوات على خطاب القسم، جاء خطاب افتتاح الدور التشريعي الثامن لمجلس الشعب، الذي ثبت أسلوب الحكم وتوجهاته بوضوح. هذه السنوات كانت عامرة بالأحداث على صعيد الداخل السوري، تخللتها حالة من التجاذب والتنابذ بين الأطراف حول نمط وأسلوب الحكم المناسب، إلا أن محصلتها النهائية كانت لصالح غلبة الخيار المحافظ والمتحكم بمقاليد السلطة والثروة في البلد، على حساب خيار الإصلاح والتغيير.

مع خطاب القسم ساد شعور عام بأن مرحلة جديدة على وشك البدء بعد طول انتظار، عنوانها الحرية والانفتاح والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لكن ما بدا كإرهاصات للتغيير، لم يتبعها ما يؤكدها. لقد جرى التراجع عن وجوب مكافحة الفساد، والتنازل عن مشروع الإصلاح لصالح «التطوير والتحديث» الذي بقي في حدود استصدار بعض القوانين الإدارية والتقنية التي لا تقدم ولا تؤخر في نهوض البلد، ولم يصدر قانون للأحزاب السياسية ولم يعدل قانون الانتخابات، ولم يسمح للأحزاب المعارضة بالعمل،

ولم يسمح للصحافة بالانطلاق عدا تلك التي تسبح بحمد النظام والحزب الحاكم، ومنعت مؤسسات العمل المدني والمنظمات والجمعيات من مزاولة عملها ونشاطها، عدا تلك التي تدور في فلك النظام والحزب الحاكم، ولم ينزع عن صدر المواطنين كابوس سيطرة الأجهزة الأمنية التي تجعل من التعاطي بأي أمر سياسي أو اجتماعي، أو حتى ثقافي، لا يدور في فلك النظام السائد جريمة تستحق العقاب، تارة باستخدام العسف القانوني كما ظهر في إحالة أربعة عشر ناشطاً في مدينة حلب للقضاء العسكري واستصدار أحكام مجحفة وغير قانونية بحقهم، وتارة أخرى بالعنف العاري المباشر والصريح.

مرتكزات السياسة الداخلية
خلال السنوات الأولى للعهد الجديد

خلال هذه السنوات تشكلت ملامح ومرتكزات لسياسة السلطة تعبر بشكل واضح عن التوازنات الموضوعية في الواقع السوري الحالي، كانت الأرجحية فيها للطرف المحافظ المسئول عن أزمة الوضع الداخلي وأصحاب المصالح المختلفة، وهي الملامح والمرتكزات التي ستؤثر بمجمل التطورات في الوضع الداخلي السوري مستقبلاً.

أ- أولى هذه الملامح قناعة السلطة بأنه من أجل استمرار المصالح القديمة والنفوذ السابق لا بد من الإبقاء على تراكب الحزب والجهاز الأمني وجهاز الدولة (بمؤسساتها وجهازها الإعلامي). فقد أدرك أصحاب النفوذ خطر التحولات المقبلة في البلد، وأعدوا لها العدة واعتبروا أنفسهم رجالاً لكل المراحل، فلم يتزحزحوا عن مواقعهم، ومن ثم عملوا مشتركين (مع تقسيم للعمل) للإبقاء على مصالحهم ومواجهة الدعوات الإصلاحية. هذا التحالف مفهوم ومفسر، إذ إن تشابك المصالح وتعقدها بين أركان النظام يجعل الخلخلة أمراً وارداً في حال لم تتم عملية التحالف والتنسيق لمواجهة التغيرات الجارية.

ب- الاعتراف بوجود «مشكلات» في الوضع الاقتصادي تنحصر أسبابها في «الخلل الإداري».

ما كان للقوى النافذة بأجهزتها المختلفة أن تعترف حتى بوجود بعض "المشكلات" الاقتصادية لو لم يصدر الاعتراف بها من قمة الهرم السياسي، خاصة بعد أن مارست هذه القوى وظيفة التطبيل والتزمير للوضع القائم طوال العهد السابق، على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية كانت تتفاقم وتنيخ بثقلها منذ عهد طويل ما يقارب السبعين بالمائة من المواطنين. لكن - كما يقول لسان هذه الحال من القوى - بما أن الاعتراف بوجود الأزمة جاء من الأعلى، فلا بأس إذاً من الاعتراف بها، شريطة ألا تتطرق للجانب السياسي، وهو على ما يبدو، أو كما ظهر في مناسبات عديدة، شكل من أشكال المسايرة المؤقتة لإعادة

القبض على كل المفاصل والعودة بالوضع إلى سابق عهده.

ج- المعالجة الأمنية وحدها لا تكفي: في ظل التغيرات العالمية الجارية وعصر القنوات الفضائية والإعلام المفتوح أدركت القوى المهيمنة أن استخدام العنف المجرد، الواضح والمباشر، لم يعد مقبولاً كما كان في السابق (لكن بالمقابل لا يجوز التخلي عنه بالمطلق)، ولا ضير من البحث عن وسائل أخرى لتحقيق الهدف القديم، أي الضبط والسيطرة.

بالتالي فإن التراجع الجزئي في دور الأجهزة الأمنية وهيمنتها المباشرة والصريحة ونشرها للرعب والخوف، لم يأت نتيجة تغير في القناعات والدور والوظيفة المنوطة بها منذ عقد الثمانينيات، بل كان شكلاً من أشكال إعادة رسم وظيفتها لأجل تحسين الصورة في الخارج، واستيعاب الضغوط الخارجية، ولا بأس في ذلك طالما أنه بالإمكان الحصول على النتائج نفسها باستخدام وسائل لا تتضمن العنف المباشر الفاضح، لكنها لا تقل عنها من حيث الجدوى في مصادرة الحريات والضبط والسيطرة. الوسائل هنا متعددة وجاهزة، ولكل حالة طريقة في المعالجة، فتارة يتم استخدام الآلة الإعلامية البائسة من أجل تشويه الحركة الاجتماعية والثقافية المنادية بالإصلاح والتغيير، وتارة يتم اللجوء لجهاز الحزب لمحاصرة نشاطات تلك الحركة، وتارة أخرى عبر تكليف النقابات المهنية بمهمات أمنية، ودفعها لإصدار العقوبات بحق النشطاء في المجتمع وحرمانهم من مزاولة مهنهم.

والأخطر من ذلك التعسف باسم القانون المفصل على مقاس أصحاب المصالح. هذا التعسف الذي يجد له منظرين في دائرة السلطة يرون أن سوريا قد انتقلت في عهد الرئيس الراحل من اللادولة إلى «الدولة القوية»، وإن كان ذلك قد تم باستخدام العنف العاري المجرد، بل إنه، كما يرون، كان عنفاً ضرورياً، وما كان لسوريا أن تقوى دون هذه المرحلة اللازمة. واليوم يرى هؤلاء المنظرون أيضاً أننا بصدد الانتقال إلى عصر الدولة القوية بالعسف القانوني، وهي أيضاً مرحلة لازمة للانتقال، ربما بعد عقود طويلة، إلى شكل ما من أشكال الديمقراطية. وليس أدل على ذلك من المحاكمات الجائرة لنشطاء المجتمع السوري التي فاقت في معانيها ودلالاتها ما حدث في مرحلة الثمانينيات، فالعنف ماثل في الوسيلتين، مع أنه أخطر من الثانية، لأنه يتم باسم القضاء والقانون.

هذا يشير لمفارقة واضحة في الوضع الداخلي في سوريا، وهي أنه بينما يحاول المجتمع العودة للسياسة وممارساتها كسياسة سلمية وعلنية، فإن القوى المهيمنة تصر على ممارسة السياسة حرباً وعدواناً وعنفاً ضد المجتمع بالاعتقال والسجن والقبضة الحديدية، ويبدو أن هذه القوى لم تتمرس وتتدرب على ممارسة السياسة إلا بهذه الطرق.

د- الإشارات المتناقضة وسيلة لتشتيت الداعين للمشروع الإصلاحي: الإشارات المتناقضة هي إحدى الوسائل التي أتقنتها قوى السلطة، وذلك بهدف إعادة تثبيت مصالحها

وأوضاعها خلال الفترة الانتقالية بين عهدين. إشارات بالتهديد والوعيد وأخرى بالإصلاح والتجديد، إشارات بالعسف والمنع وأخرى بالتراخي والسماح، إشارات بالاعتراف بالمعارضة وأخرى بعدم وجودها، إشارات بقبول الرأي الآخر وأخرى بمصادرته.

لعبة الإشارات المتناقضة هي اللعبة التي يتقنها أصحاب المصالح على جميع الأصعدة في الفترات الانتقالية، فعندما تريد مخاطبة «الخارج» لديها إشاراتها، وعندما تريد ضبط الداخل فلديها أيضاً إشاراتها.

الإشارات المتناقضة تحاول جعل الداخل مشتتاً إزاء العهد الجديد، وتسعى لمنع تبلور حركة اجتماعية ثقافية سياسية موحدة إزاء طروحاته وآلياته وممارساته، وتسمح بالاحتفاظ بكل الخيارات واستخدامها حسب الظرف والضرورة. لسان حال هذه الفئة في هذه اللحظة السياسية يقول: طالما يمكن تأجيل التغيير والإصلاح فإنه مؤجل، وعندما يصبح الإصلاح ضرورة لا مناص منها نعود إلى إشارات التغيير والإصلاح.

ه- الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية: في كل الدول ثمة انسجام وتناغم وتعاضد ما بين السياسة الحكومية في داخل دولها، وسياستها مع العالم الخارجي. في سوريا الأمر مختلف، فالسياسة الخارجية لا تكتسب توجهاتها ومتانتها من الوضع الداخلي، هذا من جانب، وفي الجانب الآخر تسعى السياسة الداخلية للحد من ضغوطات الخارج والتغييرات العالمية في فرض أية استحقاقات للتغيير الداخلي إلا بالقدر الذي لا يؤثر على مصالح وامتيازات القوى المهيمنة.

المفارقة الواضحة في هذا السياق أن السياسة الخارجية السورية تتعامل بالنقد والاستهجان لخطاب المتنفذين والأقوياء في النظام الدولي واحتكامهم للقوة والعنف في حل المشكلات العالمية، وتنكرهم لنداء الضعفاء لحوار الحضارات والمجتمعات، لكن السلطة تعود وتستخدم هذا الميزان في التعامل مع الداخل، أي رفض الحوار والاحتكام إلى القوة والعنف كآلية وحيدة. السؤال الذي يطرح نفسه على المستويين، الداخلي السوري والخارجي العالمي، هو: إلى متى سيظل طلب الحوار ولغة السلم والسلامة مقصورين على الفئة الضعيفة، وإلى متى تبقى الفئة القوية موصدة آذانها أمام كل دعوة للحوار، فلا تعترف إلا بعضلاتها وبقدرتها على استخدام العنف بكل أشكاله وصوره، المباشر منها وغير المباشر؟

و- السماح بالنقد المقنن من داخل النظام نفسه: أمام التغيرات الحاصلة وتفاقم الأزمة تجد القوى المتنفذة أن السبيل لقطع الطريق على تكون معارضة حقيقية ومتبلورة هو باصطناع «معارضة» من داخل النظام، وإفساح المجال لظاهرة محدودة من النقد (سواء

من أحزاب الجبهة أو خارجها) قادرة على التحكم بها وضبطها ورسم حدودها وتوجهانها، وقادرة على الإبقاء عليها تحت ناظريها.

تقوم هذه "الظاهرة" بأدوار عديدة، فهي إشارة إلى الخارج بإجراء تغييرات داخلية من جهة، وهي بالآلية المرسومة لها، أي كيل المديح وانتقاد الجزئيات في أن معاً، ستكون وظيفتها غير مؤثرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى. أما المعارضة الحقيقية الموجودة في الساحة السورية فيتم إرباكها بشتى الوسائل، مرة بالإشارات المتناقضة، وأخرى بالاستدعاءات الأمنية أو التهديد بالقضاء والقانون، وأخرى بعزلها وعدم السماح لها بالوصول والتعامل مع قطاعات المجتمع المختلفة.

ز- الانتقال من الإصلاح التدريجي إلى التراجع التدريجي: عملت السلطة ضمن خطة مدروسة على تقليم أظافر الإصلاح المطروح والمطلوب، فمن استبعاد الشق السياسي في الإصلاح أولاً، إلى الانتقال من مفهوم الإصلاح إلى مفهوم التطوير والتحديث ثانياً، وأخيراً إلى إفراغ الأخير من مضمونه عن طريق حصره في إطار إجراء بعض التعديلات الإدارية، وما تبع ذلك من إعادة شخصنة السلطة وإعادة إلباسها عباءة العهد الماضي، لرفعها إلى مستوى المقدس ومنع مساءلتها ونقدها.

عناصر الخطاب السياسي للسلطة

أولاً: خطاب تبرير غياب الإصلاح وتأجيله:

ارتكز الخطاب السياسي للسلطة على مجموعة من المرتكزات: أولها وأخطرها تبرير غياب الحريات الأساسية والتقليل من أهمية الانتقال الديمقراطي بالتركيز على أهمية وضرورة الدولة التسلطية في دول العالم الثالث، باعتبارها تضمن الاستقرار السياسي، وتخلص البلد من التناوب على الحكم وتغيرات البرامج الحكومية وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، وما توفره السلطات الصارمة في هذه الدول من تقوية لاقتصادياتها في غياب الهزات والاضطرابات وأشكال الاحتجاج الاجتماعي.

تنسى هذه الرؤية أو تتناسى أن تركيز القوة والثروة في يد أي سلطة سيصل بها، في ظل تغييب المجتمع، إلى الفساد والإفساد كما أثبتت التجربة، فالفساد والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان تتعاظم في ظل غياب قوى اجتماعية وسياسية مالكة للقدرة على المراقبة والضغط والتأثير.

ثاني تلك المرتكزات هو الخطاب الذي يركز على الضغوط التي تواجهها سوريا ومقتضيات السياسة الخارجية السورية، فالصراع العربي - الإسرائيلي والتربص

الأمريكي بسوريا هما اللذان يؤجلان – حسب ما يرشح من الأوساط النافذة – السعي باتجاه احترام حقوق الإنسان ودفع وتيرة الانتقال الديمقراطي.

تعتقد السلطة، على ما يبدو، بقدرتها على رؤية الأمور بطريقة أوسع وأشمل من غيرها، وتجعل من نفسها وصية على المجتمع «الجاهل» بمثقفيه وأحزابه السياسية وحقوقييه...ومن هنا تستمر بإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وتستمر في انتهاكاتها لحقوق الإنسان على مستويات عديدة، وتنظر لأية مطالب اجتماعية أو سياسية بالتقدم على صعيد حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، باعتبارها لا تقدر حجم الضغوط على سوريا، وأنها تسيء إلى سمعة البلد، ولا تخدم إلا الأعداء المتربصين به.

السؤال المطروح هنا هو: متى كان المجتمع المغيَّب والمحاصر بالخوف قادراً على الوقوف بوجه الاعتداءات الخارجية ؟ ومن الذي يسيء لسمعة الوطن، هل هو الطرف الذي يتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان فيحتج عليها، أم الطرف الذي يقترف تلك الانتهاكات ؟.

وثالثها هو خطاب «الخصوصية السورية»:

لم توضح النخبة المتنفذة في الحكم حتى الآن فهما متكاملا لما تقصده ب «الخصوصية السورية» في معرض كل حديث يتناول «الديمقراطية»، ولا طبيعة العناصر المتفرِّدة في هذه «الخصوصية»، التي تميز المجتمع السوري عن المجتمعات الأخرى. النقطة الأساسية التي تنطلق منها هذه النخبة هي أن المجتمعات مختلفة في تجاربها. وهذا صحيح، لكنه ناقص لأنه يفتقر إلى الحقيقة الأخرى المكملة التي تقول إن المجتمعات متشابهة أيضاً، بحكم كونها تنتمي جميعاً إلى فعل البشر الذين يتعلمون من تجارب بعضهم. دون هذه الحقيقة الأخرى تصبح الحقيقة الأولى لا معنى لها، وإلا كيف نفسِّر توصل البشرية بأسرها إلى «حدود دنيا» متفق عليها فيما يخص النظرة للأفراد وأنماط الحكم وبناء المجتمعات، تلك التي تجسدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق والعهود الدولية. لكن أياً تكن هذه «الخصوصية» فهل هذا يعني– كما ترى السلطة–أن طريقة الحكم القائم حالياً، والمستمر منذ أربعة عقود، هي الطريقة الوحيدة التي تتوافق مع، وتستجيب لمقتضيات هذه «الخصوصية» ؟.

عندما نطرح مسألة الديمقراطية، لا يعني ذلك بالطبع، تطبيق وصفات «مسبقة الصنع» ولا نسخ تجارب بلدان أخرى واستحضارها في مجتمعنا، لكن أيضاً لا يعني اختراع «ديمقراطية» من اللا شيء، فالديمقراطية تتضمن مجموعة من المبادئ والقيم العامة، التي تحتاج على الدوام لاكتشافها واختبارها في واقع وزمن محددين، ولابدّ من الإقرار بإمكانية اكتشافها وتجسيدها في الواقع السوري. المقصود إذن عندما تطرح القوى

الوطنية الديمقراطية مسألة «تطبيق الديمقراطية»، هو الاسترشاد بتلك القيم والمبادئ عند السعي لإصلاح نظامنا السياسي، أي السعي باتجاه تطبيق برنامج ديمقراطي، أو برنامج إصلاح وطني ديمقراطي، وهذا بالطبع يحتاج إلى زمن وتدرج، لكن من المهم أن نضع أقدامنا في عتبة الانتقال نحوه.

يقينا إن لكل مجتمع طريقه الخاص في تجسيد الانتقال الديمقراطي، إلا أن هذا الطريق هو حصيلة التفاعل بين المبادئ والقيم العامة للديمقراطية، وبين الشروط الخاصة بكل مجتمع. وهنا تكمن «خصوصية» مجتمعنا وإبداعه، فالخصوصية لا تعني المحافظة على ما هو قائم وكأنه من الأقدار المقدرة أو جلّ ما نطمح إليه، كما لا تعني التنكر للمبادئ الإنسانية الجامعة بين البشر، وإنما تعني التوصل، عبر حوار عام، إلى برنامج عمل ديمقراطي متناسب مع الظروف الخاصة بمجتمعنا واختيار الوسائل والآليات المناسبة لتحقيق هذا البرنامج.

يرتبط بنغمة «الخصوصية السورية» ما تراه السلطة، أو بالأحرى ما تحاول وضعه من «عقبات» في أذهان الناس أمام أي محاولة للتحول الديمقراطي، إذ ترى أن مجتمعنا غير مؤهل لتقبل «الديمقراطية» لأسباب عدة، منها عشائريته وتفشي ظاهرة التعصب وعدم نضج المجتمع لاستيعاب وتمثل نظم جديدة في الحكم والممارسة السياسية، فضلاً على «الظروف الخطيرة» و«العدو المتربص بنا». بالتالي تخلص تلك الفئات إلى أن النظام والحكم الحالي القائم على الضبط والتحكم بكامل مفاصل الأمور واحتكار مجمل الثروات والمبادرات والآراء، هو وحده ما يتفق مع طبيعة مجتمعنا، ويتناسب مع «خصوصيته» ويضمن «الاستقرار» ويبعد «الفوضى».

١- في تفسير الحالة الراهنة للمجتمع السوري، يمكن القول: إن «خصوصية» واقعنا اليوم ما هي إلا نتاج الخيارات السياسية للسلطة ذاتها، تلك الخيارات القائمة على «الرأي الواحد» و«الحزب الواحد» و«الصوت الواحد» و«اللحن الواحد»، والتي شكلت تربة خصبة لانبعاث ونمو تلك الظواهر المعيقة، ليصبح مجتمعنا اليوم في أسوأ حالاته، رغم الحديث المستمر عن «الوحدة الوطنية» و«الإنجازات» و«قلعة الصمود».

أدَّت تلك الخيارات إلى تضاؤل تدريجي للضمانات القانونية للفرد في وطنه، ومحاصرة مواطنيته، ومنعها من التشكل والتجسّد، وممارسة كل صنوف القهر والعسف الأمني عليه، مما أدى في نهاية المطاف إلى انتعاش الولاءات التقليدية لدى الفرد الباحث، بشكل طبيعي، عن الحماية والأمان، على حساب الانتماء الوطني والشعور الجمعي.

٢- وفي محاولة تجاوز هذه الإعاقة، يمكن القول إن هذه «الخصوصية» ليست معطى ثابتاً، أي تشكلت وانتهت. فالمجتمعات تتغير وتتحول، لكن حتى يتم ذلك لابد من تغيير

القواعد والقوانين الناظمة للحياة السياسية بشكل أولي. إذ من خلال هذا التغيير وحده تتهيأ تربة خصبة لنمو «خصوصية» ثرية ومنتجة وغير معيقة، على حساب «الخصوصية» المعيقة التي نمت بفعل الخيارات السياسية الشمولية.

٣- وفي محاولة استكشاف «القوة» التي تقع عليها مسؤولية إطلاق صيرورة التجاوز والتغيير، يمكن القول إن النخبة الحاكمة تتحمل الجزء الأكبر منها، فهي التي تمتلك القدرة على المبادرة في هذا الاتجاه. أما تحديد ماهية الإصلاح المطلوب ووضع برنامجه العملي والزمني وتجسيده على أرض الواقع، فإنها مسؤوليات تتطلب مشاركة المجتمع بكل قواه وفئاته. لسان حال الجهاز الحاكم وكأنه يطلب من الجميع أن يسكتوا: «اسكتوا أنتم ونحن سنصلح البلد»، وهل هناك أوسع من فترة الصمت التي عاشها مجتمعنا؟ فماذا كانت النتيجة؟. أثبتت التجربة أنه ليس هناك حكومة في العالم بإمكانها-حتى لو صدقت النوايا- إصلاح شئون مجتمعها بمفردها، كما أنه ليس هناك حكومة عاقلة تطلب، بشكل مباشر أو غير مباشر، من الناس أن يكونوا كالدمى في مسرح العرائس.

العقبات الموجودة في واقعنا لا تشكل مبررات فعلية للمحافظة على هو ما قائم؛ فضلاً على أن ما هو قائم لا يمكن أن يقدم أية فرصة تلقائية للتجاوز والتقدم. كذلك فإن هذا «الاستقرار» القائم لا يمكن الاعتداد به كونه تشكل بفعل آليات شمولية في الحكم والحياة السياسية، ولأنه يفتقد احتمالات إنتاج التقدم والرقي الاجتماعي.

لا يغيب عن بال أحد مجمل العقبات والمخاطر التي قد تواجهها عملية الانتقال الديمقراطي، إذ إن أي تحول أو تغيير في أي واقع قائم، لابد، بشكل عام، أن يكون أمامه مخاطر وعقبات. إلا أن ذلك لا يعني أو يستوجب المحافظة على واقع بائس و»خصوصية» مانعة للتقدم، بل يعني ويتطلب وجود جهود عظيمة ومشاركة واسعة لجميع القوى المجتمعية في تهيئة المناخ المناسب لانتقال ديمقراطي هادئ.

ثانياً: خطاب السلطة إزاء المعارضة:

ارتقى خطاب السلطة درجة في تعاطيه مع المعارضة، فبعد أن كان لا يعترف أصلاً بوجود «معارضة سورية» تحت شعار «الكل موافق»، مروراً بالإشارة للمعارضين بضمير الغائب في خطب وتصريحات بعض المسؤولين وكأنهم مجموعة من «المخربين»، أصبح يشار إليهم اليوم بالمعارضين، لكن ذلك لم يتجاوز بعد الكلام اللفظي إلى الاعتراف بوضع قانوني للمعارضة، وتغيير الآليات السائدة في الحكم والعلاقة بين السلطة والمجتمع بما فيه من أحزاب ومنظمات أهلية.

يمكن القول إن الكلام وحده ما عاد كافياً أو مؤشراً لحدوث تغيير إيجابي في الوضع الداخلي السوري، خاصة أننا سمعنا شيئاً من هذا القبيل سابقاً من أعلى موقع في الدولة، ولم يحدث شيء يذكر على صعيد تركيبة النظام وعلاقته بالمجتمع والقوى السياسية، فضلاً على التراجع عن الكلام ذاته في مناسبات أخرى.

الجانب الأهم هو أن المعارضة السورية ليست بحاجة إلى شهادة حسن سلوك من أحد، فتاريخها وممارساتها يشهدان لها بأكثر من ذلك، فضلاً على أنه ليس من حق أحد أن يكون وصياً على «الوطنية» فيمنح شهادة بها للبعض، ويحجبها عن البعض الآخر.

لكن هذا التغير الجزئي في الخطاب الرسمي لم يتحول بعد إلى قناعة واضحة، إذ بعد كل المبادرات الإيجابية من الطيف المعارض في سوريا من أجل القيام «بمصالحة وطنية»، جرى استسهال اتهام هذا الطيف بالمراهنة على الخارج، وذلك على الرغم من أن النقطة المركزية في الخطاب السياسي لمجمل هذا الطيف كانت، ولا تزال، أن «قوة الداخل هي العامل الأساسي في الرد على تحديات الخارج». لم يقف الأمر عند هذا الحد من الاتهامات، إنما أشير أيضاً لأصحاب الرأي المعارض بأنهم «أصحاب أفكار ثأرية وتحريضية»، في الوقت الذي ينادي أكثر المتضررين من النظام السابق بإجراء مصالحة وطنية، والقيام بإصلاح سياسي تدريجي، ولم يتجه لتصدير ظواهر ثأرية أو تحريضية، وهو ما يشير إلى أن المعارضة السورية كانت أكثر فهماً واستيعاباً لمتطلبات المصلحة الوطنية، وأكثر مرونة في السعي لتبني فهم جديد للسياسة والعمل السياسي، في حين أن السلطة مازالت أسيرة كوارث الماضي وعقل الماضي، ولم تحرز أي تجديد في منظوماتها الفكرية والسياسية.

إلى جانب تهمة «العمالة» تقذف السياسة المعلنة بتهمة «الاستيراد» بوجه الطيف المعارض، وهو ما يبقي هذه السياسة في حدود السياسات التقليدية المعتادة للأنظمة السياسية في المنطقة العربية. فهاتان التهمتان، أي الاستيراد والعمالة، جاهزتان دوماً لدى هذه الأنظمة لقذفها بوجه معارضيها.

مازالت علاقة الداخل بالخارج غير مفهومة، أو يتم الارتكاز إليها في الخطاب السلطوي إزاء المعارضة، وبناء عليها يجري استغلال مفهوم «الوطنية» واللعب على وتره.

إن السلطة، بحكم احتكارها لمجمل القوة والثروة على مدار عقود وحتى الآن، هي المسؤول الأول عن مدى «المناعة الوطنية» الحالية، وإن ما يسيء لهذه «المناعة» بالدرجة الأولى هو الممارسات التي تستند لثنائية الفساد والاستبداد، وليس المواقف المعارضة الرافضة لهما. الخطأ هو الأصل، والحديث عن الخطأ لاحق، والتغيير يبدأ من إصلاح

الخطأ الذي هو السبيل لتمنيع الحالة الوطنية، وليس كم الأفواه التي تشير للخطأ وتطالب بإصلاحه.

لا يمكن، بالطبع، اختزال «الوطنية» في جذرها الأخلاقي. فالوطنية مفهوم تاريخي، أي له علاقة بالواقع والزمن. ولا يكفي ادعاء الوطنية ليصب الطرح والسلوك في إطار المصلحة الوطنية، فالطروحات والممارسات التي تعاند الزمن، وتجافي حاجات الواقع والبشر، لا يمكن إلا أن تصب اليوم، بحكم الواقع والتاريخ، في غير المصلحة الوطنية، هذه التي لا يمكن أن تتبلور أو تعني شيئاً في غياب الديمقراطية.

فى معنى الإصلاح وبرامجه ومستوياته وشروطه

أ- فى معنى الإصلاح وبرنامجه :

لم تقف السلطة عند غياب أي مفهوم واضح للإصلاح وحسب، بل كان اللعب بالكلمات وسيلتها خلال ثلاث سنوات من عمر «الدعوة الإصلاحية»، فقد بدأ النظام عهده بالحديث عن التغيير واحترام الرأي الآخر، ثم راح يتكلم عن «الإصلاح»، وبعدها أشير لهذا الأخير ب»التطوير والتحديث»، والذي اقتصر فقط على الجانب الاقتصادي «مشروع الإصلاح الاقتصادي» ليتم تقزيمه في المآل الأخير لحدود «رفع الأجور» و»المنح» المقدمة للناس، بعدما توضح عدم القدرة على السير فيه دون إصلاحات أساسية تسبقه أو تتزامن معه، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى تآكلت تلك الزيادة بفعل تحرير أسعار العديد من السلع وزيادة حجم الضريبة.

لا توجد، كما ظهر، خطة حقيقية واضحة للإصلاح على جميع مستويات السلطة، وإلا كيف نفهم «العلاجات المؤقتة» لأوضاع تتطلب «علاجات جراحية» جذرية ؟.

من البديهي القول: إنه دون وجود برنامج أو خطة لا يمكن السير في أي اتجاه، ومن دون رؤية واضحة للإصلاح، لن يكون هناك إصلاح، إنما سيكون هناك هدر للوقت ومراوحة في المكان «حركة بلا بركة»، هذا إذا لم تشتد الأوضاع سوءاً. كذلك من دون تحديد غايات وأهداف محددة، وتعيين سبل وطرائق واضحة للعمل، ليس لنا أن نتوقع حدوث عمل مجد ومثمر، فالنوايا وحدها لا تكفي. من المهم أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون، وكيف سنصل، وماذا علينا أن نعمل لنصل.

التحديدات السابقة ليست ضرورية لأي فعل بشري ناجح وحسب، إنما لأنها المصدر الذي يولد الحماس ويخلق الرغبة لدى البشر من أجل السير في طريق الإصلاح وبذل الجهود من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

بكلمة أخرى، إنها أساسية كي يتخلص السوريون من شعورهم أنهم مجرد «أرقام هامشية» تتحرك كيفما يرادُ لها، وليحلَّ محله الشعور بأنهم عناصر فاعلة يتوقف عليها نجاح أي إصلاح أو فشله.

ب- في معنى «الإصلاح الاقتصادي» و«الإصلاح الإداري»:

هناك عدة مسائل تطرح في هذا الموضع: أولها: إن فرص نجاح أي إصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي يمهدُّ له ويرافقه تكاد تكون شبه معدومة في بلد كسورية. إذ إن البقاء في الحيز الاقتصادي وحده–ومهما كانت الخيارات الاقتصادية، أي سواء تعلق الأمر باقتصاد السوق أم باقتصاد التخطيط–يلغى أي أمل في المس بآليات الفساد ونظام النهب، ويزيل أية إمكانية لمراقبة وتوزيع الموارد وإدارتها أو لمراجعة السياسات المتبعة أو المحاسبة. هذا يعني في المحصلة عدم توافر الإمكانية لأي إصلاح في أي مستوى. فالاقتصاد قبل أن يكون «استثمارات» و«مؤشرات إحصائية» و«انفتاحا اقتصاديا»، هو مسألة سياسية قبل ذلك جميعاً، ولم يعد هناك من يعتقد أنه من الممكن إصلاح الاقتصاد بالاعتماد على الأدوات الاقتصادية وحسب. بالتالي يمكن القول إن ثمة شروطاً سياسية لابد من توفيرها لإعادة تأهيل المجتمع المنهك والمستترف ووضعه في بيئة جديدة من العمل والإنتاج والإبداع، فالإصلاح لن يتحقق إلا بالسير على قدمين: الأولى تتعلق بمعالجة المشاكل الاقتصادية ومواجهة الاختلالات الاجتماعية والتصدي بالذات لظاهرة الفساد، والثانية تتعلق بالإصلاح السياسي والدستوري والقانوني. أما «مشروع الإصلاح الاقتصادي» الذي طرح في بداية العهد الجديد فقد ولد ميتاً، لأن تلك القوى مازالت تتجاهل أن ضمان الحق في المشاركة هو العمود الفقري لإعمال الحق في التنمية، بما يتضمنه ذلك من توفير المقومات اللازمة للرقابة الشعبية على الموارد العامة للدولة وسبل إنفاقها.

ثانيتها: تتعلق بخط «الإصلاح الاقتصادي» ذاته والقائمين عليه. إذ بعد أن كان مجرد الحديث عن تحرير السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية، يعتبر خيانة وطنية أو «عمالة»، أصبح هذا الحديث سائداً على مستوى الحكومة. هذا يطرح أزمة بصيغة مفارقة، ما بين الخطاب السياسي للحزب الحاكم المرتكز إلى الاشتراكية والتخطيط المركزي، وبين ما بدأ يجري على أرض الواقع. المؤسف حقاً أن الجوقة الفاسدة التي أدارت الاقتصاد في الفترة الماضية، هي ذاتها التي أوكلت إليها مهمة قيادة عملية «الإصلاح الاقتصادي» المزعوم اليوم، وهي تطّبل وتزمّر للوضع الجديد بعد أن كانت تدافع بشراسة عن سلامة الوضع الاقتصادي و«التجربة السورية الرائدة». المؤسف أيضاً أن الخيارات الاقتصادية الجديدة (بغض النظر عن الاتفاق أو الخلاف معها) لم تأتِ كحصيلة لمشاركة اجتماعية وحوارات

واسعة، بل اتخذت في أضيق نطاق وبعد انتظار طويل، أي حتى أصبحت اتفاقية الجات والشراكة مع الدول الصناعية على الأبواب. هذا يعني على ما يبدو أن «التغيير» لا حاجة له عند السلطة طالما لم يكن هناك عوامل خارجية تدفع باتجاهه.

وثالثها: بعد ما ظهر عجز السلطة عن القيام بالإصلاح خلال مسيرة السنوات الثلاث الأولى، خرجت علينا بمسألة «أولوية الإصلاح الإداري»، حتى أن جميع المسؤولين وصحفيي الإعلام الرسمي لم يعد يشغلهم اليوم إلا التنظير للإصلاح الإداري باعتباره «المدخل إلى كل الإصلاحات».

الإصلاح الإداري ليس بالسهولة التي يتم تصويرها، فهو ليس مسألة تقنية أو قانونية محضة أو مجرد إجراءات تنفيذية بسيطة، إذ يجب أن يجد الإصلاح الإداري مكانه في رؤية تكاملية للإصلاح.

يكاد الإصلاح الإداري أن يكون مستحيلاً دون فصل السلطات واستقلال القضاء، ودون مساءلة الحكومة ومحاسبتها أمام برلمان منتخب بحرية، ودون إعلام حر يشير إلى مواطن الخلل ومواقع الضعف.

رغم كل ذلك، فإن السلطة، بعد ظهور عجزها عن الإصلاح جليا، لم تقم بإعادة النظر في رؤيتها التي استندت إلى فصل عميق بين الاقتصاد والسياسة، فالفشل الاقتصادي والعجز الإداري وترهل الدولة إنما هي النتائج المباشرة لبنيان سياسي مترهل وفات أوانه، وإصلاحها يتطلب وجود إرادة حقيقية من السلطة، وتوافقا اجتماعيا حول الآليات والأهداف المبتغاة.

ج- مفارقات بالجملة وأوضاع تستمر في التردي :

١- استمرار الحديث عن الإصلاح مع استمرار الفساد

في الحقيقة كل الكوارث والأزمات تعود في المحصلة لسبب واحد، يكمن في الآلية العامة الناظمة للسياسة والاقتصاد وسائر ألوان الحياة في بلدنا، والغريب أن عملية الإصلاح المعلنة قد أنيطت بالقوى التي أنتجت هذه الكوارث، ومازالت تستفيد من الأوضاع التي نجمت عنها. أليس من البديهي القول إن الفاسدين لا يصلحون، وأن محاربة الفساد تتطلب بداهة إبعاد الفاسدين عن مراكز الفعل والتأثير ؟.

مفارقات بالجملة مثلاً ارتبطت بحلقات إنجاز سد زيزون، توازيها مفارقات أخرى في الإجراءات غير القانونية التي اتخذت بعد انهياره، وفي المحاكمات التي أجريت للمتهمين والمسؤولين عن انهياره!

هذا الصرح المائي في بلادنا انهار في ومضة من الزمن، هادرا جهد سنوات طويلة، بعد أن ترك لمدة ست سنوات، وهي فترة غير قصيرة، لإداراته المختلفة التي استثمرته لصالحها ثم امتنعت ساعة الشدة عن فعل أي شيء لوقف الانهيار، بل وجدت كالعادة طرائق عديدة للتنصل من المسؤولية في ظل معرفتها بغياب القانون والقضاء العادلين في البلد.

كان الأولى أن تكون كارثة زيزون حدا فاصلاً بين طريقتين في أسلوب الحكم والإدارة والحياة الاقتصادية والسياسية في بلدنا. وكان الأولى أن تكون محاكمات زيزون فرصة لإصلاح القضاء وتوطيد عدالته لا تمييزيته، إلا أن السلطة كالعادة ضيعت الفرصة من جديد!!

وجاءت الأحكام التي صدرت بخصوص زيزون يوم ٢٦ حزيران ٢٠٠٣ لتشكل تجسيداً فاضحاً لهذه الاختلالات المتعددة والمتراكبة في الدولة، وأسلوب ممارسة الحكم وإدارة المجتمع. المحاكمات كانت محاولة فاشلة لستر فضيحة انهيار السد، إنما بفضيحة تكاد تكون أكبر من سابقتها، إذ تكشف فيها معظم الاختلالات المسكة باقتصادنا وبالسياسة الداخلية، والتي أعادت وستظل تعيد طرح العديد من التساؤلات حول ظاهرة الفساد والمفسدين.

٢- تغييرات شكلية ونهج قديم

كما جرت العادة، قامت السلطة بتشكيل الوزارة في أوائل ٢٠٠٣ تحت جنح الظلام وفي الكواليس والأقبية، بعيداً عن المجتمعين المدني والسياسي. وما يثير الاستغراب هو الحديث الواسع في الإعلام الرسمي حول «الشفافية»، في الوقت الذي لا تجري فيه السياسة الداخلية إلا في الكواليس والأضواء الخافتة.

لم يتوقع أحد في سوريا آنذاك تغييراً جدياً استناداً للتغيير الحكومي، إذ أن الحكومة برمتها (حتى لو جرى تغيير طاقمها كله) لا تغّير ولا تبدّل من طبائع الأمور والأوضاع المتردية في سوريا شيئاً، فالسادة الوزراء في سوريا لا يملكون القدرة على تقرير السياسات، وليسوا بأكثر من أدوات تنفيذية لأجهزة وأفراد في الخفاء ووراء الكواليس. بالتالي سيان بقاؤها أو تغييرها طالما بنية النظام وآلياته ثابتة، وطالما النهج القديم لا يزال حاضراً، فكل تغيير لا يطال النهج لن يؤثر في الواقع السوري، كما لن يشعر به مواطنو البلد.

قبل «التغيير الوزاري» جرت «انتخابات» مجلس الشعب بالطريقة ذاتها، رغم أن العدوان الأمريكي على العراق كان على الأبواب ينتظر لحظة البدء بين ساعة وأخرى، ومن بعدها جرت «انتخابات» الإدارة المحلية أيضاً بالطريقة ذاتها، بعد أن تم للعدوان

الأمريكي مراده، وبدأت الولايات المتحدة تصدر تهديداتها لسوريا.

وقبل فترة وجيزة من «التغيير الحكومي» جاء قرار القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم رقم /٤٠٨/ الذي أكد من جهة على «الدور القيادي للحزب الذي يتجلى بالتخطيط والإشراف والتوجيه والمراجعة والمحاسبة»، ومن جهة ثانية على ضرورة ابتعاد «الرفاق البعثيين» و«المؤسسات الحزبية» عن العمل التنفيذي اليومي، وعدم التدخل في عمل المؤسسات والمديريات ودوائر الدولة. ورغم ما يبدو على القرار من تناقض صارخ، فإنه أيضاً صدر وغاب دون أن يترك أثراً.

جري كل ذلك رغم الحديث الذي لم ينقطع آنذاك عن الإصلاح في السلطة، والنتيجة الواضحة للعيان أن البلاد لم تقطع على طريق الإصلاح أية خطوات جادة وفعلية.

٣- بنية مغلقة بشروط وبرامج غائبة

لا نريد العودة للوراء للجدال حول أي نوع من الإصلاح ينبغي أن يتصدر قائمة العمل المطلوب. لكن نقول إن كل «الإصلاحات» بجميع مستوياتها وأنواعها مطلوبة وضرورية، فالإصلاح جملة مترابطة من الإصلاحات التي تتناول مناحي الحياة المختلفة.

الانطلاقة الجدية للإصلاح تتعلق بإرادة السلطة. فهو، أي الإصلاح، سيكون بعيد المنال ما لم تعلن السلطة حقيقة وقوفها إلى جانبه، وتعهدها بالسير على طريقه.

توافر إرادة حقيقية لدى السلطة هو الشرط الأول، لكنه ليس كافياً. الشرط الثاني هو الرؤية التي تسند العملية الإصلاحية والهدف المبتغى منها، فالإصلاح ينبغي أن يكون عميقاً وشاملاً، فلا يجري اختزاله، ولا تحوير أهدافه بحيث يتناسب مع مصالح أقلية متنفذة.

ثالث الشروط الغائبة هو وجود المجتمع الفاعل الذي لا يقف موقف المتفرج بسبب الحظر المفروض عليه من السلطة، فلابد للإصلاح من أن تقوم به القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فيه، لكن مازالت هذه القوى محاصرة ومبعدة عن الفعل والتأثير. لا يمكن للبشر أن يحولوا الأهداف المعلنة إلى أعمال وحقائق واقعية ما لم تطلق إرادتهم وما لم يُسمح لهم بالحراك وإبداء الرأي، ومن ثم التوافق حول متطلبات الإصلاح وأهدافه.

ليس هناك إصلاح دون البشر، والسلطة التي تعلن عن نيتها الإصلاح، دون رأي البشر وفعلهم وتوافقهم، لن تصل إليه، وطالما ظلت السلطة تعتبر الإصلاح أمرا يخصها وحدها، دون المجتمع الذي يجب أن يبقى بعيدا، فسوف لن يكون هناك إصلاح.

الواضح بعد أربع سنوات مجانية، أن أمرين اثنين يحكمان الوضع الداخلي السوري،

الأول هو بنية النظام السياسي المغلقة والمضادة للإصلاح والمفتقدة للإصلاحيين داخلها، والتي لا تنتج، بالضرورة، إلا أفراداً مضادين للإصلاح.

الثاني أن السلطة لا تملك برنامجاً للإصلاح، وطرح الإصلاح بالطريقة التي يتم فيها ليس إلا من باب الحفاظ على امتيازات قائمة، يتعارض استمرارها مع أي إصلاح من أي نوع ومستوى.

الجبهة الوطنية التقدمية: المبدأ... والتجربة الواقعية

١- شكّل القانون الصادر في ١٩٥٨/٣/١٢ والقاضي بحل الأحزاب السياسية في الإقليم السوري بعد الإعلان عن الوحدة بين سوريا ومصر في ٢٢ شباط ١٩٥٨، انقطاعاً في العملية الديمقراطية المتنامية في سوريا خلال خمسينيات القرن الماضي. إذ لم يصدر قانون خاص بتنظيم العمل الحزبي بعد ذلك، إنما جاءت «ثورة ٨ آذار» لتعلن حالة الطوارئ التي مازالت مستمرة إلى يومنا، وبعدها تأسست» الجبهة الوطنية التقدمية» في السابع من آذار ١٩٧٢، وجاءت المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٣ لتؤكد على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب في خدمة الأمة العربية»، وتشكلت هذه الجبهة من عدة أحزاب قومية وشيوعية بقيادة حزب البعث وزاد عمرها اليوم عن ثلاثة عقود ونصف العقد.

بعد مرور هذا الزمن الطويل على تجربة «الجبهة الوطنية» في الحكم، وبوصفها كانت ولا تزال عنوان «التجربة السورية الفريدة» في العمل السياسي كما يشيع محازبوها ومناصروها، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن في هذا المجال تساؤل رئيسي مشروع: هل حققت الجبهة، بعد هذا العمر الطويل، الأهداف التي كانت تصبو إليها أو جزءاً منها، والتي حددها ميثاقها ببناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وتعزيز الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية، وتوثيق علاقات التعاون والعمل المشترك بين الأحزاب المشاركة فيها بديلاً لعلاقات التناحر وبما يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية....؟. إنه التساؤل الرئيسي الذي يطرح بأشكال مختلفة، لكن مضمونه ينعقد دائماً حول إنكار فاعلية الجبهة وأحزابها في لعب أي دور سياسي حقيقي في أوضاع البلاد والعباد.

لم تكن تجربة «الجبهة الوطنية»، كما يخيل للبعض إنتاجاً وطنياً خالصاً، بل إنها مستنسخة أو مستوحاة -كما تؤكد وثائق الحزب الحاكم- من تجارب شعوب وأمم أخرى، وهذا يعني بطلان حجة أصالة التجربة أو عدم «استيرادها» التي يعلنها على الدوام

المدافعون عن التجربة واستمرارها، و»المقتنعون» بأنها الشكل الوحيد الملائم لمجتمعنا ولخصوصيته التاريخية والثقافية والدينية.

أما «ميثاق الجبهة» الذي وقعته الأحزاب آنذاك وتعهدت فيه باستبعاد الطلاب من دائرة نشاطها وعملها، فإنه كان بداية النهاية فضلاً على الإقرار بقيادة حزب البعث للدولة والمجتمع واحتكاره على مستوى القيادة المركزية للجبهة لتسعة أعضاء من أصل سبعة عشر عضواً، إضافة لحرمان هذه الأحزاب من فتح مقارٍ رسمية لها، والإعلان عن برامجها ونشاطاتها ومنعها من إصدار صحافة حزبية حقيقية طوال ثلاثين عاما، وأصبح معظمها تدريجياً مؤسسات متخشبة غير مالكة إلا لعدد من الكوادر القديمة ومفتقدة أي رصيد معنوي إيجابي في الشارع السياسي، خاصة بعد الحالات المتعددة من الانقسام والتشظي.

مني جميع هذه الأحزاب، باستثناء حزب البعث، بانقسامات عديدة، فالقسم المتبقي من الشيوعيين داخل الجبهة انقسم إلى «حزبين» يحملان الاسم ذاته، أما العناصر التي بقيت من «الاتحاد الاشتراكي» داخل الجبهة فإنها تعاني أيضاً من انقسامات عديدة واتهامات متبادلة ومعاناة دائمة من ممارسات الأمين العام الذي أفقد «حزبه» كل مبرر للوجود والاستمرار كخط فكري سياسي مستقل، والحالة ذاتها طالت «الوحدويين الاشتراكيين» و»حركة الاشتراكيين العرب»، ومازالت انقسامات أخرى محتملة في المستقبل.

لم تأت تلك الانقسامات، إلا فيما ندر، استناداً لأسباب فكرية سياسية بل كانت في غالبيتها وليدة أسباب نفعية وانتهازية، فبُنيت التكتلات وصيغت المؤامرات للحصول على كرسي وزاري أو مقعد نيابي أو موقع في المجالس المحلية، تلك المسؤوليات التي بات يُنظر لها على أنها غنائم وامتيازات ليس أكثر، والتي أدت مع مرور الزمن إلى تشكل شريحة من المستفيدين والفاسدين داخل تلك الأحزاب.

حضرت المصالح وغابت البرامج والأفكار والمواقف، وتلاشت الصفات النضالية والكفاحية، بل وحتى السياسية، عندما كفت تلك الأحزاب عن التعبير عن مصالح الناس والدفاع عنهم أمام «الدولة» التي اندمجوا بأجهزتها كالحزب الحاكم، واستفادوا من امتيازاتها، وغابت أيضاً «الاستقلالية» و»الندية» إزاء «الحزب القائد» الذي تدخل في بعض الأحيان حتى في تحديد بعض الأمناء العامين لتلك الأحزاب، وتحديد أسماء بعينها منها للمناصب الوزارية، بغض النظر عن آراء وترشيحات أحزاب الجبهة.

اختارت إذاً تلك التشكيلات الحزبية في البداية ومن حيث المبدأ التحول إلى هياكل كرتونية وديكورات، وفي سياق التجربة الواقعية ولدت صورٌ مؤذية للحركة السياسية

الوطنية في سوريا بشكل عام بما برز منها من انقسامات نفعية وتعميق لظواهر «الشللية» القائمة على اعتبارات «ما دون سياسية «، وإلى جانب ذلك برزت ظاهرة توريث المناصب والمواقع والامتيازات أو بيعها في بعض الأحيان، لتتحول في المآل الأخير من «تشكيلات سياسية» إلى مجرد مصادر سريعة للمكاسب والغنائم.

وهذا كله ساهم على الصعيد العام في فقدانها معايير الصدقية، وتشويه الممارسة السياسية الحزبية والإساءة للحركة السياسية الوطنية، وساعد كذلك على انفضاض الناس عن «السياسة» و«الشأن العام»، وتكرست حالة من عدم الاكتراث واللامبالاة عندهم والعودة للانتماءات والولاءات المعيقة التي تطفو إلى السطح بشكل جلي إبان الدورات التشريعية لمجلس الشعب في مقابل ضمور الولاء للوطن والبرامج والأهداف والسياسات.

٢- مازالت السلطة السياسية مصرَّة على صيغة «الجبهة الوطنية» كطريقة في الحكم وممارسة الشأن السياسي، وكذلك أَصحاب الامتيازات في أحزاب الجبهة الذين قد يتهدد مواقعهم الخطر بزوال الصيغة، وذلك على الرغم من رائحة العفن التي تفوح منها. فبعد مجيء الرئيس بشار الأسد إلى سدة الرئاسة قيل إن «الجبهة» وضعت أمام مهمة تفعيل دورها وزيادة تأثيرها في حياة البلاد السياسية، فما الذي جرى في هذا الإطار منذ الإعلان عن هذا التوجه؟..

انعقد المؤتمر العام الأول للجبهة في ٢٠٠١/١٢/٢١، وانعقد مؤتمرها الثاني في الفترة مابين ٢١-٢٠٠٢/١٢/٢٣. اكتسب المؤتمر الثاني «أهمية» خاصة، بحكم انعقاده عشية انتخابات مجلس الشعب لدورته الجديدة، وزاد في تلك «الأهمية» مشاركة القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم وأعضاء الحكومة السورية، بما يعني أن النقاشات ستسهم في اتخاذ «قرارات» لها صفة الفعالية.

إذا كان السماح لأحزاب الجبهة بافتتاح مقارٍ لها تضع عليها «اليافطات التعريفية» الخاصة بها، والسماح لها بإصدار صحف ناطقةً باسمها، وإلغاء الحظر المفروض على عملها بين الطلاب، قد جاء -رغم أن هذه الإجراءات هي أساسيات بديهية لوجود الأحزاب- بعد ما يقارب الثلاثين عاماً من عمر الجبهة، فمتى يمكن لـ «توصيات» المؤتمر الأول للجبهة-على ضآلتها قياساً بما يتطلبه الوضع الداخلي- أن ترى النور؟.

هذا إذا تجاوزنا التناقض الواضح بين اعتبار «الجبهة الوطنية التقدمية» بحسب الدستور أعلى قيادة سياسية في البلاد، وبين تسمية ما يصدر عنها بـ «التوصيات» وليس «القرارات» المفترضة التطبيق؟.

تضمن المؤتمر الأول، على مستوى العمل الجبهوي مثلاً، اقتراحاً بتعديل ميثاق الجبهة

أو حتى صياغة ميثاق بديل، وغيرها من الاقتراحات التي نكاد لا نلمس تطبيقاً لمعظمها عندما جاء مؤتمرها الثاني، فهل الجبهة عاجزة لهذه الدرجة مثلاً عن صياغة «ميثاق» جديد خلال عام ؟.

تاريخياً لم تستطع «الجبهات» الأكثر متانة وتطوراً من «الجبهة الوطنية السورية» أن تقدِّم ما يثري الفكر السياسي والوضع الداخلي في بلدانها، فجمعيها وصلت في المآل الأخير إلى الانحلال، فهل يختلف مصير «جبهتنا» عن مثيلاتها التي استوحت منها تجربتها..؟

هل يكون «الإصلاح» من خلال الحفاظ على صيغة ثبت عقمها في الواقع العالمي، والمحلي؟

إن وسائل الإنعاش لن تؤتي ثمارها، والحلول التنشيطية التكنيكية لن تنهض بجسدها المترهل، فالخلل أعمق مما قد يبدو للمتمسكين بالصيغة. إنه يقبع في الصيغة ذاتها.

هذا التقييم للجبهة ولدورها وفاعليتها، لا يثلم وطنية أحد، إلا أولئك المندرجين في شبكة الفساد والامتيازات والمصالح، كما لا يعني انتقاء وجود بعض الأصوات المخلصة والجريئة داخلها، خاصة في الحزب الشيوعي السوري (جناح يوسف فيصل) الذي تحاول بعض كوادره تقديم عمل جدي مختلف، وتطرح بعض القضايا الداخلية الحيوية بشيء من الصدقية والجرأة، إلا أن هذه الأصوات تذهب دائماً أدراج الرياح، طالما بقيت الآليات والصيغ الحاكمة ثابتة.

ما سبق يطرح سؤالاً جوهرياً هو: أين الخلل، وكيف السبيل لتجاوز الآفاق المسدودة وإقامة حياة سياسية سليمة؟.

كذلك لا يلغي هذا التقييم أهمية ومشروعية «التحالفات السياسية» التي تعتبر أمراً حيوياً في العمل السياسي، لكن لابدّ من إعادة النظر الجدية بأشكال التحالفات ومكوّناتها، كما لابدّ من إقامة تلك التحالفات بين أنداد متكافئين ومتساوين في الحقوق والواجبات، دون أن يتحول طرف ما ليكون عبئاً على آخر، أو يكون خاضعاً لوصاية أحد. فضلاً على أن الحالة الديمقراطية قد تؤدي لتشكيل «تحالفات» جديدة تختلف مرتكزاتها وثوابتها وأطرافها.

الظروف الراهنة داخل البلاد، وفي العالم، تفرض واقعاً جديداً يتطلب التعامل والتفاعل الإيجابي معه، خاصة بعد أن تشكل اليوم ما يشبه الإجماع بضرورة وضع قواعد جديدة للعمل السياسي في البلاد، وبعد ما ظهر أن طيف الحركة السياسية الوطنية اليوم أوسع من الطيف الذي تمثله الجبهة وأحزابها.

المعارضة.. وظائفها وبرامجها

أ- مازال الإصلاح مشروعاً راهنا وضرورياً، خاصة أن الساحة السورية حبلى بقوى وطاقات لها مصلحة حقيقية في التغيير الوطني الديمقراطي وتسعى باتجاهه. هذا يرتب مجموعة من الأعباء والمهمّات على الحركة الوطنية الديمقراطية، ويأتي على رأسها السعي باتجاه وحدتها، وذلك من خلال الاندراج في مشروع برنامج سياسي مشترك أو ميثاق وطني يصلح قاعدة للإجماع الوطني الديمقراطي. لا يمكن للقوى الوطنية الديمقراطية أن تسعى باتجاه وحدة حقيقية ومنتجة، إذا ما بقيت في حدود الاجتماع حول بعض المطالب والقواسم المشتركة، بل لا بدّ من إدراج هذه المطالب وتلك القواسم في مشروع ميثاق وطني مفصّل، يقدّم رؤية واضحة وقراءة دقيقة للواقع السوري بكل أبعاده وآليات تغيير ديمقراطي متدرّج، ويتخذ من حاجات الشعب وتطلعات فئاته العريضة في هذه المرحلة مرتكزاً أساسياً، كما يأخذ بعين الاعتبار استحقاقات تغّير المناخ الدولي والضغوط الناجمة عنه.

هذا يتطلب حواراً صريحاً وعلنياً داخل كل حزب وداخل الحركة السياسية، واشتراك المثقفين والمنتديات والمجموعات الثقافية والجمعيات، وداخل حزب السلطة وأحزاب الجبهة المختلفة.

هذا الحوار الوطني هدفه التوصّل إلى ميثاق وطني يساعد الوطن والشعب على الخروج من الأزمة السياسية الراهنة، ولأجل الوقوف بوجه التحدّيات والضغوط الخارجية المتزايدة، فالتحدّيات عديدة ومتنوعة.

قياساً بما عاشته سوريا من ظروف عصيبة في الثمانينيات، كان أداء الجسم الأساسي من النخبة السياسية والثقافية والمجتمع المدني إيجابياً خلال مسيرة العهد الجديد، وكان الخطاب المستخدم والسلوك المتخذ متوازنين. وقد تأكد ذلك التوازن لدى المعارضة بدعوتها للتدرج في الإصلاح، وإدراكها عدم إمكانية التجاوز السريع وتخطي التركة الثقيلة دفعة واحدة، إلا أنها ما فتئت تؤكد أن الإصلاح السياسي، بما يتطلبه من إعادة الاعتبار لسيادة القانون وإرساء الديمقراطية كمبدأ ناظم لعلاقة السلطة بالمجتمع وللعلاقة بين القوى السياسية المختلفة، هو البوابة الحقيقية والوحيدة لكل النوايا الإصلاحية الراغبة بتأكيد صدقها وقدرتها على التحقق في الواقع.

جرت العادة في الخطاب السياسي للمعارضة تفسير «ضرورة الديمقراطية» بعرض التحديات الخارجية المحدقة بنا، وحجم المواجهات المفروضة على بلدنا، سواء ما كان منها «إسرائيلياً» أو «أمريكياً». وهذا صحيح، لكن دون أن ننسى بالطبع ما يسوقه «الداخل السوري» من ضرورات وحاجات حقيقية وملحة للديمقراطية.

إن طرح «الديمقراطية» ليس موضة فكرية أو مجرد قناعة بفكرة نظرية، بل هو طرح لصيق بالأزمات الحقيقية التي يعاني منها بلدنا، فضلاً على كونها حقاً من حقوق المجتمع السوري وإنسانه، فإذا ما استحضرنا في ذهننا مجمل معاناة بلدنا ومجتمعنا، سنجد أن «الديمقراطية» تشكل ممراً إجبارياً إذا ما أريد لهذه المعاناة أن تنتهي.

يحتاج المجتمع السوري أولاً وقبل كل شيء إلى «الديمقراطية» من أجل استرجاع وعيه وإرادته وثقته بنفسه، وليتحول إلى ذات حاضرة وفاعلة بعد عقود من الاستبعاد والتهميش. ويحتاج مواطن هذا المجتمع إليها بالدرجة الأولى من أجل إعادة تكوين شروط إنتاج إنسانيته وتحرّره من التشوهات الأخلاقية، وبناء الإنسان الحر والقادر والعفوي والسعيد. وثانياً: يحتاج مجتمعنا إلى «الديمقراطية» لأنها، دون شك، الطريق الوحيدة لإنجاز جملة من الإصلاحات الهيكلية الأساسية والضرورية في العملية الاقتصادية شبه المتوقفة، ولأنها السبيل الوحيد للارتقاء بالمناهج التعليمية والتربوية القادرة على بناء الأفراد القادرين على التعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم وتحدياتها.

فإذا ما أردنا مخرجاً من «الاستقرار» السياسي البليد والركود الاقتصادي المزمن والفشل الاجتماعي المستديم، فإنه لن يكون دون جعل «الحرية» وسيلة وغاية كل خياراتنا في جميع المستويات، ودون خلق ديناميات تنافسية جديدة ونواظم عمل وأنماط حكم عصرية.

ب- «المعارضة» مبدأ أساسي في الحياة السياسية

للمعارضة الوطنية الديمقراطية في سوريا أزماتها وإشكالياتها العديدة، بل وقصوراتها في ميادين عديدة، إلا أنها-ورغم ما عانته من قهر وظلم-كانت أكثر قدرة على الاستجابة الإيجابية للتغيرات خلال عمر العهد الجديد، من النخبة النافذة في الحكم. تمثل ذلك التطور بتجاوزها لمحن الماضي، ودعوتها الدائمة لمصالحة وطنية وتغيير ديمقراطي سلمي، مستندة في ذلك إلى روحية أخلاقية حقيقية ومسئولية، في حين مازالت النخبة النافذة أسيرة الماضي، على الرغم من امتلاكها كل وسائل الفعل والتأثير.

هذا ما كان خلال الفترة الماضية، ولكن ماذا عن اللحظة السياسية الراهنة بكل تشابكاتها وتعقيداتها الداخلية والخارجية؟. على المعارضة، بالطبع، أن تحافظ على أخلاقياتها في العمل السياسي، لكن بالمقابل عليها أن ترتقي بقدرتها على التعامل مع معطيات الوضع الداخلي واستحقاقاته. هذا يقتضي قيامها بتثبيت مجموعة من المرتكزات في فهمها لذاتها وللآخر.

أول تلك المرتكزات هو الإيمان بأن المعارضة الموجودة حالياً، أي المؤطرة والمنظمة، لا تستنفذ المعارضة المجتمعية القائمة، أو تلك التي يمكن أن تتبلور تدريجياً، وتسير باتجاه

يقوي المعارضة المؤطرة، أو قد تنتج لها كيانات جديدة مستقبلاً بالتناغم مع تطورات الوضع الداخلي. وثانيها عدم التضحية بالمبدأ الأساسي للحياة السياسية السليمة، وهو وجود العمل المعارض في المجتمع. فالمعارضة قبل أن تكون قوة محددة أو تنظيماً ما، هي مبدأ أساسي من مبادئ الحياة السياسية. وطالما هي كذلك، فإن ضعفها وحجمها الصغير لا يقلّلان من أهميتها، حتى لو كانت مجموعة من الأفراد وحسب، وهذا يقتضي ألا تتخلى عن موقعها المعارض. وثالثها الحرص على القيام بتكتيك صحيح يخدم المرتكزين السابقين في تعاملها مع تطورات الوضع الداخلي واستحقاقاته. فأي حالة أو استحقاق ما (كالانتخابات النيابية) ينبغي التعامل معها بتكتيك سليم، وبما يؤدي إلى نمو»المعارضة» والحفاظ على موقعها السياسي في آن معاً. إذ لا قيمة للتكتيكات البسيطة في مثل هذه الحالات، في ظل استمرار الشروط نفسها الناظمة للعلاقة بين السلطة والمجتمع، وفي إطار المحافظة على القواعد السياسية ذاتها.

تسعى السلطات العربية في العموم، إلى اتباع سياسة «تحت العباءة» في لحظات سياسية معينة، أي «مساومة» المعارضة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على القبول ببعض المكاسب (مثل التخلي لها عن بعض المقاعد في المجلس النيابي)، وذلك في مقابل «تسقيفها» أي وضع سقف لمعارضتها، وبالتالي تحولها إلى مجموعة صغيرة مندمجة في الحكم، وغير قادرة على القيام بأي فعل في أي مستوى، وهذا يعني بصريح العبارة تحولها إلى قوة «لا تهش ولا تنش»، وكل وظيفتها تتحدد في إضفاء صفة ديمقراطية على السلطة القائمة التي تريد الإيحاء بإحداثها تغييرات في الأوضاع الداخلية.

في مثل هذه الحالة تكون المعارضة قد خسرت كثيراً، لأنها ضحَّت بمبادئ ومبررات وجودها، أي مطالبها الأساسية بتغيير قواعد العمل السياسي. وبخسارتها يخسر المجتمع أيضاً، لأنه يخسر المعارضة إلى جانب خسارته للمجموعة الحاكمة، وهذا يعني في المحصلة خسارته لإمكانية حدوث أي تغيير في الحياة السياسية وفي إمكانية السير في طريق الانتقال الديمقراطي.

التحديات والتهديدات وسبل المواجهة

مع وضوح التهديدات الأمريكية لسورية بعد نهاية حربها العدوانية على العراق واتخاذها طابعاً أكثر صراحة وحدة، خرجت أصوات تردِّد النغمة ذاتها منذ أربعة عقود، والتي تبرر استمرار السياسة الداخلية المعتادة بالظروف الاستثنائية والمخاطر المتزايدة التي تحدق بالوطن، وضرورة مواجهة التهديدات الأمريكية بالوحدة الوطنية حول القيادة، وتأجيل مطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية، خاصة أن هذه المطالب مطروحة اليوم بمنظور أمريكي ولحساب مشروع الشرق أوسطية، على حد تعبير تلك الأصوات التي

تنسى أو تتناسى أن سياسة احتكار السياسة بحجة الخطر الخارجي كانت عنوان السلطة ومرتكزها منذ أربعة عقود، ولم تجنب الوطن الهزائم والمخاطر والتهديدات.

يبدو أن هذه الأصوات لم تستخلص درس بغداد جيداً، الذي قال بجلاء إن هذه الرؤى والسياسات تشكل أكبر داعم لعملية الاختراق الخارجي، بحكم إنتاجها لأوضاع داخلية هشة، فيما الطيف المعارض في سوريا استند منذ ثلاثة عقود على الأقل، وما يزال، إلى معادلة القوة الداخلية كأساس لمواجهة أي خطر خارجي، ونادى دائماً بضرورة فتح الدائرة المغلقة من الداخل، لأن إبقاء الأمور على حالها سيكون المشجع الأكبر لفتح هذه الدائرة من قبل الخارج، بما يحقق مصالحه وبطريقة فاجعة ومذهلة، لا تعود على أحد بالخير، لا على السلطة المسكة بزمام الأمور ولا على الأحزاب ولا على المواطنين جميعاً.

نقول ذلك عندما نرى أنه بعد أن انتهت الإدارة الأمريكية من إنجاز المرحلة الأولى من أهدافها في العراق، أي الاحتلال وإسقاط النظام، سارعت مباشرة للتوجه نحو سورية، مستخدمة تقريباً المبررات والذرائع ذاتها في غزوها للعراق، لكن الملفت أن الردود الرسمية والإعلامية في سوريا صبَّت أيضاً في الاتجاه نفسه للردود الرسمية العراقية، مع كونها أكثر دبلوماسية وهدوءاً، وبعد ذلك بدأت السلطة –كما هي العادة– بالتكيف مع الواقع الجديد، دون أي محاولة للاستفادة مما حدث في العراق، وبدون أن ترى أي حاجة لإعادة النظر في تصوراتها وسياساتها.

لا أحد يقول بذهاب سوريا إلى حرب خاسرة سلفاً، لكننا نقول بضرورة أخذ العبرة وفهم ما حدث في بغداد التي تحولت إلى ساحة مفتوحة أمام جحافل الغزاة، حيث لا أحزاب سياسية ولا منظمات أهلية ولا مؤسسات نقابية، ولا جيش يقاوم العدوان.

في الحقيقة كانت السلطة العراقية هي مصدر الإضعاف الحقيقي للبلاد حيال الخطر الخارجي، فالسياسات الإقصائية والقهر السلطوي والحكم الشمولي لا تبني إلا هياكل كرتونية لا تصمد أمام العاصفة، والشعب المغيَّب والمحاصر بالخوف والقمع ليس مستعداً للدفاع ضد المحتل أو الغازي، إذ كيف يمكن للبشر أن يقاوموا بعد أن شُلَّت مبادرتهم وأحكم حكامهم القبضة عليهم تجويعاً وإذلالاً وإقصاء من الحياة العامة والشأن الوطني، ودفعوهم إلى الركض وراء لقمة العيش.

في مثل هذا النمط من الحكم تطغى الشكاية الداخلية للبشر على شكايتهم من أي غزو خارجي محتمل أو قائم، هذا إذا لم تتجه أحاسيسهم القصوى، في لحظة ما، نحو التشفي من النظام، ويتراجع لديهم الموضوع الأكبر: الوطن، الذي هو الأساس.

في أوضاع كهذه، تتكون أسس وجذور جميع الهزائم التي منينا بها، وهذا هو الدرس

الذي يجب أن تدركه الأنظمة العربية، لا أن تركن وتطمئن لمظاهر النفاق التي تثبت وتعيد شخصنة السلطة، وهي المظاهر التي تنتعش دائماً في ظل الأوضاع الشمولية، فالمنافقون، حفاظاً على مصالحهم أو خوفاً من بطش المؤسسات الأمنية، هم عادة–كما بينت التجربة– أول من يهرب من استحقاق مواجهة الخطر الخارجي. في بغداد، قبل يوم واحد من سقوطها، كان العراقيون يهتفون للنظام ويعاهدونه على التضحية بالروح والدم في سبيله، وفي اليوم التالي كان كل شيء من الماضي، فإذا بهم يشاركون في هدم أركان النظام وأصنامه.

لابدّ من تحصين الوضع الداخلي السوري في مواجهة التهديدات المحتملة والمخاطر التي تلف المنطقة، بالسير في طريق المصالحة الوطنية، وبناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على تعددية حقيقية وعلى سيادة القانون واستقلال القضاء ونزاهته، والخطوات الأولى الضرورية في هذا الاتجاه تتمثل بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

هذا الواقع الجديد بحاجة لقراءة دقيقة ومتأنية حتى تستطيع الدول الضعيفة الاستمرار فيه، وسوريا هي إحدى الدول التي قادها قدرها إلى الوجود في منطقة حساسة من العالم تتضمن مصالح حيوية للولايات المتحدة، فضلاً على حالة عدم الاستقرار التي يسببها وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة، وما يستتبع كل ذلك من قوى متغايرة في الرؤى والتصورات تجاه المنطقة ومستقبلها.

ينبغي أن تكون الخيارات السياسية دقيقة لدول المنطقة إزاء التغيرات الإقليمية والعالمية، وهذا يعني بناء هذه الخيارات على أسس علمية ثابتة نسبياً، تنطلق من حقيقة أساسية هي أن هذه الدول إما أن تستمد القوة من ذاتها وإما أن تهلك. أما الركون والتعويل على تكتيكات وخيارات سياسية مؤقتة، فإنه ما عاد يشكل حصانة لأحد.

من الطبيعي لأي دولة توجد في هذه المنطقة في ظل هذه المرحلة أن تمتلك هامشاً من القدرة على الحركة والمناورة وفتح الخيارات السياسية، مثل ما عليها بالطبع مجموعة من الضغوط الواقعية، وأمامها حدود تمنعها عن الحركة بحرية.

لكن هذا الأمر، على أهميته، لا يقرر مصائر الدول وتقدمها. قد يقلل من الخسائر أو يؤجل الهزيمة، لكنه لا يمنعها، والدرس العراقي شاهد كبير على ذلك. يمكن لسوريا، كما يرى رجالات السلطة، أن تجد هامشاً واسعاً للمناورة وترتيب الأولويات وتغيير الخيارات أو تعديلها تبعاً لتطورات الموقف الداخلي والإقليمي والدولي، لكن الآخرين أيضاً يمتلكون هذه القدرة على المناورة. على أن هذه المفاخرة السورية بالقدرة على التكتيك والتحرك وسط خيارات سياسية كثيرة، ليست جديدة، وكثيراً ما استطاعت السلطة الزوغان والرهان على الزمن، لكن ما معنى ذلك كله إذا لم تنتج التقدم، فضلاً

على أن هذه الرؤية يغيب عنها فكرة أن المناورة يضيق هامشها وتضعف قدرتها كلما أصبحت سياسات القوة هي الحاكمة على المستوى العالمي.

الأهم من ذلك هو أن هذه المناورات والتكتيكات غير منتجة على المدى المتوسط والبعيد ما لم تستند إلى معادلات القوة الداخلية لإعادة إنتاج القوة الوطنية في الداخل السوري، ولهذا شروطه المعروفة التي مازالت تركيبة النظام تتمنع عن تحقيقها.

شروط القوة والتقدم والمناعة الوطنية تمثل حاجات حقيقية وأصيلة للداخل السوري، وسواء طالبت الولايات المتحدة بتحقيق بعض هذه الشروط أم لم تطالب، فإنها تبقى الطريق الوحيدة لإيقاف أو تعطيل سلسلة الهزائم المتلاحقة. والخيار السياسي الحقيقي هو السعي باتجاه تحقيق هذه الشروط قبل أن يسعى الخارج لرسم اللوحة الداخلية على مقاسه وانطلاقاً من مصالحه.

إن حماية الوطن وبناءه لا يتمان عن طريق الركون لاحتمالات عديدة هشة قد تذهب في أي اتجاه، أو عن طريق التعويل على تكتيكات مقيدة المدى. يجب أخذ العبرة من التجارب الماضية، ولنسأل أنفسنا ما هي الوقائع التي أفرزتها «سياسة اللعب بالأوراق» التي تستند إلى التعامل مع المستجدات بطريقة الهروب منها تارة، والالتفاف عليها تارة أخرى، ودون التقدم خطوة واحدة باتجاه إطلاق صيرورة الإصلاح الداخلي؟. نعتقد أنها لم تحرّر الأرض التي نرفع لواء تحريرها، ولم تجعلنا نتقدم خطوة واحدة لتعزيز المناعة والحصانة الوطنية.

بناء الوطن ليس مقامرة يغدو فيها كل طموحنا التكيف مع السياسات العالمية والظروف الإقليمية وحسب، وبما يساعد على إبقاء الأمور الداخلية ثابتة دون تغيير.

بناء الوطن يبدأ من الخيارات السياسية والاقتصادية المتفق عليها داخل الوطن بين قواه السياسية وفئاته الاجتماعية، لتغدو معهما السياسة الخارجية مستندة إلى قوة الداخل بالدرجة الأولى وليس فقط إلى حنكة «اللعب بالأوراق» وتأجيل الاستحقاقات.

الإصلاح قبل فوات الأوان

هناك لحظات فاصلة في حياة جميع المجتمعات تقرر فيها طرح مفاهيم «التغيير» و«الإصلاح و«الانتقال الديمقراطي»، ومهما اختلف في تحديد مضمون هذه المفاهيم ومستوياتها، فإنها جميعاً تشكل دعوات معتدلة لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، قبل أن تكتمل عملية الغرق تحت الماء، فالمشكلة ليست في طرح المفاهيم، بقدر ماهي في التوافق حول

طبيعة المشاكل التي يعاني منها المجتمع ومستوياتها وآليات تجاوزها.

من هنا فإن النقطة الأولى التي يجب أن يدركها الجميع هي أنه لا إصلاح أو تغيير دون حدوث «تراضٍ أو توافق وطني» حول ماهية الإصلاح أو التغيير. بمعنى أن تتفق جميع الأطراف على» القواسم المشتركة» أو على الحد الأدنى، وعلى الهيكل العام والأسس الرئيسة لتحسين الوضع في البلد ومواجهة المشاكل الحقيقية، ثم انطلاقهم جميعاً لعمل شيء يجسد هذا الإصلاح. لذلك فإن طرح المعارضة الوطنية لمسائل «الحوار الوطني» و»المصالحة الوطنية» لا يعني «تبويس اللحى» أو تحول هذه الطروحات إلى مساومات ومحاصصات تفرغ أي تغيير من مضمونه، إنما يعني مشاركتها مع القوى الموجودة في الحكم في مناقشة وإقرار أبعاد الإصلاح المطلوب، وتحديد وتيرة الانتقال الديمقراطي والضمانات والآليات اللازمة لتأمين تحول تدريجي سلمي، والتقليل من المخاطر وامتصاص الصدمات. وليكون ذلك فإن دور الجهاز الحاكم سيكون حاسماً، ليس بمعنى أن يتولى مشروع الإصلاح نيابة عن المجتمع، إنما بمعنى أن يعيد النظر في قناعاته وسلوكياته، فهناك مجموعة من البديهيات التي أصبحت واضحة للجميع، ولا يمكن بدونها الادعاء أن ثمة إصلاحاً في الأوضاع يجري على أرض الواقع.

فالنظام السياسي كائن حي ولابد أن يتجدِّد، بما في ذلك أن تتجدد أطره، وليس من المعقول أن تبقى تلك الأطر، خاصة الحزبية، ثابتة لأربعين عاماً، وكذلك مسألة تداول السلطة، فأي نظام سياسي لا تطرح فيه هذه المسألة لا يمكن أن يسمي نفسه نظاماً ديمقراطياً. كذلك ما عاد ممكناً لأحد في الحكومة أو خارجها، أن يصدق أكذوبة أن ٩٠٪ من السوريين متفقون مع ما يجري.

هذا العناد المتحكم بالجهاز الحاكم إزاء بديهيات الإصلاح قد يكون مرده القناعة بضرورة وجود «هيبة» للدولة، وربما كانت هذه الهيبة هي مصدر «عنفه» الظاهر حيناً والمتستر بالقانون والقضاء حيناً آخر إزاء المجتمع وقواه وناشطيه.

هذه الهيبة ضرورية لكن هناك فرقاً بين «هيبة الدولة» و»خيبة الدولة»، فليس بالعنف (القوة) وحده يحيا الإنسان... أو يحيا الحكم. أما وأن الدولة مازالت تفهم «هيبة الدولة» بمعنى «سيف الدولة» فلابدّ من الإشارة للحكمة القائلة: «الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك»، فاللجوء للإصلاح في وقت متأخر، وفقط عندما تضطرها الظروف، لن يعفينا جميعاً من دفع «الضريبة»، إما الإصلاح في الوقت الملائم وإما أن ندفع غرامة تأخير!!

السوريون اليوم بحاجة إلى أمل بالإصلاح من أي نوع وفي أي مستوى من مستوياته، حاجاتهم واضحة وليست بحاجة إلى عناء كبير لفهمها، وبدونها ستبقى عملية تشويه انتمائهم لوطنهم سائدة، الأمر الذي سيجعلهم غير مستعدين للدفاع عما لا يشعرون

بالانتماء إليه.

الإصلاح هو الخيار الأمثل والوحيد، وهو بحاجة لإطلاق سريع قبل فوات الأوان، وقبل أن تنعدم فرصه، فيصبح من غير الممكن إصلاح أي شيء.

قراءة في أحداث ١٢ آذار

العنف الأساس:

العنف الذي ظهر إلى السطح في عدد من المدن السورية في شهر آذار من العام ٢٠٠٤ في مناطق توزع السوريين الأكراد، والذي تبدى في صورة تخريب الممتلكات العامة واستخدام الأسلحة من قبل جميع الأطراف، هذا العنف ما هو إلا النتيجة الطبيعية لسياسات الدولة القائمة على الأرض منذ عقود، ولخطاب قومي عربي يفتقد لجذره الديمقراطي والإنساني.

السبب المباشر لهذا العنف الواسع هو مباراة لكرة القدم، أطلقت خلالها الشرطة الرصاص على عدد من الأكراد السوريين، ليتطور الأمر، ويأخذ بعداً كبيراً أساسه المشكلة الكردية في سورية، ومعاناة الأكراد السوريين من غياب أبسط الحقوق الإنسانية.

يظهر العنف في المجتمع عندما تفشل السياسة، أي عندما ترتكز الدولة في سياستها إزاء المجتمع على العنف أيضاً، سواء الكامن منه، ممثلاً بالخطاب الأحادي الاستبعادي، واحتكار السياسة والاقتصاد، أم الظاهر منه ممثلاً بالسياسات الأمنية وسياسات التخويف والترهيب.

للدولة، أي دولة، حق في الاستخدام المشروع للعنف، حسب الدستور والقوانين العامة، وهذا الحق من الناحية النظرية يقدمه المجتمع لها إدراكاً منه لإحدى الوظائف الأساسية للدولة في الحفاظ على أمن المواطنين. لكن هذا الأمر مشروط بأن تكون هذه الدولة دولة جميع مواطنيها، وأن يكون نظام الحكم القائم ديمقراطياً يسمح بأن يكون المجتمع حاضراً على الدوام بأحزابه وجمعياته المدنية وهيئاته التشريعية والتمثيلية في الحياة السياسية والقرارات وسائر أوجه النشاط العام. الأمر ليس كذلك عندنا، فالسلطة كحيز سياسي، أكلت الدولة المفترض أنها فضاء عام، محولة إياها إلى مجرد أداة قمع.

يقيناً إن ما حدث يشير إلى فشل سياسة الدولة السورية (لا فرق بين قولنا سلطة أو دولة، كونهما أصبحا فضاءً واحداً) على مدار أربعة عقود، خاصة عندما تحولت إلى دولة فوق المجتمع وكفت عن أن تكون دولة جميع المواطنين، وأصبح العنف سمتها الظاهرة والباطنة، وعجزت عن القيام بوظيفتيها المتلازمتين، أي الحفاظ على الأمن والاستقرار

من جهة ودفع المجتمع باتجاه التقدم من جهة أخرى. وهي عندما أصبحت كذلك، فإنما قد هيأت التربة الخصبة لعنف آخر في المجتمع، قد يتبدى في مظاهر عديدة من أبسط الأمور إلى أعقدها.

الغريب أن دولتنا ما فتئت تعترض (وهو اعتراض صحيح) على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، تلكم القائمة على العنف، اقتناعا بأن العنف لا يولد إلا العنف. لكن هذا المنطق لا يجري على مستوى الداخل السوري. هذا يبرر تساؤلنا حول وظيفة الدولة الحكيمة في مثل هذه الأزمات: أليست الدولة الحكيمة هي تلك التي تتوجه نحو أسباب العنف وإزالة مبرراته والعوامل الدافعة باتجاهه ؟

ثمة عنف ولَّد عنفاً، العنف الأساس هو العنف الذي تجلى بالتخويف واستخدام العصا الأمنية إزاء المجتمع السوري ككل، وبسياسات الإقصاء والتهميش له، وبالغبن المضاعف الواقع على كاهل جزء أساسي من المجتمع السوري: الأكراد.

القابلية للتكرار :

صحيح أن العنف الظاهر قد انتهى، لكن الكامن منه زاد، فالاحتقان موجود في المجتمع السوري ككل. ونخطئ إن اعتقدنا أن الأمور قد انتهت بسلام، وأن أحداث العنف (على حد تعبير الإعلام السوري) ما هي إلا سحابة صيف وأحداث عابرة. الحل الأمني عندما يكون معزولاً عن قيام الدولة بجميع وظائفها، يتحول إلى سبب أساسي لإعادة إنتاج العنف.

العنف الكامن أشد خطراً، والقابلية للتكرار واردة، لأن الأسباب موجودة وازدادت حدة. هذا العنف، كما تعلمنا تجارب البشر، ينتظر لحظته المناسبة، وقد لا يكون الحل الأمني الصرف وقتها كافياً.

الحركة الميكانيكية الظاهرة يلتقطها جميع البشر، لأنها مرئية. يفترض بالقيمين على الحكم أن ينظروا إلى ما هو أبعد من ذلك، وأن يأخذوا بعين الجدية ما هو كامن، ويبحثوا عن حلول أخرى غير حلولهم الأمنية الجاهزة.

أين الحكمة ؟

ما حدث لم يخطط له من قبل أي طرف من الأطراف، فالأحداث التي شهدناها، من حيث المصدر والانطلاق، وجدت سبباً مباشراً (مباراة كرة القدم) لأسباب أخرى غير

مباشرة بعيدة المدى، وكان يمكن لأي سبب آخر أن يسمح بظهور مثل هذه الأحداث.

ما حدث لم يكن إذاً بفعل خارجي، أو بتنسيق ما بين جزء من المجتمع في الداخل مع الخارج (أمريكا أو غيرها). هذا مع إقرارنا بأن الخارج يسعى دائماً لاستغلال نقاط ضعف الداخل. الخارج مشكلة بقدر ما تكون المشكلة الداخلية مستفحلة. ما حدث هو مشكلتنا نحن، مشكلتنا في عدم معالجة الأسباب بعيدة المدى التي تهيئ لمثل هذه الأحداث، إنها مشكلة علاقة الدولة، دولتنا، بمجتمعنا. أما تصوير المشكلة على أنها مؤامرة خارجية وجدت موطئ قدم لها في الداخل لا يشكل تفسيراً حقيقياً للمشكلة، ولا يعدو كونه هروباً عن وضع اليد على الجرح، وإلقاء اللائمة على غير المسؤولين الحقيقيين عنها.

لم يكن من الحكمة أبداً، في بدايات الأزمة، تصوير الأحداث على أنها خارجية المصدر أو المنشأ وداخلية الأدوات (جزء أساسي من الشعب السوري) واستخدام التساؤل المكرور على لسان السلطة ورجالاتها وإعلامها: لماذا في هذا الوقت بالذات ؟. لو أن ما حدث وجد طريقه للظهور قبل قرن من الزمان أو بعد قرن لكان هذا التساؤل المغرض هو دليل السلطة وحجتها على خطابها وسلوكها.

هناك مؤامرة دائمة تجاه بلدنا من قبل الخارج، عمرها من عمر هذا البلد. لكن أي مؤامرة خارجية ليست حتمية الوقوع، فحدوثها رهن بمدى هشاشة الداخل وقابليته للاستجابة، وهذه القابلية رهن بآليات ونظام الحكم السائد، فقد يزيدها، وقد يخفف منها.

لم يكن من الحكمة أيضاً استنفار الغرائز القومية البدائية للسوريين العرب في مواجهة ما بدر من بعض المواطنين السوريين الأكراد، لتتوسع بالتالي عوامل التفريق بين أجزاء المجتمع، وليغدو السلوك الأمني مؤيداً من قبل غالبية المجتمع. هذا الكسب (المؤقت بالطبع) من قبل الدولة لتأييد غالبية المجتمع أغراها، بعد استتباب الأمن (ظاهرياً على الأقل)، للعودة كعادتها، إلى التأكيد على «التأييد الشامل والمطلق» لها من قبل جميع حيزات مجتمعنا، من خلال تصدير ظواهر مسرحية باهتة في الإعلام الرسمي تشير للإخاء العربي – الكردي والتأكيد على عدم وجود مشكلة كردية في سوريا.

موقف وأفكار للمستقبل:

العنف مدان بكل أشكاله ومستوياته، وأياً تكن أسبابه وخلفياته ومصادره، وإحراق العلم السوري (الرمز الوطني لجميع السوريين) ورفع صور الرئيس الأمريكي ظواهر مدانة أيضاً، ولا يمكن قبولها.

الحركة الوطنية الديمقراطية الكردية، بكل أحزابها وهيئاتها، مقصرة. برز هذا التقصير في الهوة الواسعة بين برامجها السياسية المعلنة والوعي الشعبي للساحة الرئيسة التي تعمل ضمنها.

وضوح البرامج السياسية للأحزاب الوطنية الديمقراطية الكردية، والمقاربة بين الرؤى والتصورات الظاهرة والباطنة، أساسي في اندماجها بالمجتمع السوري. هذا الوضوح يعني تحديد المطالب والأهداف والتطلعات والآليات اللازمة لها من خلال خطاب واحد لا خطابين. التعريف بالمشكلة الكردية، كقضية وطنية سورية، من مهمة الجميع، أي الأحزاب الوطنية الكردية والأحزاب السياسية الأخرى في السلطة والمعارضة على حد سواء.

أحزاب المعارضة، على وجه الخصوص، مقصرة أيضاً، لأنها لم تول المشكلة الكردية الأهمية التي تستحق، ولأنها لم تدرجها في برامجها السياسية كإحدى القضايا الأساسية في عملية التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا، فضلاً على عدم السعي لإنتاج خطاب قومي ديمقراطي عصري بعيد عن إنشاء «القومية» على أساس الرابطة السلبية إزاء الآخر المختلف.

الكل مقصر، ومن واجب الجميع التفكير بالآليات والوسائل السياسية اللازمة لتجاوز تقصيرات الماضي.

مؤتمر البعث والدوران في المكان

جاء انعقاد مؤتمر البعث في أواسط ٢٠٠٥ في لحظة سياسية يواجه فيها النظام السياسي في سوريا تحديات جديدة وخطيرة، تجعل مستقبل البلد مفتوحا على احتمالات عديدة، خاصة بعد التبدلات المتسارعة في البيئة الدولية والإقليمية الجيوسياسية التي أفقدت النظام القدرة على المناورة السياسية واللعب بالأوراق الإقليمية، بالطريقة التي اعتاد عليها في السابق.

انعقد المؤتمر الذي تمتع دائما بصفة «التاريخي» وسوريا في وضع لا تحسد عليه، حيث الضغوط الخارجية في تصاعد، وحيث المزيد من الإخفاقات الاقتصادية وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والأمية والتقهقر العلمي والتقني وتنامي التمزق الاجتماعي والوطني، مما يتطلب تدبيرات لها صيغة الضرورة المستعجلة، خاصة أن البلاد تتأثر سلبا من عودة عشرات الآلاف من العمال السوريين من لبنان، كما يقاطع مستثمرو الخليج البلاد منذ اغتيال رفيق الحريري، في الوقت الذي تنضب فيه عملياً احتياطات النفط.

لم يكن الطيف المعارض في سوريا يأمل خيراً أو يتوقع تغييراً جدياً من المؤتمر، فكما يقال "المكتوب يقرأ من عنوانه"، إذ كانت المؤشرات السابقة لانعقاده كافية للوصول إلى هذه القناعة. ما جرى في سياق الإعداد للمؤتمر وانتخاب أعضائه لا يوحي أن أصحابه يدركون حاجات الواقع السوري وما جرى في العالم، أو يدركون لكنهم مقتنعون بقدرتهم على المناورة وتجاوز اللحظة الراهنة بكل متطلباتها وتأجيل الاستحقاقات الداخلية. استبعد النظام الحوار مع القوى السياسية قبل المؤتمر، ولم يطرح المشاكل والقضايا الأساسية على الرأي العام، حتى أنه لم توزع مشاريع تقارير المؤتمر على تنظيمات الحزب لمناقشتها والتحاور حولها، بما يسمح بإجراء انتخابات حقيقية تكون تجسيدا لتيارات فكرية سياسية أو للرؤى والتصورات والخيارات السائدة في الحزب. فقد تدخلت، كالعادة، الاعتبارات الشخصية والقبلية والعشائرية والمصالح الخاصة وغيرها، ليصل الجميع إلى المؤتمر دون بلورة رؤى وخيارات واضحة. وجاء توسيع "الجبهة الوطنية التقدمية" لتضم الحزب السوري القومي الاجتماعي (الشق الموالي فيه)، ليقدم مؤشراً إضافياً على أن الآليات المعتمدة ستبقى كما هي، وأن النظام ما زال مصراً على العناوين التي شكلت عماد تجربته، وهو ما عنى أن المؤتمر لن يخرج بشيء ذي وزن حقيقي مؤثر في مستقبل البلد، وهذا ما كان.

١- خمس سنوات مجانية

حاول النظام السوري منذ العام ٢٠٠٠، وحتى انعقاد مؤتمر البعث ٢٠٠٥، إعطاء دفع معنوي إعلامي لخطابه وممارساته، إلا أن رحلة السنوات الخمس تلك كانت رحلة سقوط الشعارات المطروحة، فقد أعلن المسئولون، مرارا وتكرارا، أن الإصلاح يسير على قدم وساق، مع أن واقع الحال آخذ في التردي بشكل متسارع، مما أدى لانتشار حالة عامة من فقدان الثقة بالوعود المعلنة. شبكة المصالح كانت أقوى من رغبات البعض، إذ التقت مصالح بعض «الحرس الجديد» بمصالح بعض «الحرس القديم»، وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة، في ما يبدو، كي لا تصاب بنية النظام المغلقة بشقوق وتصدعات قاتلة تؤدي إلى الإخلال بتوازناته الداخلية ومحاصصاته. هذه البنية المغلقة أيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا عصية على الإصلاح بحكم المانعة الأمنية والبيروقراطية الكبيرة ودفاع أصحاب المصالح.

الواضح بعد خمس سنوات مجانية، منذ العام ٢٠٠٠ وحتى انعقاد مؤتمر البعث ٢٠٠٥، أن أمرين اثنين يحكمان الوضع الداخلي السوري، الأول هو بنية النظام السياسي المغلقة والمضادة للإصلاح والمفتقدة الإصلاحيين داخلها، والتي لا تنتج، بالضرورة، إلا أفراداً

مضادين للإصلاح. الثاني أن السلطة لا تملك برنامجاً للإصلاح، وطرح الإصلاح بالطريقة التي يتم بها ليس إلا من باب الحفاظ على امتيازات قائمة، يتعارض استمرارها مع أي إصلاح من أي نوع ومستوى.

في الحقيقة ما من حزب أيديولوجي عبر التاريخ كان قادراً على إصلاح ذاته، وما من نظام استبدادي استطاع تفكيك بنيته من تلقاء ذاته، وما من نظام سياسي بهذه المواصفات إلا كان مستعدا لفعل أي شيء من أجل الاستمرار، وهذا أمر مخيف. فهل ما جرى حتى الآن يوحي بأن التجربة السورية تختلف عن مثيلاتها ؟

٢- نظام سياسي هرم وفات أوانه

لا يكفي خروج غالبية من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا، ممن ارتبطت أسماؤهم بتاريخه، للقول إن مرحلة جديدة قد بدأت، خصوصا أن الأسماء الجديدة، وتلك التي استمرت، لم تبرز أو تمثل خلال السنوات الخمس قبل انعقاد المؤتمر، تيارا جديدا مختلفا ومتمايزا عمن رحلوا، لا بل إن الغالبية منهم، حتى لو كانوا جددا أو غير معروفين بالنسبة إلى الكثير من السوريين ومراقبي الشأن السوري، تنتمي إلى السياق الحزبي البعثي ذاته الذي كان يشرف عليه ويقوده الخارجون من القيادة السابقة.

الجميع، الراحلون والباقون، اعتبروا أنفسهم من دعاة التطوير والتحديث والإصلاح، فيما يكتشف السوريون في كل مرة حالات جديدة من الفساد، الأمر الذي يدفع إلى الإقرار بالبنية المغلقة للنظام، وبعجزها عن إفراز الإصلاحيين من داخلها.

الجديد في الأمر هو زوال المقولة أو الحجة التي سادت خلال السنوات الخمس السابقة لانعقاد المؤتمر، التي كانت تردد دائماً أن الحرس القديم هو الذي يحكم فعلياً، أو أن هذا الحرس يقف حجر عثرة في طريق الإصلاحات التي يبشر بها رئيس الجمهورية. إن تغيير بعض الوجوه لا يبدل في العقلية والنهج والممارسات، ومن الصعب رفض مبدأ وجود أزمة عميقة بنيوية وراء حالة الاستعصاء السائدة، فمشكلة سوريا لم تكن محصورة في الحرس القديم حتى تحل بزواله وخروج رموزه من القيادة القطرية، بل في تركيبة النظام نفسه، وسيطرة الهاجس الأمني علي قيادته، فطالما ظلت الأجهزة الأمنية هي المسيطرة، فان إمكانيات الإصلاح بشقية السياسي والاقتصادي ستكون شبه معدومة.

٣- محاولات بائسة لضمان «الاستمرارية»

نتائج المؤتمر، حسب ما أعلن منها، إحداث تشكيل جديد للقيادة القطرية مؤلف من

١٤ عضوا بدلا من ٢١ كانوا يمثلون القيادة السابقة، وتوصية بإصدار قانون للأحزاب ومراجعة قانون الانتخابات الذي ينتخب على أساسه أعضاء مجلس الشعب والإدارة المحلية، أما الأحزاب التي سيتم الترخيص لها بموجب القانون الجديد فيجب أن تكون «غير طائفية وغير عرقية وغير دينية وغير مناطقية»، بما يعني استبعاد الإخوان المسلمين والأحزاب الكردية. كما أوصى المؤتمر بإصدار قانون للإعلام يسمح بقيام وسائل إعلام خاصة، ودعا المؤتمر إلى تشكيل مجلس أعلى للإعلام وتعديل قانون المطبوعات، والمضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، كما تبنى «مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي»، أقر ضرورة إصلاح القطاع العام والعمل على تطويره ودعم القطاع الخاص.

يمكن القول لدى مقاربة نتائج مؤتمر البعث، إن الكلام وحده ما عاد كافياً أو مؤشراً لحدوث تغيير إيجابي في الوضع الداخلي السوري، خاصة أننا سمعنا الكثير منه سابقاً من أعلى موقع في الدولة، ولم يحدث شيء يذكر على صعيد تركيبة النظام وعلاقته بالمجتمع والقوى السياسية، فضلاً على التراجع عن الكلام ذاته في مناسبات أخرى.

أيديولوجية البعث المكثفة بالوحدة والحرية والاشتراكية، فقدت بريقها منذ زمن بعيد في الداخل السوري، ليس بسبب الأهداف المطروحة، لكن بشكل أساسي بسبب الممارسات التي تتنافى معها بالدرجة الأولى. حزب البعث هو الركيزة الأيديولوجية للنظام السياسي، لكنه لا يحكم. الحكم الفعلي في سوريا طوال أربعين عاما تقاسمته ثلاث مؤسسات هي الرئاسة والأمن والجيش، وهذا لا يتناقض مع كون حزب البعث «الحزب القائد للدولة والمجتمع»، فالمادة الثامنة من الدستور لم تكن لأجل رفع شأن البعث بقدر ما كانت لقطع الطريق على الأحزاب الأخرى التي تشكل معارضات ذات وزن. حزب البعث لم يمارس السياسة فعلاً إلا عندما كان في المعارضة، أي قبل ٨ آذار ١٩٦٣، واقتصر دوره في ما بعد ليكون واجهة إعلامية أيديولوجية لتغطية الفساد الحاصل والممارسات الاستبدادية، لكن هذا لا يعني أن الحزب لا يتحمل المسئولية عما آلت إليه الأوضاع في سوريا، خاصة بعض قياداته المسئولة عن ترهل الحزب وتكلسه، والمشاركة في الفساد وحالة الفشل المزمن. من هنا كان مؤتمر البعث ينتصب باستمرار باعتباره صاحب القرار العلني في السياسة السرية للسلطة التي تحتاج لحزب يحاول إخفاء الاستبداد والفساد.

المادة الثامنة هي المفتاح الحقيقي لإخضاع المجتمع وتجريده من حقوقه السياسية والمدنية وفرض الإذعان عليه وتخليد تهميشه وهامشيته، وهي تتصل بمبدأ التداول السلمي للسلطة، ووجودها يخالف آليات الديمقراطية التي من ضمنها مبدأ التداول السلمي للسلطة. إن الاحتفاظ بهذه المادة يشكل ضمانة لعدم خروج الأمور عن السيطرة أو لمنع تعريض

النظام للخطر، فتغييرها يعني في نظره تغيير النظام لا أكثر ولا أقل. ورغم القرار بفصل الحزب عن الدولة فقد تم ربط السلطة بالحزب من خلال إقرار المؤتمر أن رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب (أي أهم سلطتين تنفيذية وتشريعية) يجب أن يكونا من أعضاء القيادة، بما يعني أن هذا القرار لن يكون له أي أثر، فقبل المؤتمر بعامين جاء قرار القيادة القطرية للحزب رقم /٤٠٨/ الذي أكد على "ضرورة ابتعاد الرفاق البعثيين" والمؤسسات الحزبية عن العمل التنفيذي اليومي، وعدم التدخل في عمل المؤسسات والمديريات ودوائر الدولة"، إلا أنه أيضاً صدر وغاب دون أن يترك أثراً.

أما التوصية بإصدار قانون جديد للأحزاب والسماح بتشكيلها ضمن شروط وضوابط صارمة للغاية، أي شرط ألا تقوم علي أساس عرقي أو طائفي أو ديني أو إقليمي، فهي تدخل فاضح في عملية تكوين الأحزاب قبل أن تتكون، وستكون عملية كبح لما هو قائم أصلا في الحقل السياسي، مما يعني أن المسموح هو قيام تعددية شكلية غير مؤثرة في الوضع السياسي على شاكلة ما حدث في مصر، بما يسمح بإطالة عمر النظام ومصالحه إلى أقصى فترة ممكنة.

أما الطامة الكبرى فهي التوصية الخاصة بمراجعة قانون الطوارئ وحصر أحكامه بالجرائم التي تمس أمن الدولة وبهدف تعزيز أمن الوطن والمواطن، رغم أن كل الذين اعتقلوا أو حكموا بالإعدام كانوا متهمين بجرائم أمن دولة. كل ذلك يعني أن ركائز النظام ثابتة لا يطالها أي تغيير، وما جرى لا يعدو كونه محاولات بائسة لضمان "الاستمرارية".

٤- مكافحة الفساد و«الإصلاح الاقتصادي» مرة أخرى!!

توقف المؤتمر عند ظاهرة الفساد، في محاولة بائسة للبحث عن حلول لهذه الآفة التي تشبه السرطان، في الوقت الذي يتسلى فيه السوريون بحكايات الفساد التي تطال بعض الجالسين في المؤتمر، وغيرهم. لقد أنيطت مهمة مكافحة الفساد منذ الإعلان عنها بالقوى التي أنتجت هذه الكوارث ومازالت تستفيد من الأوضاع التي نجمت عنها. أليس من البديهي القول إن الفاسدين لا يصلحون وأن محاربة الفساد تتطلب بداهة إبعاد الفاسدين عن مراكز الفعل والتأثير ؟، وهل سيعيد النظام تطبيق سياسته العقيمة في مكافحته، أم أن الهدف هو إرضاء جمهور محبط يتعلق بقرارات المؤتمر كما يتعلق غريق بقشة ؟

في الحقيقة كل الكوارث والأزمات تعود في المحصلة لسبب واحد يكمن في الآلية العامة الناظمة للسياسة والاقتصاد وسائر ألوان الحياة في بلدنا، بما يعني أن فرص نجاح أي

إصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي يمهد له ويرافقه تكاد تكون شبه معدومة في بلد كسورية. إذ أن البقاء في الحيز الاقتصادي وحده– ومهما كانت الخيارات الاقتصادية، أي سواء تعلق الأمر باقتصاد السوق أم باقتصاد التخطيط–يلغى أي أمل في المس بآليات الفساد ونظام النهب، ويزيل أية إمكانية لمراقبة وتوزيع الموارد وإدارتها أو لمراجعة السياسات المتبعة أو المحاسبة. هذا يعني في المحصلة عدم توافر الإمكانية لأي إصلاح في أي مستوى. ولم يعد هناك من يعتقد أنه من الممكن إصلاح الاقتصاد بالاعتماد على الأدوات الاقتصادية وحسب. بالتالي يمكن القول إن ثمة شروطاً سياسية لابد من توفيرها لإعادة تأهيل المجتمع المنهك والمستترف ووضعه في بيئة جديدة من العمل والإنتاج والإبداع، فالإصلاح لن يتحقق إلا بالسير على قدمين؛ الأولى تتعلق بمعالجة المشاكل الاقتصادية ومواجهة الاختلالات الاجتماعية والتصدي بالذات لظاهرة الفساد، والثانية تتعلق بالإصلاح السياسي والدستوري والقانوني.

بعد أن كان مجرد الحديث عن تحرير السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية، يعتبر خيانة وطنية أو «عمالة»، أصبح هذا الحديث سائداً منذ زمن في سورية. هذا يطرح أزمة بصيغة مفارقة، ما بين الخطاب السياسي للحزب الحاكم المرتكز إلى الاشتراكية والتخطيط المركزي، وبين ما بدأ يجري على أرض الواقع. لم يكلف الرفاق البعثيون أنفسهم عناء تجديد خطابهم السياسي، ويبدو أنهم اعتادوا حالة الفصام بين الحديث والواقع، فبكل بساطة، ومنذ سنوات دخلت سوريا في نظام اقتصاد السوق على رغم كل القوانين الاشتراكية، بفضل الطبقة الجديدة التي تشكلت من رجال الأعمال الشباب الحديثي النعمة، وغالبيتهم من أبناء المسئولين أو المقربين منهم أو شركائهم. نقول منذ زمن، سوريا لم تعد اشتراكية إلا بالقوانين التي كانت تنتظر مؤتمراً قطرياً ليعلن موتها، وهذا ما لم يحدث. وثمة سؤال يفرض نفسه، هو سؤال للمؤتمر والبعثيين الذين أعلنوا أن «أهم التوصيات الاقتصادية كانت التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي»: ألا يحتاج اقتصاد السوق –كآلية ونظام اقتصادي عرفته المجتمعات الغربية– إلى بيئة ومناخ سياسي من الحريات يشكل حاضنا طبيعيا له؟ فالفساد والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان تتعاظم في ظل غياب قوى اجتماعية وسياسية مالكة للقدرة على المراقبة والضغط والتأثير، كما أن الفشل الاقتصادي والعجز الإداري وترهل الدولة، إنما هي النتائج المباشرة لبنيان سياسي مترهل وفات أوانه، ولن يطول الزمن لنكتشف من جديد عقم الصيغ المطروحة لمكافحة الفساد وإصلاح الاقتصاد.

التنشئة السياسية للشباب السوري..
«المحدّدات والاتجاهات»

نسعى هنا إلى مقاربة العوامل والمحددات التي تشكل وعي الشباب السوري وأحاسيسهم وتصوراتهم وهواجسهم وطموحاتهم، ولهذا الأمر أهمية كبيرة، إذ يسمح للشباب وللمعنيين بأوضاع الشباب، أحزاباً ومؤسسات وجمعيات ومراكز ثقافية، برصد وتلمس الأسباب الكامنة وراء الواقع الحالي للشباب، ومن البديهي القول إن معرفة الأسباب شرط لازم لتصحيح أو تعديل أو تغيير أو تثبيت اتجاهات الشباب الحياتية.

وإذا كنا قد عنونا هذه الدراسة بـ «التنشئة السياسية للشباب» فلقناعتنا أن السياسة، بمفهومها العام والشامل، هي المحور الناظم لمجمل الحياة الفردية والعامة، حتى لو كان الأفراد ينكرونها وينفون علاقتهم بها، ولا يتحسسون أنها حاضرة في حياتهم.

هكذا تقف عقبات عديدة أمام الدراسات خاصة في سوريا، لعل أبرزها هو عدم توافر الإحصائيات والدراسات الميدانية الجادة، بما يجعل السير في مثل هذه الأبحاث محفوفاً بالمخاطر، كالحديث في العموميات التي تصلح على أي شريحة أخرى في المجتمع السوري، بل وفي مجتمعات أخرى شبيهة، أو تصبح الاستنتاجات أقرب ما تكون إلى المشاهدات الشخصية والذاتية.

مع ذلك تشكل الدراسة مقاربة أولية لدراسات أكثر عمقاً تعتمد العمل الإحصائي، أو مقدمة نظرية بحاجة للاختبار واقعياً، وبالتالي تكون مفيدة من حيث ضرورة تحديد اتجاهات أو أولويات ومنطلقات أي بحث ميداني حول الموضوع ذاته.

١- مفاهيم أولية

- السياسة :

هي مجمل ما يتعلق تفكيراً وممارسة بالشأن العام، وهي من هذا المنطق كالهواء الذي يحيط بنا ونتحرك داخله. إنها عامل ملتحم ووثيق الصلة بكل مظاهر وتجليات وأشكال الفعل الإنساني (السياسية المباشرة، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية...) سواء أحببنا ذلك أم كرهناه. أما الأيديولوجية السياسية فهي تلك القواعد الذهنية المتبطنة في سلوك الأفراد والقيم السائدة في الحياة اليومية في المجتمع، والتي تنتج سلوكاً سياسياً محدداً عند الفرد.

- مرحلة الشباب وسماتها العامة:

هناك اختلاف واسع في تحديد المساحة الزمنية لمرحلة الشباب، فبعضهم يقصرها على

المرحلة الممتدة ما بين نهاية المراهقة ونهاية الدراسة الجامعية، أي ما بين ١٧ و ٢٤ سنة وسطياً، وهناك من يوسع إطارها. لكن طالما لسنا بصدد دراسة ميدانية إحصائية، يمكن أن نقول بصفة إجمالية إنها الفترة الواقعة بين نهاية المراهقة وبلوغ مرحلة النضج.

من السمات البارزة في هذه المرحلة الافتقار إلى التوازن والاستقرار، إذ تنطبع بشكل من أشكال الاضطراب والتذبذب، الأمر الذي يجعل من الشباب الفئة الأكثر عرضة للصراعات والإحباطات، وأسباب ذلك عديدة، لعلها من جهة كون مرحلة الشباب الميدان الحيوي الذي تتصارع فيه وعليه جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ومن جهة أخرى بحكم ما يعتريها من متغيرات ورغبات فسيولوجية، إذ تبرز خلالها رغبات الشباب الجنسية المشحونة بالتوترات الداخلية التي تختلف حدتها بحسب نظام القيم السائدة في المجتمع وطبيعة الممنوعات والمسموحات.

السمة البارزة الأخرى، والمرتبطة بالضرورة بالسمة السابقة، هي البحث عن الطمأنينة النفسية، فالحاجة إلى خفض التوتر النفسي، وتحديد الهوية والانتماء، وتأكيد الذات، والرغبة في الاستقلال ودعم الشعور بالفاعلية والأهمية، عوامل ضاغطة بقوة خلال هذه المرحلة، الأمر الذي يدفع الشباب للبحث عن الموقع والدور الملائمين، والانخراط في مشاريع متنوعة لتحقيق هذه الحاجات.

- التنشئة الأيديولوجية/ السياسية:

يقصد بالتنشئة الأيديولوجية - السياسية تشكيل الوعي السياسي، أي مجمل العمليات التي يتم من خلالها إكساب الفرد سلوكاً ومعايير وقيماً واتجاهات سياسية متناسبة مع أدوار مجتمعية معينة، حتى لو لم يمارس الفرد نشاطاً سياسياً في حزب أو جمعية أو اهتماماً بالشأن العام، وتكون هذه العملية مستمرة منذ الولادة وحتى الممات. وتعد مرحلة الشباب من أهم مراحل التنشئة الأيديولوجية السياسية، بحكم السمات العامة لهذه المرحلة، إذ تبدأ خلالها بالتكون مواقف الفرد السياسية، وقيمه الاجتماعية، وأنماط سلوكه الاجتماعي - السياسي[١].

٢- عوامل التنشئة السياسية وتشكيل الوعي السياسي عند الشباب السوري

تلعب عوامل عديدة في تشكيل الوعي السياسي عند الشباب السوري، بعضها ذاتي خاص بالفرد كالجنس والذكاء والخبرات الذاتية والوضع النفسي، وبعضها موضوعي قائم منذ ولادة الفرد كالفئة الاقتصادية الاجتماعية التي ينتمي إليها، والانتماء الجغرافي (ريفي، مديني)، وبعضها الآخر موضوعي بحكم طبيعة المجتمع والمناخ العام السائد فيه،

وتعتبر هذه الأخيرة الأهم بالطبع كوننا نتحدث عن الإطار العام الناظم لتشكيل الوعي السياسي، والذي يحدد بالضرورة حدود العوامل الذاتية، ويغير أو يعدل من المحددات الموضوعية القائمة لحظة الولادة.

معظم الشباب السوري يكاد لا يعرف شيئا عن «قانون الطوارئ»، وليس عنده أدنى اطلاع عن دستور بلاده، ولا يذكر إلا أسماء عدد محدود من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب، ولا يعرف كثير من الشباب موقع مدينة القنيطرة السورية، كما لا يعرف متى احتلت هضبة الجولان وهل عادت كاملة لسوريا، وليس لديهم اطلاع على المكونات البشرية للشعب السوري، ويستغرب قسم كبير عندما يسمع أن الأكراد يشكلون ما نسبته ١٠٪ من هذا الشعب، ولا يعرف الغالبية منهم حقوقهم الطبيعية، وينظرون لما يجري من تجاوزات لهذه الحقوق على أنه أمر طبيعي.... فما هو السر في ذلك؟

أ- العائلة السورية

ما زالت العائلة نواة التنظيم الاجتماعي، إذ تتمحور حولها حياة الأفراد بصرف النظر عن النمط المعيشي (مدني، ريفي،..)، والوضع الطبقي والانتماءات الطائفية والإثنية والقبلية، فهي الوسيط بين الفرد والمجتمع، والمؤسسة التي يتوارث منها الأفراد انتماءاتهم المختلفة، بما فيها في معظم الأحيان الثقافية والسياسية، وبسبب أنها محكومة بالمناخ العام السائد في المجتمع، فإنها تنقل لأفرادها عادة القيم الاجتماعية المقبولة فيه.

تزرع العائلة السورية (كسائر العائلات العربية) في أفرادها مجموعة من القيم السلبية التي تؤثر في سلوكهم وشخصياتهم، إذ يتعلم الفرد منذ مرحلة الطفولة قيم الطاعة والخضوع والامتثال والخجل والمسايرة، لأن هذه العائلة من جهة محكومة بالسلطة الأبوية القائمة على ثنائية الاستبداد - الرضوخ، ومن جهة ثانية قائمة على تمجيد الذكورة، مستمدة مشروعيتها في ذلك من الدين والتقاليد الاجتماعية[٢]. يضاف لذلك، بحكم ما تعرض له المجتمع السوري خلال العقود الثلاث الأخيرة على الصعيد السياسي، أن العائلة السورية تقوم بنقل الخوف المتوارث لأبنائها، وتلعب دوراً داعماً لاستمرار العلاقات الاستبدادية في المجتمع بجميع تجلياتها، الدينية والتعليمية والسياسية... إلخ، وهذا يعني أن تربية الفرد داخل هذه العائلة يتشارك فيها الدين والتقاليد الاجتماعية والسلطة السياسية بشكل متناغم[٣].

ب- نظام التعليم المدرسي والجامعي

لا يوجد فرق بين المدرسة والجامعة من حيث نهج التعليم السائد فيهما، الذي يقوم أساساً على التلقين، بما له من آثار سلبية على شخصية الأفراد، إذ يسهم ذلك في تعميق قيم الطاعة والخوف والتفكير الغيبي والأوهام والأساطير، بدلاً عن قيم التمرد والتغيير

والشجاعة والتفكير العلمي [٤].

التلقين طريقة تسلطية في التعليم تلغي النقاش والندية، وتعطل الحس النقدي، وتعلم عدم المشاركة والتفاعل مع المواضيع المطروحة وتقبلها كما هي، فالكتاب المدرسي مثلاً ما زال يحتل مكانة بارزة في التعليم، والأداة الأساسية في تنفيذ المنهاج المقرر، في حين أن النظم التعليمية الحديثة لا تركز على تدريب الطفل لحفظ مضمون تلك الكتب بقدر ما تتجه نحو تنمية قدراته على الإدراك والتفكير وتنمية تفاعله مع الواقع.

تفتقد العملية التعليمية تدعيم المفاهيم الحديثة عن الحياة والطبيعة والتاريخ، مما يجعل هذه العلوم المختلفة مفصولة في ذهن الطالب، ويمنعه من تشكيل رؤية عامة منسجمة مع العصر، فيبقى حاملاً في رأسه قوانين علمية مجزوءة إلى جانب غيبيات تتناقض معها. أما من حيث مضامين المواد التدريسية، فمازالت هي الأخرى مقطوعة الصلة عن العصر والحاجات الواقعية. اللغة العربية مثلا ما زالت محكومة بالنصوص التراثية، ولا يظهر منها إلا وجهها الأدبي، ففي المرحلة الابتدائية، أي مرحلة تفتح الطفل وفضوله وحيويته، يجري إرهاقه بتعلم أساليب لغوية وثقافية لعصر آخر، وهكذا يعاني الفرد منذ البدء تجربة الفصل بين التعلم والفهم، ويصبح الاستظهار بدون فهم الوسيلة الأولى لتمثل الأفكار والقيم.

أما دراسة وتدريس التاريخ فتفتقر إلى عوامل الموضوعية والتحليل المنهجي للأحداث والوقائع الذي لا يهتم بمعرفة أخبار الماضي بقدر ما يهتم بمنطق الأحداث والواقع، فمثلا يجري تدريس المحطات المهمة في التاريخ بوصفها نتيجة مؤامرات محبوكة، وأحياناً نكون أمام فترات زمنية معينة لا نعلم عنها شيئا، بحكم إنها لا زالت تتعلق بالسلطة القائمة أو بمصالح بعض المتنفذين. لا تسمح دراسة التاريخ بالطريقة الموصوفة بنمو عقلية موضوعية تتبنى التفسير العلمي للحدث أو الواقعة التاريخية، بما يعني أيضاً عدم القدرة على قراءة الأحداث الواقعية وتفسيرها تفسيراً صائباً، وعدم القدرة على النظر إلى المستقبل بشكل صحيح لمعرفة الدور المطلوب وكيفية تغيير الواقع. كذلك الأمر بالنسبة لتدريس مادة التربية الدينية التي تقوم أساساً على تعليم الطقوس الدينية والمعارف عن العالم الآخر والمذهبية والرؤى الخرافية عن الآخرين، بدلاً من توسيع ميدانها لتشمل الإنسان وتعزيز منطق التسامح الديني وتجديد الفكر الديني لينسجم مع مقتضيات الواقع والعصر [٥].

لا شك أن مضمون المقررات الدراسية له تأثير بالغ على التنشئة السياسية للأفراد في سوريا، ويزيد الأمر سوءاً مع السيطرة الكلية للسلطة على المؤسسات التعليمية، إذ أضافت من جهة عدداً من المقررات بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة كالتربية العسكرية والتربية الوطنية أو القومية والثقافة القومية الاشتراكية التي تهدف لتحقيق تعبئة واسعة

بأيديولوجية الحزب الحاكم وحسب.

مناهج التعليم السائدة تجد ما يعزز جهودها في إنتاج وعي مشوه بالحياة عموماً، فمسألة فصل المدارس في المرحلتين الإعدادية والثانوية إلى مدارس ذكور ومدارس إناث، تضع الشباب في مرحلة المراهقة في وجه محرمات اجتماعية ورسمية، الأمر الذي يسمح بقيام تصورات وهمية ومشوهة لكل جنس عن الآخر، ليصل الأمر بهم في الجامعة إلى إقامة علاقات عاطفية مرضية، مع ما تنتجه وتخلفه في نفوسهم من عصاب نفسي وفهم مرضي، وإقامة علاقات غير سوية من الناحية الجنسية أحياناً.

من جهة أخرى تبدأ عملية تطويع الفرد على مستوى الوعي من خلال «منظمة الطلائع» التي تأسست في العام ١٩٧٤، الأمر الذي يجعلهم ينتقلون بشكل غريزي نحو تقبل أشكال التطويع الأخرى [٦]. في المرحلة الإعدادية ينسّب الأفراد لاتحاد شبيبة الثورة، المنظمة الرديفة لحزب البعث التي تأسست عام ١٩٦٣، ليصبح التنسيب للحزب أمراً روتينياً في بداية المرحلة الثانوية، دون أي نقاش أو حوار، و في غياب أي تقدير لطبيعة المرحلة التي يمر بها الفرد، والتي لا تؤهله في ذلك الوقت لاتخاذ قرار بالانضمام لحزب سياسي أو تبني رؤية فكرية سياسية محددة.

عامل الخوف الذي تنقله العائلة لأبنائها، بحكم خبرتها الماضية بالسلطة وآلياتها، وعامل رهن التوظيف والسفر والوضع الشخصي للفرد في المجتمع بالبعثيين، والإغراء بإضافة عدد من العلامات للمجموع العام في الثانوية للحزبيين والشبيبيين والصاعقة والمظليين، جميعها تساهم في دفع المترددين في مرحلة لاحقة إلى الانتساب.

في الجامعة، يرصد الطالب منذ اللحظة الأولى، فانتسابه لها يقترن بتقديمه استمارات عديدة توزع على الفروع الأمنية، ثم يجد «الاتحاد الوطني لطلبة سوريا» في انتظاره، الذي أصبح هو الآخر إلزامياً وتابعاً للحزب الحاكم، بالإضافة إلى دروس التدريب العسكري والمعسكرات الصيفية، لتتضافر بالتالي جهود اتحاد الطلبة ومقار التدريب العسكري والفرق الحزبية المتناثرة في جميع الكليات لإكمال دائرة مغلقة نادراً ما يفلت منها أحد.

بعض عناصر الهيئات الإدارية تكلف بمهام أمنية لرصد أوضاع الجميع، أما علاقة الطلاب بالاتحاد فيمكن القول إنها علاقة «تجنب»، إذ لا يساهم في نشاطاته وفعاليته سوى عدد محدود منهم، ويظهر ذلك في المؤتمرات الطلابية التي تفتقر لأي مبادرة جدية تجاه مشاكل الطلاب والنظام التعليمي بشكل عام، أما النشاط السياسي فهو شبه معدوم للتيارات والأحزاب السياسية الأخرى في الجامعة بموجب ميثاق «الجبهة الوطنية التقدمية» الذي يحظر العمل في صفوف الطلبة والجيش.

يمكن اعتبار فترة الحياة الجامعية، بحكم الانفلات النسبي من مؤسسة العائلة، فترة نموذجية تبلغ فيها حاجة الشاب إلى الانتماء ذروتها، إلا أنه يصطدم مجدداً بمؤسسات أقوى وبآليات تعليمية مرهقة وبهيئة تدريس تفتقد الكفاءات المطلوبة [٧].

ج- المؤسسات الوسيطة (النقابات والاتحادات)

تخرج الجامعات السورية ألوف الشباب الذين يحملون شهادات لا علم فيها، ولا يتوافر لهم فرص العمل المناسبة. وفي حال توافر الفرصة يكتشف الشباب المتخرج حديثاً المفارقات العديدة بين ما تعلمه والعمل الذي يمارسه، ويقترن التخرج بالانضمام إلى المؤسسات الوسيطة (النقابات، الاتحادات) التي تعبر هي الأخرى عن القيم الرسمية السائدة.

النقابة، بحكم الآليات السائدة فيها وفساد عناصرها القيادية، جعلت أعضاءها (الشباب على الأخص) ينفضون عنها ولا يستذكرونها إلا في الأوقات التي يحتاجون فيها لبعض الأوراق التي تعينهم على مزاولة المهنة أو لحاجتهم للسفر.

يتعامل الشباب مع النقابة بوصفها إحدى مؤسسات الدولة، بل ومؤسسة ملحقة بحزب البعث، وينظرون لذلك على أنه أمر طبيعي، أما فكرة استقلالية النقابة عن السلطة وأجهزة الدولة، فهي لا تخطر في البال وخارجة عن تصوراتهم بحكم سنوات الإعداد الطويلة التي تعرضوا لها قبل الانتساب إلى النقابة، وبحكم أن معظم الشباب السوري خلال ربع القرن الأخير لا يعرف شيئاً عن آليات العمل النقابي السوية، أو عن تاريخ النقابات في سوريا التي حلت من قبل السلطة في نيسان عام ١٩٨٠، كما لا يعرف معظم الشباب أن النقابات أعيدت إلى العمل في منتصف عام ١٩٨١، بعد إلغاء قوانينها التنظيمية ونظمها السابقة التي صدرت عام ١٩٧٣، واستحداث قوانين جديدة متخلفة عن سابقتها تكبل النقابات.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن التدخل المباشر للسلطة في العمل النقابي، وتكليف النقابة بمهمات أمنية بهدف ضبط إيقاع أعضائها وتهديدهم بوسائل عيشهم ومحاصرتهم مهنياً إن لزم الأمر، أفسح في المجال لظهور قيادات نقابية فاسدة زادت الأمر سوءاً، وفاقمت من ابتعاد الشباب عن نقاباتهم التي كان يمكن لها أن تقوم بدور فاعل في حل مشكلات الشباب الخاصة بالعمل المهني والبطالة وتوفير الأجواء الاجتماعية المتناسبة معهم.

د- وسائل الإعلام المحلية والعالمية

جرى تكريس الإعلام السوري على مدى عقود من أجل الدعاية للسلطة والحزب

الحاكم، ليتخذ بجميع أشكاله طابع التحشيد الذي يفتقد لأي شكل من أشكال النهوض بوعي الفرد والارتقاء بوجدانه الإنساني وحسه الوطني، وتقديم المعرفة والتنوع الخلاق والمتعة في آن واحد، الأمر الذي ساهم في تعميق حالة اللامبالاة وبناء حالة تخارج وقطيعة ما بين المجتمع والدولة.

احتكار وسائل الإعلام، وتأميم الأفكار والآراء، وممارسة سياسة التعتيم الإعلامي وحجب الحقائق السياسية والأحداث الواقعية، جعل المجتمع هزيلاً، وترك أثرا واسعا في أرواح الناس وضمائرهم، وفي طرق تعبيرهم التي استندت إلى الاصطناع والمجاراة، وافتقاد العفوية في تقديم البرامج وصياغة الإعلام وإجراء الندوات والمقابلات التلفزيونية، فكل شيء معد سلفاً، السؤال والجواب، وكل شيء تحت الرصد والسيطرة، ويكفي متابعة برامج الأطفال (برنامج طلائع البعث) وبرامج الشبيبة والطلبة، لنعرف إلى أي مدى جرى نزع الحالة العفوية في التعبير.

لم يتغير الإعلام خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومازال قائماً على مجموعة المرتكزات التي تنتمي إلى الماضي، فالجرائد هي الجرائد، والتلفزيون ما زال على حاله البائسة بآلياته وبرامجه ووجباته الإعلامية الفقيرة، على الرغم من التطور الهائل في الإعلام، وبعد أن أصبحت الآراء والأفكار والنظريات والمنتجات الإعلامية تنتقل بسرعة عالية عبر أركان الكرة الأرضية بواسطة الإذاعات والفضائيات والإنترنت. هذا التطور الكبير سمح للشباب السوري بتوسيع دائرة معارفهم واطلاعاتهم وإيجاد طرائق تعبير خاصة بهم من خلال مواقع الإنترنت العديدة على الأخص، لكنه لم يسمح لهم للآن بتكوين اتجاهات عامة ورؤى محددة، في الوقت الذي تزداد فيه حاجتهم للانتماء وتشكيل الاتجاهات في هذا العالم المعقد والمتشابك والمليء بالأفكار والآراء والاتجاهات المختلفة، بل إنه يزيد من اغترابهم وشعورهم بعدم الجدوى.

هـ- المناخ السياسي العام

خلال العقود الأربعة الماضية تحطمت الحياة السياسية في سورية، وأفرغت تدريجياً من جميع القوى والأحزاب والتيارات، وسيطرت السلطة على النقابات وأجنة المجتمع المدني وسائر أنماط الحياة المجتمعية.

هذه الآليات أفرغت مؤسسات الدولة والمجتمع من جميع أشكال الحياة المنتجة والمثمرة، وأعادت صياغة البشر ليكونوا، في معظمهم، دون طموح وملامح وتمايز، ولتصبح البلاد أمام مشكلة سياسية - أخلاقية / إنسانية تؤكد وتعيد إنتاج نفسها في كل اللحظات والمجالات.

هذا المناخ السياسي أثر، ولا يزال، في الاتجاهات السياسية والحياتية للشباب السوري،

وفي نموهم الروحي والقيمي. الاتجاهات المتولدة عديدة، ويعتبر إحساس اللامبالاة وعدم الاكتراث الاتجاه السائد، وهو يتلازم مع حالة من التشظي على مستوى القناعات الفكرية والسياسية، أي حالة من الآراء والتصورات الشبابية التي لا يجمعها جامع. هذا الاتجاه موجود داخل صفوف حزب البعث وخارجه، فالمنتمون للحزب، غالباً ما ينقطعون عن حضور اجتماعاته، ويحضرون عندما يتحول الأمر إلى مشكلة حقيقية في حياتهم، أو من أجل دفع الاشتراكات المالية المتراكمة. هذا السلوك إزاء الحزب لم يكن كذلك في فترات سابقة، أي خلال الثمانينيات، فقد كان يترتب على عدم الحضور إجراءات شديدة، كالاستدعاءات المتوالية من قبل الأجهزة الأمنية. ويعبر اتجاه اللامبالاة عن نفسه بأشكال عديدة، كالرغبة في الهجرة، أو الرغبة في تحقيق المصالح الفردية بأي طريقة كانت، وبسيادة قيم استهلاكية، وحالة من التشظي الروحي والنفسي عند الشباب.

أما الموجودون داخل أحزاب الجبهة، فعددهم محدود، وهم موجودون بحكم وجود آبائهم أو أقاربهم، وغالباً ما يكون نشاطهم مقصوراً على النشاطات الأدبية والفنية والاجتماعية وأعمال الكشافة. وبحكم سيطرة ما هو سياسي على كل مجالات الحياة، خاصة الوضع الثقافي، تكون مثل هذه النشاطات غير منتجة، ولا تتضمن جوانب إبداعية حقيقية على صعيد الفرد أو المجتمع، فانعدام المناخ الديمقراطي وثيق الصلة بعدم وجود سينما حقيقية أو مسرح جاد أو نشاط فني أدبي ذي قيمة من أي نوع، وبالتالي تكون مثل هذه النشاطات مجرد أشكال لتفريغ الحيوية المكبوتة عند الشباب.

هناك اتجاه آخر عند الشباب يبرز في تصعيد انتمائهم للعائلة أو العشيرة أو الطائفة، أو تصعيد انتمائهم للأقليات القومية المتناثرة في سوريا، على حساب الهوية الوطنية السورية، فهناك بعض الجمعيات ذات النشاط الخيري والاجتماعي توفر مثل هذه الفرصة للشباب، كالجمعية الشركسية والجمعيات المسيحية والإسلامية والجمعيات الخاصة بالأقليات الدينية الأخرى، مثل «المجلس الأعلى الإسماعيلي»، وغيره، فضلاً على الجمعيات التي تقوم على مستوى العائلات بهدف المشاركة في حل بعض الأزمات المادية الخاصة بالشباب[٨].

أما الاتجاه الديني فهو عظيم الحضور، وقد لعبت كل العوامل التي ذكرناها سابقاً في توسيع انتشاره، وهو متفاوت في حدته، بدءاً من القناعات الدينية البسيطة، مروراً بالاتجاهات الدينية الإصلاحية، والاتجاهات الدينية التقليدية غير السياسية، وصولاً إلى التيارات الإسلامية المتطرفة (وهو الاتجاه الأكثر اتساعاً خاصة بعد كل التطورات الحاصلة في المنطقة). أما الشباب الموجودون في أحزاب المعارضة، فعددهم ضئيل جدا، وهم أبناء أو أقارب لأفراد معارضين أصلاً، ونادراً ما يحدث أن ينتمي الشاب لحزب آخر غير الذي ينتمي إليه والده.

الحياة الحزبية في سوريا مشوهة، فقد لعبت الأحزاب السياسية على اختلاف مواقعها وانتماءاتها دوراً سلبياً في حياة أفرادها، إذ أن الشعارات الكبيرة، وتقديس الجماعة لدرجة إلغاء أي قيمة للفرد تجاهها، حول الأفراد إلى دمى، وأنتج في المآل تشوهات على صعيد الفرد والجماعة في آن معاً.

عموماً يجد الشباب السوري نفسه اليوم في حالة تخارج مع ما يحيط به أو رفض لكل ما يعرض عليه، ولا يكاد يقيم وزناً لما هو موجود من أحزاب سياسية، خاصة في ظل قصور خطابها السياسي لغة ومحتوى، وعدم وجود أشكال إبداعية جديدة من الممارسة السياسية، ومع استمرار التيارات السياسية التقليدية التي تتنافس على استقطابهم.

٣- الشباب السوري والدور المطلوب

تقف اليوم جميع القوى السياسية (البعثية والناصرية والماركسية والإسلامية)، وجميع التيارات الفكرية (الحداثية والتراثية والتوفيقية) عاجزة أمام الفئة الأوسع من الشباب السوري، أي الشباب الذين لم يحددوا خياراتهم وانتماءاتهم بعد، فما عاد أحد قادراً على استقطابهم وإغرائهم، خاصة مع هذا التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا والتغيرات العالمية المتسارعة.

في الجانب المقابل يقف الشباب السوري حائراً أمام أحواله، متردداً في خياراته، ومشوشاً في انتماءاته، وعاجزاً عن التقدم باتجاه تحسين أوضاعه الاقتصادية، ومليئاً بالهواجس وعدم الاطمئنان تجاه المستقبل.

هذه الأحوال تتطلب مبادرة الشباب وسعيهم لبلورة خياراتهم ورؤاهم، ومحاولة تجديد ما هو موجود وبث الروح فيه، أو إبداع أشكال جديدة للتعبير عن أنفسهم، والمشاركة في تحسين أوضاعهم، وليكون لهم دور في بناء وطنهم، فقد يكون هذا الدور هو الأكثر أهمية والأشد حسماً في مستقبل وطنهم.

هوامش ومراجع

(١) محمد قاسم عبد الله: التنشئة الاجتماعية للتفكير السياسي، مجلة الفكر العربي–عدد ٩٧ صيف ١٩٩٩، ص ١٨١.
(٢) هشام شرابي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع–بيروت ١٩٨٥، من ص ٢٧– ص٦٤.
(٣) طلال عبد المعطي مصطفى وعدنان أحمد مسلم: ثقافة الشباب السوري، مجلة الفكر العربي، شتاء ٢٠٠٠ عدد ٩٩، ص ٥.
(٤) مصطفى حجازي: سيكولوجية الإنسان المقهور–معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠ الطبعة الثانية، ص ١٤٥.
(٥) حازم نهار: التأخر في المجتمع العربي/دراسة تحليلية نفسية: بحث علمي لنيل شهادة MD في الطب البشري، فصل طرائق تدريس المواد التعليمية–دار الينابيع، ١٩٩٤.
(٦) تميم وماجد: أوضاع الشباب السوري–فصل من كتاب: حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية–منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان: فيوليت داغر وآخرون ٢٠٠١، ص ٣٩١.
(٧) محمد سبيلا: الشباب والأيديولوجيات، مجلة الوحدة عدد ٣٩ كانون الأول ١٩٨٧، ص ١٧–٢٢.
(٨) تميم وماجد: أوضاع الشباب السوري، مرجع سابق.

الفصل الثاني

البيئة الدولية الجديدة والعلاقات الخارجية لسورية

البيئة الدولية بعد الحادي عشر من أيلول وتداعياتها على العالم والبلاد العربية

-١-

أصبح معروفاً أننا كنا في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، أمام حدث كبير أعلن بداية حقبة جديدة بدأت إرهاصاتها مع انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩.

شكل هذا الحدث منعطفاً في مسار العلاقات والسياسة الدولية، وبداية لمقومات عالم جديد يزخر بنسيج جديد من التناقضات والصراعات.

في ذلك اليوم تعرف العالم على سلاح جديد تمثل بطائرة أمريكية مليئة بالوقود، تحولت فجأة إلى صاروخ مدمر أصاب برجي منظمة التجارة العالمية في نيويورك، وجناحاً من البنتاغون في واشنطن، مخرجاً الولايات المتحدة الأمريكية من استرخائها بين ضفتي الهادي والأطلسي.

توخى منفذو اعتداءات الحادي عشر من أيلول الحصول على ثلاثة أهداف دفعة واحدة: الخسائر المادية، الآثار الرمزية، الدعاية الإعلامية.

لم تشكل الآثار المادية، على الرغم من فداحتها، الهدف الأساسي للاعتداءات، فقد تم تدمير برجي منظمة التجارة العالمية وجناحاً من البنتاغون، وزهقت أرواحُ عدة آلاف من البشر الأبرياء.

الهدف الثاني كان موجهاً لهيبة الولايات المتحدة الأمريكية «القوة العظمى»، أي الحط من الرموز الأساسية للعظمة والعنجهية الأمريكية، إذ يشكل مركز التجارة العالمي الرمز الرئيسي لاقتصاد السوق والليبرالية وعصب نشاط الرأسمالية الأمريكية، ويمثل البنتاجون رمز تفوق العسكرية الأمريكية، ويمثل البيت الأبيض –فيما لو نفذت الطائرة الأخيرة مهمتها– رمز الهيمنة والصلافة الأمريكية في العالم.

أما الهدف الثالث فهو إعلامي، تركز على شغل شاشات العالم بالحادث ومنفذيه، وإظهار إمكانية «هزيمة» الولايات المتحدة أو على الأقل توجيه ضربات قاسية لها.

لم تتضح للآن كل تفاصيل وخفايا هذا الحدث، ولا الجهة التي تقف وراءه، دوافعها، تمويلها، آليات عملها، طاقاتها، انتشارها.. إلخ، وذلك على الرغم من حصرها منذ الحادي عشر من أيلول بتنظيم القاعدة وبزعيمه «بن لادن». وهذا قد يكون صحيحاً، لكن الحقائق لم تكشف عن نفسها بالكامل.

توقع وزير الدفاع الأمريكي الأسبق «ويليام بيري» مثل هذه الاعتداءات في كتابه: «الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن» المنشور عام ١٩٩٩، ووضع احتمالات عديدة حول الجهات التي قد تقوم بها، فقد تكون أمريكية أو أجنبية أو مزيجاً معقداً منهما وقد تكون دوافعها داخلية أو دولية أو كليهما معاً، لكن ما أكده هو أن «الإرهاب الجديد» له طابع عابر للقوميات، وهو عنصر آخر يجعل منه شكلاً جديداً ومختلفاً من أشكال مخاطر الأمن القومية والدولية، إضافة للعناصر الأخرى الجديدة المتمثلة باستناده للمعرفة والتكنولوجيا العالية.

مهما يكن من أمر هذا الحدث، فإن الثابت هو أنه سوف يظل يثير لمدة طويلة قدراً كبيراً وعميقاً ومتنوعاً من الأسئلة، وعلى الأخص حول مستقبل العالم بعده.

-٢-

أما عن التحرك العسكري الأمريكي والحرب على أفغانستان فلا بد من قراءة هذا الحدث بالتزامن مع استكشاف الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى إعادة تشكيل المنظومة السياسية والأمنية والاقتصادية لقارة آسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز العديد من المناطق الساخنة فيها، أوتلك التي تشهد فراغاً أمنياً يسعى الأمريكيون لملئه.

اتجهت السياسة الأمريكية، خلال السنوات التي أعقبت الانهيار السوفيتي وأوربا الشرقية، لإعادة تشكيل العالم بما يخدم استمرار هيمنتها، وليكون القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً، ففي أوربا استطاع الأمريكيون إبقاء قواتهم العسكرية فيها،

بعد إعادة صوغ استراتيجية جديدة لحلف «الناتو» وتوسيعه نحو شرقي أوربا، وإقصاء روسيا عن معاقلها التقليدية في البلقان، وعلى الأخص يوغوسلافيا، كما أن اقتطاع دول بحر البلطيق من الفضاء الحيوي الروسي يندرج في السياق ذاته.

وفي أفريقيا عمل الأمريكيون على وراثة النفوذ السوفيتي، وأجبر الفرنسيون أيضاً على إخلاء مواقعهم فيها لصالح الوافد الجديد « أمريكا « بعد حروب شكل الأفارقة أدواتها ووقودها (رواندا، بوروندي، زائير، ليبيريا.. وغيرها)، وفي أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية شددت أمريكا قبضتها العسكرية والاقتصادية لاستيعاب السياسيات المختلفة لمجموعة الدول المشكلة للنسيج الجنوبي للقارة الأمريكية ابتداءً بالمكسيك وانتهاءً بتشيلي عبر مظلة دفاعية لا ينافسها أحد عليها، فضلاً على المنظومة الاقتصادية التي عرفت باتفاقية «النافتا».

بعد ذلك بقيت القارة الآسيوية تشكل تحدياً للاستراتيجية الأمريكية، ففي هذه القارة ثمة أقطاب أو أعداء محتملون للولايات المتحدة، فالعملاق الاقتصادي الياباني ينتظر الخروج من ضيقه، والصين تشكل عدواً مستقبلياً لا مفر منه، فيما روسيا التي حوصرت غرباً لم يبق أمامها سوى التطلع نحو خلفيتها الآسيوية، وإندونيسيا البلد الإسلامي الأكبر هو رابع قوة ديموجرافية في العالم احتلت ابتداء من منتصف الثمانينيات موقعاً اقتصادياً وعسكرياً متقدماً أمدها باحتمالات الفعل والتأثير في المستقبل، وأما باكستان فقد صاغ سلاحها النووي تحدياً استراتيجياً تجاوز شبه القارة الهندية إلى العالم بأكمله، في حين تثير إيران قلقاً أمريكياً لا ينتهي منذ انتصار الثورة الإيرانية فيها عام ١٩٧٩، وتركيا التي تتطلع نحو مد نفوذها إلى دول آسيا الوسطى التي تعاني انقسامات وحروبا عرقية ودينية لا تنتهي.

باختصار فإن القارة الآسيوية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قد شكلت تحدياً حقيقياً للاستراتيجية الأمريكية في أهدافها بعيدة المدى.

وإلى ما تقدم برز نفط بحر قزوين ليضيف إلى الفراغ الأسيوي الاستراتيجي عناصر استكمالية دافعة بقوة لإملاء الفراغات واحتواء احتمالات المخاطر وفقاً للمنظور الأمريكي.

في قزوين ثروة نفطية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار برميل، وتحيط به عدة دول هي: إيران، أذربيجان، روسيا، كازاخستان، تركمانستان، وتعتبر منطقته فريدة في تعقيداتها السياسية والجغرافية، إذ تتضافر عوامل الجغرافيا الطبيعية وعوامل التاريخ السياسي فيها، في خلق ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد تنتصب بين النفط القوقازي والأسواق المتعطشة إليه. على الصعيد الجغرافي فإن بحر قزوين هو بحر أو بحيرة مغلقة، ويستحيل بالتالي نقل ثروته من النفط والغاز بواسطة الناقلات عبر الطرق البحرية، ثم إن المنطقة المحيطة به

منطقة جبلية مرتفعة ووعرة، وهي أشد وعورة من الناحية السياسية، ذلك بأن العلاقات بين دولها تتسم بالعداء الذي تضرب جذوره في أعماق التاريخ، ومظاهر العداء عديدة: الحرب بين أذربيجان وأرمينية (حول السيادة على إقليم ناكورني كاراباخ)، والصراع بين أذربيجان وإيران (أذربيجان دولة شيعية بمعظمها ولكن قوميتها تركية)، والصراع بين أرمينية وتركية (اتهام تركيا العثمانية بارتكاب مجازر ضد الأرمن في الماضي)، والصراع بين روسيا وجورجيا والحرب الشيشانية الروسية، والخلاف الروسي التركي في النزاع على المنطقة.

النفط القوقازي، الذي يسميه بعض الخبراء «الخليج العربي رقم ٢» لا بد أن يتم نقله عبر الأنابيب النفطية بسبب الجغرافيا الطبيعية للمنطقة، ولا بد لهذه الأنابيب أن تمر عبر عدة دول تواجه أنواعاً مختلفة من الصراعات القومية والدينية. تهدف أمريكا إلى الضغط على روسيا من أجل حرمانها من ثروة قزوين، ومن الهيمنة على الدول المنتجة للنفط والغاز في آسيا الوسطى، وتقتضي من جهة ثانية عزل إيران، وتوجيه مد خطوط النفط من قزوين شرقاً إلى تركيا بدلاً من توجيهها جنوباً إلى الخليج عبر إيران حتى لو كان ذلك أكثر كلفةً وأعقد تنفيذاً، خاصةً بعد هيمنة الشركات الأمريكية على امتيازات النفط في القوقاز. فإذا لم تكن أفغانستان منتجة للنفط، فهي يمكن أن تكون ممراً استراتيجيا للنفط القزويني، كما يمكنها أن تكون منصة انطلاق لحماية وحراسة الثروة النفطية وإبعاد محاولات الهيمنة عليها من أعدائها المحتملين.

تلك هي أهداف السياسية الأمريكية في قلب آسيا، مضافاً إليها السعي نحو السيطرة على التركة النووية للكتلة الاشتراكية السابقة، والحيلولة دون نمو الصين في اتجاه العداء بدلاً من التعاون، ومنع انتشار وسائل الدمار الشامل والتصدي لأعمال «الإرهاب» المدمر الموجه نحو المصالح الأمريكية في العالم.

-٣-

شكلت تفجيرات الحادي عشر من أيلول، عاملاً مفتاحياً لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية المرسومة لقلب آسيا، ولإقصاء تنظيم «القاعدة» عن الحياة، وتفكيك الشبكات المتهمة ب «الإرهاب» والتي توجه عملياتها ضد الولايات المتحدة.

في زمن الحرب الباردة قدمت أمريكا الرعاية والدعم والمساندة للحركات الإسلامية المتطرفة في أماكن عديدة، لتشكيل أسوارً تطوق بها الاتحاد السوفيتي والدول المصنفة كحليفة له، وعلى الأخص مصر وسورية والعراق.

بعد الانتصار الذي أحرزته الولايات المتحدة بواسطة الأفغان ضد الوجود السوفيتي، سرعان ما اصطدمت مع نظام طالبان، عندئذ طرحت على نفسها مهمة إزاحته بعد أن ساهمت في تقويته في وجه السوفييت. نظام طالبان كان إذاً وليد الخداع الأمريكي، إضافة للأخطاء السوفيتية القاتلة، والتمويل السعودي والمخابرات الباكستانية، والإحباط العربي المنتشر من بلاد العرب إلى أفغانستان إلى جانب الفقر وزراعة الحشيش والأمية والفوضى.

الانتصار الأمريكي الساحق، والمقدر سلفاً، على نظام طالبان وتنظيم القاعدة، بعد حرب عشوائية مجنونة على أفغانستان، انطوى من جهة أخرى على مجموعة من الحقائق الواقعية:

أولاها: تموضع قوات أمريكية في تركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان، وبما يعني اختراقاً استراتيجياً أمريكياً للمجال الحيوي الروسي فضلاً على القوات الأمريكية الموجودة أصلاً في غرب روسيا من خلال توسع حلف شمال الأطلسي.

وعقب انتهاء الحرب على أفغانستان ألغت الولايات المتحدة معاهدة (إي. بي. إم) المتعلقة بالتجارب المضادة للصواريخ والموقعة عام ١٩٧٢، وتمت مقايضة الصمت الروسي تجاه كل ذلك مع السكوت الغربي تجاه السياسية الروسية في الشيشان.

ثانيتها: أصبحت إيران في حالة حصار من كل الجوانب، ذلك أن مختلف دول الجوار المحيطة بإيران ابتداءً من تركيا ومروراً بأفغانستان وباكستان وأذربيجان وطاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان، إضافةً إلى منطقة الخليج والشمال والجنوب العراقيين باتت تحت النفوذ العسكري المباشر للولايات المتحدة.

ثالثتها: ترسيخ الوجود الأمريكي في منطقة بحر قزوين، مع ما يحمل من دلالات تتعلق بالهيمنة على ثاني أهم حقول النفط الدولية، والتحكم بالسوق النفطية العالمية وتأثير ذلك على سياسات العالم.

رابعتها: استكمال احتواء الصين من جانب الولايات المتحدة بعد إطلاق استراليا وإخراجها من عزلتها وإيكالها مهمة ملء الفراغ الأمني الاستراتيجي في جنوب آسيا والمحيط الهادي للحؤول دون تمدد النفوذ الصيني إلى المنطقة، لتحل استراليا بذلك بدلاً من إندونيسيا التي شكلت رأس حربة «حلف الناتو» في مواجهة النفوذ الصيني في مرحلة الحرب الباردة. ويأتي التقارب الهندي الأمريكي ليكمل مهمة احتواء الصين، خاصةً أن نيودلهي خصم تقليدي لبكين. ثم تأتي المحاولات الجادة لإعادة رسم وظيفة استراتيجية جديدة لباكستان بما يضمن تصدع العلاقات الباكستانية – الصينية، وبما لا يبقي للصين من بوابات نفوذ إلا البوابة الروسية، والتقديرات الأمريكية تشير إلى صعوبة الارتقاء

بالعلاقات الروسية الصينية إلى مستوى الحلف الاستراتيجي. ومن جهة ثانية تمت مقايضة الصمت الصيني تجاه الحرب الأمريكية على أفغانستان وتواجد القوات الأمريكية في قلب آسيا بانضمام بكين إلى منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات استمرت زمناً طويلاً خلقت فيها واشنطن مصاعب عديدة أمام بكين.

خامستها: بعد انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد طالبان وتنظيم القاعدة من خلال دعمها لتحالف الشمال المؤلف من الطاجيك والأوزبك والهزاري، برزت احتمالات عديدة حول إمكانية استمرار هذا التحالف ونجاحه في المستقبل، وقفز إلى لوحة الصورة السؤال الباكستاني في هذه المرحلة الانعطافية، والآثار المترتبة على إسلام أباد التي لا تتحمل تحالف الشمال، ولا يمكنها أن تتحرك إقليمياً إلا من منظور رؤية نظام بديل لطالبان يحتفظ بالغلبة لقبائل الباشتون ضماناً لدائرة نفوذ باكستان الإقليمي.

باكستان تعيش بعد سقوط نظام طالبان حالة انتقالية ملبدة بالأسئلة الصعبة والساخنة، إذ فضلاً على خسارتها في التوازنات الحاصلة ما بعد الحرب، فإنها قد تتعرض لعواصف هوجاء تأخذها في طريقها.

-٤-

في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، ذهب بعض الأميريكيين، كان صموئيل هنتنجتون أبرزهم، يتحدثون عن ماهية الحرب القادمة المحتملة، محددين إياها على أنها ستكون مجابهة بين الحضارات، وأبرزها المجابهة بين الحضارة الغربية والإسلام.

ولدى وقوع صدمة الحادي عشر من أيلول في نيويورك وواشنطن، سارع فريق من المحللين والساسة الأمريكيين، وراحوا يقرءون الحدث انطلاقاً من نظرية هنتنجتون، وتلقف العالم العربي والإسلامي هذا الخطاب وراح يصدره من جديد بعد أن تغيرت لديه أطراف الخير والشر، وذلك نتيجة المعاناة الطويلة إزاء الهيمنة الأمريكية وغطرستها.

لا تخلو رؤية السياسة الأمريكية – ولا مماثلتها في الطرف العربي والإسلامي – من التبسيط والسطحية والتسرع، باعتبار أنها تقسم العالم المعقد المتشابك والمتعدد إلى ثنائيات متصارعة من جهة، وأنها تتمنع عن البحث في الأسباب الحقيقية الواقعية لما جرى، وتتنكر للاختلالات الاقتصادية الاجتماعية بين شعوب العالم والتي تشكل مركزاً رئيسياً للتحركات والتوجهات من جهة ثانية.

في ١١ أيلول وما بعدها يكاد بن لادن –نتيجة الضعف والهزال والعجز العربي والاسلامي – أن يختزل وأن يبتذل في آن معاً صورة الإسلام وصورة العربي خصوصاً، وكأنه –أي بن لادن– الرمز الوحيد لمفاهيمهما ولتراثهما ولقيمهما، ويكاد الرئيس بوش

أيضاً أن يختزل ويبتذل في آن معاً كل الثقافة الغربية ومفاهيمها وتراثها وقيمها.

يخرج علينا بن لادن بخطابه «الأصولي « يحض على الاصطفاف خلف «فسطاطين» والرئيس بوش في لحظة تخبطه وارتباكه إزاء الحدث، داعياً هو الآخر إلى «فسطاطين»: «إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين»، «من ليس معنا فهو ضدنا».

لم يكن الخطاب الأمريكي فيما يبدو، خطاباً انفعالياً من وحي الأزمة والحدث، فقد استمرأت الولايات المتحدة اللعبة وسارت فيها إلى نهاياتها، فسعت في سياق الإعداد للحرب على أفغانستان لتشكيل تحالف جديد بقيادتها: تحالف من هم ضد «الإرهاب» في مقابل «الإرهابيين» والمساندين لهم.

هذا التقسيم الجديد للعالم سيكون له آثار سلبية على مختلف دول العالم وعلى العلاقات الدولية، وخصوصاً على مسألة الديمقراطية وفلسفة حقوق الإنسان وعالميتها، فضلاً على الإجراءات الأمنية المتخذة في كل دول العالم استجابة للمطالب الأمريكية في مكافحة ما تسميه «الإرهاب»، لتطال تلك الإجراءات الداخل الأمريكي ذاته، إذ شهدنا أن الإجراءات الوقائية والأمنية ما بعد (سبتمبر) ١١ أيلول داخل الولايات المتحدة نفسها تتضمن الاعتداء على كثير من الحريات والحقوق المدنية، عبر رصد كل اتصالات المواطنين، والتشريعات والقوانين الجديدة التي توسع من صلاحيات الأجهزة الأمنية والبوليسية، وبما يضع صناع القرار الأمريكي في أزمة حقيقية تتمثل في التناقض القائم بين التوسع في إجراءات مقاومة الإرهاب من ناحية، ومحاولة الحفاظ على واحة الحرية الأمريكية من ناحية ثانية.

خارج الولايات المتحدة الأمريكية ازدادت المخاطر على الديمقراطية وحقوق الإنسان، بحكم الاتساع المطرد للفجوة القائمة بين المبادئ الأمريكية المعلنة حول احترام القانون الدولي والحريات وحقوق الإنسان، وبين ممارسات السياسة الخارجية الأمريكية. ويشير إلى تلك المعايير المزدوجة التي تطبقها في الخارج في مواقع عديدة من العالم، ومنها الحرب العشوائية ضد المدنيين الأفغان الذين راحوا يتهالكون في العراء على حدود باكستان وإيران ودول الجوار الأخرى، ولجوؤها إلى القوة بدلاً من تقديم القرائن والدلائل والاحتكام للمحاكم الدولية، ومن ثم دعم قوى « تحالف الشمال « المعروفة بانتهاكاتها الصارخة لحقوق الانسان، والأساليب التي تتعامل بها مع أسرى طالبان وتنظيم القاعدة، بما يتناقض مع كل القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وطرق معاملة أسرى الحرب.

-٥-

بعد الحادي عشر من أيلول وجد العالم العربي نفسه متهماً، وقد أدرج اسمه في صدارة

لائحة المتهمين بممارسة الإرهاب أو احتضانه أو تغذيته، خاصة بعد أن تكشفت الأمور عن ضلوع شباب عرب في الهجمات، وبلغ الأمر حد قيام أحد رؤساء حكومات الدول الغربية بوصم الحضارة العربية الإسلامية بالتخلف، معتبراً أن الحضارة الغربية التي هزمت الشيوعية يمكنها أن تهزم أيضاً الحضارة الإسلامية.

تحرك العالم الغربي تحت وطأة الصدمة، صدمة الحدث بذاته، وصدمة « القوة العظمى « ورد فعلها، تصاعدت شكوكه إزاء العالم العربي، وكذلك إزاء العرب المقيمين في دوله. حال الريبة هذه جعلت كل عربي أو مسلم متهماً أو مشروع متهم، وحرصت الجهات المعادية أصلاً للعرب « إسرائيل « على توظيف هذا المناخ لإحداث شرخ ثابت ودائم بين الغرب والعالم العربي.

تصرف العرب والمسلمون إزاء هذا الحدث، كمتهمين خائفين، لا يطلب منهم شئ إلا ويستجيبون له بسرعة البرق، وكانوا الخاسر الأكبر للحدث الجلل والحرب الأمريكية على أفغانستان.

حصدت أحداث أيلول كل مجهودات الجاليات العربية والإسلامية، على تواضعها، في أمريكا والدول الأوربية لتحقيق نوع من التقارب بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية، كما حصدت معها أيضاً كل ما راكمته الانتفاضة الفلسطينية من تأييد لها منذ اندلاعها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وحدهم العرب، والمسلمون بشكل عام، كانوا أكثر خوفاً من صورتهم حاضراً ومستقبلاً، وهم يشاهدون الجندي الإسرائيلي وقد أعطته الحملة على « الإرهاب « ذريعة ليضع نفسه في مقدم الصفوف ويواصل حربه على الفلسطينيين، حتى تكاد تكون « القضية الفلسطينية « الضحية الكبرى، عندما تراكبت أحداث أيلول والحرب الأمريكية على أفغانستان مع الضعف والعجز العربيين، والأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية، بفعل حكومات أبت إلا أن تتعامل من خلال منطق قطري ضيق، وانتهازية سياسية أتاحت للحكومة الاسرائيلية المجال واسعاً لعربدة لا منتهية.

في سياق الاستعداد للحرب وتشكيل التحالفات، كان لابد للولايات المتحدة لتحقيق التماسك في تحالفها، من شيئ من المباركة من العالم الإسلامي، وفي القلب منه العالم العربي. حاولت إرضاء الأخير، كعادتها، بالحديث عن دولة فلسطينية، لم تحدد ماهيتها وحدودها وتوقيتها، ولعل العرب أدركوا ذلك، لكنهم كانوا بحاجة لهذا الحديث لتبرير صمتهم واستجابتهم غير المشروطة للإملاءات الأمريكية.

في حلفها لم تسع الولايات المتحدة، ولا كان متوقعاً منها، لتحقيق مشاركة عربية عسكرية مباشرة، خشية إحراج الحكومات العربية أمام شعوبها، لكنها طلبت منها

مساعدات استخباراتية ومعلوماتية واعتقال المشتبه بهم ومراقبة الأرصدة البنكية، وهي لم تطلب من أي طرف عربي شيئاً، إلا واستجاب للطلب بالكامل ومع ذلك راح بعض العرب يقولون إنهم «تحفظوا» و«رفضوا» إلخ..

خططت الإدارة الأمريكية منذ بداية الحدث وفي سياق التحضير للرد، لتكون حربهم على «الإرهاب» طويلة الأمد، واسعة وبدون حدود، للاحتفاظ قدر الإمكان بخيارات مفتوحة في المستقبل دون أن تلتزم بشئ، لتتحول حربهم إلى عملية ابتزاز لكل دول العالم دون استثناء، على الأخص ضد من تصفهم بالداعمين «للإرهاب». من خلال سياسة كهذه يصبح الجميع مداناً وتحت الطلب في أي وقت، وتغدو أحداث ١١ أيلول ككنز ثمين يدر دائماً مكاسب ومصالح عديدة للولايات المتحدة.

هنا نستطيع أن نتفهم معنى التلميحات الغامضة للإدارة الأمريكية، والتصريحات المتضاربة بين أقطابها، والمماهاة المقصودة بين حق الشعوب في مقاومة احتلال أراضيها وبين «الإرهاب» وعدم التزامها بكل الدعوات المطالبة بضرورة تأمين غطاء لحملتها على أفغانستان، عبر منظمة الأمم المتحدة، في إطار مفهوم واضح للأعمال الإرهابية تقره الشرعية الدولية، وهذا كله يأتي في سياق تهيئة الرأي العام داخل أمريكا وفي العالم لتقبل ضربات أخرى خارج أفغانستان، فيما لو استدعتها ضرورات المصالح الأمريكية.

بعد شهرين من الحرب الأمريكية على أفغانستان، توجهت الإدارة الأمريكية نحو المناطق التي تشكل لها قلقاً خاصاً، ويأتي في هذا السياق تلميحاتها ضد ايران بعد فترة وجيزة من التفاهم اقتضتها المصالح المتبادلة للطرفين عند بدء الحرب على أفغانستان، ويندرج في الإطار ذاته التلميحات الأمريكية ضد العراق الذي كان متوقعاً أنه سيكون محطة تالية في سياق حرب واحدة متصلة الحلقات ضد «الإرهاب».

هل تؤدي سياسة الأحلاف للاستقرار؟

سجلت الضغوط الدولية على النظامين السوري والإيراني ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الثلاث التي أعقبت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وكان التصدي لهذه الضغوط هاجساً مشتركاً لدى قيادتي البلدين اللتين تريان أن الدافع الرئيسي لهذه الضغوط هو خدمة "السياسات والمواقف العدوانية الإسرائيلية"، ولذلك كان هناك مصلحة مشتركة للطرفين في الاندراج في حلف يستطيع التلويح للآخرين بالقدرة على "الإزعاج" فيما لو جرى المساس بأسس النظامين.

إيران، التي انتقلت من الإصلاحية إلى الراديكالية، محاصرة سياسياً ودبلوماسياً،

وتتعرض لضغوط شديدة بسبب ملفها النووي من أمريكا وإلى تهديدات من إسرائيل، ولم تستطع التوصل إلى اتفاق مستقر مع الأوروبيين. ففي الوقت الذي سجل التيار الإصلاحي نهايته الدراماتيكية مع دخول نجاد إلى الرئاسة، ازدادت الضغوط على إيران مع عودتها لفتح منشآتها النووية، ومع التصريحات النارية للرئيس الجديد عن "محو إسرائيل وترحيل اليهود"، الذي يؤمن بعولمة الإسلام/إسلام مذهبي، وحتمية قيام الحكومة العالمية الإسلامية، وبضرورة توجيه الثورة الإيرانية نحو العالمية، ويدعم إقامة "شرق أوسط إسلامي" من منطلق عقائدي، في مقابل دعم الولايات المتحدة لقيام "شرق أوسط كبير".

أما بالنسبة إلى سوريا، فهناك ملفات عديدة لم يتمكن النظام السوري من تجاوزها، ولن يستطيع حلها دون إقامة "تحالفات" تمهد لتفاعلات إقليمية جديدة، وتؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية. لقد انتظر النظام السوري أن تأتيه أمريكا راكعة، طالبة النجدة لإنقاذها من "المستنقع العراقي"، لكن ذلك لم يحدث، بل استصدر الكونجرس الأمريكي "قانون محاسبة سوريا" الذي يسمح للإدارة الأمريكية بمهاجمة سوريا متى ارتأت.

حاول النظام السوري الخروج من العزلة المفروضة عليه؛ بسبب ملف اغتيال الرئيس الحريري وتداعياته، عن طريق الوساطات العربية التي فشلت في تحسين العلاقات السورية – اللبنانية، كما فشلت في فتح الآفاق أمام صفقات تنهي الأزمة بين النظام والمجتمع الدولي، ولذلك لم يكن أمامه إلا الهروب نحو الأمام، فمن جهة انتقلت السياسة السورية من البراجماتية إلى الأيديولوجية بطرح خطاب قومي تقليدي في ظل واقع محاصر وبائس، كشكل من أشكال التغطية على الأزمة، تجاوب معه بعض القوميين والإسلاميين، ومن جهة ثانية اتجه نحو بناء تحالفات سياسية لتقوية الدور السوري بهدف تحسين شروط التفاوض وفتح الباب أمام صفقات جديدة وتقطيع الوقت لفترات إضافية، فبعد الخروج السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥، وضمور الدور الإقليمي لسورية، سعى النظام السوري للاستفادة من الدور الإقليمي الإيراني، مما دفع به لسلوكيات كان يحاول تغطيتها في السابق بالدبلوماسية، فهو لم يعد يتخوف من الدعم المكشوف للفصائل الفلسطينية المسلحة، وما عاد من الممكن ستر تبعية حزب الله للدور السوري الإيراني.

السؤال المهم هو هل يخدم هذا الحلف، المؤلف من إيران وسوريا وحزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة وبعض القوى السنية والشيعية في العراق، استقرار المنطقة وتقدمها أو أياً من بلدانها ؟.

١- يزيد هذا الحلف من العقبات التي تقف في وجه الاستقرار في المنطقة، فنشوء حلف يعني بالضرورة دفع الآخرين لتشكيل أحلاف مضادة، الأمر الذي يدفع أيضا

إلى تصنيف القوى والتيارات في معسكرات متحاجزة ومتحاربة، ويصبح من هو غير موجود في محور «مواجهة الاستكبار» هو بالضرورة في المعسكر الأمريكي، حتى لو لم يكن كذلك.

تعيش المنطقة مرحلة انتقالية، لاسيما في لبنان والعراق وفلسطين. الحلف الجديد يجعل الساحة اللبنانية مفتوحة على جميع الاحتمالات، فاللبنانيون المتعطشون لاستعادة سلطة الدولة، ستكون دولتهم برسم التأجيل، لأن الحلف يعيد لبنان ليصبح ورقة في يد المشروع الإيراني بعد أن سدت الأبواب أمام عودة سوريا غير مباشرة، من هنا يصبح مع الحلف مطلب ترسيم الحدود السورية اللبنانية مطلباً إسرائيليا، على الرغم من أن لبنان يحاول تحقيق ذلك من أجل وضع الجيش اللبناني على الحدود لمنع تهريب السلاح والمقاتلين، ولقطع خط إمدادات حزب الله، وبالتالي لإجبار الحزب على الذهاب إلى طاولة المفاوضات لنزع سلاحه، إذ لا يمكن تصور قيام دولة لبنانية دون حدود واضحة، أو في ظل دولة لا تحتكر العنف أو السلاح، فضلاً على أنه لا يمكن أن تقوم دولة في ظل وجود حزب مسلح ينسج تحالفاً استراتيجياً وعسكرياً مع دولتين.

فلسطين والعراق أيضا دولتان برسم التأجيل، فالحلف الجديد يزيد من العقبات التي تقف في وجه خروج الدولة الفلسطينية إلى النور، خاصة مع النجاح الكبير لحماس في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، أما العراق الغارق في دوامة العنف تحت مسميات عديدة، فتمتلك كل من إيران وسوريا نفوذاً واسعاً على قوى شيعية وسنية فيه تمنع إنجاز مشروع الدولة.

٢- الحلف الجديد يمنع أو يؤجل على أقل تقدير الديمقراطية وإصلاح المنطقة، على اعتبار أن الحلف مجهز أو مصمم ضد «الحلف الأمريكي - الصهيوني» في المنطقة، الأمر الذي يجعل المواجهة مع هذا الحلف القضية المركزية التي تهون من أجلها سائر القضايا، وهو ما يحشر المنطقة في صراع بين معسكرين لا يقدم أي منهما خدمة لقضاياها الحقيقية.

٣- تبنى الأحلاف عادة على مجموعة من القواسم المشتركة أو النقاط التوافقية، لكن ذلك لا يعني أن عنصر «توازن القوى» داخل الحلف ذاته لا يلعب دوراً في سياسات الحلف وخياراته، ففي كل حلف هناك محركون للسياسة وآخرون متلقون على الرغم من توافق المصالح في لحظة سياسية معينة. في التشخيص العياني يمكن القول إن إيران هي أقوى عناصر هذا الحلف، الأمر الذي يجعل من النظام السوري (و بالتالي سورية) رهينة السياسة الإيرانية، مع ما عرف عن هذه السياسة من براجماتية شديدة مغطاة بلبوس ديني، قد تجعلها في لحظة أخرى تترك أطراف التحالف في طريق يصعب التراجع عنه، لكن على أقل تقدير فإن الحلف الجديد يجعل مواقف كل طرف محسوبة على الآخرين،

وهو الأمر الذي قد يلحق أكبر الضرر بسوريا.

٤- لا يشكل هذا الحلف مشكلة بالنسبة لأمريكا والأوروبيين وإسرائيل فحسب، بل أيضا لدول الخليج ومصر والأردن، خاصة مع القنبلة الشيعية الموجودة بحوزة إيران، الباعثة للقلق في الأنظمة المجاورة، والتي تسعى لتقويتها بقنبلة أخرى هي القنبلة النووية، فهذا الحلف يبدو متعارضاً في أهدافه وآلياته مع المثلث السوري السعودي المصري، الذي يعمل عادة على التهدئة وينتهج الأساليب الدبلوماسية بدلاً عن التصعيد، ويسعى للتوافق مع السياسات العالمية (الأمريكية والأوروبية) والشرعية الدولية بدلاً من المواجهة الواضحة، وهذا يعني أن النظام السوري قد يئس على ما يبدو من محاولة إنقاذ سعودية مصرية.

٥- يضع الحلف الجديد نفسه، تحت مسميات عديدة كالشرعية الدينية أو القومية أو الوطنية، في مواجهة الشرعية الدولية، فطهران تؤكد التزامها بقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، وتؤكد حقها في خياراتها النووية من جهة ثانية، ودمشق تؤكد على التعاون مع لجنة التحقيق الخاصة باغتيال الحريري، لكنها تضع «السيادة الوطنية» حداً على هذا التعاون، وحزب الله يؤكد على لبنانيته باستمرار، في الوقت الذي يتصرف فيه كدولة وينسج التحالفات خارج لبنان.

في المحصلة، وعلى أرض الواقع، يسير الحلف في مسار مخالف لمنطق «الشرعية الدولية» التي لا تعني فقط القوانين والمنظومات الحقوقية التي توافقت عليها دول العالم، وتعبر عنها الأمم المتحدة، بل أيضاً المنطق السائد للسياسات الدولية وتوازنات القوى الإقليمية والعالمية، الأمر الذي يضع المنطقة على الدوام في دائرة الخطر، حتى لو استطاعت بعض أطراف الحلف تخفيف الضغوط عليها والفلتان من الحصار.

جاء حصار سوريا وإيران وعزلتهما كنتيجة للمصالحة الأمريكية الأوربية بعد احتلال العراق، وبعد انسحاب الجيش السوري على مضض من لبنان، وبروز المشروع النووي الإيراني إلى العلن. من الطبيعي أن تسعى دول المنطقة لمقاومة هذا الحصار وإفشال المشروع الأمريكي بكل الوسائل، المشروعة وغير المشروعة، لكن من الضروري عند الاندراج في أي حلف سياسي طرح سؤال جوهري هو: هل هذا الحلف منتج للتقدم والاستقرار؟.

نجحت سوريا نسبياً، بحكم فشل السياسة الأمريكية في المنطقة وعوامل أخرى عديدة، في تخفيف العزلة والحصار، لكن ذلك لا يعني بالتأكيد نهاية المطاف. أما المشروع الأمريكي فقد انحسر، على الأقل ما بعد انتخاب أوباما، لكن منطقتنا بالمقابل لم تكسب، فحالة عدم الاستقرار في العراق، والغموض الذي يخيم على مستقبل العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية، والتأزم المستمر في الوضع اللبناني، وعدم التوصل إلى تسوية للملف

النووي الإيراني، وتعقيدات التسوية على المسار السوري – الإسرائيلي، ومستقبل حزب الله وحركة حماس، والشروخ الظاهرة في العلاقات العربية، جميعها تدفع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول المنطقة نحو جولات جديدة في المستقبل.

حالة عدم الاستقرار في العراق، والغموض الذي يخيم على مستقبل العلاقة الإسرائيلية – الفلسطينية ما بعد شارون وما بعد نجاح حماس، والتداخل الذي أصاب الوضع اللبناني، جميعها تدفع الولايات المتحدة نحو المزيد من التريث في التعامل مع الحلف الجديد، خاصة لجهة الخيارات العسكرية. لكن في المقابل ترى دوائر صنع القرار الأمريكي أن إعادة صياغة التوجهات السياسية وإحداث انعطافات جذرية في سوريا وإيران، قد تقتضي اللجوء إلى القوة العسكرية، لكن بسبب ما وصلت إليه السياسة الأمريكية في العراق، ودخول النفوذ الإيراني بقوة إليه، قد يجعلان مشروع تطويع إيران وتدجينها صعباً ومكلفاً وغير مضمون النتائج، مما يزيد من فرص ضرب الولايات المتحدة للحلف في مواقعه الضعيفة نسبياً، الأمر الذي يعني ارتفاع احتمالات تعرض سوريا لضربة قوية، وهذا مكمن الخطورة الأساسي في الحلف الجديد.

مستقبل العلاقات السورية-اللبنانية

ما قبل القرار ١٥٥٩:

العاملان المؤثران الرئيسيان في الوضع اللبناني خلال الفترة ما بين اتفاق الطائف وصدور القرار ١٥٥٩ هما النظام السوري والطبقة السياسية اللبنانية التي أفرزتها الحرب الأهلية. تكونت هذه الطبقة في ظروف الحرب، واغتنت بالفساد والموبقات التي حفلت بها الحرب، وتابعت من مواقعها في المسئولية كل ما كانت قد تكونت عليه خلال الحرب، وكانت مصالحها تقتضي التبعية الكاملة للقيادة السورية.

لبنان الذي دمرته الحرب الأهلية، تابعت تدميره سياسات تلك الطبقة في مرحلة ما بعد الحرب مدعومة من بعض السوريين، باسم مجموعة من الشعارات التي تتعارض مع ما كان يجري في الممارسة الواقعية. النظام السوري كان لديه ممانعة في إجراء أي تغيير جدي في طرائق العلاقة مع هذا البلد التي تمت على مستويين، الأول اقتصادي عن طريق ربط قطاع مهم من النشاط الاقتصادي اللبناني في عجلة السوق والاقتصاد السوري، إذ نمت مصالح وتشاركات عديدة عنوانها الرئيسي التهريب والتجارة غير المشروعة (تلازم الفسادين)، والثاني أمني – سياسي، عن طريق خلق ركائز لبنانية موالية من أحزاب وشخصيات، وسيطرة أمنية، وفي هذا الأمر نجحت السياسة السورية في استخدام وكلاء لبنانيين متنوعين للرد على محاولات إضعافها أو الالتفاف على دورها.

كانت الأهداف الأساسية للسياسة السورية في لبنان تخديم مصالح النظام السوري الاقتصادية، والاحتفاظ بالورقة اللبنانية لتوظيفها في المفاوضات والمساومات مع إسرائيل وأمريكا، استناداً إلى مفاهيم بالية في قراءة توازن القوى العسكرية، إذ يقال إن الوجود العسكري السوري ضرورة حيوية لردع أي عدوان محتمل، دون علم بأن هذه الحسابات تغيرت بعد الحرب الباردة والتقانات العالمية للحرب الحديثة.

قناعة النظام بأن تحسين الوضع الإقليمي أو النفوذ السوري في المنطقة هو أحد العوامل المساعدة في تثبيت أركان الحكم في الداخل السوري. وفي سبيل ذلك اتبع النظام سياسة براجماتية على أرض الواقع، مغلفة بشعارات المصالح القومية العليا من جهة، وبالسعي ليكون في موقع الحكم والمقرر الوحيد، ليظهر أن الأمن في لبنان وضبط التوازن بين مكونات الشعب اللبناني رهن بالوجود السوري، الأمر الذي يعني أن خروج القوات السورية من شأنه أن يفضي إلى انفلات الوضع اللبناني نحو صراعاته الطائفية.

هذه الرؤية تحمل إدانة صريحة لسنوات طويلة من الهيمنة السورية على لبنان، عجزت خلالها عن مساعدة اللبنانيين في بناء مؤسسات وقوى قادرة على إدارة أمورهم وضبط أمنهم، أو أن هذا التقصير كان مقصوداً من أجل الإبقاء على الحاجة لهذا الدور.

عموماً يمكن القول إن الأخطاء التي ارتكبت من قبل الطبقة السياسية اللبنانية، مضافاً لها أخطاء السياسة السورية في طريقة تعاملها مع لبنان في شئونه الداخلية الكبيرة والصغيرة، قد وضعت الإنجاز المهم للسياسة السورية باستكمال تحرير الأرض، على قاب قوسين أو أدنى من نقيض ما كان يفترض أن يقدمه للبنان واللبنانيين.

التمديد والقرار ١٥٥٩:

رأى النظام السوري -بحسب تصريحات مسئوليه وأركانه- عند صدور القرار ١٥٥٩ أنه «كان جاهزاً قبل فترة ليست قصيرة، وهو يهدف للوصول إلى غايات أخرى بعيدة كل البعد عما تم طرحه كأقنعة للتمويه على الغايات الحقيقية»، أما عن الغايات فإنها تستهدف «طبيعة العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان، والمبنية على تمازج المجتمعين، وعلى روابط التاريخ والجغرافيا، والتي استعصت على التحديات بفضل التلاحم بين الشعبين والتضحيات المشتركة التي قدماها في مراحل مختلفة». بالنسبة لأبعاد القرار، لا يمكن نفي علاقته بالتدخل السوري الفج في الشئون اللبنانية، فصدوره لم يكن حتمياً، رغم معرفتنا بالضغوط الأمريكية على سوريا وانتظار الولايات المتحدة للفرص المناسبة. ترى السلطة دائماً أن للولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً، مخططاً مرسوماً، قديماً ومكشوفاً، للنيل من سوريا ومن حقوق ومصالح العرب، وهذا صحيح، لكن هذا

المخطط لا يملك مساراً حتمياً في التنفيذ، وكثيراً ما يستفيد من أخطائنا.

أما العلاقة بين الشعبين، فلا يمكن أن نغمض أعيننا عن حقيقة الوضع، ونتجاهل مشاعر الإهانة والإحباط لدى معظم اللبنانيين إزاء السلوك السوري فيما يخص مسألة التمديد، خاصة في ظل تاريخ طويل من الاستهتار بمطالب اللبنانيين وحقهم في اتخاذ قراراتهم المستقلة.

يقيناً أن التمديد كان بلا فوائد من أي نوع. فهو لم يصب في المصلحة السورية أو اللبنانية، أو في مصلحة العلاقة بين البلدين، ولا يمكن قبول الحجج التي تدعي الانطلاق من المصلحة القومية والاستراتيجية، في حين كانت الأضرار واسعة، خاصة التوافق الذي حصل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إزاء الشأن اللبناني، مما فاقم العزلة الدولية لسورية، وهذا إنما يعبر عن رؤية خاطئة في قراءة الخلافات الأمريكية- الأوروبية حول مستقبل المنطقة.

واقعياً لم تنعدم الفرص أمام وجود خيار آخر غير التمديد، لكنها مشكلة السياسة الخارجية السورية التي مازالت تمارس أساليب قديمة تتوافق مع منطق الحرب الباردة، في بيئة دولية متغيرة باستمرار. مازالت مثلا تؤثر الوصول إلى التوافق مع أمريكا عن طريق سياسات المقايضة التي تحافظ على النظام من جهة، وتؤمن المطالب والمصالح الأمريكية المتزايدة من جهة أخرى، في محاولة للهروب من استحقاقات الإصلاح الديمقراطي في الداخل.

لكن يبدو أن هذه السياسات ما عادت مفيدة، ولا ضامنة «للاستمرار والاستقرار»، فالسياسة الأمريكية قد تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، والمسألة تتعلق دائماً بالوقت والفرصة المناسبين لتنفيذ تلك السياسات.

اغتيال الحريري وما بعده:

كان اغتيال الحريري، الشخصية السياسية المميزة، فاصلاً بين مرحلتين، وذلك بسبب النتائج والتداعيات النوعية التي خلقها، فقد أعطى الحدث دفقاً غير عادي، وفرصة نادرة للمعارضة اللبنانية التي تطالب بالانسحاب السوري، خاصة أن هذا المطلب ينسجم مع التوافق الدولي الذي تجسد في القرار ١٥٥٩. وبغض النظر عمن قام بالاغتيال، فإن هذا الحدث وقع وبالاً على النظام السوري، فلبنان الذي كان نقطة قوته أصبح مصدر إضعاف وإحراج له.

أوروبا (فرنسا على الأخص) استفادت من تجربة الحرب على العراق، وتريد لها

موطئ قدم في الشرق الأوسط، ولبنان هو الواحة الأفضل والأقرب لها، أما الولايات المتحدة فتسعى لنجاح ما في المنطقة، قليل الكلفة وسهل المنال نسبياً، خاصة بعد الفشل الظاهر في العراق، بالإضافة لإفقاد النظام السوري أوراق القوة التي يحتفظ بها، تمهيداً لتغييرات جدية في المنطقة.

كان سلوك مجموعة ١٤ آذار متوازناً في المرحلة الأولى بعد اغتيال الحريري، باستثناء بعض الأصوات المتطرفة (حملات العداء والكراهية) التي تسعى لتسعير الوضع والوصول به إلى آخر المطاف، وهي إن كانت مدانة بالطبع (لأنها بالضرورة الوجه الآخر للسياسات التي ترفضها وتعمل ضدها)، فإننا لا نستطيع إلا أن نرى أنها تتغذى من السياسات الخاطئة للنظام السوري. هذه الأصوات هي، على ما يبدو، السبب في عدم كسب المعارضة اللبنانية لتعاطف الشارع السوري.

ظهر هذا التوازن في تمسكها بتطبيق اتفاق الطائف، وبوحدة لبنان، ومحاسبة المقصرين، والتأكيد على إقامة علاقات متكافئة وثيقة مع سوريا، وتأكيد احترام ما قدمته المقاومة اللبنانية (حزب الله) وعدم التفريط به. لا يضير مجموعة ١٤ آذار في شيء توافق بعض مطالبها مع ما تنادي به أوروبا وأمريكا، فخطاب الرفض والتشنج والحديث عن العدو الخارجي واتهام الآخر لمجرد الاختلاف معه وتخوينه، أصبح لعبة مكشوفة، فضلاً على أن هذا الخطاب لا يحمي وطناً أو مستقبلاً من الضياع.

معظم قوى ١٤ آذار تريد علاقة قوية واستراتيجية مع سوريا، لكنها تريد في الوقت ذاته أن يكون لبنان معافى وصاحب قرار وموقف وسيادة وديمقراطي، وتخاف الانزلاق نحو نظام أمني استبدادي. لكن هذا السلوك المتوازن لم يستمر في المراحل التالية، عندما سيطرت عليه نزعات التشنج والحسابات الخاطئة التي تعاملت مع لبنان كدولة ليس لها جار يحيط بها من جميع الجهات.

أما السياسة السورية التي قللت في السابق، كعادتها، من أهمية القرار ١٥٥٩، وبسبب عدم إدراكها أو قناعتها بضيق هامش المناورة السورية بعد التغيرات الإقليمية آنذاك، رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى بدء ضعف دورها الإقليمي، وإلى عدم إمكانية اللعب على التناقضات الدولية وقتها، فإنها تعاملت مع حادث الاغتيال وتداعياته بشيء من الاستخفاف وعدم الاكتراث في البداية، أملاً في أن يأتي المستقبل القريب بما يحافظ على دورها بأقل الخسائر الممكنة، لكن ما حدث عكس ذلك، إذ ازدادت الضغوط عليها، ووضعت وجهاً لوجه مع استحقاقات القرار ١٥٥٩.

في العام ٢٠٠٥ وضعت السياسة السورية اتفاق الطائف، الذي كان يفترض تطبيقه قبل ١٢ سنة تقريباً، في مواجهة القرار ١٥٥٩، ثم حضر القرار ١٥٥٩ بحكم الضغط

الدولي المتعاظم والمتسارع وغاب اتفاق الطائف. واتجهت السياسة السورية نحو التشكيك بمجموعة ١٤ آذار وبعلاقتها مع الخارج، والإشارة لاحتمال عقدها اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل، على الرغم من الحقيقة التاريخية التي تأكدت في أكثر من مناسبة، والتي تقول إن السياسات الخاطئة هي خير الأبواب للتدخل الخارجي.

كان قرار الرئيس الأسد بالانسحاب قراراً حكيماً بالفعل، رغم ما يقال أنه ما كان ليأتي لولا الضغوط الدولية المتواترة. لكن الغريب الذي حدث بعد ذلك هو التوجه الضاغط نحو الداخل السوري لضبطه وإعادته إلى أجواء فات عليها زمن طويل.

مستقبل الوضع اللبناني والعلاقات السورية - اللبنانية:

خرج الجيش السوري والمخابرات السورية من لبنان، غير أن هذا الأمر ليس نهاية المطاف، فالأسئلة المطروحة عديدة حول مستقبل لبنان، والعلاقات السورية – اللبنانية.

كان يمكن للعلاقات السورية–اللبنانية المستقبلية أن تكون أفضل لو لم يحدث التمديد، ولو جاء الانسحاب بمبادرة سوريا دون ضغوط دولية، ولو تعامل النظام السوري بحكمة خلال الفترة ما بعد الانسحاب، على الأقل محاسبة المقصرين والفاسدين، والتعامل مع قضية اغتيال الحريري بوصفها قضية سوريا بمقدار ما هي لبنانية. لكن يمكن القول إن مستقبل العلاقات بين البلدين رهن بخروج لبنان معافى من أزمته السياسية، خاصة الانقسام الحاصل في المجتمع اللبناني، وبما يمكن أن تقفز إليه السياسة الأمريكية في المستقبل القريب تجاه المنطقة، والأهم بتطورات الوضع الداخلي في سوريا، إذ إن احتمال حدوث تطور إيجابي نحو علاقات طبيعية خالية من عناصر الهيمنة والتدخل في الشأن اللبناني، ولتصب عندها فقط في إطار المصلحة القومية، يتوقف على حدوث تغيير في الآليات غير الديمقراطية الناظمة لعلاقة السلطة بالمجتمع السوري، والإفراج عن إصلاح محتجز منذ أمد بعيد لدى النخبة الحاكمة، في الوقت الذي تتزايد فيه ضرورته والحاجة إليه.

التسوية والصراع العربي الاسرائيلي

-١-

مع كل حزيران جديد يمر علينا، نتلمس بوضوح أن الهزيمة العربية أمام المشروع الإسرائيلي مازالت تتعمق وتتكرس. يقيناً أنها ليست «الدولة الفلسطينية» وحدها هي المهزومة. كل دولنا ومجتمعاتنا، حياتنا، وأحلامنا تعرضت للهزيمة. مشهد الهزيمة يتكثف في اتساع الهوة بين قوة العدو وقوتنا، وحالياً لم نعد نشكّل أي خطر جدي على

إسرائيل أو أي تهديد للمصالح الأمريكية.

من جديد: هذه الهزيمة المزمنة أو العجز العربي حيالها، ليسا أمرين عصييَّن على الفهم إذا ماعدنا إلى تاريخ نصف قرن من الصراع العربي- الإسرائيلي، الذي يؤكد في كل لحظة على تمفصل وتراكب «لاعقلانية السياسة العربية» مع «التأخر التاريخي العربي»، اللذين يهيئان باستمرار مناخاً ملائماً لولادة هزائم جديدة.

وهو ما يتيح القول إن «القابلية للهزيمة» كامنة في ثنايا الواقع العربي بكل مستوياته وحيزاته، وإننا سنظل عرضة لتلقي هزائم أخرى، مادامت هذه «القابلية» راسخة الجذور والأركان في واقعنا.

هذه الانطلاقة في التحليل، لا تدفع، كما يتصور البعض، إلى «التعمية» على الأسباب المباشرة للهزيمة و»تضييع» تفاصيل الهزيمة. بل لأن هذه الانطلاقة كامنة في كل تفاصيل وحيزات الهزيمة، ولأنها تدفعنا إلى التفكير بعمق ومسئولية أكبر، ولعلها تقودنا إلى الارتقاء بوعينا وامتلاك رؤية واسعة الاتجاهات، تحل محل الأوهام والرؤى والتصورات التي استبدَّت بنا طويلاً، والتي تقلل من حجم مشاكلنا وبلايانا، ومن العمل المطلوب لمواجهتها.

شكَّل تأخرنا، ولا يزال، الأرضية المولدة للهزائم، وهو مايشير إلى أن معركتنا مع إسرائيل هي نفسها معركتنا مع التأخر في حيزاته كافة، السياسية والثقافية والاقتصادية، وغيرها. من هذه الزاوية ترتدي مسألة تجديد النقد لعمارتنا المجتمعية أهمية فائقة، إذ أنها، بخرابها وفواتها، تيسِّر حدوث الهزائم والكوارث المتتالية.

وفي المركز من حالة التأخر الشامل، نرى أن «الميدان السياسي-الأيديولوجي» هو الأشد تأخراً بسبب غربته عن مرتكزات السياسة الحديثة، وهذا يفسر انحطاط السياسة العربية الرسمية وعجزها عن الحضور الفاعل في العلاقات الدولية بما يتفق والمصالح العربية.

من جانب ثانٍ فإن «الميدان السياسي»، بما يمتلكه من استقلالية نسبية عن الحيزات الأخرى، وبما له من قدرة وفاعلية في مجتمعات كمجتمعاتنا، يتحمل المسئولية الأكبر في توليد الهزائم، وبالتالي فالحكومات العربية، دون استثناء، بحكم سطوتها في «الميدان السياسي» واحتكارها المطلق للقرار والفعل السياسيين، تتحمل المسئولية الكبرى تجاه كل الكوارث التي تحل بدولنا ومجتمعاتنا.

١- لا يوجد اعتراف حقيقي بعامل ميزان القوى في السياسة العربية الرسمية وغير الرسمية، ولا لدوره في صياغة الحقائق الواقعية. إذ اندرج «حكامنا» والقطاع الأوسع

من النخبة السياسية والثقافية في خطاب أزلي حول «الحق و»العدل» في العلاقات الدولية. السؤال هنا: منذ متى كانت «الحقوق» هي التي ترسم التاريخ وتقرر الحقائق الواقعية ؟.

إن أحد العوامل المؤثرة في القرار الأمريكي، والدولي عموماً، يتمثل بإجراءات فعلية ذات ثقل في ميزان القوى العربي- الإسرائيلي. وإلا ما الذي يلزم أي إدارة أمريكية، ديمقراطية كانت أم جمهورية، أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح العربية، إذا كان العرب يضمنون مصالحها دون كبير عناء منها. أما «الاتحاد الأوروبي» فهو بحاجة لثقل وموقف عربي كي يرفع من مستوى أدائه ومنافسة الدور الأميركي في المنطقة، وليس العكس.

التعامل الاستعلائي للإدارات الأمريكية مع الحكومات العربية يعود سببه إلى عاملين، الأول: أن هذه الحكومات لا تستند إلى ركائز شعبية في دولها، والثاني: أن هذه الحكومات بالاستناد إلى موازين القوى، لا تساوي شيئاً.

ولذلك فإن «شارون» و»أولمرت» ومن سيأتي بعدهما في إسرائيل سيوصفون على الدوام في نظر «بوش» و»أوباما» ومن سيخلفهما في أمريكا، بأنهم «رجالات سلام»، وستظل هذه الأخيرة «تتفهم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» في كل أزمة، طالما بقيت هذه الحكومات، بعقليتها وتركيبها، هي واجهات السياسة العربية.

٢- ركنت الحكومات العربية إلى خيار وحيد، دعته خياراً استراتيجياً، هو «خيار السلام». هذا الخيار لامعنى له في عالم الأقوياء، أي في ظل التخلي عن الخيارات الأخرى ووسائل القوة.

توجه حكامنا نحو هذا الخيار بدليل العجز، وليس توجه القوي الذي يمتلك خيارات عديدة، بينها خيار السلام، إذ أن من لا يملك «خيار الحرب» وما يتطلبه من وسائل القوة، ليس بإمكانه أن يفرض السلام الذي يريد.

ينبغي أن يكون «السلام» خياراً استراتيجياً للعرب وجميع القوى السياسية، فالعقلاء لا يسعون إلى الحرب إلا إذا فرضت عليهم، وحتى عندما يحاربون، فإنما يحاربون من أجل إحلال السلام، وليس رغبة في الحرب، لكن هذا التوجه نحو السلام يجب أن يكون توجه القوي القادر، لا توجه الضعيف الذي لا يملك خيارات أخرى، أو توجه المرغم والمجبر على هذا الخيار، بحكم عجزه وفشله وقلة حيلته.

توقف الدور الرسمي العربي عند حدود إظهار حسن النية وصدقها منذ مدريد ١٩٩١، من خلال إعلان الالتزام بالسلام كخيار استراتيجي وحيد، وإعلان المبادرات السلمية، والحرص على عدم خرق المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل. وتلك هي مشكلة الدور العربي، أي في تحييد جميع الأسلحة الممكنة، على الأقل

في الظرف الحالي، فضلاً على الأسلحة الممكنة في حال وضعت تلك الحكومات أولوياتها واستراتيجياتها بالارتكاز إلى المصلحة القومية. لا يوجد حالياً جدول أعمال مشترك أمام الحكومات العربية، وبدلاً من أن تتوافر سياساتها على رؤية شاملة واستراتيجية وتكتيك، يكون هاجسها إبراز «نواياها الطيبة»، وبدلاً من أن يكون لديها تصور عن الواقع والمستقبل والاحتمالات والسبل والمراحل ووسائل الضغط والدفاع والحرب، يكون لديها خيار وحيد هو «السلام».

لاتقف مسئولية الحكومات العربية في إعادة إنتاج الهزيمة عند مستوى علاقتها بالخارج، بل إنها مسئولة بالدرجة الأولى عما أنتجته في مجتمعاتها من خراب، وما هيأته من أوضاع قادرة في كل لحظة على إنتاج الهزائم والكوارث. من البديهي القول: إن من يهزم شعبه لا يستطيع أن يهزم الأعداء، ومن يزرع الاستبداد لا يحصد إلا انهياراً في الداخل وخسارات في الخارج.

بينت الأحداث أن «المبادرات السلمية العربية» ترتطم على الدوام بواقع إسرائيلي ائتلافي صلب على صعيد «الحكومة الإسرائيلية»، وهو في المحصلة تعبير عن «إرادة شعبية إسرائيلية». في حين تفتقر الأنظمة العربية لأي أرضية شعبية، بعدما استبدت بشعوبها وأرهقتها، وحولتها إلى كتل بشرية عديمة الفعل والفاعلية، وإلى جموع من المهمشين والعاطلين عن العمل والجائعين و«المتطرفين». وهذا يجعل من الاستهتار الأمريكي ليس خاصاً بالحكومات العربية وحسب، بل أيضاً بحركة الشارع العربي من محيطه إلى خليجه.

في ظل هذا الواقع الجديد من الضروري أن يحدث تبدل في السياسات والأولويات، فالمعركة مع العدو الإسرائيلي تتوقف بالدرجة الأولى على التقدم في الداخل. وهذه الحقيقة أصبحت اليوم أكثر سطوعاً، فأي تقدم في الوضع الداخلي هو كسب تدريجي في سياق معركتنا مع المشروع الأمريكي–الإسرائيلي، فاللعبة القديمة للحكومات العربية لم تعد تنطلي على أحد، أي لعبة تأجيل أو تجميد الدعوات إلى تحديث وعقلنة ودمقرطة الحياة العربية بحجة الصراع مع العدو الإسرائيلي، لأن الفوات الداخلي هو الأساس الموضوعي لآليات الهيمنة الخارجية.

من المغري والسهل جعل المشاكل خارجنا، لكن الأولوية بامتياز ستكون بجعل المشاكل والهزائم العديدة أمام أعدائنا داخلية (تجوينها)، ولنسأل أنفسنا عندها ماذا سنفعل بهذه المشاكل، وكيف نتجاوز وضعنا المهزوم ونصنع الانتصار ؟.

-٢-

لقد غيرت حرب الخليج والعدوان الأميركي على العراق أموراً كثيرة، وبدا واضحاً أن الولايات المتحدة بصدد وضع قوانين عالمية جديدة تتلخص في إدارة أمريكا لشئون العالم، بما يضمن مصالحها وتفوقها واحتكارها للقوة والتأثير لأطول فترة ممكنة في القرن الواحد والعشرين.

وجاءت الأحداث بعد حرب ١٩٩١ في سياق الحفاظ على المصالح الأميركية، فمؤتمر مدريد وما تلاه من محاولات لإعادة ترتيب شئون المنطقة العربية، واستمرار الحصار على العراق لمدة ١٢ عاماً، وتقليص النفوذ السوفياتي السابق، وإعادة ربط أوروبا بمشاريع قديمة-جديدة، وقوانين منظمة التجارة العالمية، وحرب أفغانستان والحملة على «الإرهاب» واحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٤... كل ذلك يأتي في هذا السياق.

بالنسبة للمنطقة العربية حددت الولايات المتحدة مصالحها منذ أمد بعيد (بعد الحرب العالمية الثانية) بمكافحة قيام دولة قوية في المنطقة، ومنع النفوذ السوفياتي من الامتداد إليها وحراسة حقول النفط، وقد وجدت في «إسرائيل» ضرورة استراتيجية لضمان أهدافها في المنطقة خلال نصف قرن المنصرم.

في عام ١٩٦٧ اجتمعت المصلحة الأمريكية والإسرائيلية على ضرورة تدمير قوة عبد الناصر، الذي اعتبر آنذاك المهدد الأكبر للمصالح الأمريكية، والغربية عموماً. لم يكن عبد الناصر يملك النفط، لكنه كان رمز التحرر من الهيمنة ورمز القومية العربية، وسمي عبد الناصر في الغرب حينها «بالفيروس» الذي ربما يصيب «الآخرين» بالعدوى أي « فيروس» التحرر القومي المستقل والمعادي للهيمنة الإمبريالية.

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول كنا، كما هو معروف، أمام تحول نوعي في العالم، وهو سعي الولايات المتحدة لتثبيت رؤيتها للعالم ولمصالحها بالقوة العارية، وتوضح ذلك في الخطاب الأميركي الذي سعى لحشر العالم في صفين: إما مع أمريكا أو ضدها.

فمن جهة انحشرت الحكومات العربية والإسلامية في موقف دفاعي جل غاياته «تبرئة الإسلام»، ونيل رضا السيد الأميركي الذي أمعن في الابتزاز السياسي لهذه الحكومات. ومن جهة ثانية ذهب العرب والمسلمون إلى الماضي كرد فعل، وأغرقوا في إعادة إنتاج خطاب «سلفي» معاد للغرب وحضارته، وهذا ما أرادته أمريكا، أي تأكيد الطابع العدائي للعرب والمسلمين تجاه حضارة الغرب، لتستفيد بالتالي من وجود عدو جديد لطالما بحثت عنه بعد زوال الخطر السوفياتي.

تعاملت الولايات المتحدة مع الوضع في المنطقة العربية، بعد أحداث ١١ أيلول، انطلاقاً من حربها ضد «الإرهاب»، وقد أدرك «شارون» هذه «المعزوفة الأمريكية»، وراح

فور انتخابه يسعى لاستفزاز الفلسطينيين يوماً بعد يوم حتى يقدموا على ارتكاب أعمال عنف محرمة بنظر السيد الأمريكي، ويروِّج لها إعلامياً بما يكفي لتبرير طغيان إرهاب الدولة الإسرائيلية، فمنذ الحادي عشر من أيلول أفاد شارون من نفسها الأخضر الأميركي ليشن الهجوم على السلطة الفلسطينية تحت الذريعة الأمريكية.

كان بوش الأب بحاجة إلى «صدام حسين»، وبوش الابن بحاجة إلى «بن لادن»، وشارون بحاجة لإظهار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في موقع المشجع على «الإرهاب». والهدف عدم مواجهة أي «محاور» معترف به في الداخل الفلسطيني، كما في الخارج، كي لا يضطر للتفاوض، أو على الأقل لفرض الرؤية الأمريكية–الإسرائيلية في «التفاوض» على أرض الواقع.

ولذلك ارتكزت السياسة الإسرائيلية آنذاك على هدف رئيسي هو «إقصاء عرفات»، وإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، بما يمكنها من استبعاد المطالب الفلسطينية (والعربية) حول «الحلول النهائية».

منذ صدور القرار ٢٤٢ بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ كانت الرؤية الأميركية والإسرائيلية واحدة تقريباً فيما يخص أي «مفاوضات سلام» بين العرب وإسرائيل.

الترجمة العملية للسياسة الأميركية في ظل هيمنتها الكونية هي:

أولاً: القرار ٢٤٢ هو للتفاوض، وليس للتنفيذ المباشر، وثانياً: استبعاد القرارات الأخرى للأمم المتحدة التي تطالب بحقوق الفلسطينيين، وثالثاً: الانسحاب المطروح في القرار ٢٤٢ هو انسحاب إلى الحد الذي تقرره أمريكا وإسرائيل.

تلك هي مرتكزات السياسة الأميركية لإحداث «السلام» في المنطقة، وجاءت المتغيرات العالمية لتعطي فرصاً أكبر لتحقيق هذه السياسة على الأرض.

لاتختلف الرؤية الإسرائيلية للتسوية والمفاوضات عن الرؤية الأميركية إلا بشكل بسيط كان يتحدد تبعاً للأحزاب الحاكمة في أمريكا وإسرائيل. فالولايات المتحدة عموماً تفضل التعامل مع «حزب العمل» على حساب «الليكود»، لأن «العمل» يقوم بالمطلوب بهدوء، وعلى حد وصف بن أليعازر في شباط ١٩٩٦ لحزب «العمل» بأنهم «البناؤون الهادئون» أو «الحمائم في إسرائيل».

بالنسبة للعرب والقضية الفلسطينية، في ظل التردي والضعف المزمنين، ليس بالإمكان الإفادة من أية فروق، إذ إن ذلك ممكن فقط عند وجود وزن ما للعرب على الصعيد الدولي، ليس فحسب بالمقياس العسكري، إنما أيضاً والأهم بالمقاييس الحضارية والثقافية والعلمية.

-٣-

كل هزيمة تتعرض لها أوطاننا ومجتمعاتنا تطرح علينا من جديد العودة لبديهيات الصراع العربي–الإسرائيلي، مثلما تفرض علينا ضرورة نقد أشكال تجلّي هذا الصراع في وعينا، وضرورة الارتقاء بخطابنا الأيديولوجي– السياسي في كل مرحلة من مراحله.

ليس ثمة قضية تشغل حيزاً واسعاً في الخطاب السياسي العربي كقضية الصراع العربي–الإسرائيلي، نظراً لطبيعته وتداخلاته وإفرازاته وارتباطاته، ولأنه واحد من أطول الصراعات في العالم وأعقدها.

منذ بدء هذا الصراع وحتى الآن اعترى الخطاب السياسي العربي الكثير من التحولات، بل وحتى القفزات، فبينما كانت شعارات «التحرير الكامل» و»استحالة التفاوض مع العدو» و»الحرب الشعبية» مسيطرة إبان تصاعد المد القومي في مرحلتي الخمسينيات والستينيات، فإن هذه الشعارات قد انثنت بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ إلى شعار «إزالة آثار العدوان»، وها هو الخطاب السياسي اليوم – الرسمي وجزء من غير الرسمي – يتمحور حول موضوع «التسوية» و»السلام»، بينما الشارع العربي لا يزال يبني تصوراته استناداً إلى المقاومة المسلحة والرفض والتحرير الكامل، لكن على أرضية ثقافية مختلفة عن ثقافة الخمسينيات والستينيات.

تتحمل السلطات العربية، دون استثناء، الجزء الأكبر من مسئولية هذه التحولات، ففي أغلب لحظات الصراع لم تكن الشعارات المرفوعة من قبلها مطابقة أو متوافقة مع الإمكانيات الحقيقية على الأرض، فضلاً على ديماجوجيتها التي أنهكت شعوبنا وضللتها وعزلتها عن معادلة الصراع. وقد بررت هذه السلطات استبدادها وحكمها الشمولي بتجميع القوى وحشد الطاقات لتحرير الأرض، في الوقت الذي لم تتقدم خطوة واحدة صحيحة في اتجاه ذلك، وما جرى ومازال يجري يقدم شواهد ناصعة حول مسئوليتها.

١– بداية لابدّ من التأكيد على أساسيات هذا الصراع الذي نراه صراعاً سياسياً بين مشروعين متناقضين، المشروع العربي للنهضة والمشروع الإمبريالي–الإسرائيلي للنهب والهيمنة. وهو صراع ما زال مفتوحاً، وسيبقى كذلك ما دامت صيرورة المشروع النهضوي العربي متوقفة، ولا يغيّر من هذه الحقيقة حدوث تسويات وهدنات ومعارك في لحظات سياسية مختلفة.

٢– لا تستطيع الحكومات العربية رفض التسوية، وبالطبع لا تستطيع الحرب، لأنها ببساطة لم تجهز دولها وشعوبها لهذا الخيار، وهذا يجعلها على الدوام بحاجة إلى أمريكا أكثر من حاجة أمريكا لها.

التسوية المطروحة منذ أوسلو وحتى اليوم لحظة من لحظات الصراع، ولا تحل صراعاً بحجم وطبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي، لأن مرتكزات الصراع ستظل قائمة.

لا يوجد في الحقيقة صيغة أو تسوية ما قادرة على إنهاء الصراع ما لم تعد إلى أصل الصراع وجذوره، ومعالجة مرتكزاته وآثاره، وتؤدي إلى حالة قابلة للحياة والاستمرار.

صحيح أن التسويات الحالية هي هزائم أخرى، لكن بالنسبة لنا لا فرق بين هزيمة موثقة وهزيمة غير موثقة. الوثائق تأتي نتيجة لما يحدث على الأرض، وليست هي التي تخلق الوقائع والهزائم. هي تحافظ نظرياً على وقائع مثبتة على الأرض. ما يحافظ على توثيق الهزيمة فعلياً هو الوقائع ذاتها. عندما تتغير الوقائع تتغير الأوراق، لذلك فإن الوقائع المرتبطة بالهزيمة هي ما يجب العمل على تغييرها أولاً.

٣– على الرغم من أن التسوية خيار مفروض على الحكومات العربية بحكم الواقع الحالي، فإن هذه الحكومات (بسبب القصور أو العجز أو الوهم لا فرق) ذهبت إلى التسوية دون رأس.

المفارقة الواضحة في (التسوية) أو (عملية السلام) الجارية منذ مدريد ١٩٩١ (رغم الانقطاعات العديدة فيها) أن حكوماتنا تفاوض استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية والرؤية الحقوقية، بينما «إسرائيل» تفاوض على (تسوية) بشروطها، أي بحقائقها التي تملكها على الأرض، وقادرة من خلالها على الفعل والضغط والحركة في اتجاهات متعدّدة. الموقف الرسمي الذي يفاوض استناداً إلى إيمان بأن «الحقوق» هي التي تقرّر مصير الكون والعباد. هذا الإيمان لا صلة له بالواقع والتجربة التاريخية.

«السلام» المطروح اليوم ليس بمعناه (الحقوقي الإنساني)، إنما هو السلام الأمريكي من ناحية المبدأ، والذي تجسّد في (مفاوضات التسوية) خلال الفترة ما بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١، وبالتالي لا يمكن أن يكون (السلام) المطروح عادلاً، فالعدل الذي نسعى إليه لن يأتى على يد الانفراد الأمريكي في شئون العالم. لا يغير من هذه الحقيقة ذلك الصخب الإعلامي الذي تذاكى الإعلام العربي على ترويجه من مثل «السلام العادل والشامل»، إذ ليس من المتوقع بالنظر للاستفراد الأمريكي واختلال ميزان القوى بشكل كبير لصالح إسرائيل أن تكون التسوية المطروحة تسوية عادلة.

القرار ٢٤٢ لم يأتِ أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧ نتيجة لميزان القوى العربي الإسرائيلي بمفهومه الضيق، بل كان نتيجة عوامل أخرى دولية (أي بالمعنى الواسع لميزان القوى العربي الإسرائيلي)، ويأتي في مقدمتها الاتحاد السوفيتي والرأي العام الآسيوي والأفريقي، وقد وافقت عليه الولايات المتحدة لهذا الغرض، ولكن للتفاوض

وليس للتطبيق المباشر على أرض الواقع.

بعد الهزائم الأخيرة للنظام العربي أي بعد سقوط بغداد، والانقسام العربي حيال الأوضاع في لبنان وفلسطين والعراق يبدو الوضع العربي أسوأ بما لا يقاس من قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والعرب لا يملكون حتى هذه اللحظة أن يفرضوا تنفيذه، فرادى أو مجتمعين.

(اتفاق أوسلو) مازال كذلك أفضل من إمكانيات الوضع العربي الراهنة. إنه سيئ قياساً بالحقوق العربية، لكن الوضع العربي الراهن أسوأ. الوضع العربي لا يستطيع أن يرفض «أوسلو» أو حتى الترتيبات الأدنى منه التي تعدها الإدارة الأمريكية بالشراكة مع الحكومة الإسرائيلية، وهذا يجعل من احتمال أن تكون الدولة الوطنية المستقلة (أي انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٧٦ بما فيها القدس وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين) احتمالاً بعيد المنال.

٤- إزاء هذه المعادلات الواضحة للصراع في اللحظة السياسية الراهنة، هل المطلوب رفض العمل الدبلوماسي والتسوية وإعادة طرح شعار «التحرير الكامل» والحرب ؟

على العكس من ذلك. العمل الدبلوماسي مطلوب. العمل الدبلوماسي هو الباب الضيق، ومن لا يطرق الباب الضيق لا يطرق أي باب. العمل الدبلوماسي السياسي، بما فيه من تفاوض وتسويات وهدنات، ضروري شريطة اندراجه ضمن رؤية متكاملة للمشروع النهضوي العربي في صراعه مع المشروع الإمبريالي الإسرائيلي في المنطقة، أي دون أن ننسى لحظة واحدة أن هذا الصراع لا بد أن يحسم في النهاية لمصلحة أحد طرفيه.

إن رفض الدبلوماسية والتكتيك بالمطلق هو تعبير عن إيمان عميق بالشيء المرفوض، وكأن الدبلوماسية هي التي تقرر مصير الحياة والبشر. ولا نعتقد أن الذي سيحرر فلسطين من البحر إلى النهر يوماً من الأيام هو من يكرّر على مسامع العالم يومياً أنه سيحرّر فلسطين. بل نقول مع «غامبيتا « الذي كان رمز المقاومة الفرنسية بعد سقوط نابليون الثالث حين سُئل «والألزاس لورين ؟»، فأجاب: «سنفكر بها دائماً، لن نتكلم عنها أبداً».

ليس بوسعنا اليوم مشاركة البعض وهم القدرة على تحرير كامل التراب العربي، لوعينا بطبيعة المرحلة وبموازين القوى المحلية والعالمية، ولإدراكنا لمقدراتنا الذاتية المُخَّربة والمنهوبة إزاء إمكانيات المشروع الإمبريالي الإسرائيلي، إذ لا بد لنا من بناء خطاب سياسي واقعي عقلاني إزاء عملية «التسوية» و«التفاوض» في هذه المرحلة، فالشعارات (كشعار التحرير الكامل) عندما تتحول إلى أقانيم، دون قراءة دقيقة لطبيعة المرحلة، لا بد أن تنتهي إلى أن تكون ألفاظاً وحسب.. بالمقابل فإننا مع السلام كخيار استراتيجي من

منطلق تلازم هذا الخيار مع مشروعنا النهضوي، لكننا نرفض أن يتحول هذا النزوع المبدئي والإنساني إلى ممارسات تغلّف تخاذل أو تقاعس هذا النظام أو ذاك عن العمل على تغيير وتعديل ميزان القوى على الأرض.

-٤-

دخل الكفاح الوطني الفلسطيني منذ وعد بلفور ١٩١٧ حتى اللحظة الحالية في حركة مد وجزر تبعاً للشروط الموضوعية، العالمية والمحلية، والظروف وأحوال الوعي. لكن لا يسعنا إلا أن نقف على الدوام بإجلال أمام ما يقدمه الشعب الفلسطيني من تضحيات، وما يُظهره من عناد ومقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

تحتاج المقاومة الفلسطينية، بكل توجهاتها وأشكالها وأطرافها وتلاوينها، إلى النقد. هذا النقد معني بتفحص أهدافها وظروفها وآليات عملها وأشكال تجليها، وذلك من واقع الحرص على استمرارها بالشكل المنتج والفعال، والقادر على توليد التضامن معها في الداخل الفلسطيني، وعلى المستويين العربي والدولي على حد سواء. إذ يجب ألا يدفعنا عجزنا عن الفعل وقلة حيلتنا لرفع المقاومة الوطنية الفلسطينية لمرتبة المقدس الذي لا يجوز نقده وتفحص إمكانياته وجوانب قصوره وآفاقه المستقبلية. هذا النقد أساسي خاصة إذا ما انتبهنا للفهم السلبي لأشكال تجلي المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي عموماً، سواء في وعي الحركات السياسية (اليسارية والقومية والإسلامية عل حد سواء) أم في الوعي الشعبي العربي.

١- كل مقاومة في تاريخ العالم ضد الاحتلال تضع لنفسها مهمات وأهدافاً بحدود قدرتها وحدود الظرف الموضوعي في كل مرحلة من مراحل صراعها مع العدو المحتل، وفي الوقت ذاته تبقى محافظة دائماً على «المبدأ» أي على النهاية الأخيرة التي تبغيها لصراعها مع عدوها.

المقاومة بهذا المعنى هي الرفض المبدئي القطعي للاحتلال، والنزوع نحو التحرير والاستقلال، لكن أشكال تجليها في كل مرحلة متغيرة بالضرورة، إذ يجب الانطلاق من حسابات عديدة لطرح الشعارات والأهداف المناسبة في كل مرحلة: حسابات المساحة والتضاريس والنبات والبشر والقمع والأرباح والخسائر والوضع العربي والظرف العالمي...إلخ.

تعتبر هذه النقطة أساسية في تطور المقاومة واستمراريتها، خاصة في ظل انتشار «أيديولوجيا السحب الميكانيكي» في الوعي العربي للثورات والمقاومات في التاريخ على المقاومة الفلسطينية، التي أعطيت مهمات أكبر منها وخارج حدود قدرتها والظرف العربي والعالمي، والسبب بالطبع هو العجز الذي يلف الشارع العربي وقواه السياسية

على اختلاف تلويناتها.

في الحقيقة إن ما يجمع الكفاح الفلسطيني مع الثورة الفيتنامية مثلاً، أو الجزائرية، قليل، وما يميزه عنها كثير. لعل ما يجمع بين هذه الثورات جميعاً يتمثل في أن كل الثورات والمقاومات في عصرنا تستهدف القضاء على الاضطهاد والاستغلال والظلم والاحتلال وإقامة العدالة الإنسانية. أما تمايزات الكفاح الوطني الفلسطيني عن هذه جميعاً فهي كثيرة، والمقاومة الفلسطينية والقوى السياسية العربية جميعها، والوعي العربي عموماً، معنيون بكشف هذه التمايزات وأخذها في الحسبان، وبالتالي فإن «السحب الميكانيكي» لنضالات الشعوب الأخرى في مناطق أخرى من العالم لن يجرّ معه إلا الكوارث والمزيد من الهدر، أما الهدف الأكبر للأمة (هزيمة المشروع الإمبريالي الإسرائيلي في المنطقة) فلن يتحقق إلا بمقدار تقدم المشروع النهضوي العربي.

٢- إن أشكال النضال ضد المحتل عديدة: الدبلوماسية والسياسية، التفاوض والتسويات المؤقتة، التظاهرات السلمية والاحتجاج، المقاومة الشعبية، الحرب النظامية، تعزيز الجبهات الداخلية للبلدان العربية بالديمقراطية والوحدة الوطنية.... إلخ، وفي كل مرحلة تتقدم إحداها أو بعضها على الأخرى، لكن تبقى إمكانية القدرة على التحرك باتجاهها جميعاً أساسية في كل لحظة سياسية، لذا يصبح التخلي عن إحداها أو السير وراء إحداها وحسب معضلة كبيرة في العمل النضالي.

كل وسيلة نضالية تخترعها الشعوب الحية تطرح عليهم سؤالاً أساسياً متعدّد الجوانب. هذا السؤال هو: أين ومتى وكيف؟ في لحظة سياسية ما قد يكون الاحتجاج السلمي هو الشكل الملائم والأجدى، وفي لحظة أخرى قد تكون المقاومة المسلحة هي الإجابة النضالية الحقيقية الملائمة والمجدية.

العمليات المسلحة الفلسطينية، الموجهة ضد جنود الاحتلال، والمتوافقة مع القانون الدولي الإنساني، هي إحدى وسائل النضال. والشرط اللازم لنجاحها هو اندراجها في إطار خطة سياسية متكاملة للشعب الفلسطيني وقيادته، أي أن تعدّد وسائل النضال لا يفترض تعارضها، بل تكاملها في إطار برنامج سياسي عام.

من جديد نعود بحكم عجزنا وقصور وعينا إلى معادلات فاشلة سياسياً وتكتيكياً: الجيوش العربية عاجزة، البديل ليس للدفاع وحسب، إنما للهجوم وتحرير كامل التراب الفلسطيني هو الكفاح الفلسطيني المسلح.

نريد أن نقول: إن الشعوب لا تختار وسيلة نضالية واحدة إلى ما لا نهاية، والمقاومة الفلسطينية لا يمكن- بحكم الواقع والظرف - أن تكون لحناً استشهادياً أبدياً. «العمليات المسلحة» هي إحدى وسائل العمل النضالي (وهذا يتبع الظرف والجدوى السياسية)،

وليست الشكل الوحيد للنضال. إذا كان الفعل النضالي هو «المبادرات السلمية» وحسب (كما هو عند الحكومات العربية) فتلك مشكلة كبيرة، وإذا كان الفعل النضالي هو «المقاومة المسلحة» وحسب (كما هو في أيديولوجيا المقاومة والقطاع الأكبر من القوى السياسية العربية) فتلك أيضاً معضلة كبيرة.

المقاومة الفلسطينية استمرارها مطلوب وأساسي، وشرط استمرارها هو تعدّد وسائلها وأشكال تجليها في الواقع، واندراجها في برنامج سياسي نضالي شامل للشعب الفلسطيني في معركة طويلة الأمد، يتناول الإدارة والتخطيط في الحيزات كافة؛ السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وهذه تجلّل جميعها بإدارة إعلامية تليق بنضالات هذا الشعب.

علينا إذاً الاقتناع بأن غاية المقاومة المسلحة ليست الموت، بل تحقيق المكاسب السياسية والانتصار، من خلال خطة سياسية شاملة لمراكمة الانتصارات السياسية الصغيرة على جميع المستويات في الواقع الفلسطيني والعربي والعالمي، وبالتالي لا معنى للمقاومة المسلحة إذا لم تنتج مكاسب سياسية. هذا يختلف عن تلك الرؤى التي تسعى، بوعي أو دون وعي، إلى «اختزال» المقاومة الفلسطينية إلى «العدد الذي تحصده من الإسرائيليين»، أو إلى حالة جنونية من ممارسة العنف المحض.

٣- النقطة الأخيرة في هذا السياق تتحدّد في ضرورة الحفاظ في وعينا على السمة «الوطنية» للمقاومة الفلسطينية، وذلك ضد الرؤى الفلسطينية والعربية التي تحاول إسباغ الصفة الإسلامية عليها، أو احتكارها من قبل بعض التيارات الإسلامية، وهذا مهم في فهم طبيعة الصراع السياسية، وليس كما يريد الاحتلال الإسرائيلي تصويره على أنه صراع ديني.

الإمبريالية لا تخوض حرباً من أجل الدين، وأهداف الحكومة الإسرائيلية ليست دينية، إذ على الرغم من الطابع اليهودي للدولة في إسرائيل، إلا أن الدين لا يشكّل أكثر من المبرر الأسطوري لإنشائها، فالطرفان (الإمبريالية وإسرائيل) يستغلان الدين من أجل أهدافهما الحقيقية في النهب والسيطرة.

إن انجرارنا اليوم - كما يريد لنا أعداؤنا - إلى ما يشبه الصراع الديني، يزيد في التمويه على الطبيعة السياسية للصراع مع المشروع الإمبريالي - الإسرائيلي. إننا لا نخوض صراعاً من أجل إنهاء الوجود اليهودي في فلسطين والعالم، بل صراعاً يتعلق بإنهاء الوجود السياسي لدولة الاحتلال والمشروع الإمبريالي للنهب والسيطرة في منطقتنا، الذي يتصادم مع المشروع النهضوي العربي، ومن الطبيعي في سياق مشروعنا هذا أن يحظى اليهود بحل ديمقراطي وإنساني. لقد صدرت إلينا أوروبا مشكلتها اليهودية، والعرب مطالبون اليوم، بحكم الواقع، برؤية لحل «المسألة اليهودية» في سياق مشروعهم النهضوي،

وبهذه الرؤية فقط يستقيم فهمنا للصراع العربي –س الإسرائيلي على قدميه.

-٥-

السلطة الوطنية الفلسطينية، كأي سلطة في البلاد العربية، لا تستجيب لضرورات الإصلاح الداخلي إلا عندما يمليها الخارج، وهنا تكمن الخطورة.

إن الإصلاح في الداخل الفلسطيني هو مطلب قديم جديد يأخذ زخمه ودوافعه من زاوية النظر الفلسطينية، وليس من موقع التناغم مع المطالب الأمريكية – الإسرائيلية التي تريد مشروعاً إصلاحياً لها في البيت الفلسطيني ينسجم مع مصالحها، وليس مشروعاً إصلاحياً يرتكز إلى المصلحة الوطنية الفلسطينية.

الإصلاح المطلوب غايته تصحيح العلاقات الوطنية الفلسطينية، وتحسين أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية وتثبيت ركائز نظام ديمقراطي حقيقي لمشروع الدولة الفلسطينية، والاتفاق على خط المقاومة الوطنية الفلسطينية ومسارها. وبشكل عام إعادة إنتاج برنامج سياسي عام ومشترك للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، فقد جرى خلال السنوات المنقضية ما بعد اتفاق أوسلو، وضع البرنامج السياسي الموحد الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٩١ على الرف، فأصبح الشعب الفلسطيني ونضاله من دون رؤية سياسية مشتركة وموحدة، ومن دون مرجعية إئتلافية موحدة من الفصائل والقوى الفلسطينية، أي منظمة التحرير الفلسطينية التي تحتاج أكثر من ذي قبل لإصلاح وتفعيل، بعد أن تعطلت مؤسساتها، خاصة وأنها تشمل جميع قوى وفئات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وأقطار اللجوء والشتات والمهاجر العربية والأجنبية.

عندما ندرك أن القضية الفلسطينية لا تختزل الصراع العربي – الإسرائيلي، رغم أنها في القلب منه، سندرك أيضاً أن الإصلاح المطلوب فلسطينياً لا بد أن يترافق مع إصلاحات مماثلة في الأقطار العربية، هذا إذا أردنا حقاً الارتقاء لمستوى تحديات هذا الصراع، والكف عن إنتاج الهزائم إلى ما لا نهاية.

من أجل سياسة خارجية تخدم سوريا والسوريين

(١)

ترتكز السياسة الخارجية لدولة من الدول على قاعدتين أساسيتين، هما الأمن والمصالح الوطنية، وعليهما تعتمد مقومات التنمية. لذلك تهدف هذه السياسة، في الأحوال الطبيعية، إلى الحفاظ على السيادة والاستقلال، والأمن القومي والمصالح الاقتصادية التي تقود إلى الارتقاء والتقدم، وتوفير القدرة على الحركة والتأثير في المجال الحيوي للدولة، أي

امتلاك وسائل ومقومات الفعل في المحيط الإقليمي والعلاقات الدولية.

ثمة عوامل عديدة تؤثر في نهج السياسة الخارجية للدولة، كتاريخ هذه الدولة وموقعها الجغرافي، ومساحتها وعدد سكانها، لكن يبقى العامل الحاسم في تحديد سمات وتوجهات هذه السياسة هو الوضع الداخلي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي المهيمن فيها، على اعتبار أن السياسة الخارجية لدولة من الدول، بمعنى ما، هي امتداد للسياسة الداخلية، فالعلاقة المتبادلة بين الداخل والخارج حقيقة واقعة، خاصة في ظل التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة التي غطت العالم على امتداد العقود الماضية، مما جعل السياسة الخارجية أكثر تأثراً بالأوضاع الداخلية من أي وقت مضى. لذلك لم تعد الدبلوماسية الرسمية هي التعبير الوحيد عن الاتصال بالعالم الخارجي، بل أصبحت هناك أدوات أخرى لا تقل تأثيراً عن الجهاز الدبلوماسي في مخاطبة العالم والتعامل معه، منها الدبلوماسية البرلمانية والاتصالات الحزبية والعلاقات المرتبطة بالتنظيمات الشعبية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة وتجمعات رجال الأعمال والشباب والمرأة، وغيرها من قوى المجتمع المؤثرة.

(٢)

شكلت السياسة الخارجية السورية، على مدار عقود، أحد أهم مصادر الشرعية للنظام السياسي منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في ٨ آذار ١٩٦٣. لذلك تعتبر عملية مقاربة هذه السياسة، ومرتكزاتها وآلياتها وممارساتها وأهدافها، مسألة في غاية الأهمية، خاصة في الفترة الحالية، مع ازدياد تقلباتها، ومع وضوح تأثيرها المتزايد على الوضع الداخلي السوري، ومع الإرباكات والاختناقات التي وضعت فيها سوريا خلال السنوات الأخيرة جراء هذه السياسة.

ليس من الصعب اكتشاف أن تنقلات هذه السياسة ما بين "الممانعة" المتطرفة والحادة، وما بين البراجماتية الصرفة، غير المستندة إلى مبادئ حقيقية للمصالح الوطنية، هي في المحصلة لا تهدف سوى إلى تثبيت النظام الحاكم.

على الرغم من كل المديح الهائل الذي تحظى به في الإعلام الرسمي، فهذا الأخير لا يهدف سوى إلى ستر عورة النظام وعجزه في الداخل عن إنتاج شرعية حقيقية، بالتركيز على ما يسمى "نجاحات" السياسة الخارجية السورية، التي كانت أهدافها المعلنة تشكل المصدر الوحيد لشرعية النظام القائم على مدار عقود.

من هنا تكتسب هذه المقاربة أهمية كبرى، لاكتشاف حقيقة وجدية هذه "النجاحات" من جهة أولى، ولكشف زيغ وضلال هذه السياسة، ما بين أهدافها المعلنة وأهدافها الخفية وممارساتها الواقعية من جهة ثانية، ولمعرفة مدى الانعكاس الإيجابي لما يسمى "نجاحات"

على الداخل السوري وأوضاع السوريين من جهة ثالثة، ولإعادة بناء تصور إيجابي لسياسة خارجية سوريا تستند إلى المصالح الوطنية السورية من جهة رابعة.

الأهداف المعلنة والأهداف الخفية:

ترتكز السياسة الخارجية في الخطاب العلني إلى عقيدة قومية هدفها التضامن العربي، والسعي لتحقيق الوحدة بين أقطار الوطن العربي، وتجعل من القضية الفلسطينية وبناء توازن استراتيجي شامل مع العدو الإسرائيلي، القضية المركزية. لذلك تقف ضد أي تسوية منفردة يمكن للحركة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير أن تعقدها مع إسرائيل، وتأكيد الهوية السورية للجولان المحتل، والسعي نحو تحريره، ودعم المقاومة بجميع الوسائل، وتعميق أواصر العلاقات السورية – اللبنانية، ومواجهة مشاريع الإمبريالية في المنطقة، ورفض احتلال العراق.

على أرضية هذه الأهداف المعلنة، قامت هذه السياسة خلال العقود الاخيرة بتوسيع دائرة نفوذها الإقليمي، ومحاولة فرض مواقفها وسياساتها، عبر التدخل السياسي والعسكري، في الشئون الداخلية للبلدان أو الحركات الوطنية العربية والإقليمية، بدءاً من النزاع العراقي – الإيراني، إلى النزاع الكردي – التركي، مروراً بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والصراع اللبناني – الإسرائيلي، وغيرها.

يحق لأي متابع للسياسة السورية الخارجية، على مدارالعقود الثلاثة المنصرمة، أن يتساءل حول حضور البعد القومي على صعيد الممارسة الواقعية، كمحرك ودافع لهذه السياسة من جهة، وكهدف واستراتيجية من جهة أخرى.

في الحقيقة لم يكن البعد القومي إلا غطاءً لسياسة خارجية محركها الفعلي هو خدمة النظام وتأمين دفاعاته ومصالحه، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الوطنية السورية أو المصلحة القومية، أما الأهداف التي حققتها، والاستراتيجيات التي اتبعتها، فلم يكن لها على أرض الواقع أية مكاسب للقومية العربية أو التضامن العربي الرسمي أو الشعبي.

في لبنان مثلاً، ارتسمت شخصية الدولة السورية من خلال سياساتها الخارجية هناك، كشخصية مافيوية، قائمة على حكم ضيق ومغلق، ويستند إلى أدوات مخابراتية محضة في الفعل والتأثير، الأمر الذي حول لبنان على مدار ثلاثين عاماً إلى مجرد ملف على جدول السياسة الخارجية والأجهزة الأمنية.

لم تبن العلاقات السورية– اللبنانية على أسس سليمة ومتوازنة، وبسبب ذلك تعرضت هذه العلاقات ما بعد اغتيال الرئيس الحريري إلى هزة عنيفة، كان نتيجتها وصول

العلاقات بين الشعبين، السوري واللبناني، إلى حالة من القطيعة وعدم الاطمئنان والاستنفار وعدم الثقة.

لا ندري أية "مصلحة قومية" يمكن أن يخدم نهج النظام خلال السنوات الثلاث الماضية ٢٠٠٥-٢٠٠٨ في توزيع اتهامات العمالة تجاه القوى اللبنانية المعارضة للسياسة السورية في لبنان، ولا ندري أين يكمن المحرك القومي لهذه السياسة، عندما ينتقل خطابها الإعلامي، بين ليلة وضحاها، من خطاب "العلاقات المميزة" بين البلدين، و"وحدة المسار والمصير" و...إلى خطاب "التشكيك" بالخصوم السياسيين والمعارضين، والضغط على الدولة اللبنانية واللبنانيين عبر إقفال الحدود مرات عديدة للحصول على مكاسب سياسية.

أين يمكن اكتشاف البعد القومي في تشجيع طرف لبناني ضد طرف آخر، والسكوت عن الدعوة لوحدة اللبنانيين لصالح الدعوة لإسقاط ومحاصرة معارضي سياساتها.

تبنى التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، منذ البداية وحتى اللحظة، في الجوهر والأساس، موقفاً عقلانياً متوازناً في هذا الشأن، فلا اندرج في تشجيع أحد الاطراف اللبنانية ضد الأطراف الأخرى، ولا هو أقر بصواب السياسة السورية إزاء لبنان طوال ثلاثة عقود.

هنا نتساءل أيضاً: هل استند النظام في اعتقاله للمثقفين السوريين الذين أطلقوا مع أقرانهم اللبنانيين إعلان بيروت- دمشق إلى اعتبارات قومية، وماذا لو كان الجيش السوري مازال موجوداً في لبنان لحظة صدور هذا الإعلان؟. بالتأكيد كان المثقفون اللبنانيون سيلقون مصير أقرانهم السوريين، اعتقالاً أو تسريحاً وظيفياً أو ملاحقة.

إعلان بيروت- دمشق ذهب نحو تحسين العلاقات بين الشعبين، السوري واللبناني، وضرورة إرسائها على أسس الاحترام والندية والاستقلالية، خاصة عندما شعر المثقفون بخطورة سياسات النظام وسياسات معارضيه في لبنان على العلاقات بين البلدين والشعبين. كان الإعلان تعبيراً فعلياً عن الروح القومية، فيما كان النظام يمارس القومية في الخطاب واللغة والشعارات وحسب.

على أرض الواقع، قدم لبنان للنظام السوري، على الدوام، مجالاً واسعاً لحل أزماته السياسية والاقتصادية، فمن جهة كانت أرضه ساحة حرب في لحظة من اللحظات بين إسرائيل وسوريا، ومن جهة أخرى كان نافذة اقتصادية مفتوحة على الدوام أمام الأزمة الاقتصادية المستعصية في سوريا.

أسئلة كثيرة تطرح حول الوجود السوري في لبنان، الذي ما كان ممكناً من الأساس وطوال ثلاثة عقود دون موافقة أمريكية. كذلك ما كان ممكناً للنظام أن يقضي على تمرد

الجنرال عون، لولا استثماره لمناخ حرب الخليج الثانية، كما استثمر مناخ ما بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، عن طريق التلويح بالتطرف الإسلامي وحزب الله، لتخويف الأمريكان والغرب عموماً، وتبرير سياسة البقاء في لبنان.

مع ذلك يبقى أن حصيلة السياسة الخارجية للنظام في لبنان، ومع لبنان، أنتجت حالة من التمايز الواضح بين البلدين، وعمقت أو كرست انفصال الشعبين في بلدين.

لا يختلف الوضع في فلسطين؛ إذا اعتمدت السياسة الخارجية على المحاولة الدائمة لاحتواء النضال الفلسطيني كلية ودخلت في مواجهات مسلحة مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وبسبب عدم قدرتها على الاحتواء سعت إلى تفكيك الصف الفلسطيني، وانحازت بشكل صريح إلى القوى الفلسطينية المعارضة لياسر عرفات ومحمود عباس، ورعت التنسيق بينها، وحولتها إلى أوراق تضغط بها على خصومها السياسيين، وهو ما أعطاها هامش مناورة كبيراً في العلاقات الإقليمية والدولية.

السياسة الخارجية والداخل:

يكون صوغ القرارات الخارجية، في الدول الطبيعية، نتيجة أو محصلة ذلك التداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، خاصة في ظل المتغيرات العالمية التي جعلت من الصعوبة بمكان إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية، وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة.

في سوريا، يكتسب الإصلاح الداخلي أهمية مضاعفة، فهو من جهة يساهم في تطوير البنية الداخلية وتماسكها، من خلال بناء دولة ديمقراطية عصرية تقوم على أساس القانون والمؤسسات، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، ومن جهة ثانية يساهم هذا الإصلاح في نجاح الدولة في رسم سياسة خارجية متميزة وموثوقة، كما يوفر ذلك التأييد الداخلي الضروري لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

إن عدم الذهاب باتجاه الإصلاح الداخلي لا يبعث على الطمأنينة في السياسة الخارجية السورية، ويولد حالة من عدم الثقة بها، داخل الوطن وخارجه، لدى الأصدقاء والأعداء على السواء، كون هذه السياسة لا ترتكز إلى إجماع وطني في الداخل، بل تنطلق من متطلبات وحاجات ومصالح فئة ضيقة.

كي تكون الدولة جاذبة للاستثمارات الخارجية والأعمال، يجب أن تولد الثقة في نفوس الآخرين، بأنها دولة قانون، ودولة عصرية حديثة، لا دولة للمافيات والنهب والفساد. واليوم ما يمنع السوريين في الخارج، وأصحاب رؤوس الأموال، من العرب

والأجانب، من الاستثمار في سورية، هو الخوف على مصالحهم، بحكم أن البلد مجبرة لخدمة مصالح النظام الضيقة، الذي لا يتورع عن القيام بأية ممارسات لا شرعية في سبيل الحفاظ على هذه المصالح.

يضاف إلى ذلك أن البيئة الدولية في ظل العولمة أقامت معايير جديدة للاقتصاد الدولي، جعلت فيها رؤوس الأموال تنتقل إلى حيث توجد فرص أوسع للربح، وساعدت على نقل الموارد الاقتصادية إلى حيث تكون كفاءة الاستخدام، وإلى البيئات التي توفر الضمانات القانونية والإدارية الصالحة للاستثمار.

إن وجود دولة وطنية شرط ضروري لقيام السياسة الخارجية الوطنية، والدولة الوطنية هي الدولة التي تتوافر فيها سمة عمومية لمؤسساتها، أي هي الدولة التي تكون مؤسساتها، التشريعية والقضائية، مستقلة عن السلطة الحاكمة، وتنطلق من، وتهدف إلى، مصالح الكل الاجتماعي.

قصة النجاحات المعلنة:

نجح النظام السوري في تخفيف وتيرة الضغوط الخارجية عليه، عبر استخدامه عناصر الضغط التي يملكها في الملفات الإقليمية كافة، في لبنان والعراق وفلسطين، وساعده في ذلك وضع سوريا التاريخي والجغرافي، كبلد أساسي في المنطقة ومرتبط بجميع أزماتها وملفاتها، كما ساعده أيضاً فشل الحسابات الأمريكية في المنطقة، وانقلابها رأساً على عقب، من خلال عجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار الامني في العراق.

تلقف الإعلام السوري الرسمي، كعادته، هذا "النجاح"، وعاد لتكرار أسطوانته المشروخة حول الجدارة التي تتمتع بها السياسة الخارجية السورية، وميزاتها وقدراتها التي تستند إلى عامل الوقت وحساب الخطوات وعدم القطيعة مع الأطراف التي تدخل معها في نزاع أو خصام.

من البديهي القول إنه لا معنى لنجاح النظام بالمعايير الوطنية والقومية، كون هذا "النجاح" لا ينعكس إيجاباً، سواء على الداخل السوري، أم في المستوى العربي. فالسوريون لا يتلمسون، كالعادة، هذه "النجاحات"، لأنها ببداهة لم تثمر تنمية اقتصادية وتحسناً في أوضاعهم المعيشية، أو توسيعاً لمشاركتهم في الشأن العام، أو نقلاً لأوضاع بلدهم من حال التردي والترهل في المستويات كافة، إلى حال صالحة لاستيعاب أبسط حقوقهم الآدمية.

كما لم تؤد هذه النجاحات المعلنة إلى رفع سوية المناعة الوطنية أمام الاعتداءات

الخارجية، فالطائرات الإسرائيلية لا تجد أي صعوبة في دخول الأجواء السورية، وضرب ما تريد أن تضربه، فما هي قيمة هذه "النجاحات" إذا لم تشكل رادعاً للأعداء عن انتهاك السيادة الوطنية.

أما انعكاس هذه "النجاحات" في المستوى العربي، فكان على العموم سلبياً، ولا نستطيع الادعاء بأن علاقات سوريا هي على مايرام مع أشقائها العرب، كما لا يمكن الادعاء، بسبب الخلافات السياسية في الأنظمة، أن العمل العربي المشترك بخير، بل على العكس، فهذا العمل في حدوده الدنيا أصبح غير موجود، وما كان يسمى المحور السعودي/السوري/ المصري، تعرض للاهتزاز، ولا أحد يستطيع التكهن متى يمكن أن يستعيد عافيته؟.

نحو إعادة بناء السياسة الخارجية من منظور المصالح الوطنية السورية:

تعامل النظام السوري طوال عقود مع منظور ضيق للمصلحة الوطنية السورية، واختزلها إلى السعي الدائم لتثبيت دور فاعل للنظام في المحيطين الإقليمي والدولي، عبر امتلاك أوراق عديدة بيده، واللعب في ساحات الآخرين، الأمر الذي يؤهله على الدوام لدفع الضغوط الخارجية عنه من أي لون ومصدر، وكف يدها عن التأثير في الأوضاع الداخلية في سوريا، بما يؤثر سلباً على استمراره وقدرته على الإمساك بزمام الامور.

ربما انطلق النظام في وضع هذه المرتكزات للسياسة الخارجية انطلاقاً من قراءته لأوضاع سوريا في الخمسينيات والستينيات، حين كانت موضوع نزاع دائم بين الدول الأخرى، العربية وغير العربية، الأمر الذي قاد سوريا لوضع اشتهرت به، هو كثرة الانقلابات السياسية، وسرعة تغير الأوضاع الداخلية.

حققت هذه الآلية شكلاً من أشكال الاستقرار، لكنه استقرار سلبي، قائم على المحافظة على ركود الحياة السياسية والاقتصادية، وشلل الحياة العامة. إنه استقرار غير منتج للتقدم في أي مستوى، ويضع البلاد في مخاطر عديدة على الدوام، داخلية وخارجية.

صحيح أن هذه السياسات والآليات جعلت النظام قوياً في المحيط الإقليمي، ومؤثراً في العلاقات الدولية، وقادراً على المناورة وتجنب الضغوط الخارجية. لكن هذه القوة غير إيجابية في الداخل السوري، وهي في أحسن أحوالها قوة شكلانية لا تحمي الوطن في حال وجود مخاطر حقيقية. فقوة الأوطان لا تحققها المناورات والتكتيكات الجزئية للسياسة الخارجية، بل تنبع من وجود بناء داخلي راسخ، يعكس نفسه في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية.

البدوة الاولى إذاً في إصلاح مرتكزات السياسة الخارجية، تكون ببنائها على معايير القوة الداخلية، الأمر الذي يعني أولوية الإصلاح الداخلي، وفي المقدمة التغيير الديمقراطي والتحديث الاقتصادي، كيما تعكس السياسة الخارجية وآلياتها حاجات الداخل السوري، ولا تختزل إلى مجرد الإمساك أو اللعب بأوراق معينة بهدف تحقيق الاستقرار السلبي، المعادل لاستمرار النظام وحسب.

معايير القوة الداخلية معروفة، وأصبحت بديهية يدركها القاصي والداني، فالبلد الذي يفتقد مقومات الحياة السياسية الطبيعية، وتمنع فيه الأحزاب السياسية من لعب دورها، وتحاصر مؤسسات المجتمع المدني، ويزج فيه المعارضون في السجون، وتنعدم فيه فرص التنمية الاقتصادية، وتنهار فيه الآمال أمام الشباب في المستقبل نتيجة الفقر والبطالة، وتترهل مؤسساته الإدارية والقانونية، وتتفاقم فيه التوترات الاجتماعية، وتتراجع إرادة أبنائه في الحياة المشتركة، ويستسلمون إلى حالة من اللامبالاة، أو ينهشهم الخوف من سطوة الأجهزة الامنية، هذا البلد يصبح مثالاً للفشل العام والعجز وقلة الحيلة، وتصبح سياسته الخارجية بالضرورة فاقدة للقوة المعنوية الضرورية، لكي تكون مصدر ثقة واطمئنان، سواء لأهل البلد أو للرأي العام العالمي أو للمجتمع الدولي، وتفقد بالضرورة أي أمل في استمرارية الحفاظ على المكاسب الاستراتيجية في المحيطين الإقليمي والدولي.

يتمثل الجانب الثاني في إصلاح السياسة الخارجية في تحسين سمعتها وصورتها لدى المجتمع الدولي، عبر تبديد النظرة المليئة بالريبة تجاهها، كونها أخذت طابعاً متنقلاً وسريعاً ما بين اتجاهات متناقضة، فتبدو أحياناً كسياسة متهورة تفتقر إلى المعايير العقلانية والواقعية، وأحياناً تلهث وراء كسب ود الآخرين بالسبل كافة، تارة تنتحل خطاباً حاداً ومعادياً، ليس فحسب تجاه الإمبريالية، إنما تجاه الغرب عموماً، ولا تترك وسيلة، شرعية أو غير شرعية، في التعبير عن ذلك، وتارة أخرى تذهب نحو الميلان بالزاوية التي يريدها الآخرون.

السياسة الخارجية السورية بحاجة إلى تبديد مشاعر القلق إزاءها، كونها سياسة موصوفة بأنها تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها، عبر اللعب في ساحات الآخرين، وتثبيت نفوذها بوسائل لا شرعية لدى جيرانها من العرب وغيرهم، وعلى حساب مصالحهم الوطنية، في سبيل دفع الأذى المحتمل على استمرارية النظام.

القيام بدور إيجابي في المحيطين الإقليمي والعربي ينعكس بالضرورة إيجاباً على الداخل السوري، فضلاً على كونه في محطات كثيرة يمكن أن يكون أيضاً تعبيراً عن سياسة ترتكز إلى المصالح القومية.

القيام بدور إيجابي في لبنان وفلسطين والعراق هو مصلحة وطنية سورية، فضلاً على

كونه مصلحة قومية عليا.

تعزيز الأمن في هذه البلدان يساهم بالتأكيد في ضمان أمن واستقرار سوريا، ووقايتها من أي تخلخلات أو ارتكاسات دينية أو مذهبية أو قومية.

الدور الإيجابي في لبنان يكون في الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الأطراف اللبنانية، ودعم الحوار الوطني اللبناني، ووحدة اللبنانيين وتوافقهم، والاعتراف بحق اللبنانيين في اختيار النظام السياسي الذي يريدونه، ودعم منطق الدولة والمؤسسات، والدفع باتجاه وصولهم إلى استراتيجية دفاعية توافقية تضمن قدرة لبنان واللبنانيين على رد الاعتداءات الإسرائيلية المحتملة دون أن تلغي مركزية الدولة.

الدور الإيجابي في لبنان يكون أيضاً بإعادة بناء العلاقات السورية–اللبنانية على أسس واضحة من التكافؤ والندية والاستقلالية والمصالح المشتركة بين البلدين والشعبين، اللبناني والسوري، وتوفير جميع مستلزمات العلاقات الطبيعية بين الدول، والتخلي عن ممارسة الدور الوصائي وآليات الابتزاز والإخضاع والأساليب المافيوية، ووضع لبنان واللبنانيين رهينة في أيدي النظام السوري لدفع الضغوط الخارجية التي يتعرض لها.

الدور الإيجابي في فلسطين يعني دعم وحدة الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين المحتلة وخارجها، ودعم التوافق الوطني بين أفرقاء الحركة الوطنية الفلسطينية، والكف عن تشجيع طرف ضد آخر، والإقرار بما يتفق عليه الفلسطينيون، وعدم ذهاب سوريا إلى تسوية منفردة في محاولة لفك عزلة النظام، وترك الفلسطينيين وحيدين في مواجهة العدو الإسرائيلي.

الدور الإيجابي في العراق يكون بمساعدة العراقيين في إخماد الحرائق المشتعلة فيه، والتخفيف من حالة الاحتقان المذهبي، ورفع الغطاء عن العمليات الإرهابية التي تجري تحت مسميات مختلفة، والمساعدة في استقرار العراق، ودعم ما يقرره العراقيون إزاء حكومتهم، وتوسيع دائرة الحضور والتأثير العربيين في العراق على حساب الفعل الإيراني والاحتلال الأمريكي، ودعم كل ما يساهم في الخروج السريع للقوات الأمريكية، وضمان أمن العراق بعد إنهاء الاحتلال، وعدم وضعه في التزامات أو اتفاقيات لا تتوافق مع مصالح العراقيين أو تخرج العراق من وضعه الطبيعي وموقعه في المحيط العربي.

أما العلاقات العربية/العربية، فإن سياسة خارجية سوريا مستندة إلى المصالح الوطنية السورية، لا بد أن تكتشف ضرورة إصلاح هذه العلاقات وبنائها على أساس من المصالح المشتركة المتبادلة، مهما كانت درجة الخلاف السياسي وطبيعته، لأن غياب الحضور العربي–خاصة في الساحات غير المستقرة في المنطقة العربية– أفسح المجال للأطراف الأخرى للعب أدوارها بما يتناسب مع مصلحتها بالضرورة، فإيران أصبحت رقماً فاعلاً

ومؤثراً في جميع هذه الساحات، في العراق ولبنان وفلسطين، ومن الطبيعي أن يكون فعلها وتأثيرها مستنداً إلى المصالح الإيرانية، لا إلى المصالح الوطنية لتلك البلدان، أو للمصلحة القومية العربية.

عندما تنطلق السياسة الخارجية من المصلحة الوطنية السورية، سيكون لذلك أثره الإيجابي في علاقات سوريا الإقليمية والدولية، وعندها فقط تبنى التحالفات الإقليمية والدولية على أسس سليمة ومتوازنة، أساسها التعاون في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

التحالف مع إيران انعكس إيجاباً على ثبات النظام ورسوخه، وإرغام الآخرين على إعادة حساباتهم تجاهه، ومقايضته في مسائل عديدة، لكنه أضر بسمعة سوريا وأساء لصورتها في المجتمع الدولي، خاصة في ظل الخطاب الأيديولوجي غير العقلاني للسياسة الإيرانية في العلاقات الدولية، كما أفسح المجال لإيران للدخول إلى عمق النسيج العربي والتدخل في الشئون الداخلية لبلدان عربية عديدة، واستخدامها كأوراق في صراعها مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

هذا لا يعني اتخاذ موقف معاكس تجاه إيران، فالعلاقات بين الدول في السياسة الخارجية العقلانية ليست محصورة في اتجاهين اثنين، إما التحالف أو العداوة. فهذه العلاقات يمكن أن تقوم على التعاون أوالتنسيق أو على العلاقات الطبيعية بين الدول، ويتحدد مستوى هذه العلاقات انطلاقاً من مرتكزات عديدة، يدخل فيها البعد الأيديولوجي والقواسم المشتركة والأولويات، وتوازن المصالح. العلاقة الإيجابية المبتغاة مع إيران تكون بأن تلعب السياسة الخارجية السورية دوراً في عقلنة السياسة الإيرانية، والمساعدة على إخراج الملف النووي من دائرة خطر الحرب والتحديات الهوجاء.

تقضي المصلحة الوطنية أيضاً أن تقوم السياسة الخارجية بلعب دور بناء يبعد عنها قرارات العزل والتهميش والحصار، فحال العزلة التي عاشها النظام طوال السنوات الثلاث الأخيرة، والمخاطر التي ترتبت على هذه العزلة، هي من صنع النظام ذاته بالدرجة الأولى، على الرغم من إدراكنا لوجود مشاريع خارجية تهدف إلى الهيمنة على المنطقة، وعلى رأسها المشروع الأمريكي.

إن أية عزلة، تفرض على دولة من الدول، تكمن أساساً في سياستها الداخلية والخارجية التي توفر للآخرين المبررات والمسوغات التي يحتاجونها لفرض العزلة أو التهميش أو الحصار أو الحرب. والعزلة هي مؤشر على فشل السياسة الخارجية في صوغ الآليات والوسائل الكفيلة بمنع العزلة والمخاطر المترتبة عليها.

والعزلة عندما تفرض على دولة ما بحكم خيارات شعبها هو أمر يمكن فهمه واستيعابه وتحمله، أما أن تفرض العزلة، بحكم خيارات نظام حاكم وسياساته اللاعقلانية، فهو

أمر في غاية الخطورة، ويكون عندها على الدولة والشعب تحمل وزر ما لم يكن لهما دور فيه.

لم يستشر الشعب السوري في السابق في سياسات النظام التي أوصلت البلاد إلى العزلة، كما لم يستشر في الوسائل والآليات والسياسات التي اتبعها النظام لبدء فك طوق العزلة.

يعود التوجه الفرنسي القوي باتجاه الانفتاح على النظام السوري إلى دور الأخير في تسهيل إنجاز اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، والذي كان الشرط الأساسي لإعادة بناء العلاقة مع النظام، لكن الأهم هو رهان الإدارة الفرنسية على إنجاز الاتحاد من أجل المتوسط، والأهمية المعطاة لسورية في هذا الشأن، بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي في الشرق الأوسط، وليس بعيداً أن يكون الأمريكان هم من وكل الفرنسيين باختبار نوايا النظام تجاه المفاوضات مع إسرائيل، والإشراف على رعاية هذه المفاوضات لحين خروج الولايات المتحدة من الفترة الانتقالية التي تفرضها انتخابات الرئاسة. إن محاولة استشراف مستقبل العلاقات السورية الفرنسية مرتبطة بأداء النظام السوري تجاه بعض الملفات الإقليمية، ومدى الرضا الفرنسي على هذا الأداء، ومن خلفه بالطبع الرضا الأمريكي.

الواضح أن الظروف الدولية أتاحت للنظام فرصة احتواء الضغوط الدولية عليه، واستعادة بعض علاقاته، لكن ما زال عليه الكثير للقيام به، ليعود تدريجياً بهذه العلاقات إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠٠٥.

بعد مشاركته في ملتقى الاتحاد من أجل المتوسط، سارع النظام لإدخال سوريا في تحالف جديد، في سلوك غير واضح ولا مبرر، بطرحه دمشق بوابة لإعادة التوازن الإقليمي – وإلى حد ما الدولي– عبر إمكانية نشر منظومة صاروخية روسية في سوريا، رداً على نظام الدرع الصاروخية الأمريكية في وارسو.

لا ندري طبيعة المصلحة الوطنية أو القومية التي دفعت بالنظام لاتخاذ هذه الخطوة السريعة وغير المحسوبة، في المدى المتوسط والبعيد. لكننا نعلم من التجربة التاريخية مدى خطورة الاندراج في الأحلاف السياسية على المستوى الدولي، وأثرها السلبي على الأوضاع في المنطقة، خاصة إذا كانت هذه الأحلاف بين الدول الكبرى في العالم ودول المنطقة، فضلاً على أن هذا القرار السريع، الذي جاء بعد مشاركة النظام في الاتحاد من أجل المتوسط، ودخوله في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية، يثير الشكوك في توجهات النظام وسياسته الخارجية، ويثبت حالة عدم الموثوقية به وبسياساته وخياراته.

في الوقت الذي أعلن فيه اللبنانيون عن التوصل إلى اتفاق الدوحة، أعلن النظام السوري، بالاتفاق مع إسرائيل، عن وجود مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين برعاية تركية.

لم يفتأ النظام طوال سنوات العزلة الثلاث، التي أعقبت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، من تكرار رغبته في استئناف المفاوضات مع إسرائيل دون شروط، بعد أن كان يشترط استئنافها من النقطة التي وصلت إليها في العام ٢٠٠٠، إلى جانب تبنيه جنباً إلى جنب، مفردات المقاومة والممانعة والرفض.

على كل حال يبقى الأساس أو الجوهر في أي خيار سياسي، هو الانطلاق من المصلحة الوطنية في كل لحظة سياسية.

خيار التسوية كي يكون مستنداً إلى أولوية المصالح الوطنية السورية على مصالح النظام الضيقة، يجب النظر إليه بوصفه محطة من محطات الصراع مع إسرائيل وأحد خيارات أو مسارات أو وسائل تحرير الجولان المحتل واستعادته إلى السيادة السورية، شريطة ألا يقفل الباب أمام محاولات استرجاعه بالوسائل المشروعة كافة، المتوافقة في لحظة ما مع أوضاع داخلية وعربية ودولية في صالحنا. خيار التسوية في الظروف والأوضاع الحالية، لكن الاشتراطات الوطنية على هذه التسوية عديدة، أهمها ألا تفضي إلى التنازل عن أجزاء من الجولان المحتل، أو وضع البلاد في التزامات تنقص من السيادة الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالمياه والأمن المتبادل، أو التأثير سلباً على حقوق الشعب الفلسطيني، وشريطة أن يكون للشعب السوري الكلمة الأخيرة فيها من خلال استفتاء عام.

لا تدور المفاوضات الراهنة بين الجانبين حول بنود المعاهدة التي تم الاتفاق عليها في أواخر عهد الأسد الأب، بقدر ما تدور حول التفاهمات الإقليمية بين الجانبين. غرض التفاوض الأساسي لإسرائيل هو فك التحالف السوري/الإيراني، لأن قلقها مصدره الملف النووي الإيراني، وسياسة النظام السوري تسهل النفوذ الإيراني في المنطقة، ولذلك تعتبر إسرائيل أن التوصل إلى اتفاق مع سوريا من شأنه أن يساهم في تغيير المعطيات السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وتتحدد الأهداف الأخرى بوقف دعم حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

أما غرض النظام السوري من التفاوض فهو بشكل أساسي تخفيف العبء الملقى على عاتقه، نتيجة الضغوط الخارجية، العربية والدولية، من خلال اعتدال الموقف السياسي.

يمكن القول على العموم، إن شروط التسوية وظروفها، قد تغيرت منذ انهيار أسسها في جنيف عام ٢٠٠٠، لكن ما تغير أيضاً أنه لم يعد هناك أحد يؤمن أو يصدق،

أن تحرير الجولان واستعادته هو المدخل للإصلاح السياسي والاقتصادي، وأن قانون الطوارئ وجملة الاستثناءات في الداخل السوري، جميعها ترتبط بحل الصراع العربي-الإسرائيلي.

على العكس، بات الجميع يرى، في الداخل والخارج، ضرورة وأهمية الأهداف جميعها، وهو ما يعني أن تحرير الجولان وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية، يمران اليوم حتماً عبر بناء القدرة الذاتية وتحرير المجتمع وإطلاق طاقاته ودفعه إلى المشاركة والفعل في السياسات الداخلية والخارجية على السواء.

الفصل الثالث

المعارضة السورية وإشكالاتها

قصة إعلان دمشق

بدأت فكرة إعلان دمشق بعد وضوح إصرار السلطة على نهجها الشمولي في مؤتمر البعث أواسط ٢٠٠٥ بين عدد من الأفراد، وقدمت صيغة أولية ما لبثت أن تحولت إلى موضوع للحوار بين ممثلين عن لجان إحياء المجتمع المدني وقيادة التجمع الوطني الديمقراطي، لتصبح الصيغة أكثر نضجاً وأوسع مدى، وليصدر إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥.

أثناء الحوارات السابقة لصدور الإعلان جرت مناقشة المعايير والأسس في اختيار القوى الأولى التي ستوقع على الإعلان، كما جرى تحديد الرسائل والأفكار الأساسية التي ينبغي إيصالها من خلال الإعلان.

أما من حيث المعايير التي حددت القوى التي وقعت على الإعلان فهي:

١- تحديد سقف التحالف بالأفق السياسي، وهذا يعني إبقاء الجمعيات الحقوقية والمنتديات الحوارية خارج إطار إعلان دمشق، على الأقل في المرحلة الأولى.

٢- التوجه نحو القوى السياسية والجماعات المستقرة نسبياً، أي تلك التي كونت نفسها وبرامجها وأطرها، وهذا يعني تأجيل القوى الأخرى لمرحلة لاحقة، خاصة أننا شهدنا خلال السنوات الماضية تشكل العديد من القوى والجمعيات والتيارات على أسس واهية أو غير واضحة، مما أدى إلى انحلالها، إن كان بسبب آلية التكون غير السوية، أو بسبب الاختلافات والتناحرات الذاتية لأعضائها.

٣- التوجه كمرحلة أولى نحو القوى السياسية التي حسمت خيارها في المعارضة

الوطنية الديمقراطية، ووصلت إلى قناعة واضحة بأن النظام السياسي القائم في سوريا غير قادر أو راغب في القيام بإصلاح أو تغيير جدي، مما جعله العائق الأساسي أمام التغيير الديمقراطي في سوريا، وهذا يعني تمحور الإعلان حول القضية المركزية، أي الديمقراطية.

٤- التوجه نحو القوى السياسية التي أوضحت موقفها بجلاء فيما يخص الداخل والخارج، أي تلك القوى غير المستعدة لبناء تحالف مع الخارج من أجل إنجاز التغيير في سوريا، دون أن يعني ذلك الانعزال عن العالم ورفض الحوار مع المجتمع الدولي بجميع مستوياته.

٥- محاولة تغطية كل الطيف السياسي في سوريا، بمعنى أن يتم تمثيل جميع التيارات السياسية من خلال قوى وأحزاب سياسية تمثلها، أي التيارات القومية والماركسية والليبرالية والإسلامية. لكن هذا ما كان ممكناً، بسبب أن بعض هذه القوى خارج سوريا، أو أن بعض هذه التيارات لم يتبلور بعد على أرض الواقع داخل سوريا، ولذلك جرت محاولة تعويض ذلك من خلال عرض الإعلان على عدد من الشخصيات العامة التي تمثل هذه التيارات.

٦- محاولة أن تكون الشخصيات العامة الموقعة على الإعلان في المرحلة الأولى موزعة على المناطق الجغرافية السورية كافة، لأجل تشكيل حالة استقطابية بالمعنى الوطني العام.

٧- التوجه نحو القوى التي يتوقع أن يحدث توافق عام سريع نسبياً بينها على المبادئ الأساسية المطروحة في الصيغة الأولية للإعلان، وهذه السرعة ضرورية في اللحظة السياسية الراهنة، خاصة أن الضغوط الخارجية على النظام السوري تصل إلى حدود غير مسبوقة، الأمر الذي يمكن أن يجر الأوضاع إلى الانفجار الداخلي.

أما الأفكار والمضامين الأساسية التي جرى التأكيد عليها في الصياغة الأولية للإعلان وأثناء الحوار مع القوى السياسية والشخصيات العامة فهي:

١- ضرورة تغيير الصورة السائدة، سواء عند النظام أو في الخارج، والتي تقول إنه لا توجد معارضة في سوريا، إنما يوجد معارضون، وهي الصورة التي لا تقيم وزناً لوجود معارضة متماسكة داخل سوريا.

٢- ضرورة تغيير مسار خطاب المعارضة السورية من خطاب يعول على النظام ويناشده القيام بالإصلاحات المطلوبة، وانتظار مبادرته تجاه المعارضة والمجتمع، إلى خطاب يضع تصوراً للتغيير الديمقراطي بمعزل عن النظام، خاصة بعدما ظهر أن النظام

قد أدار ظهره لكل دعوات المعارضة بالإصلاح والتغيير.

٣- تأكيد وتثبيت القضية المركزية التي يجب على التحالف بين القوى السياسية أن يقوم عليها، وهي قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدم تمييع هذه القضية بطرح كل إشكاليات وأزمات الواقع العربي والسوري، كالاحتلال الأمريكي للعراق والقضية الفلسطينية، أو من خلال طرح قضايا اجتماعية اقتصادية تصلح في هذه الفترة أن تكون برنامجاً لحزب سياسي وليس لتحالف أو ائتلاف سياسي، خاصة بعد أن تأكد أن مقاومة ضغوط الخارج غير ممكنة دون وجود البشر الذين يفترض أن يكونوا الرقم الأساسي في السياسة والمقاومة على حد سواء، وأيضاً لأن هذه القضايا يستثمرها النظام ويحشد عليها، ويرفعها إلى المرتبة الأولى من أجل طمس القضية الديمقراطية وتأجيل الاستحقاقات المطلوبة.

٤- توجيه خطاب المعارضة إلى كل المجتمع السوري في الداخل والخارج، ولفت انتباهه إلى أن مساراً جديداً للتغيير قد ولد، وهذا المسار لا يلتقي مع سياسات النظام، ولا يتوافق مع أساليب الخارج في آن معاً، لذا من الضروري عدم استثناء أي جهة أو فئة أو فرد إلا أولئك المندرجين في سياسات القمع والفساد، والذين يقيمون تحالفاً صريحاً مع الخارج وموجهاً ضد سوريا الدولة والمجتمع.

٥- ضرورة أن تكون صيغة الإعلان ذات طابع سياسي توافقي، وهو الأمر الذي اقتضى التخفيف من الأيديولوجيا قدر الإمكان، والاقتراب أكثر فأكثر من الحقائق الواقعية، وهو ما تجسد فيما بعد في الحديث عن «المنظومة العربية» بدلاً من «الأمة العربية»، وفي تثبيت فقرة خاصة بالإسلام، وأخرى خاصة بحقوق الأكراد والقضية الكردية، وهذا نوع من الإقرار بالحقائق الواقعية الموجودة على الأرض.

بعد تحديد المعايير الخاصة باختيار القوى السياسية والشخصيات العامة، وتحديد الأفكار الأساسية للإعلان، جرى تثبيت آليات أولية للسير في طريق إطلاق الإعلان:

١- توزيع الأدوار في نطاق ضيق للاتصال بالقوى والشخصيات من أجل ضمان النجاح، وعدم نشر الصيغة المقترحة للإعلان كي لا يصار إلى إفشاله قبل إنضاجه.

٢- إجراء حوار دقيق وتفصيلي حول صيغة الإعلان، كي تكون التوافقات واضحة لجميع الأطراف، وهذا يساهم في ألا يكون الإعلان مجرد فقاعة أو بيان يتلى وينسى ولا يتمخض عنه شيء، خاصة في ظل كثرة البيانات والمبادرات التي خرجت إلى العلن في الفترة الماضية، وانتهت بمجرد إعلانها.

قبل إصدار الإعلان جرت مناقشة التوقعات التي يمكن أن تحدث بعد صدوره على

مستوى القوى السياسية. لم تحدث مفاجآت بعد الإعلان، لكن صدى الإعلان كان أكبر وأوسع مما تصورته القوى والشخصيات التي أصدرته.

في هذا الشأن كان الاتجاه، ومازال، أننا لا نستطيع أن نمنع أحداً من تأييد الإعلان أو التضامن معه، أو حتى إعلان الانضمام إليه. وهنا جرى التأكيد على أن الموقعين، رغم ذلك، يملكون زمام المبادرة والإرادة في التنسيق والتعاون مع قوى بعينها، وتأجيل قوى أخرى لحين استبيان اتجاهاتها ورؤاها بناء على المعايير المذكورة سابقاً، واستبعاد قوى أخرى لا تتوافق مع روح الإعلان ومضامينه، رغم أنها قد تبادر لإعلان انضمامها إليه لأسباب معروفة. أي من حق القوى التي أصدرت الإعلان أن تحدد متى وكيف يتم التنسيق مع القوى الأخرى، وهذا أمر طبيعي في العمل السياسي.

لا يمكن القول إن مسيرة إعداد الإعلان كانت سهلة، فالعقبات كانت عديدة، منها ما هو أيديولوجي، ومنها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي.

بعض القوى أو الشخصيات التي أجري الحوار معها كان تعلقها بالأيديولوجية وببرامجها الخاصة أهم من الحس السياسي، ومن التوصل إلى ائتلاف وطني عريض. بعضها الآخر يقف ضد أي مبادرة لا تصدر عنه. على كل حال جرت حوارات مفيدة للمستقبل مع قوى وشخصيات أخرى لم توقع على الإعلان. أما من حيث صيغة الإعلان المقترحة فقد تغيرت كثيراً خلال الحوار، وهذا يبدو أنه ساهم نسبياً في ركاكة بعض الصيغ أو إبهامها وعدم وضوحها.

النقد الموجه للفقرة المتعلقة بالإسلام في إعلان دمشق بعضه صحيح وأغلبه زائف. الصحيح أن الصياغة مرتبكة وغير واضحة واستخدمت مفاهيم سياسية (الأكثرية) في ميدان الهوية وليس في حقل السياسة والتعاقد الاجتماعي. لقد وضعت هذه الفقرة لغايات متعددة، يأتي في آخرها حساب انضمام «الإخوان المسلمين» إلى إعلان دمشق بوصفهم تياراً دينياً معتدلاً. الغايات الأكثر أهمية تتحدد في:

أولاً: لقد أصبح الإسلام مشكلة على صعيد العالم، فيما المسيحية ليست كذلك، خاصة لجهة ربطه بالإرهاب، لذا كان من الضروري إبراز فهمنا لأحد المكونات الأساسية لثقافتنا، وثانياً: محاولة تشجيع التيارات الدينية المعتدلة على حساب التيارات العنفية المتطرفة التي تنمو في ظل الاستبداد وتجد متنفساً لها بعد زواله، وثالثاً: تأكيد القوى الوطنية الديمقراطية انتماءها لعلمانية ديمقراطية في وجه العلمانيات المعادية للدين (ومنها تلك التي يمكن تسميتها بالعلمانيات الطائفية) والقافزة فوق واقع وشروط مجتمعاتها، والتي تمارس سياسة متطرفة هي الوجه الآخر للتطرف الديني.

إعلان دمشق هو ثمرة لجهود ناجحة وأخرى فاشلة قامت خلال السنوات الخمس

السابقة لظهوره على صعيد المعارضة، لكنه في الوقت ذاته خطوة نوعية تتجاوز المبادرات والمشاريع السابقة، من حيث المنظور، ومن حيث التطور الحاصل في علاقات القوى السياسية مع بعضها، وفي التقنيات الحوارية الجديدة القائمة على التوافق والتشارك، وهي التقنيات الضرورية للممارسة الصائبة للسياسة، وأيضاً من حيث كون الإعلان جاء مشروعاً إنقاذياً في اللحظة السياسية الراهنة.

لا يمكن تجاهل تحول الإعلان إلى قوة معنوية، وهو الأمر الذي دفع بالقوى والشخصيات المعارضة خارج سوريا إلى إعلان تأييدها وانضمامها، بما يعني أن إيقاع المعارضة السورية أصبح مرتبطاً بإيقاع قواها في الداخل، وهذا هو الاتجاه السياسي الصحيح الذي يمكن من خلاله ألا تكون حركة المعارضة في الخارج حركة بلا إنتاج أو حركة بلا بركة أو حركة دون مسار واضح.

الإعلان بحاجة إلى نقد واسع، لكنه بحاجة إلى نقد يستند إلى روح التضامن معه، ودون إغفال الحقيقة السياسية التي تقول إنه من الضروري لكي نلتقي أن نترك جزءاً منا خارج غرفة الحوار، وجزءا آخر أثناء الحوار. دون روح التفاوض والتسوية والحلول الوسط والتوافق لا يمكن لنا أن نتشارك، فهذه الروح هي جوهر ممارسة السياسة، وهي ما تجسدت نسبياً عند القوى والشخصيات الموقعة على إعلان دمشق.

ما بعد انعقاد المجلس الوطني الأول..
إعلان دمشق إلى اين ؟

منذ البداية، كان واضحاً، رغم الجهد الكبير الذي بذل حتى لحظة الوصول إلى الإعلان، والنوايا الطيبة للموقعين عليه، أن استمرار هذا الائتلاف أو التحالف محفوف بالمخاطر والمطبات، وذلك لأسباب متعددة، لعل أولها طبيعة اللحظة السياسية التي تجعل التوصل إلى خطاب سياسي ناضج تجاه الأحداث السياسية أمراَ ليس سهلاَ، خاصة في ظل حالة الاستقطاب الجارية في المنطقة. وثانيها أن استمرار الائتلاف في ظل الظروف السياسية الداخلية والخارجية في سورية، يتطلب الكثير من المسئولية من جهة، والكثير من السياسة على حساب الأيديولوجيا والبرامج الخاصة، وثالثها أن التوصل إلى آليات عملية واضحة أو نظام داخلي يحدد الحقوق والواجبات ونسب التمثيل والهيئات واللجان الضرورية، جميعها أمور أساسية لانطلاق مسيرة الإعلان في الواقع السوري، وكي يتحول تدريجياً إلى واقع عملي، لكنها تحتاج إلى خبرات حرمت منها المعارضة بفعل الاستبداد طوال أربعة عقود من الزمن. ورابعها لن ينجح الإعلان وقواه ما لم يتوجه إلى

القوى السياسية الأخرى والشعب السوري بجميع انتماءاته؛ بهدف زيادة مساحة التوافق الوطني.

خلال ثلاثة أعوام تقريباً من مسيرة الإعلان (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، خفت وهجه وتعطلت مسيرته نسبياً، بحكم أسباب وظروف عديدة، منها:

١- تمييع القضية الرئيسة التي قام من أجلها الإعلان، وهي التغيير الديمقراطي، بطرح قضايا عديدة، كالتوضيحات التي صدرت حول «القومية العربية» والقضية الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق... إلخ.

٢- قيام طرف وازن في الإعلان «الإخوان المسلمون» بعقد تحالف آخر تحت اسم «جبهة الخلاص»، وهو ما وضع قوى الإعلان في الداخل في موقف حرج، وزاد من حدة تعامل السلطة معها.

٣- نقل الخلافات القائمة في التجمع الوطني الديمقراطي (الذي كان له الدور الأكبر في مرحلة الإعداد للإعلان) إلى داخل ساحة الإعلان، وبروز الرؤيتين المعروفتين: «الإصلاحية» و«الاستفزازية» مع بوادر التوتر بينهما، وبدء تشكل استقطابات معيقة داخل الإعلان.

٤- ظهور «إعلان بيروت-دمشق»، وهو الأمر الذي وضع المعارضة السورية في موقف تحالف خارجي (كما يرى النظام بالطبع)، مما حدا بالنظام لوضع حد شبه نهائي لفعل المعارضة ونشاطها، والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه ما قبل العام ٢٠٠٠.

إعلان دمشق ما بعد انعقاد المجلس الوطني في ٢٠٠٧/١٢/٢:

واقعياً رأينا عدداً من المسائل التي شكلت مقدمات وأسباباً لما حدث بعد انعقاد المجلس الوطني الأول في ٢٠٠٧/١٢/٢، منها كثرة القضايا الخلافية المعلقة في ساحة المعارضة، أي وجود رؤى ومواقف مختلفة، بل ومتعاكسة إزاء القضايا السياسية الراهنة. بالطبع الخلاف أمر طبيعي وصحي، لكن الحادث هو غياب أي حوار حول هذه القضايا، وبالتالي تعليقها وتأجيلها، وهو الأمر الذي يؤدي بشكل طبيعي للسير في طريق الافتراق وليس الالتقاء.

غياب أي حوار، جعل الرؤى والتصورات تتحدد خلال الفترة السابق لانعقاد المجلس الأول بطريقة سريعة وسلبية، وتعالت الأصوات والاتهامات، داخل المعارضة وخارجها، وهو ما سمح بتشكل استقطابات غير منتجة ووهمية، تقوم على الكلمات العامة المجردة، فعندما يغيب الحوار تحضر عملية رسم الحدود بين الجميع لتفعل فعلها.

إن انتصار التجارب أو اندثارها لا تقرره كلمات أو شعارات. بل هو يكمن أولاً وأخيراً في المضامين والدلالات التي تستند إليها تلك التفاهمات. ومن الملفت أن التفاهمات التي تقوم على هذه الأرضية غير الصلبة، سرعان ما تحتاج لسلسلة لا نهاية لها من التوضيحات.. والتفاهمات الجديدة، مما يؤكد أن أكثر ما تحتاجه المعارضة هو وضع أرضية صلبة وواضحة، أي ليس حفنة توافقات وقرارات وقتية. لكن إعلان دمشق أحدث قفزته المعروفة، أي انعقاد المجلس الوطني، قبل إنجاز هذه الأرضية، وكان هذا أفضى لانفجار القضايا الخلافية المعلقة دفعة واحدة على رأس المعارضة.

التطورات السلبية الأخيرة على صعيد المعارضة بعد انعقاد المجلس الأول (أي بروز انقسام واضح داخل إعلان دمشق وتجميد حزبين لعضويتهما فيه) تقع مسئوليتها إذاً على عاتق جميع المساهمين في التحضيرات الأولية للمجلس الوطني لإعلان دمشق، الذين لم يوفروا الشروط الضرورية لنجاح هذه التجربة، أي الحوار الجدي حول المسائل المعلقة، وطريقة التحضير للمجلس الوطني وتشكيل هيئاته وانتخاباته.

بالمقابل، لا يجوز تحويل ذلك، كما يفعل البعض، إلى مناسبة للتشكيك بنوايا الأطراف أو للنزاع والدعوة للانقسام. وليس من الصعب كذلك على قوى المعارضة تجاوز تلك السلبيات إذا تنبه الجميع لحجم الرهانات المرتبطة بالمحافظة على التكتل الذي يمثله الإعلان، بصرف النظر عن أخطائه ونقاط ضعفه العديدة. وليس واضحاً أن التضحية بهذا التكتل الذي تطلب انشاؤه واستمراره حتى الآن جهودا مضنية من الجميع، سوف يفتح الباب أمام نشوء تكتل آخر. وعلى الأرجح سيكون البديل عنه تمزق الحركة السياسية. بمعنى آخر، يشكل الحفاظ على إعلان دمشق مصلحة وطنية بقدر ما سيكون انقسام الإعلان أو إضعافه برهاناً على عجز القوى السياسية القائمة على التآلف والتجمع. لذلك مهما كان حجم الاختلاف في وجهات النظر الفكرية والسياسية من الممكن حلها داخل الإعلان. وهذا هو الطريق الطبيعي لبلورة حركة سياسية حقيقية، فتراكم الخبرة عبر الصراع الفكري والسياسي داخل الإطار الواحد هو ما ينضج هذا الإطار، وبالتالي من حق الجميع وواجبهم خوض معركة داخل الإعلان في سبيل إنضاج تصوراته بشكل تفصيلي وتحسين عمله ونظامه.

الأرضية الصلبة التي كان المجلس الوطني يحتاجها قبل انعقاده، تطال أيضا المستوى التنظيمي للإعداد، إذ كيف يمكن أن تلتقي آلية التوافق في المستوى السياسي مع آلية الانتخاب على المستوى التنظيمي، فالتوافق يلتقي مع التمثيل، والانتخاب يلتقي مع مفاهيم الأكثرية والأقلية. كما يرتبط هذا الأمر أيضا بعدم وجود تصور واضح وواق لدور كل من القوى السياسية والمستقلين في الائتلاف.

إعلان دمشق تبلور بجهود مشتركة لطرفين أساسيين، هما القوى السياسية المعروفة من جهة (قومية ويسارية وإسلامية) والمثقفون والنشطاء المستقلون من جهة ثانية. ولم يكن من السهولة خلال الفترة الماضية تحقيق التفاهم والانسجام بينهما بسبب اختلاف أنماط التفكير والعمل والخبرة الماضية لكليهما. لكن لا يمكن للإعلان أن يستمر ويتطور ما لم يتم التفاهم بشكل واضح بين هذين الطرفين، بحيث لا يكون هناك وصاية للأحزاب على الحركة الديمقراطية أو مصادرة لها من جهة، واقتناع المثقفين والمستقلين أنه يستحيل بناء تحالف عريض ومؤثر دون الأحزاب، وهذا يحتاج لآليات عمل واضحة وليست اعتباطية.

غياب الأرضية الصلبة، التي تبنى بالحوار الهادئ والمستمر والتفصيلي والعميق قبل الوصول للحظات الحاسمة، ساهم أيضا، إلى جانب الضغوط الأمنية التي تتعرض لها المعارضة، إضافة للشعور بفراغ الصبر من الأوضاع المتردية، في تبني البعض لخيارات وتصورات سريعة وانفعالية وغير ناضجة، لكن هذه الرؤى والتصورات تخص أفرادها في الغالب الأعم، ولا تعبر بالضرورة عن آراء القوى التي ينتمون إليها، كما ساهم في إساءة فهم البعض لطروحات وآراء البعض الآخر وتحميلها أكثر مما تحتمل. هنا من الضروري أن نتفهم أن الاختلاف الحاصل بين القوى السياسية الحزبية، لم يكن حول المبادىء أو الأهداف المنشودة، فهذه القوى تعرف بعضها زمناً طويلاً، وإنما في الأمور الإجرائية والتكتيك ورسم الأولويات، وهذا يمكن معالجته عبر الحوار الموسع والصبور. وإذا أضفنا إلى كل ذلك الإقرار بأن حركة المعارضة في الواقع تجري في غياب أي حراك مجتمعي أو شعبي، عندها ندرك حجم الجهد المطلوب للقيام بخطوة عقد مجلس وطني، وحجم التواضع الذي ينبغي على القوى والأفراد في المعارضة التحلي به.

بقي أن نقول إن هذه العيوب لا تخص اتجاهاً دون آخر، بل تخص الجميع. واستنكارها أو تفسيرها بفروع أخرى لا يحل المشكلة، بل يضللنا عن أصلها وأسبابها التي يخص وزرها الجميع.. ويتطلب بالأحرى إطلاق حالة حوارية مبرمجة غير مسبوقة يشارك فيها الجميع أيضاً!

معنى التوافق والاختلاف:

ثمة صفات عديدة تميز العمل الائتلافي، فهو يقوم على مبدأ التوافق وليس التطابق، ويحترم الاختلاف في الرؤى والتصورات، لذا فإن نجاح أي ائتلاف غير ممكن دون روح التفاوض والتسوية والحلول الوسط والتوافق، فهذه الروح هي جوهر ممارسة السياسة، وهي التي تسمح بالعمل من خلال القواسم المشتركة والإقرار بوجود اختلافات

في آن معاً.

القوى السياسية الحقة هي التي لا ترى نفسها إلا في حالة تشاركية توافقية، يمكن من خلالها اختبار مفاهيمها ورؤيتها ليصار إلى تجديدها وتطويرها وتصويبها، فالعمل الائتلافي يدفع جميع القوى المشاركة فيه لتصحّح من نظرتها لنفسها وللآخرين، ولتعرف حجمها وقدرتها على التأثير في هذا الواقع المعقد والمركّب، فهو يخفف من حدة الادعاءات الذاتية، لأنه لا يعطي أي حزب أو تيار أو فرد حق الادعاء بدور استثنائي، أو الحق في نبذ الآخر وسلبه حق الوجود والمشاركة.

إن الإندراج في تحالف عريض لا يلغي الحق بالتعبير الصريح عن الاختلاف في وجهات النظر أو في النقد، وإلا سنكون شبيهين بالنظام الاستبدادي الذي نريد تغيير آلياته، والذي يطلب على الدوام وقف أي تفكير داخلي باسم الضغوط الخارجية، وينظر للحريات بوصفها تهديداً للوحدة الوطنية وباباً للاختلاف والتنازع. إذا أردنا أن تعيش المعارضة وتتطور، ينبغي عليها أن تنجح في اختبار الحفاظ على الجدل الفكري من دون انقسام، فديناميكية المعارضة وتطورها لا يحصلان من دون منهج النقد والتصحيح الدائم، لكن دون تحويل النقد إلى خصام وفرقة.

إن إغناء الحركة الديمقراطية لا يكون إلا بالنقاش الداخلي المشروع والمثمر. ولا ينبغي أن نسمح للاستبداد أن يشجعنا على التغطية على اختلافنا، ويمنعنا من التفكير فيه، وبالتالي الخروج من النقاش بحلول مقبولة للجميع والتوصل إلى أرضية صلبة تضمن استمرارنا وتماسك صفوفنا.

علينا أن ننظر إلى أي اختلاف، مهما كانت النوايا الكامنة وراءه، على أنه تعبير عن قراءة مغايرة للأحداث، وعن وجهة نظر مختلفة في التحليل، تستند ربما على معطيات ناقصة أو غير مكتملة، لكن لا تستبطن موقفا معاديا، وتبقى بالتالي وجهة نظر مشروعة، تستحق المناقشة والاحترام، ولا يمنع شيء من تجاوز الخلاف الذي تجسده عن طريق الحوار والنقاش. من دون ذلك ليس هناك ما يضمن ألا يتحول الاختلاف الفكري والسياسي إلى إدانة أخلاقية أو سياسية للغير المختلف، ويصبح هو بدوره حاضناً لنزاعات متجددة ومولدا لانقسامات لا تنفد.

المعارضة السورية مطالبة اليوم بما هو أكثر من ذلك، أي السعي التدريجي لإحراز تقدم في مفهوم العمل الإئتلافي المشترك لصالح بناء حركة تتجاوز الأحزاب، تفتح المجال لمشاركة مفتوحة وواسعة عبر جذب الطاقات العديدة الموجودة خارج الأحزاب، وهذا ممكن في حال إصرار الأحزاب على تقديم مثل أعلى في القدرة على التوافق والعمل المشترك، رغم التباين، لمن هم خارجها.

سؤال الهوية :

عند كل أزمة أو عند الوصول إلى مفترق طرق يعاد عادة طرح سؤال الهوية، وهو السؤال الذي يحكم وعي الجميع، أفراداً وقوى سياسية ومجتمعية. هل سوريا دولة قائمة بذاتها، أم أنها جزء من «الأمة العربية» أو «الأمة الإسلامية» ؟ هل نحن عرب ؟ هل نحن أكراد ؟ هل نحن مسيحيون ؟ هل نحن آشوريون..؟

سؤال الهوية هذا لم يتح له للآن الوجود في بيئة صحية، ويتجلى دائماً بسيطرة الماضي والتاريخ والذاكرة على حساب الحاضر والمستقبل، إذ ينظر للهوية على الدوام على أساس أنها تكونت وانتهت، وبالتالي ليس من دور للقوى السياسية سوى النضال لتثبيت هذه الهويات وضمان حقوق أفرادها وجماعاتها.

هذه الآلية في التعاطي مع موضوع الهوية ذات طابع أيديولوجي، يرتكز في الغالب الأعم إلى هواجس الخوف وعدم الأمان، ومن البديهي القول إن هذه الآلية لا تنتج فهماً سوياً للهوية، وتؤدي في المستوى السياسي لنمو ذهنية «المحاصصة» المعيقة لبلورة ما هو عام وتوافقي ومشترك.

معظم الخيارات السياسية والأيديولوجية للقوى السياسية في سوريا، بل ولجميع فئات الشعب السوري، قد نمت وتكونت في ظل بيئة استبدادية، ولم يتح لهذه الخيارات بعد التكون في بيئة صحية.

لذا من المهم أن تتعامل القوى السياسية مع سؤال الهوية في هذه اللحظة السياسية بشيء من المرونة، وأن تترك فرصة للمستقبل لإعادة تكونها في ظل شروط وبيئة ديمقراطية. ما يحتاجه السوريون جميعاً هو فسحة من الأمل والديمقراطية لإعادة تكوين قناعاتهم ورؤاهم، وإعادة النظر بهوياتهم الموروثة أو المشوهة، الأمر الذي يخفف حدة الدفاع عن الموروثات ويرفع من سوية الدفاع عن الخيارات الحرة.

إشكالية الداخل والخارج:

لقد قاد العدوان الأمريكي على العراق، والاستبداد المعشش في المنطقة العربية إلى بلبلة فكرية عميقة، لنصبح أمام خليط قابل للتفجر من المعرفة التقنية والتعصب الديني والخلط الفكري والتمزق السياسي في آن معاً، بما يهدد المنطقة بأخطار داهمة حقيقية، وترافق ذلك مع استقطابات فكرية سياسية غير صحية، ومعيقة لانطلاقة مشروع تغيير وطني ديمقراطي حقيقي، منها ذلك الانقسام الخطير والاستقطاب الحاد في معالجة إشكالية الداخل والخارج التي طرحت بحدة لا سابق لها في الآونة الأخيرة.

في ظل هذا الواقع المتردي والتشوه الثقافي الملازم له، من الضروري أن يحدث تبدل في السياسات والأولويات، وتغيير اتجاهات الحوار والنقاش، والخروج من هذا الاستقطاب غير الصحي والمعيق لنهضة المنطقة وانطلاقتها، من خلال بناء مشروع ديمقراطي واضح المعالم والآليات والوسائل.

إن البقاء في حالة الاستقطاب تلك، من شأنه، كما هو حاصل، أن يساهم في تغييب الحوار المثمر، وجعل حواراتنا هامشية وسطحية، ترتكز إلى الشعارات والكلمات والتصنيفات، ولا تدخل في العميق من القضايا والمسائل الشائكة والمعقدة.

نحو إعادة توحيد المعارضة:

من الجدير الاعتراف بأننا نمر اليوم في مرحلة حرجة قد يتوقف عليها مستقبل المعارضة السورية، خاصة في ظل أزمة الثقة الحاصلة، ونظنها تحتاج منا إلى إدراك وتفهم سريعين، يتبعهما تصرف حكيم ومدروس، مثلما تحتاج إلى نقد أنفسنا، على الأخص ما ظهر من قصورنا وطرائق عملنا البائسة طوال العام ٢٠٠٨.

ثمة أزمة سياسية شاملة اليوم في سوريا. هذا الأمر لا يختلف عليه أحد في المعارضة. تحليل هذه الأزمة أيضاً متفق عليه في العموم، وتوجد بعض الجزئيات المختلف عليها، لكن الأمر الذي يستدعي النقاش حقاً اليوم هو أزمة المعارضة.

العامل الأساسي في أزمة المعارضة يكمن في غياب مركز أو ناظم للحركة السياسية المعارضة، وهذا يفسر إلى حد ما الإرباكات الحاصلة في مجمل الحركة السياسية والمدنية والحقوقية في سوريا. كان الأمل معقوداً على تحول إعلان دمشق إلى مركز لثقل المعارضة أو الطيف المعارض، مع ذلك فما زال هذا الائتلاف هو المرشح الأكبر لهذا الأمر بحكم جملة أسباب وعوامل.

لعل أعظم وسيلة في الدفاع عن تاريخ المعارضة السورية وجهودها وتضحياتها ومعتقليها، تكمن في الحفاظ على المكاسب التي تجسدها وحدة المعارضة الديمقراطية، واحتواء الأزمة التي تعرضت لها، وتجاوزها للوقوف صفاً واحداً أمام آلة القمع والاعتقال. وكما لا نكف نحن أنفسنا عن تذكير النظام بأن أساس الوحدة الوطنية احترام الاختلاف، تشكل كفالة حق الاختلاف والتعبير عن الرأي المخالف داخل المعارضة الضمان الرئيسي للحفاظ على وحدتها.

من الضروري اليوم، بالنسبة للقوى التي تعترض على الائتلاف أن تطرح على نفسها السؤال التالي: أيهما أجدى سياسياً ووطنيا، الخروج من الائتلاف والذهاب نحو

إطلاق مبادرات جديدة، على أهميتها، وبناء حركة جديدة من الصفر، أم الدفاع عن الائتلاف القائم ونجاحاته بالرغم من الاعتقالات المستمرة والضغوط، والسعي نحو إجراء التعديلات الممكنة بالتوافق مع القوى الأخرى، خاصة أنها، ساهمت هي بشكل أساسي في إطلاقه وبنائه ؟.

هذا الأمر يحتاج إلى إعمال العقل السياسي من جهة، ويحتاج إلى التأمل ملياً في اللحظة السياسية الراهنة وتحديد أين تكمن المصلحة الوطنية بإنجاز التغيير الديمقراطي، وهذا باعتقادنا أهم من إصدار إعلانات أو توافقات موازية تثير من البلبلة أكثر مما تقدم من الفائدة.

فكرة تجميد العضوية، وإن كانت تعبر عن حق مشروع في الاحتجاج، إلا أنها غير سياسية، وتعني في المآل أن أصحاب التجميد يعتبرون أنفسهم ضيوفاً على ائتلاف إعلان دمشق، وكأنهم لم يكونوا من صناع الإعلان وراسمي خطواته ونقلاته. إن الدفاع عن استمرار الائتلاف هو دفاع عن كل أطرافه المشاركين، أفرادا وقوى سياسية، كما أن الدفاع عن قوى الائتلاف هو دفاع عن الائتلاف ذاته.

إن توحيد المعارضة الوطنية على أسس ديمقراطية يفترض ضرورة تطوير آليات العمل، من خلال إطار سياسي واسع ومرن، وابتكار الصيغ التنظيمية الملائمة لطبيعة المرحلة، والكفيلة بغرس المعارضة في الواقع وتحولها لإحدى القوى المؤثرة فيه. هنا تأتي أهمية الدفع باتجاه عقد لقاءات حوارية تحضيرية نقوم فيها معاً بإعادة قراءة مسيرة الإعلان ولحظاته، والنتائج مفتوحة على احتمالات عديدة، لكن المهم أن نفكر معاً ونعمل معاً.

إن ما ننجزه بالحوار الهادئ المرتب، سوف يحافظ بالتأكيد على جهود المعارضة وتراكماتها في العمل السياسي، ويعفينا من الانقسامات الوهمية وغير الصحية.

ماذا لو عرضت السلطة الحوار على قوى إعلان دمشق ؟

منذ العام ٢٠٠٠ وحتى اليوم، ونحن نسمع بين الحين والآخر أن النظام السوري سيقوم بإجراء «إصلاحات داخلية»، وأنه ربما يتوجه في سياق ذلك نحو إطلاق حوار مع المعارضة السورية، أو بالأحرى مع بعض أطرافها، ورغم أن احتمال حدوث ذلك ضعيف، إلا أن التفكير السياسي الصائب يقتضي وضع هذا الاحتمال في الحسبان، والتفكير فيه جدياً، كي لا يتحول «الحوار» إلى «صلحة عرب» و»عتب» و»تبويس لحى» على أيدي بعض الشخصيات والأطراف، إنْ في السلطة أو المعارضة. وفيما يلي نقدم وجهة

نظر حول هذا الحوار المزعوم، وهي إن بدت بصيغة نصائح أو كثرت فيها المشروطات والتوجيهات، فهي لأنها بالطبع وجهة نظر غير محايدة.

لا ينقطع "الحوار" بين المكونات السياسية في أي مجتمع في أي لحظة سياسية، هذا إذا اتفقنا على فهم عام لمفهوم الحوار الذي لا يعني فحسب الذهاب إلى مائدة الحوار والتقابل المباشر بين الأطراف أو الفرقاء السياسيين.

حتى في ظل اللحظات التي تكون فيها السلطة أكثر عتياً وقناعة بسياساتها وتنكراً للآخرين ومكتفية بذاتها لا ينقطع "الحوار". ففي هذه اللحظات يأخذ الحوار صيغة "إملاء الشروط" أو "تحديد الخطوط الحمر" التي ينبغي على الآخرين عدم تجاوزها، تماماً كما يحدث ما بعد الحروب بين الدول.

"الحوار" ليس كلمة إيجابية أو سلبية إلا بما نضمنها من آليات وصيغ وأشكال، ووحدهم "الطيبون" هم الذين يعتقدون أن "الحوار" هو الضد أو النقيض لمبدأ "الحرب". ألم يقل كلاوزوفيتس أن "الحرب هي استمرار للسياسة، ولكن بأشكال أخرى"، فالحرب هي إحدى وسائل السياسة التي تستخدم من أجل جعل السياسة تسير في طريق أو مسار دون غيره.

لا يعني مجرد لجوء السلطة للحوار أن ثمة تغييراً جوهرياً قد حدث، إذ يمكن أحياناً (على صعيد القوى أو الدول) الوصول من الحوار لنتائج أكثر فعالية من الحرب، وقد شهدنا في بعض المحطات خلال السنوات الخمس الماضية ممارسات قانونية كانت أكثر ضراوة ووقعاً على أصحاب الرأي من استخدام العنف العاري.

لكل حوار بيئة يجري فيها، وبوادر توحي بنتائجه سلباً أو إيجاباً، وعلامات أو مؤشرات للثقة أو انعدامها، فضلاً على طبيعة الآليات التي يجري وفقها، وجدول الأعمال أو الموضوعات المطروحة فيه وارتباطها بجدول زمني، بمعنى آخر: عندما نقول "إن حواراً جرى أو سيجري"، فهذا يفترض بداهة أن هذا الحوار يجري في زمان ومكان محددين، ووفق آليات وجداول زمنية متفق عليها.

من واجب قوى إعلان دمشق أن ترحب من حيث المبدأ بذهاب النظام السوري نحو نهج الحوار، رغم علمها أن ذلك ما كان ليحدث لولا البيئة السياسية التي تغيرت حول النظام، لكن بالمقابل عليها ألا تفرح وتفقد صوابها من هذا الاعتراف بها. هذا الفرح قد يحدث بسبب عدم تقديرها لذاتها أو قناعتها بضعفها إزاء السلطة، إذ رغم الضعف، بل والبؤس الذي تعيشه المعارضة في آلياتها ووسائلها وكوادرها فإنها يجب أن تستثمر – للحد الأقصى – صفتها الأساسية، أي صفة "المعارضة"، التي تعني القطب الموازي للسلطة، فما عاد هناك سلطة يمكن أن تكون كاملة الشرعية دون وجود معارضة حقيقية لها، فوجود

المعارضة في بلد ما هو الشرط اللازم (لكن غير الكافي) للحكم على شرعية سلطة ما.

يعني ذلك التعامل بتوازن مع طرح النظام لمبدأ الحوار، لا أن يطير عقلنا فرحاً، ولا أن ندير ظهرنا لهذه الدعوة تحت شعار "إننا فقدنا الأمل والثقة بمصداقية النظام الراهن"، فهؤلاء الداعون للرفض، والذين يخافون على طهارتهم ونقائهم من لمسة حبل، ليس بإمكانهم الانتقال إلى ممارسة جدية للسياسة تتجاوز "عقلية الشتائم". لا يعني قبول مبدأ الحوار والجلوس على مائدة واحدة أننا سلمنا بما يعرضه أو يريده الطرف الآخر. كثيراً ما علمتنا التجارب أن هذا الشكل من الرفض الحدي يفضي عادة إلى أحد طريقين، إما ضرب الرأس بالجدران أو الانتقال للطرف النقيض أو الضفة الأخرى بلمحة بصر.

التدقيق في مصدر دعوة الحوار أو الطريقة التي تعرض فيها مهم وأساسي، فخلال الفترة السابقة جرت اتصالات بشخصيات من المعارضة تحت اسم "الحوار" وبطريقة غير علنية أو من مصادر أمنية. هنا يغدو المقبول من قوى الإعلان هو تلك الدعوة العلنية أمام الرأي العام من قبل مصادر سياسية عليا في النظام.

الذهاب إلى طاولة الحوار يفترض أن تذهب الأطراف ولديها شكل ما من الثقة بجدوى الحوار، وفي هذه الحالة، طالما أن المعارضة السورية بمختلف تياراتها وانتماءاتها قد أرسلت رسائل عديدة تؤكد قناعتها بمبدأ الحوار، وحددت معالم حركتها، ولم تدخر وسيلة لإثبات نواياها الإيجابية، هنا يصبح المطلوب من النظام بدوره إرسال عدد من الرسائل الإيجابية لتأكيد صدقيته في اختيار مبدأ الحوار: إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، عودة الوضع بالنسبة للحراك الديمقراطي والثقافي إلى ما قبل اغتيال الحريري، ووقف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية، والاعتراف العلني بوجود معارضة سوريا وبحقها في العمل الحر، والقيام ببعض الإجراءات الجدية في مكافحة الفساد على مستوى المراكز العليا في الدولة والجيش والأجهزة الأمنية.

دون هذه المؤشرات لن تخلق بيئة صحية للحوار، وستزداد القناعة بأن دعوة الحوار لا تخدم إلا خروج النظام المأزوم والمحاصر من أزمته والإيحاء للداخل السوري بأنه يسير في طريق الإصلاح. بعد هذه الخطوات المطلوبة من السلطة يصبح للحوار المطروح معنى وجدوى، وعندها تأتي الخطوة اللاحقة في تحديد أطراف الحوار، وهنا يأتي دور المعارضة في تأكيد ذاتها ككتلة واحدة متماسكة، أو على الأقل ككتل بينها تفاهم واضح حول الأولويات والأهداف.

تخطئ أي قوة سياسية في المعارضة في الذهاب لوحدها، أياً كان وزنها أو تأثيرها في الحراك السياسي، فإن حدث ذلك فإنه يدلل على واحد من ثلاثة احتمالات، الأول: إما أن هذه القوة السياسية تتوافر بين ظهرانيها على عناصر أو قيادات انتهازية ترغب في

تحقيق مكاسب حزبية أو شخصية ضيقة، لا تقدم ولا تؤخر في الوضع السياسي في البلد، ولا تخدم قضية التغيير الديمقراطي. الاحتمال الثاني هو عدم توافر هذه الجهة السياسية على العناصر القيادية التي تتمتع بالحنكة السياسية والقدرة على قراءة التجارب والاستفادة منها وعدم تكرار الأخطاء. هنا يصدق المثل الذي يقول: «الذي يجرب المُجَرَّب عقله مخرب»، فتجربة «الجبهة الوطنية التقدمية» ماثلة لمن يريد أن يتعلم، إلا إذا كان هدف أو طموح هذه القوة السياسية التحول إلى طرف غير فاعل وكاريكاتير سياسي كسائر أحزاب الجبهة العتيدة.

الاحتمال الثالث هو عدم ثقة هذه القوة السياسية بذاتها، لتجد في طلب السلطة منها الحوار معها شيئاً يرمم النقص الذي تستشعره بنفسها، فإذا ما جاءت «دعوة الحوار» ترى هذه القوة السياسية وقد امتلأت عنفواناً وارتفع شعورها بذاتها، وهذا يخفي شعوراً جمعياً باطناً لدى هذه القوة السياسية بأن السلطة، وليس الواقع والبشر، هي مصدر الشرعية.

من صالح قضية التغيير الديمقراطي، ومن صالح جميع القوى السياسية المعارضة في إعلان دمشق وخارجه، ألا تذهب أي قوة سياسية للحوار وحدها، أو في الحد الأدنى دون التوافق مع سائر القوى على الأساسيات والأولويات، كما أنه يجب الحرص على عدم تخويل أي شخصية أو قوة سياسية محددة بالحوار باسم قوى الإعلان أو المعارضة السورية، دون الحوار بين هذه القوى والتوافق فيما بينها، وتحويل هذا التوافق إلى مشروع واضح المعالم.

أما أطراف الحوار الممثلة للسلطة فينبغي أن تكون شخصيات سياسية مفوضة وفي مستويات عليا، لا أن يعهد بمهمة «الحوار مع المعارضة» لأمين فرقة أو شعبة حزبية في حزب البعث، للتقليل من قيمة المعارضة والاحتفاظ بالقدرة على التنصل من أي نتائج تنبثق عن الحوار.

ثمة نقطتان ينبغي أن تكونا على جدول أعمال اللقاء الأول المفترض، هما الاتفاق على آليات الحوار وجدوله الزمني، وتحديد موضوعاته. بالنسبة للآليات، لكي يكون الحوار مجدياً ينبغي تثبيت عدد من النقاط، فأولاً لابدّ من السماح للإعلام بتغطية مجمل خطوات ومراحل الحوار. وثانياً، لا بد للحوار من أن يكون متكافئاً، بمعنى أن يكون حواراً بين أنداد، بين سلطة ومعارضة توازيها، لا أن يكون بين سلطة ورعايا، فلا يجوز الركون هنا إلى مسألة القدرات والعدد والنفوذ لترخي بظلالها على مناخ الحوار، فالمعارضة في أحد تحديداتها هي «سلطة بديلة»، وما كان يمكن أن تصل إلى هذا القدر من الضعف لولا أن السلطة استحوذت على الدولة والمجتمع، وحرمتها من حقها في الانتشار والاستقطاب والتعبير عن نفسها، وهذا يقتضي عملياً التكافؤ في عدد الشخصيات الممثلة لأطراف الحوار

والتكافؤ في الزمن المخصص للمتحاورين، والتكافؤ في تحديد موضوعات الحوار... إلخ. وثالثاً، لابدّ للحوار من جدول زمني محدد، (٣-٦ أشهر مثلا)، فهذا الحوار بين السلطة والمعارضة هو حوار سياسي وليس ندوة ثقافية يذهب أطرافها كل إلى بيته بعد انتهاء الحوار وكأن شيئاً لم يكن، ورابعاً لا بد من الاتفاق على آلية متوازنة لاتخاذ القرارات بشأن القضايا الخلافية.

كل حوار بدون موضوعات هو حوار فاشل، ولا يتعدى أن يكون مضيعة للوقت، وكل حوار لا يحدد الأولويات بشكل منسجم مع الواقع والحقائق ومصالح البشر وحاجاتهم لا يعدو أن يكون تغطية للأزمات الحقيقية التي تعيشها سوريا، ففي هذه الحالة تتحول المعارضة لتصبح إحدى أدوات النظام في تثبيت الاستمرارية مع بعض التجميلات والإيماءات بحدوث تغيير في النهج والممارسة. موضوعات الحوار يجب أن تتناول جذر الأزمة الداخلية، أي ما يتعلق بالحالة السياسية ونمط وآليات الحكم، وبعدها يأتي الحوار حول القضايا الأخرى، سواء ما يتعلق منها بالاقتصاد أو بالعلاقة مع الخارج.

هذا يعني أن أحد موضوعات الحوار الرئيسة هو الدستور السوري، وضرورة إجراء تغيير دستوري واسع، تضع أطراف الحوار نقاطه الرئيسة، ليعهد بعد ذلك إلى لجان مختصة وعملية موازية يجري تشكيلها من السلطة والمعارضة لتقديم مشروع واضح للدستور السوري، مع تحديد توقيت مناسب لعرضه على الرأي العام السوري وإجراء الاستفتاء عليه. في التفاصيل يمكن القول إن المادة الثامنة من الدستور السوري الحالي والنظام الانتخابي في سوريا وآليات تداول السلطة والفصل بين السلطات وتوصيف الحالة الحزبية ومهام رئيس الجمهورية ووظائف الجهاز التنفيذي، ومسألة الأقليات القومية في سوريا، هي نقاط رئيسة للحوار الذي يتناول التغيير الدستوري. بعدها يأتي قانون الأحزاب منسجما مع الدستور الجديد، إذ لا معنى للقانون المزمع إصداره قريباً دون إجراء تغيير دستوري واسع يطال النقاط السابقة الذكر.

المرحلة الثانية من الحوار تأتي حول الوضع الاقتصادي في سوريا، وهنا يكون الحوار حول قضايا رئيسة في تحديد النهج الاقتصادي الجديد، وتترك المواضيع التفصيلية للاقتصاديين والاختصاصيين. من هذه القضايا دور الدولة في الاقتصاد، القطاع العام والخاص، الاقتصاد السوري في ظل اقتصاد العولمة... إلخ.

المرحلة الثالثة من الحوار تكون حول تحديد ثوابت السياسة الخارجية السورية بشكل عام، بالإضافة لتحديد ثوابتها وآلياتها في المدى المنظور، والعلاقات العربية والإقليمية لسوريا، وآليات التعاطي مع أية تهديدات محتملة للبلد.

غني عن القول إن أي حوار بين طرفين لا يسير بهذا الطريق المرتب والمبرمج، فهو

يتعرض لتعديلات وتغييرات عديدة من قبل أطراف الحوار تبعا للحظة السياسية التي يجري فيها الحوار ولتوازنات القوى وإرادات المتحاورين. كذلك يمكن أن ينتهي الحوار في بداياته أو في أي لحظة من مساره، وقد يصل إلى طريق مسدود، لكن امتلاك الرأس والقراءة الدقيقة للواقع والمتغيرات في جميع اللحظات من طرف المعارضة السورية، ووضع مسألة «التغيير الديمقراطي» كأساس لأي سلوك أو خيار سياسي، هو ما يجعلها تستثمر أي «حوار» أو «تغيير» في نهج النظام لصالح البلد والبشر.

من المهم أن تفتح المعارضة السورية، خاصة قوى إعلان دمشق، حواراً حول إمكانية حدوث احتمال بتوجه النظام السوري نحو الحوار معها، الأمر الذي يقتضي أن تعد نفسها جيدا، كي لا تذهب إلى الحوار خالية الوفاض، وكي لا تتحول إلى مجرد أداة تساعد النظام في الخروج من أزمته وعزلته.

مشروع مقترح لوثيقة رابعة لإعلان دمشق لتجاوز الأزمة إعادة تثبيت الاساسيات

المبادئ والأهداف وبرنامج العمل:

لم تكن مسيرة إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي منذ تأسيسه في ٢٠٠٥/١٠/١٦ مسيرة سهلة، فالعقبات كانت عديدة، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي، لكن رغم ذلك كان صدى الإعلان في الداخل والخارج كبيراً، إذ بادرت القوى السياسية والشخصيات الوطنية داخل سوريا وخارجها إلى إعلان تأييدها وانضمامها.

لم يسع الإعلان منذ لحظة تأسيسه وإلى اليوم ليكون نهاية المطاف، أو ليكون صيغة مكتملة ونهائية، بل صيغة متجددة ومنفتحة على التطور بقدر تقدم الحوار داخل المعارضة، و نضج التجربة الواقعية، بهدف تعميق وإنضاج رؤاه وتوجهاته السياسية بشكل مستمر، وبما يؤدي إلى تحوله إلى مشروع وطني ديمقراطي، جامع وموحد، واليوم في الذكرى الرابعة لانطلاقته يغدو لزاماً وضرورياً أن يتوجه الإعلان إلى إعادة تثبيت خطه السياسي وتأكيده، خاصة بعد الحوارات الغنية التي جرت أثناء وبعد انعقاد مجلسه الوطني في ٢٠٠٧/١٢/١ والتي ظهر من خلالها أن التباين الحاصل بين المؤتلفين داخل الإعلان هو في التفاصيل والجزئيات ولا يطال الأساسيات.

حوارات عديدة، وبمستويات مختلفة، داخل الإعلان وخارجه، في مستوى الأمانة العامة، وبين أعضاء المجلس الوطني، ومع قيادات قوى رئيسة في الإعلان، خاصة في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي وحزب العمل الشيوعي، كانت

خلاصتها إصدار وثيقة رابعة للإعلان تنطلق من وثائقه الثلاث السابقة (إعلان دمشق ٢٠٠٥/١٠/١٦، البيان التوضيحي ٢٠٠٦/١/٣١، بيان المجلس الوطني ٢٠٠٧/١٢/١، بالإضافة للبيانات المهمة للأمانة العامة، وبيانات اللجنة المؤقتة للإعلان (خاصة البيان المشترك مع المنظمة الآثورية) نصاً وروحاً، وتستوعبها، وتستفيد من خبرة الأعوام السابقة، وتضع في اعتبارها المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وتهدف لوضع أرضية صلبة وواضحة للمعارضة الوطنية الديمقراطية.

من هنا تعبر هذه الوثيقة، بمقدمتها وبنودها اللاحقة عن توافق إرادات أطراف إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي والشخصيات الوطنية المنضوية داخله، مما يجعلها نقطة انطلاق لمقاربة جميع المسائل المطروحة على الإعلان، السياسية والتنظيمية:

أولاً: سياسات النظام السوري

مازال الوضع الداخلي محكوماً بسياسات النظام السوري المضادة للإصلاح في المستويات كافة، وهو يؤكد يوماً بعد يوم على تحوله إلى بنية مغلقة عصية على التغيير وغير قادرة عليه ولا راغبة فيه، الأمر الذي يجعل البلاد على الدوام عرضة لأخطار داخلية وخارجية تهدد السلامة الوطنية.

الماضي مازال يحكم الحاضر، الملفات القديمة ما زالت حاضرة بقوة، لم يجد أي منها طريقه إلى الحل، سواء ما يتعلق بالسياسة أم بالاعتبارات الإنسانية، بحكم المصالح الضيقة والرؤى اللاعقلانية للنظام الذي يعتمد آلية وحيدة في التعاطي مع الداخل السوري تقوم على سياسة القمع والاعتقال، التي تعبر عن الأزمة المستفحلة في علاقة النظام بالمجتمع السوري الذي لا يريد له إلا أن يكون متفرجاً وصامتاً ومباركاً لكل ممارساته.

سياسات النظام الداخلية هي المصدر الرئيس لتفاقم الأزمة الداخلية، التي تتجسد في استمرار احتكار السلطة، ومصادرة إرادة الشعب، ومنعه من ممارسة حقه في التعبير عن نفسه في مؤسسات سياسية واجتماعية، والاستمرار في التسلط الأمني والاعتداء على حرية المواطنين وحقوقهم في ظل حالة الطوارئ والأحكام العرفية والإجراءات والمحاكم الاستثنائية والقوانين الظالمة (بما فيها القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠ والإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢)، ومن خلال الأزمة الاقتصادية الخانقة والمرشحة للتفاقم والتدهور، التي تكمن أسبابها الأساسية في النهب والفساد الممارسين في مستويات عليا، واللذين تحولا إلى ظاهرة بارزة وغير مسيطر عليها، وسوء الإدارة وتخريب مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي أدى، ولا يزال، إلى تعطيل جميع أشكال التنمية الوطنية والبشرية ووضع فئات واسعة من شعبنا في أوضاع مزرية من الناحية المعيشية لا تدري كيف تتدبر قوت يومها.

سياسات النظام الإقليمية والخارجية هي أيضا لا تسير على هدى المصالح الوطنية العليا، إنما تخدم في الأساس استمراريته، ولذلك كانت سياسات مغامرة ومدمرة وقصيرة النظر، تنقل البلاد من خطر إلى خطر، ومن مأزق إلى آخر.

السياسة الخارجية اللاعقلانية، وسياسة النهب والفساد في الداخل، وتقاطع مشاريع القوى الخارجية والإقليمية، كل ذلك يجعل من التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا ضرورة وطنية تحظى بالأولوية من قبل إعلان دمشق من أجل استرجاع مجتمعنا لوعيه وإرادته وثقته بنفسه، وليتحول إلى ذات حاضرة وفاعلة بعد عقود من إقصائه وتهميشه، وتحسين أوضاعه الحياتية والمعاشية، وليكون آنئذ فقط قادراً على مواجهة مشاريع القوى الإقليمية والدولية الساعية للسيطرة على المنطقة، وفي مقدمها المشاريع الأمريكية والإسرائيلية.

ثانياً: مسيرة الإعلان خلال السنوات الماضية

كان إعلان دمشق ثمرة جهود تراكمية منذ العام ٢٠٠٠ على صعيد المعارضة السورية، لكنه بلا شك خطوة نوعية تتجاوز المبادرات والمشاريع التي سبقته، من حيث المنظور، ومن حيث التطور الحاصل في علاقات القوى السياسية ببعضها البعض، وفي تقنياته السياسية الجديدة القائمة على التوافق والتشارك، فلأول مرة في تاريخ سوريا تجتمع قوى سياسية وشخصيات وطنية متنوعة في تحالف واحد، ضم القوميين واليساريين والإسلاميين والليبراليين، العرب والأكراد والآثوريين، المنتمين لأحزاب سياسية والمستقلين.

جاء الإعلان في ٢٠٠٥/١٠/١٦ في لحظة حرجة من تاريخ سورية، اجتمعت فيها أخطار عديدة متنوعة المصادر، كادت تهدد البلاد بانفتاحها على كوارث حقيقية، إذ تمفصلت الأزمة الداخلية التي أنتجها الاستبداد مع ما جلبته سياساته من ضغوط خارجية، وكان مؤتمر حزب البعث في حزيران ٢٠٠٥ بنتائجه البائسة والمخيبة لآمال البعثيين أنفسهم، وتكريسه للسياسات القديمة الفاشلة، العامل المباشر والدافع للقوى السياسية والشخصيات الوطنية للائتلاف في إعلان دمشق.

جرى التأكيد في المرحلة الأولية للإعلان على مجموعة من الأفكار والمضامين الأساسية، خاصة ما يتعلق بأولوية التغيير الوطني الديمقراطي، ليعيد الإعلان التأكيد على توجهاته الأخرى في بيان التوضيحات بتاريخ٢٠٠٦/١/٣١، لكنه رأى أن جميع تلك التوجهات منوطة بإنجاز التغيير الديمقراطي، ومن ثم جاء انعقاد المجلس الوطني وإصدار بيان عن أعماله ليعيد التأكيد على جميع منطلقاته وتوجهاته، والذي كان لحظة

نوعية ومتقدمة في تاريخ سورية.

لا يعني ذلك أن مسيرة الإعلان كانت يسيرة، فقد تعرض لعدد من الهزات، مصدرها الأساسي هو الضغوط الأمنية التي لم تفسح المجال لقوى الإعلان وشخصياته؛ لإنجاز حوارات معمقة حول مختلف القضايا، لكن هذا لا ينفي وجود إشكالات وسلبيات تتعلق بأداء المعارضة ذاتها.

١- كان إيقاع الإعلان الذي سار عليه منذ تأسيسه بطيئاً، وهذه مسؤولية جميع المنضوين فيه، لكن ربما قدمت حداثة التجربة، والطيف الواسع للمشاركين، وصعوبات العمل الميداني في ظل الضغوط الأمنية المستمرة، بعض الأعذار.

٢- تجربة الإعلان فريدة وجديدة في الواقع السوري، وربما بسبب ذلك لم يتم استيعابها وهضمها بالشكل الأمثل، الأمر الذي ظهر بطرح قضايا عديدة، تصلح لأن تكون موضوعات لحزب سياسي ما، لكن غير متناسبة مع ائتلاف سياسي عريض، على أن هذه العيوب لا تخص اتجاهاً دون آخر، بل تخص الجميع وهو ما يتطلب حواراً دائماً ومستمراً داخل الإعلان.

٣- الضغوط الأمنية الشديدة حرمت قوى الإعلان من إنضاج أرضية صلبة وواضحة لتوجهاته السياسية، وهي التي لا تبنى إلا بالحوار الهادئ والمستمر والتفصيلي والعميق، ورغم ذلك لم تكن الخلافات التي ظهرت إلى العلن حول المبادئ والأساسيات، وإنما في الأمور الإجرائية والتكتيك ورسم الأولويات، وهذا يمكن معالجته عبر الحوار الصبور، وهو ما قامت به قوى وشخصيات الإعلان في فترة ما بعد انعقاد المجلس الوطني وحتى اللحظة.

من جانب آخر برزت في التجربة العملية أهمية وضرورة أن تتعامل القوى السياسية مع خلافاتها بشيء من المرونة، خاصة أن معظم الخيارات السياسية والأيديولوجية لها، بل ولجميع فئات الشعب السوري، قد نمت وتكونت في ظل بيئة استبدادية غير صحية، وأن تترك فرصة للمستقبل لإعادة تكونها في ظل شروط وبيئة ديمقراطية.

٤- كان انضمام تيار الإخوان المسلمين إلى إعلان دمشق، ولا يزال، موضع ترحيب. فهذا الانضمام يصب في دائرة طي الملفات القديمة ولملمة جراح مرحلة الثمانينيات (خاصة بعد التطورات الإيجابية المتنورة التي حصلت في رؤاهم الفكرية والسياسية، وكانوا السباقين في هذا الشأن)، فضلاً على كون هذا التيار جزءا من النسيج الوطني. لكن قيام هذا الطرف الوازن في الإعلان بعقد تحالف آخر تحت اسم «جبهة الخلاص» قد وضع قوى الإعلان في موقف حرج، وزاد من حدة الضغوط الأمنية، وقد تحملت قوى الإعلان تلك الضغوط، لكنها، ومن منظار المبادئ الأساسية للإعلان وحسب، لا

تزال تنظر بعدم الرضا إزاء هذا التحالف، وترى نفسها غير ملزمة به، لا سياسياً، ولا تنظيمياً، وتعتقد أن الحوار المستمر حول هذا الأمر من شأنه أن يقدم الرأي الصائب حول طرائق التعاطي مع مثل هذه الظواهر، أي التحالفات الأخرى التي قد تدخل فيها أطراف الإعلان، فإعلان دمشق لا يلزم أطرافه إلا بتوافقاته المحددة في وثائقه المختلفة.

لعل أعظم وسيلة في الدفاع عن تاريخ المعارضة السورية وجهودها وتضحياتها ومعتقليها، تكمن في الحفاظ على المكاسب التي تجسدها وحدة المعارضة الديمقراطية، واحتواء الأزمات التي تتعرض لها، وتجاوزها بشكل صحي بالانطلاق من مبدأ وحدة التنوع، وهذا ما سعت إليه قوى الإعلان من خلال الأمانة العامة المنبثقة عن المجلس الوطني الأول، عبر حواراتها المستمرة مع الجميع، بهدف إعادة تأكيد مبادئ الإعلان وأساسياته وإيضاحها وتعميقها، إدراكا منها لكون الإعلان خطوة متقدمة في تاريخ سورية، تصبح معها مسألة المحافظة عليه وعلى تقدمه باستمرار مصلحة وطنية سورية.

ثالثاً: المبادئ والمرتكزات الأساسية لإعلان دمشق

١ – الإعلان لا يستنفد المعارضة، فإعلان دمشق لا يدعي أنه المعبر الوحيد عن المعارضة السورية، لأن الشعب السوري وحركته أغنى من أن تحصر في مشروع واحد أو توجه محدد، ومن المؤكد والطبيعي أنها ستفرز حالات متنوعة وأشكالاً مختلفة من المعارضة الديمقراطية، ولأنه ليس لتيار سياسي أو حزب ما حق الادعاء بدور استثنائي، كما ليس لأحد الحق في نبذ الآخر أو سلبه حقه في الوجود والتعبير الحر والمشاركة في الوطن.

٢ – الإعلان مفتوح للجميع في إطار وحدة التنوع: الإعلان شديد الحرص على وحدة المعارضة في إطار تعددي، ولن يدخر جهداً في الحفاظ على هذه الوحدة، ويتطلع دوماً لمعالجة الصعوبات الناشئة بصبر وسعة صدر وروية، عن طريق الحوار المستمر، ومن هذا المنطلق بقي الإعلان مفتوحاً للجميع، مهما اختلفت مشاربهم وآراؤهم وانتماءاتهم، على قاعدة اعتراف الجميع بالجميع واحترام الجميع للجميع، للعمل من أجل الهدف الجامع الموحد، أي الانتقال بالبلاد من حالة الاستبداد إلى نظام وطني ديمقراطي.

ولم يستثن الإعلان من دعوته أهل النظام والمنتمين لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يعتبر جزءا من النسيج السياسي والوطني، القابلين بالتغيير الوطني الديمقراطي، ولا يستبعد أحداً إلا أولئك المندرجين في سياسات القمع والفساد، والذين يقيمون تحالفاً صريحاً مع سياسات دولية خارجية موجهة ضد سوريا الدولة والمجتمع، فالإعلان له مساره الخاص الذي لا يلتقي مع سياسات الاستبداد ولا يتوافق مع أساليب وسياسات الهيمنة الخارجية.

٣ – مبدأ التوافق الديمقراطي حول المبادئ والأساسيات والأهداف، ومبدأ الآليات الديمقراطية في القضايا الأخرى، ، فالعمل داخل إعلان دمشق يقوم من خلال توصل أطرافه وشخصياته إلى قواسم ورؤى توافقية ومشتركة، ومفتوحة على التجدد وإعادة النظر والتعميق بشكل دائم حول القضايا الأساسية، ويترك للآليات الديمقراطية البت في القضايا الأخرى، الإجرائية واليومية والتنفيذية.

وهذه التوافقات ملزمة للقوى والهيئات والشخصيات المنضوية داخل الإعلان. بالمقابل لا يقيد الإعلان حركة هذه الأحزاب والهيئات والشخصيات خارج هذه التوافقات. من جهة ثانية يرى الإعلان أن الاندراج في تحالف عريض لا يلغي الحق فى التعبير الصريح عن الاختلافات الفكرية والسياسية، فجميع وجهات النظر مشروعة، وتستحق المناقشة والاحترام، وإفساح المجال لها في الإقناع، لذلك يقف الإعلان بحزم ضد الرؤى والممارسات التي تحول الاختلاف الفكري والسياسي إلى إدانة أخلاقية أو سياسية للغير المختلف، ويرى أن إحدى مهامه تتمثل في نشر الثقافة الديمقراطية داخله وخارجه لتقويض أوهام الانفراد بالحقيقة المطلقة والنهائية، التي تؤدي إلى الفرقة والعداوات وحجب الحقائق وتلويث العقول وإعاقة المعرفة.

٤– التغيير الوطني الديمقراطي هو الهدف الأساسي والمهمة الحارة لإعلان دمشق:

أ – التغيير الوطني الديمقراطي، كما نفهمه ونلتزم به، هو انتقال سلمي ومتدرج لإعادة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، بوصفها دولة الكل الاجتماعي، ودولة الحق والقانون.

ب – الانتقال الديمقراطي هو حصيلة التفاعل بين المبادئ الديمقراطية العالمية والشروط المجتمعية. لكل مجتمع طريقه الخاص في تجسيد الانتقال الديمقراطي، إلا أن هذه الطريقة هى حصيلة التفاعل بين المبادئ والقيم العامة والإنسانية للديمقراطية، وبين الشروط الخاصة بكل مجتمع، وهذا يعني ضرورة التوصل عبر الحوار إلى برنامج عمل ديمقراطي متناسب مع الظروف الخاصة بمجتمعنا، واختيار الوسائل والآليات المناسبة لتحقيق هذا البرنامج.

ج – أساس الحاجة للديمقراطية هو إعادة إنتاج مبدأ سيادة الشعب وتوفير الشروط اللازمة لبناء الإنسان الحر والقادر والفاعل.

د – الديمقراطية هدف وأسلوب عمل، فآليات وطرائق الانتقال الديمقراطي لا بد أن تكون من جنس الهدف، لذلك يستخدم ائتلاف إعلان دمشق في نشاطاته جميع الوسائل السلمية المشروعة، والمتوافقة مع قيم حقوق الإنسان والآليات الديمقراطية، ويناهض جميع أشكال العنف بمستوياته العديدة، المعنوية والمادية، وبجميع مصادره، المجتمعية

والحكومية والدولية.

هـ- تغيير نظام وليس إسقاط سلطة، فالتغيير الوطني الديمقراطي المنشود لا يعني إسقاط سلطة وإحلال غيرها، بقدر ما يعني تغييراً سلمياً وتدريجياً في بنية النظام القائم ووظائفه وآلياته، أي تحويل الدولة القائمة إلى دولة وطنية ديمقراطية، وهذا لا بد أن يأتي ضمنه تغيير بنية السلطة ودورها ونهجها وآليات عملها بغض النظر عن شخوصها، من سلطة تحتكر الدولة وتلغي طابعها الوطني العام إلى سلطة وطنية ديمقراطية، أي سلطة منتخبة ديمقراطياً، وقابلة للتداول، وتضع مسافة بينها وبين الدولة فلا تتعدى عليها وتلتهمها وتجردها من عموميتها، وقد أظهر الإعلان ذلك منذ اللحظة الأولى، عندما أقر بنبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية، وعندما عبرت قوى الإعلان في أكثر من موضع ومكان عن رؤيتها لذاتها ولوظائفها، إذ رأت على الدوام في المعارضة مسؤولية وطنية، وليست فعلاً تآمرياً أو صراعاً على السلطة، أو فعلاً إقصائياً لأحد، وفي سياق ذلك يأتي رفضها المبدئي للعنف وجميع التعبيرات والآليات المرتبطة به، كالأساليب الأمنية والبوليسية والمؤامراتية، تلك التي أضرت وتضر بجوهر العمل الديمقراطي السلمي، لذلك يمثل الإعلان مشروعا مقترحا على شعبنا للتغيير الوطني الديمقراطي، بمعزل عن رؤية النظام الحاكم الذي أدار ظهره لجميع دعوات التغيير، وتنصل من وعوده الإصلاحية، وهذا يعني القطع مع الرؤى والممارسات الاستبدادية.

و- الانتقال الديمقراطي هو الطريق الوحيدة لخدمة الأهداف والمهام الأخرى ولبناء وعي حقيقي بها، فالديمقراطية أولاً هي عامل وقائي لسلامة الدولة والمجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية، ومدخل أساسي لاستئصال حالات العنف المحتملة في المجتمع، وهي ثانياً المدخل الضروري، كما ظهر في الواقع، للحفاظ على الاستقلال الوطني وحمايته، ولاستعادة الجولان وتحصين البلاد من خطر العدوان الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، ومن خطر التدخلات العسكرية الخارجية، ومن خطر سياسات الهيمنة والحصار الاقتصادي، وهي ثالثاً البوابة الفعلية لقيام سوريا بدور إيجابي فعال في المحيط العربي، بما يضمن تعزيز التضامن والتنسيق والعمل المشترك بين الدول العربية.

ز- الانتقال الديمقراطي مدخل أساسي لإطلاق عملية تنمية حقيقية بمفهومها الواسع، أي التنمية البشرية، عبر إنجاز جملة من الإصلاحات الهيكلية الأساسية والضرورية في العملية الاقتصادية، والارتقاء بالمناهج التعليمية والتربوية القادرة على بناء الأفراد القادرين على التعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم.

٥ - الإعلان مسار ثالث لا يلتقي مع مسار الاستبداد والفساد، أو مع مسار سياسات الخارج في الهيمنة، ولهذا المسار مجموعة من المحددات:

– التغيير الوطني الديمقراطي المنشود هو فعل داخلي محض، بجهود المجتمع السوري وسائر القوى الوطنية الديمقراطية، وعبر التفاعل بين القيم والمبادئ الديمقراطية العالمية، وبين معطيات الواقع السوري.

– أساس أية علاقة أو حوار مع الخارج (دولاً وحكومات) هو المصالح الوطنية التوافقية العليا، فقوى إعلان دمشق وشخصياته تنأى بنفسها عن تحول عملها ليخدم أعداء البلاد في أية لحظة من اللحظات، وبالمقابل تعتبر نفسها بعيدة عن الخضوع لأي ابتزاز يقوم به النظام الحاكم الذي يجعل من نفسه مقياساً للوطنية، التي تحولت على يديه إلى أداة لاستمرار الاستبداد وتأجيل الاستحقاق الديمقراطي وأداة لقمع الحريات.

– الرفض الصريح والواضح لمبدأ التدخل العسكري لفرض أي تغيير داخلي من أي نوع، والوقوف ضد عناصر الهيمنة الخارجية بجميع مستوياتها العسكرية والاقتصادية وغيرهما، والرفض الصريح والواضح للإرهاب والفعل الإجرامي، أيا كان مصدره ومستواه ومبرراته وأهدافه.

أساس إقامة التحالفات الدولية والإقليمية في السياسة الخارجية المبتغاة هو معيار المصلحة الوطنية وليس استمرار السلطة والاستبداد، فالإعلان لا ينظر بارتياح لكثير من التحالفات المعقودة من قبل النظام الحاكم.

– بناء علاقة سوية مع الخارج بمفهومه الواسع، خاصة أن العالم أصبح أكثر تداخلاً وانفتاحاً، فالإعلان يطمح، على صعيد الرؤية والممارسة السياسية، لبناء علاقات إيجابية مع الخارج، خالية من عقد الخوف والنقص والإهانة والانجراح الحضاري، ومستندة إلى الثقة بالذات والتعامل الندي. لذلك يرى أن الرؤى المنطلقة من العداء المطلق للخارج بجميع مستوياته هي رؤى مضللة، وتجر الكوارث، ولا تقدم الفائدة، إذ تعيق استقبال العناصر الإيجابية وأنماط التفكير الحديثة في الثقافات الأخرى.

كذلك لا يختزل الخارج في الدول التي تتعارض سياساتها مع مصالحنا الوطنية، إنما يضم أيضاً مؤسسات وهيئات دولية و»أمم متحدة» وقوى ديمقراطية ومنظمات مجتمع مدني وجمعيات حقوق الإنسان، وهنا ينبغي ألا نتردد في الانفتاح والإفادة منها جميعاً فيما يخص قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجتمعنا، وألا نتقاعس عن المشاركة في دائرة المجتمع المدني العالمي المندمج أو المرتبط بشبكات تتجاوز الدول والحدود، بهدف القيام بمقاومة سلمية ديمقراطية ضد عناصر الهيمنة والاستغلال والاستبداد في العالم أياً كان مصدرها ومستواها.

– قوى إعلان دمشق وشخصياته غير معنية بحل أزمات النظام الذى ذهب إليها وحيداً دون مشاركة شعبه وقواه الوطنية، ولذلك هي غير معنية لا بالترحيب، ولا بالإدانة،

لأية ضغوط يمارسها الخارج على النظام والعناصر الفاسدة فيه حصراً، فما يحدث من توافق أو تنافر بين النظام والخارج لم يكن للشعب والقوى الوطنية أي دور فيها.

٦- التزام إعلان دمشق باستعادة الجولان وتحريره من الاحتلال، وينظر الإعلان للتسوية بوصفها أحد مسارات أو وسائل تحريره واستعادته إلى السيادة السورية، شريطة عدم التنازل عن أجزاء منه أو التفريط بالمياه أو وضع البلاد في التزامات تنقص من السيادة الوطنية فيما يتعلق بمسألة الأمن المتبادل، أو التأثير سلباً على حقوق الشعب الفلسطيني، وشريطة أن يكون للشعب السوري الكلمة الأخيرة من خلال استفتاء عام، أو لمجلس شعب منتخب انتخابا ديمقراطيا حقيقيا وفق قانون عصري للانتخابات.

السلام خيار استراتيجي للإعلان، لكن عندما يقف العدوان الإسرائيلي حائلا ضده، تصبح خيارات استرجاعه بالوسائل كافة مشروعة، شريطة أن تكون منسجمة ومتوافقة مع أوضاع داخلية وعربية ودولية في صالحنا، وحتى هذه الخيارات الأخرى ننظر لها بوصفها وسائل لبناء السلام في المنطقة.

المقاومة المستندة إلى إجماع وطني وإلى القانون الدولي الإنساني هي حق مشروع، أما الحركات المتسترة بالمقاومة، وتمارس الإرهاب، وتنتهج العنف من أجل العنف، وتستهدف المدنيين والأبرياء، فهي حركات مرفوضة نهجاً وممارسة.

٧- الأديان مصدر أساسي لتعزيز قيم الإنسانية والعدالة والحريات: يقوم جوهر الأديان جميعاً على الارتقاء بالإنسان وتحقيق المساواة بين البشر وإلغاء جميع أشكال العبودية التي تقلل من قيمة الإنسان، وقد لعبت في منطقتنا دوراً بارزاً على وجه الخصوص، بحكم منشئها، ففي إطار الإسلام وقيمه وأخلاقه تكونت الحضارة العربية الإسلامية، التي أصبحت المكون الثقافي الأبرز في حياة الشعب والأمة. ويسجل للإسلام تفاعله الإيجابي والمثري مع الديانة المسيحية السابقة له تاريخيا في بلاد الشام، والتي مازالت حاضرة إلى اليوم في مجتمعنا، وتفاعله أيضا مع الثقافات الوطنية الأخرى السابقة واللاحقة، والتي لعبت جميعها دوراً مهماً في تخصيب الثقافة الوطنية وإغنائها وإثرائها عبر التاريخ، ومما لا شك فيه أن جميع هذه العقائد تؤكد على نبذ التعصب والعنف والإقصاء واحترام الآخر، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة.

إن بناء الدولة الوطنية الديمقراطية يعني في الأساس أنها دولة جميع المواطنين، أي هي الدولة التي تتعامل مع الأفراد باعتبارهم متساوين في حقوق المواطنة وواجباتها، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والاجتماعية والدينية والطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية.

٨- سوريا جزء من الوطن العربي، ترتبط به بصلات وعلاقات تاريخية واستراتيجية وسياسية، وبمصالح مستقبلية وآمال ومصائر مشتركة، لذلك من المهم أن تتوجه السياسة الخارجية نحو توثيق هذه العلاقات والروابط، والقيام بدور إيجابي وبنَّاء في المحيط العربي، خاصة لجهة تعزيز العمل العربي المشترك بجميع أشكاله ومستوياته، وتصحيح ما تخرب من علاقات سوريا مع هذا المحيط (خاصة مع لبنان) على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة والمتبادلة، وهذا الإقرار لا يتناقض ألبتة مع اعترافنا بحقوق القوميات الأخرى في سوريا (خاصة الأكراد)، فهي بمجموعها جزء من النسيج الوطني السوري، خاصة في ظل فهمنا الإنساني والحضاري للقومية العربية التي لا يمكن أن تكون موقفاً انثنائياً أو تمايزياً أو عدوانياً تجاه الغير أو منغلقاً على الذات.

رابعاً: أهداف إعلان دمشق:

للتغيير الوطني الديمقراطي مجموعة من المداخل والتحديدات:

١- الدولة الوطنية الديمقراطية: إعادة بناء الدولة المدنية الحديثة من خلال عقد اجتماعي، يتجسد في دستور جديد يكفل التعددية السياسية وتداول السلطة وسيادة القانون واستقلال القضاء والفصل بين السلطات الثلاث.

٢- إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون حديث للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع.

٣- احترام حقوق الإنسان والالتزام بجميع الشرائع الدولية المتعلقة بها، والمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، انطلاقاً من الإقرار بمبدأ المواطنة الذي ينظر لجميع المواطنين بشكل متساوٍ بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة.

٤- إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وجميع القوانين ذات العلاقة، ومنها القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠، والإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً أو طوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاعتقال والاضطهاد السياسي.

٥- ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، خاصة الآشوريين والأكراد، وإيجاد

حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة وأمن سوريا أرضاً وشعباً، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين السوريين الأكراد مع سائر المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وسائر الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وإعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموا منها.

٦ – تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية وغرف الصناعة والزراعة والتجارة من وصاية السلطة والهيمنة الحزبية والأمنية، وتوفر شروط العمل الحر والمستقل لها كمنظمات مجتمع مدني.

٧ – إطلاق عملية تنمية متواصلة في المجتمع السوري على المستويات كافة، البشرية والاقتصادية والعلمية، بما يضمن تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين والعدالة الاجتماعية، ومحاربة ظواهر النهب والفساد والإفساد، ودخول سوريا إلى المجتمع العالمي من بوابة العلم والإنتاج والمعرفة.

٨ – تعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على روحه المهنية، وإبقاؤه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية، وحصر مهمته في صيانة استقلال البلاد، والحفاظ على النظام الديمقراطي والدفاع عن الوطن والشعب ضد الأخطار الخارجية.

٩ – الالتزام بتحرير الجولان المحتل بالوسائل كافة، حسب الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية، وتمكين سوريا من أداء دور عربي وإقليمي إيجابي وفعال.

١٠– المساهمة في إعادة بناء الثقافة الوطنية والوعي الوطني على أرضية الثقافة الديمقراطية، وتحرير الثقافة والوعي من التشوهات التي لحقت بهما بفعل الاستبداد والثقافة الشمولية.

خامساً: استراتيجيات عمل وآليات تنظيمية

يحتاج الوضع الراهن في سوريا إلى وضع تصور لاستراتيجية متكاملة للتحول الديموقراطية، شروطه ومعوقاته وأساليب ووسائل تجاوزها وتخطيها، وهو ممكن من خلال الحوار المستمر داخل الإعلان وخارجه، إذ إن طرح المبادئ والأهداف العريضة، رغم أولويته وأهميته البالغة، دون الاهتمام بتفاصيل الواقع والتكتيك اللازم للوصول بشكل متدرِّج للهدف، ودون تحويل الأهداف إلى خطوات سياسية متدرجة، لا ينهض بالواقع خطوة واحدة إلى الأمام.

إن الوقت الذي يفصلنا عن التغيير الوطني الديمقراطي، سواء أكان قصيراً أم طويلاً،

ينبغي أن يملأه العمل الدؤوب والقادر وحده على تخفيف آلام الانتقال أو تجاوزها، من أجل تعزيز حالة ائتلاف إعلان دمشق، وتحويله إلى حالة شعبية قادرة على توفير الشروط الداخلية للانتقال الديمقراطي، لذلك يذهب الإعلان دوماً باتجاه دعوة جميع مكونات الشعب السوري، بمن فيهم أبناء وطننا البعثيون والمنتمون لأحزاب الجبهة الحاكمة، إلى مشاركة قوى إعلان دمشق، ونزع الخوف وعدم التردد والحذر، لأن التغيير المنشود لصالح الجميع، ولا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد.

كما سيتوجه إعلان دمشق بشكل دائم نحو عقد المؤتمرات والمجالس الوطنية، ساعيا نحو توسيعها، وتطوير آليات انعقادها، والإفادة من التجربة الواقعية، بما يؤدي إلى توسيع دائرة المشاركة والتوافق على مشروع التغيير الوطني الديمقراطي.

أما ما يخص القضايا التنظيمية، فإن إعلان دمشق يرى نفسه معنياً على الدوام بإبداع آليات تنظيمية جديدة، وإغناء تجربته في هذا المجال، بالاستناد إلى الأفكار والأسس التالية:

١- التجربة الواقعية وما تمليه من حاجات تنظيمية.

٢- خدمة مشروع التغيير الوطني الديمقراطي.

٣- مبدأ التوافق في الأساسيات والمبادئ والأهداف.

٤- المزاوجة بين مبدأ التمثيل، والانتخاب بآليات وطرائق جديدة، تتناسب مع أوضاع الإعلان واللحظة السياسية.

٥- آليات تسمح ببناء حركة شعبية تتجاوز أعضاء الأحزاب السياسية، وتفتح المجال لمشاركة مفتوحة وواسعة عبر جذب الطاقات العديدة خارج الأحزاب، وإيجاد معايير مرنة، لكن واضحة ومحددة، لدعوة أو انضمام شخصيات وقوى جديدة.

٦- إيجاد آليات واضحة تمنع وصاية أحد على أحد، لا وصاية الأحزاب على الحركة الديمقراطية، ولا استبعاد للأحزاب من الحركة.

ولهذا الغرض ستشكل الأمانة العامة لإعلان دمشق لجنة توافقية من أصحاب الخبرات، من القوى والشخصيات المؤتلفة في الإعلان، لتقديم مشروع تنظيمي توافقي، يعرض على المجلس الوطني القادم، الذي سيدعى له جميع الحاضرين والمدعوين في دورته الأولى، بالإضافة لأطراف وشخصيات جديدة حسب المعايير التوافقية وتطورات الوضع الداخلي.

سادساً وأخيراً:

تنظر قوى إعلان دمشق وشخصياته لهذه الوثيقة التوافقية على أنها تمثل، بمعنى من المعاني، تحية لأولئك القابعين في السجن، ويتعرضون لمحاكمات صورية وتعسفية، أي معتقلي إعلان دمشق، الذين يدفعون في كل يوم ولحظة ثمنا عن إصرار الشعب السوري وسائر القوى الوطنية الديمقراطية، على إنجاز مشروع التغيير الوطني الديمقراطي مهما طال الزمن أو قصر، خاصة أن الهدف الرئيس من اعتقالهم كان ضرب المعارضة الوطنية الديمقراطية، وبعثرتها وشل قدرتها على الحركة والفعل. كما ينظر الإعلان لقضية المعتقلين، الحاليين والسابقين، باعتبارها تمثل قضية الحريات في سورية، وهي المعركة التي لا بد من كسبها بطي ملف الاعتقال السياسي نهائياً، وتلتزم قوى الإعلان بالإبقاء على هذه القضية حية في ضمائر السوريين والمجتمع الدولي، وستفعل ما بوسعها لإطلاق سراحهم وتعويضهم عن الأذى الذي لحق بهم وتقديم الاعتذار لهم من قبل السلطات القضائية.

إعلان بيروت- دمشق
والسياسات الخاطئة للنظام مستمرة

-١-

بدأت السلطات السورية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ بحملة اعتقالات واسعة، هي الأكبر بحق النخبة الثقافية السياسية منذ إجهاض ربيع دمشق في أيلول عام ٢٠٠١. السبب الواضح للاعتقال هو التوقيع على وثيقة «إعلان بيروت – دمشق» التي صدرت عن نخبة من المثقفين السوريين واللبنانيين بلغ عددهم ٢٧٢ مثقفاً وناشطاً وسياسياً، تتحدث عن رؤيتهم لتصحيح العلاقات بين الشعبين والدولتين في سوريا ولبنان، وضرورة إرسائها على أسس صحية وندية. أما التهم التي وجهت للمعتقلين فهي، كالعادة، إضعاف الشعور القومي، وإيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية، ونشر أخبار كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها، والذم والقدح بحق رئيس الدولة أو محكمة أمن الدولة.

طالت حملة الاعتقالات نشطاء سياسيين وحقوقيين ومثقفين آخرين منذ ذلك الحين، فالقانون المفصل على مقاس السلطة جاهز تفعل من خلاله ما تشاء، والتهم معروفة، ولم تتغير منذ أن بدأ النظام تصفية معارضيه في حقبة الثمانينيات.

من البديهي القول إن اعتقال الموقعين على وثيقة "إعلان بيروت–دمشق" يعتبر انتهاكاً لأبسط الحقوق التي كفلتها الأعراف والمواثيق الدولية. أما إحالة المثقفين والسياسيين وأصحاب الرأي إلى محاكم مدنية، على غير العادة، فهي محاولة مكشوفة تلجأ إليها السلطة لتضليل الرأي العام العربي والدولي والمؤسسات والمنظمات الحقوقية، بعد أن

سيطرت الأجهزة الأمنية على السلطة القضائية في البلاد وانتهكت حرمتها وقضت على استقلاليتها.

-٢-

جاءت حملة الاعتقالات تلك إذاً على خلفية صدور بيان مشترك بين نخبة من المثقفين السوريين واللبنانيين باسم «إعلان بيروت–دمشق»، دفعهم شعورهم العالي بالمسئولية، وحرصهم على البلدين وعلى قيام علاقات صحية بينهما خالية من أبعاد الهيمنة والوصاية، وبهدف قطع الطريق على أطراف خارجية يمكن أن تصطاد في الماء العكر، الأمر الذي يمكن أن يضع البلدين معاً في مرمى الخطر، مستندين في ذلك إلى قناعتهم وإيمانهم بأن الثقافة يمكن أن تصلح جزءا مما أفسده «عطارو» السياسة في البلدين بممارساتهم الخاطئة واللاعقلانية.

جريمة المثقفين السوريين أنهم أرادوا ألا يكونوا شهود زور على ما يحدث من ممارسات خاطئة، وتلك هي مهمة سائر المثقفين في العالم. فمن حقهم، بل من واجبهم، المشاركة في كل ما يجري حولهم، ويتعلق بمصالح شعبهم ومصير بلادهم، ولو عن طريق إبداء الرأي، ويقع على السلطات، الحكيمة بالطبع، واجب الإنصات لآرائهم والاستفادة منها. إلا أن النظام الحاكم الذي سيطر على الفضاء العام واحتكره، ليس لديه استعداد بعد لسماع أي صوت مغاير، وإذا كان المثقفون السوريون قد ارتكبوا «خطأ» ما، فهو أنهم اعتقدوا أن بإمكانهم أن يكونوا أو يصبحوا كسائر مثقفي الأرض!!.

إقدام السلطة في دمشق على اعتقال المعارضين السوريين، من مثقفين وكتاب وفنانين وأصحاب رأي، لأنهم وقعوا عريضة مع أقرانهم اللبنانيين تطالب بتجديد العلاقات اللبنانية – السورية بعد الأهوال التي عاشها الشعبان الشقيقان خلال فترة الهياج، لا يعني إلا أن السلطة تضيق ذرعا بالكلمة، والرأي الآخر، فالمثقف المعترف به لدى السلطة هو المثقف الصامت الذي بلع لسانه، والرأي المطلوب هو فقط ذلك الرأي الذي يتغنى بالمواقف «الحكيمة» والسياسات «الرشيدة» والمواقف «الوطنية» و«القومية» للسلطة، حتى لو كان الواقع المعاش لا يمت بأي صلة لتلك المواقف والسياسات الممارسة. أما السياسي المطلوب فهو «السياسي المهرج» وصاحب الطبلة والمزمار، لا صاحب المواقف العقلانية، والمواطن «الصالح» هو ذاك الذي لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم.

يحق للجميع أن يتساءل أين الحكمة في ممارسات النظام تجاه معارضيه من المثقفين والسياسيين؟ ألم يكن من الأجدى والأنفع أن تذهب السلطة نحو تأييد ومباركة مبادرة المثقفين؟ ولو حدث ذلك؛ أما إكان من الممكن أن يحدث تحول حقيقي في العلاقات بين البلدين في اتجاه إيجابي، بعد أن جربت السلطة أدواتها السابقة التي اعتادت عليها في إدارة العلاقة

مع الشقيق لبنان على مدار أكثر من عام منذ اغتيال رفيق الحريري، وكانت النتيجة أن الأمور تزداد سوءا يوما بعد يوم بين البلدين وتجلب المزيد من الأخطار عليهما معا؟. لكن يبدو أن الطبع أقوى من التطبع، وما زالت ممارسة السياسة بوصفها «فن إدارة الحكم والمجتمعات» غريبة ومستهجنة لدى القيمين على الحكم والممسكين بزمام الأمور، فهم لا يفهمون السياسة إلا بوصفها «فن الحفاظ على المصالح الضيقة»، و»فن جلب المصائب والأخطار على الأوطان». هذه هي المنطلقات، أما الوسائل فهي من جنس الغايات، لذلك تبدو آلية البطش وسحق المعارضين هي الآليات الوحيدة الدارجة والمعتمدة.

هل تعبر سياسة البطش عن قوة حقيقية؟

بالتأكيد لا. فالقوة العمياء والغاشمة لا تعبر إلا عن عجز فاضح عن ممارسة السياسة، وقديما قالوا «السيف أول أسلحة الضعيف»، تماما كما الحرب آخر وسيلة يجري استخدامها في العلاقات بين الدول، وكما الكي هو آخر العلاجات المستخدمة. السياسة الحكيمة تقول الكلمة بالكلمة والسياسة بالسياسة والموقف الثقافي بموقف ثقافي والرأي بالرأي، وهذه هي القوة الحقيقية.

-٣-

صحيفة تشرين السورية الرسمية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٨ انتقدت بشدة وثيقة «إعلان بيروت–دمشق» ووصفتها بالوثيقة «المليئة بالأكاذيب التي لن تقنع أبداً أي إنسان عقلاني»، وزعمت أن الوثيقة من نتاج وإلهام فريق ١٤ آذار وأحد رجالاته الذي وصفته الصحيفة بالزعيم «المتقلب». كما أشارت الصحيفة إلى أن «توقيت العريضة مثير للشك؛ لأنه يأتي في الوقت الذي كان يتحضر فيه مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار جديد ينتقد فيه سورية».

في سوريا «الحديثة»، وسورية السائرة في طريق «التحديث والتطوير»، كما يحلو لأصحاب السلطة وصفها، يجري استخدام العسف القانوني والاعتقال في مواجهة الموقف المخلص والحريص على توطيد الإخوة بين الدولتين الشقيقتين عبر فصل الخلاف بين السلطات عن جوهر العلاقات الأخوية التي لا غنى لكل طرف منها عن الآخر. وبالتزامن مع سياسة البطش، يكون تضليل الرأي العام أساس الخطاب السياسي وعماده. الأمر الذي يقضي بعدم الاكتفاء بزج المعارضين في السجون، إنما إلى جانب ذلك لابد من تشويه صورتهم لدى الناس، باتهامهم بالعمالة واللاوطنية.

دروس التاريخ المفيدة لا تعني السلطة في شيء، فتجربة ثلاثة عقود من سياسة الهيمنة

على المجتمع اللبناني ومصادرة الحريات فيه، لم تترك أثرا في السياسة الرسمية، فالأمور على حالها ولا ضرورة لتغيير النهج المعتمد، سواء في التعامل مع المجتمع السوري أو في العلاقة مع لبنان الشقيق، وليس هناك أسهل من رمي المعارضين بتهم العمالة واللاوطنية. وليس أسهل من تحويل «أصدقاء» الماضي في لبنان إلى أعداء وعملاء، ليظهر أن «لبنان» المقبول لدى النظام هو فقط «لبنان» الموجود تحت الوصاية والمسيطر على قراراته من قبل الأجهزة الأمنية ومافيات الفساد، ولبنان الخالي من الرأي والحريات والصحافة، تماما كما هو الحال في سورية.

الوثيقة نتاج نخبة من المثقفين السوريين واللبنانيين، وليس سواهم كما يشير خطاب السلطة، فالمثقفون من البلدين يرفضون الارتهان للسلطتين ولرجالات السياسة أياً كانت مواقفهم في البلدين، وهم من الحريصين على سوريا ولبنان معاً، سوريا الوطن وسورية الشعب، وليس سوريا المصالح الضيقة، ولبنان الوطن الحر المستقل، وليس لبنان الملحق بالأجهزة الأمنية.

الموقعون على الوثيقة ينظرون للبنان ككل، بكل بشره وتياراته، ولا يدعمون فريقاً ضد فريق، ولا ينتصرون لطرف دون آخر، إنما يذهبون نحو أمل بناء لبنان الوطن الذي يحتضن جميع أبنائه، ونحو سوريا ديمقراطية وصاحبة دور ريادي ديمقراطي حقيقي في محيطها العربي، يقوم على احترام حريات وخيارات الآخرين ودعم المصالح الوطنية التي لا تتعارض بالتأكيد مع آمال الجميع بأفق قومي يجري الوصول إليه بطريق ديمقراطي.

الموقعون على الوثيقة يدعمون المواقف العقلانية والسياسات الصائبة، ويلهمهم في ذلك قناعاتهم بالإنسان ومصالح الأوطان والحريات والضمائر الحية، لا المصالح الضيقة للبعض في سوريا ولبنان على حد سواء، التي تتعارض بالضرورة مع المصالح الجماعية للبشر والأوطان، والأنكى هو أن تتستر تلك المصالح الضيقة بلبوس «القومية العربية» وتتذرع على الدوام بـ «الأخطار الخارجية». إلى جانب ذلك يجري تضليل البشر المبعدين رغم أنوفهم عن كل مشاركة وقرار بهذا الخطاب، فهذه الأخطار جاءت في جزء كبير منها على يد المسكين بزمام الأمور على مدى عقود، ولا نعتقد أن بياناً لمجموعة من المثقفين بإمكانه أن يجر عدواناً على البلدين أو يضعهما في دائرة الخطر، فقد تكفلت السياسات اللاعقلانية وفساد البعض ومصالحهم بجلب كل الأخطار والمصائب للمنطقة.

بالتأكيد ليس المثقفون هم المسئولين عن قرارات مجلس الأمن فيما يخص سوريا ولبنان، ومنها القرار ١٦٨٠ كما أشاعت السلطة، فهم لا يملكون إلا كلمتهم، بل هي السياسات الخاطئة التي تجر سوريا ولبنان من حفرة إلى أخرى، ولا أحد يستطيع التكهن

بالمدى الذي ستصله هذه السياسات، ولا بالحجم الكبير للأخطار التي ستترتب عليها. من هنا طالبت الوثيقة بترسيم الحدود والتمثيل الدبلوماسي، لأن ذلك سيحدث عاجلاً أم آجلاً (وهو ما حدث فعلاً في أواخر عام ٢٠٠٨)، والأفضل أن يحدث بمبادرة الطرفين ورضاهما، قبل أن يجبرنا الآخرون على فعله بالطريقة التي تتناسب مع مصالحهم ورؤيتهم للمنطقة.

أما عن تزامن صدور الوثيقة مع «محاولات الضغط على سوريا وصدور قرار جديد من مجلس الأمن يتعلق بترسيم الحدود والتمثيل الدبلوماسي»، فهي حجة على أصحابها، وليس على المثقفين السوريين واللبنانيين. إذ فضلاً على النقد الدائم طوال عقدين من الزمن الذي وجهته المعارضة السورية لأداء النظام في لبنان، فإن المعارضة ما تركت فرصة في تصدير رؤيتها للعلاقات بين البلدين إلا واستخدمتها خلال العام الذي انقضى بعد اغتيال الحريري، لكنها ما وجدت لحظة إنصات وتعقل عند النظام.

حجة التوقيت والتزامن مع الضغوط الخارجية حجة السلطة على الدوام خلال أربعة عقود، الأمر الذي يجعلنا نقول، بثقة وضمير مرتاح، إنه لا يوجد لدى السلطة توقيت مناسب لأي شيء، اللهم إلا للحفاظ على الآليات والطرائق السائدة منذ زمن. لا يوجد توقيت مناسب لتصحيح العلاقة مع لبنان، ولا يوجد توقيت مناسب لإطلاق الحريات، ولا لإصلاح الوضع الداخلي، لكن الوقت مناسب دائماً لتخويف المواطنين والزج بالمعارضين في السجون.

المعارضة السورية لا تربط نفسها بتوقيت السلطة، خاصة عندما تكون غطاء لاستمرار نهجها. كان الوقت والساحة ملك السلطة طوال سنوات العهد الجديد ما بعد العام ٢٠٠٠، ولا ينافسها أحد في ذلك، فماذا فعلت فيما يخص قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والقضائي..؟، كما كان الوقت والساحة ملكها في لبنان طوال عقدين على أقل تقدير، فأين وصلت بالعلاقات بين البلدين ؟. فبعد التقارب الذي وصل إلى حد إدماج لبنان في النظام الأمني السوري، حدث افتراق يكاد يلامس حدود الحرب على امتداد الفترة ما بعد اغتيال رفيق الحريري، فهل يعبر هذا الانتقال من طرف إلى الطرف النقيض عن سياسة حكيمة، أو هل يعبر فعلا عن سياسات وطنية وقومية، كما يحلو للنظام السوري الادعاء.

لا ندري من الذي يخدم أعداء سوريا ولبنان، هل هم أولئك الذين ما فتئوا يحذرون من النهج الأمني في التعامل مع الجار الشقيق، أم أولئك الذين أصروا منذ اتفاق الطائف على تحويل لبنان إلى «ملف أمني» وتحويل العلاقة بين البلدين إلى علاقات مافيوية، الأمر الذي أساء لإيجابيات الوجود السوري في لبنان.

لا تلتقي الوطنية بالتأكيد مع الفساد والإفساد، ولا مع قمع الحريات، ولا مع إهانة الثقافة والمثقفين والزج بهم في السجون، فهذه الأساليب لا تخدم لا «الوطنية» ولا «القومية»، بل هي الوسائل المثلى لقهر البشر وإسكاتهم وتعبيد الطريق وتسويته أمام أعداء البلاد.

غاية السلطة من ممارسة هذه السياسة العنفية هي الإبقاء على المجتمع السوري راكداً وإرهابه وتخويفه ومنعه من أي دور محتمل. بالتأكيد لا تساهم هذه السياسة إلا في إضعاف سوريا الوطن وسورية الشعب أمام أعدائها الذين أبدعوا في استغلال أخطاء النظام وسقطاته؛ ومن ثم فإن مصداقية شعارات «الوطنية» و«المصلحة القومية» التي يرفعها النظام ويتستر بها، لا يمكن القناعة بها طالما لم يذهب باتجاه إطلاق الحريات الديمقراطية، وإلغاء حالة الطوارىء والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، والقضاء على الفساد، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي.

قراءة فى وثيقة «إعلان بيروت-دمشق»

أولاً: مقدمة

أثار صدور وثيقة «إعلان بيروت–دمشق» في أيار ٢٠٠٦ موجة عالية من النقاش في كل من سوريا ولبنان، وهو أمر إيجابي عموماً، لولا حملات التخوين والتشكيك بالموقعين التي انساقت نحوها السلطة السورية وبعض القوى والشخصيات الموالية لها، والتي تشكل الغطاء الأيديولوجي؛ لاعتقال عشرة من المثقفين السوريين الموقعين على الإعلان، ولفصل سبعة عشر مثقفاً وسياسياً وناشطاً من أعمالهم في الدولة من الموقعين على الإعلان أيضاً، أو من الذين أعلنوا في مرحلة لاحقة التضامن مع الإعلان والموقعين عليه.

عقدت في سوريا ندوات رسمية، حضرها أعضاء في مجلس الشعب، وبعض القوى السياسية الموالية في جبهة السلطة، وبعض الشخصيات الثقافية والإعلامية المحسوبة على السلطة، وقد غاب (أو بالأحرى جرى تغييبهم) عن هذه الندوات، أصحاب الرأي الآخر، أي الموقعين على الإعلان من السوريين، فقد كانت أبواب السجن قد فتحت لبعضهم، وتكفلت الأجهزة الأمنية باستدعاء البعض الآخر وتخويفه وتهديده، فيما تكفلت أجهزة الدولة الأخرى بمحاربة الباقين عن طريق فصلهم من أعمالهم وتجويعهم، وكأن السلطة والموالين لها لا يريدون أن يسمعوا إلا صدى أصواتهم.

ثانياً: فى مقدمة الإعلان

تضمنت مقدمة الإعلان ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول:

تنطلق الوثيقة من حقائق لا يستطيع أحد إنكارها، أولها الاعتراف بحقيقة التدهور المتسارع للعلاقات بين سوريا ولبنان، وثانياً بكون هذه العلاقات قائمة بين «بلدين جارين وشعبين شقيقين»، وثالثها أن نطاق هذا التدهور قد «اتسع منذ إجراء التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود»، بما يعني ضمناً أن أسباب هذا التدهور عميقة وقديمة، لكنه أخذ شكلاً مطرداً ومتسارعاً مع حادثة التمديد، وربما لتباين وجهات النظر، لم تشأ الوثيقة الذهاب نحو الماضي البعيد للبحث في البدايات، أو بالأحرى في جذور هذا التدهور. رابع تلك الحقائق هي أن هذا التدهور «تصاعد بوتائر شديدة الخطورة، مع ارتكاب جرائم الاغتيال السياسي... وفي المقدمة منها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري».

المحور الثاني:

المحور الثاني الذي ركزت عليه مقدمة الإعلان هو تحديد العوامل الدافعة لهذه المبادرة والجهات التي أصدرتها والأهداف التي تتوخاها. فالشعور بالقلق إزاء التدهور الشديد كان الدافع المحرك، لكن هذا «القلق الشديد»ربما لم يخامر الذين شاركوا في الحملة الإعلامية ضد الموقعين على الإعلان في البلدين، في حين استبد بهم القلق إزاء الإعلان ذاته وموقعيه. الفعل الأول يتطلب أفراداً أحراراً ومقتنعين بدورهم المستقل عن السلطات الحاكمة، ويؤمنون بحقهم وواجبهم في المبادرة إزاء قضايا أوطانهم وشئون مجتمعاتهم. الفعل الثاني لا يتطلب سوى تنفيذ الوصايا والتعليمات التي تصلهم.

الحقائق الواقعية التي انطلقت منها مقدمة الإعلان ربما تكون خاطئة في نظر أقطاب الحملة الإعلامية ضد موقعي الإعلان، إذ وصلت الاتهامات إلى حد القول إن مقدمة الإعلان مأخوذة من نص قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، وكأن الموقعين على الإعلان مجموعة من العجزة والدراويش لا يستطيعون أن يقدموا صياغاتهم الخاصة، أو كأنهم يقولون لنا من جانب آخر، إن العلاقات بين سوريا ولبنان في أحسن أحوالها، وإنها تحسنت أكثر بعد التمديد للرئيس لحود، الذي تم وفقاً للدستور اللبناني، وبرضا جميع اللبنانيين، ومن خلال انتخابات حرة ونزيهة تقدم لها العديد من المرشحين، وأن النظام السوري لا علاقة له بحادثة التمديد، كما أن العلاقات وصلت إلى أوج الازدهار مع حادثة اغتيال الرئيس الحريري التي جلبت الخيرات على سوريا ولبنان معاً. ربما هذا ما كان سيكتبه أصحاب الحملة الإعلامية لو قيض لهم «التفكير» بمبادرة موازية.

الجهة التي أصدرت الإعلان عرفت عن نفسها بأنها «عدد من أصحاب الرأي في سوريا ولبنان»، ولم تقل إنها تمثل عموم السوريين واللبنانيين، أو بالانتساب إلى أي فريق محدد في أي من البلدين. أما الآلية التي صدرت من خلالها الوثيقة فهي «الحوار»

و»التوافق» كما جاء في مقدمة الإعلان. الحوار والتوافق آليتان غريبتان عن أصحاب الحملة الإعلامية، فمقابل «الحوار» تبرز آلية «الأمر والتلقي»، أمر يصدر عن سلطة ما، وامتثال يقابله من الآخرين. ومقابل «التوافق» تبرز صيغة «الأبيض والأسود»، وصيغة «إما/أو»، وهو ما يعني السعي في المحصلة نحو « التطابق»أو»الافتراق» بين الأطراف.

الحوار والتوافق آليتان ديمقراطيتان، فالحوار من حيث المبدأ يفترض «الاختلاف» وهو الحالة الطبيعية، و»التوافق» يعني ضمناً أننا مختلفون، ولكننا توصلنا إلى نقاط ارتكاز أساسية بحكم الحاجات والمصالح والقناعات.

إدراك هذا الأمر ضروري، لأن الإعلان لا يمثل، ولا يختزن وجهة نظر السوريين كاملة، ولا وجهة نظر اللبنانيين كاملة أيضاً، كما لا يختزن ولا يمثل وجهة نظر أي من الموقعين السوريين أو اللبنانيين فرادى. إنه صيغة توافقية يجد فيها كل من وقع عليه بعضاً من روحه وقناعاته.

نأتي إلى الهدف المأمول من إصدار هذه الوثيقة كما جاء فيها بالقول: «من أجل التصحيح الجذري للعلاقات السورية اللبنانية، بما يلبي المصالح والتطلعات المشتركة للشعبين في السيادة والحرية والكرامة والرفاه والعدالة والتقدم»، وتبرز أهمية هذا التصحيح وضرورته في اللحظة الراهنة، كما تشير الوثيقة، بحكم تكاثر «العوامل الضاغطة من أجل المباعدة بين السوريين واللبنانيين». أما عوامل التفريق الضاغطة فهي واضحة في ثنايا البنود العشرة اللاحقة، ومن البديهي القول إنها عوامل محلية وخارجية في آن معاً، أي أن بعضها يكمن أساساً في السياسات الخاطئة من الجانبين، وبعضها الآخر يكمن في مصالح بعض القوى الإقليمية والخارجية (إسرائيل وأمريكا)، كما يظهر في البند الأول.

المحور الثالث:

المحور الثالث الذي ركزت عليه مقدمة الإعلان هو التذكير بالنضالات والتضحيات المشتركة للسوريين واللبنانيين، والنجاحات التي حققوها معا، خاصة لجهة «نضالهما المشترك من أجل قضية فلسطين وضد الأحلاف العسكرية الدولية والإقليمية، وصولا إلى تضامنهما خلال العقود الأخيرة في التصدي للعدوان الإسرائيلي عليهما واحتلاله أجزاءً من أراضيهما، وقد أثمر التصدي في لبنان تحرير جنوبه المحتل». وهذا على النقيض مما روجت له حملة السلطة من تنكر الوثيقة للتضحيات المبذولة والنجاحات المنجزة.

أما الهدف من تثبيت هذه النقطة فهو، على ما يبدو، بث الأمل في نفوس السوريين واللبنانيين بإمكانية النجاح في المستقبل على صعيد تصحيح العلاقات بين البلدين، والنجاح في مواجهة المخاطر المحدقة.

ثالثاً: البنود العشرة للإعلان

تنتقل الوثيقة بعد ذلك لذكر الأسس التي ينبغي أن يتم بناء عليها تصحيح العلاقات بين البلدين، وهي ذات طبيعة آنية أو استراتيجية، فهناك بعض المشاكل القائمة حالياً على الأرض ينبغي حلها، وهناك نهج آخر ينبغي إحلاله بدلاً من النهج السابق، من أجل قيام علاقات استراتيجية صحية بين البلدين.

البند الأول:

من الطبيعي أن يكون الأساس الأول في إطار تصحيح العلاقات بين أي بلدين جارين، هو اعتراف كل منهما بوجود الآخر واستقلاله، وهكذا أكدت الوثيقة في بندها الأول على «احترام وتمتين سيادة واستقلال كل من سوريا ولبنان في إطار علاقات مميزة وشفافة تخدم مصالح الشعبين»، أما أسس اعتراف كل بلد باستقلال البلد الآخر، فهي معروفة وبديهية، أولها هو «ترسيم الحدود والتمثيل الدبلوماسي»، وهذه أمور ستحدث عاجلاً أم آجلاً، ولا ضير فيها لأي من البلدين، والأفضل أن تحدث بمبادرة الطرفين ورضاهما، قبل أن يجبرنا الآخرون على فعله بالطريقة التي تتناسب مع مصالحهم ورؤيتهم للمنطقة. لكن الوثيقة لم تتعرض لمسألة بداية الترسيم، هل تكون بدايته من الشمال أم من الجنوب، لأنها ما زالت نقطة خلافية وتحتاج إلى المزيد من الحوار. وثانيها الإقرار بضرورة «الحيلولة دون أن يكون لبنان أو سوريا مقراً أو ممراً للتآمر على البلد الجار والشقيق أو على أي بلد عربي آخر»، وهذا من أسس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار بين البلدان. وثالثها أن الوثيقة حرصت على تأكيد جوهر الاعتراف بالاستقلال والسيادة، وهو العلاقات الندية بين البلدين التي تستبعد «مشاريع الإلحاق والاستتباع» كما حصل في نمط العلاقة السورية مع لبنان ما بعد انتهاء الحرب الأهلية وحتى خروج القوات السورية منه، وتستبعد أيضاً «مشاريع الاستعلاء والتقوقع والقطيعة، « كما تبدت في ردود الفعل غير المتوازنة عند بعض اللبنانيين بعد خروج القوات السورية من لبنان.

أكد البند الأول أيضاً على وجود مصالح وأهداف مشتركة بين البلدين، تتمثل بضرورة تعزيز «مواجهتهما المشتركة للعدوانية الإسرائيلية ومحاولات الهيمنة الأمريكية»، وهو الأمر الذي يؤكد إدراك الوثيقة للمحيط الإقليمي والدولي الذي يتحرك فيه البلدان، على عكس الاتهامات غير الموضوعية التي روجتها أجهزة السلطة السورية، وبعض القوى والشخصيات الملحقة بها.

البند الثاني:

تظهر الوثيقة إدراكاً واضحاً لمسألة أن استقلال البلدين سيبقى منقوصاً طالما لم يتم تحرير الأراضي المحتلة لكل منهما في الجولان ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا، ولذلك أكدت على

التمسك بحق البلدين في استعادة كامل أراضيهما المحتلة من قبل إسرائيل. آليات التحرير متعددة ومعروفة في تجارب الشعوب وقد أجملتها الوثيقة بقولها «بكافة الوسائل المتاحة» التي تختزن ضمناً آلية» المقاومة»، لكن الوثيقة لم تأت على ذكر مفردة «المقاومة» لأنها ما زالت نقطة خلافية في الحوار الوطني اللبناني من جهة، ولأنها تضع الأولوية للعمل الدبلوماسي وآليات «الشرعية الدولية»، وهذا أمر طبيعي في رسم استراتيجيات التحرير في تجارب البشرية، حتى لو كانت هذه الآليات ضعيفة ومسخرة لخدمة أطراف وقوى دولية كبرى. هذا يقود إلى نقطة مهمة في الخطاب السياسي تتعلق بضرورة أن يكون هذا الخطاب متساوقاً مع منطق العصر، ومع ما توصل إليه المجتمع الدولي من ركائز وآليات. هذا على صعيد الخطاب، أما على صعيد الفعل فلا أحد يمنع أحداً من استخدام مختلف عناصر القوة المخزونة لديه إذا توافقت في لحظة سياسية ما مع توازن قوى مناسب وظرف دولي معقول. أما الخطاب الأيديولوجي أو الذاتي فلا يسمعه، ولا يناصره أحد في العالم، فضلاً على عجزه عن تحرير شبر واحد من الأرض خلال تجاربنا السابقة.

لم تنس الوثيقة الإشارة إلى أن البلدين معنيان أيضا بالقضية الفلسطينية من منطلق الرؤى والمصالح المشتركة في حلها، أو من منطلق أنهما معنيان واقعياً بالأمر، بحكم أن أجزاء من أراضيهما محتلة من قبل إسرائيل، وبحكم وجود مئات الآلاف من الفلسطينيين على أراضيهما، ولذلك أكدت على التمسك «بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وبما يضمن لفلسطينيي الشتات حق العودة إلى وطنهم التزاماً بالمواثيق وتنفيذاً للقرارات الدولية».

البند الثالث:

يطرح البند الثالث ضمناً سبباً موضوعياً لإنتاج علاقات غير صحيحة بين البلدين، وهو اختلاف النظام السياسي الاقتصادي السائد في كل من البلدين، على الرغم من الإقرار بأن هذا الاختلاف «قابل لأن يكون مصدر غنى وتنوع وتكامل»، وأنه «لا يحول دون التعاون والتنسيق والتكامل بينهما»، لكن هذا الأمر كما تقول الوثيقة مشروط «بإجراء تصحيح لتلك الأنظمة بناءً على مراجعة نقدية شاملة للتجارب الماضية في البلدين معاً».

صحيح أن هناك مصالح ضيقة ونهجاً غير سوي حال دون قيام علاقات صحيحة بين البلدين، لكن الصحيح أيضاً أن اختلاف طبيعة النظامين يؤهب لإنتاج المعوقات باستمرار أمام تصحيح العلاقات. فالنظام السياسي السائد في سوريا هو نظام حكم الحزب الواحد الذي يتعامل في الداخل استناداً إلى نهج احتكار الحقيقة وعدم الاعتراف بالآخر المختلف، ومن الطبيعي أن يبني علاقاته مع محيطه استناداً للنهج ذاته، حيثما يتيسر له ذلك. أما النظام السياسي السائد في لبنان فهو نظام تعدد الآراء وحرية الصحافة، لكنه من جهة ثانية

نظام «محاصصة طائفية» يعيق تقدم العملية الديمقراطية.

النظامان في البلدين، كما تقر الوثيقة، بحاجة إلى نقد وتصحيح، وهذا يساهم بالتأكيد في قيام علاقات صحيحة بينهما، تقوم على «التنسيق والتكامل بينهما» رغم الاختلاف، من أجل مواجهة «التحديات المتعددة التي تطرحها العولمة، وفي الآفاق الواسعة التي تفتحها».

البند الرابع:

يمكن اعتباره مكملاً للبند السابق، إذ إن إعادة النظر في النظام السائد في البلدين، ينبغي أن تتوافر لها أسس تنطلق منها تتمثل في»ضرورة احترام وتنمية الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات والانتخابات الحرة والنزيهة وتداول السلطة...». لكن الوثيقة تعود وتؤكد، رغم قناعتها بالأسس السابقة، تمسكها «بحق الشعبين في أن يختارا، وبكامل الحرية، النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يتلاءم وتطلعاتهما دون أي إكراه».

تطرح الوثيقة جملة من الفوائد التي يمكن أن يجنيها البلدان في حال جرى الالتزام بالأسس المقترحة، أولها «أن سيادة نظم ديمقراطية في البلدين يشكل أفضل ضمانة لقيام ورسوخ علاقات متكافئة وسليمة بينهما»، فالعلاقات بين «الأنظمة الديمقراطية» تحضر فيها، في الغالب الأعم، المصالح المشتركة والحوار والتفاوض والتوافق والندية، فيما تحضر عناصر أخرى في العلاقات بين «الأنظمة غير الديمقراطية»، كالإلحاق والاستتباع والاستعلاء والتقوقع والقطيعة والإكراه. ثاني تلك الفوائد هو التأكيد على «الأهمية الاستثنائية التي تكتسبها مسارات التحول الديمقراطي في حماية الاستقلال، وتعزيز قدرات الشعبين في معاركهما الوطنية والقومية»، وهذا يتضمن نقداً واضحاً في اتجاهين، أي نقد التصورات التي تقوم على فصل «الديمقراطية» عن «الوطنية»، سواء لجهة «الديمقراطية بأي ثمن»، أو لجهة «الوطنية المترافقة مع الاستبداد»، فالديمقراطية هي حصانة الوطنية، وهي التي تعطي للوطن ملامحه ومعناه الحقيقي.

البندان الخامس والعاشر:

يتعرض البند الخامس للجانب الاقتصادي في العلاقات بين البلدين، خاصة أن بين البلدين علاقات تاريخية وجغرافية معقدة تفترح وجود مصالح اقتصادية مشتركة بالضرورة.

لا أحد يستطيع أن يغمض عينيه عن حقيقة أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قامت خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، بما يلبي «جشع حفنة من المتحكمين

بالاقتصاد والسلطة» في البلدين، لذلك تدعو الوثيقة إلى «إرساء العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الشفافية والعلانية والتكامل بما يراعي المصالح الشعبية» في البلدين.

ومن الطبيعي في هذا السياق أن تدعو الوثيقة في بندها العاشر إلى «مراجعة مجمل الاتفاقات والمعاهدات الموقعة بين سلطات البلدين»، خاصة أن مرحلة ماضية توشك على الانتهاء، ومرحلة أخرى جديدة تبرز في الأفق. ولضمان أن تخدم العلاقات الاقتصادية البلدين والشعبين، فإنها ينبغي أن تقوم على «الندية والثقة والاحترام المتبادل»، وعلى «التكافؤ والتعاون والمصالح المشتركة» أيضاً.

البند السادس:

يتعرض هذا البند لجرائم الاغتيال السياسي التي حدثت، وفي المقدمة منها جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهو أمر لا يمكن القفز فوقه في سياق تصحيح العلاقة بين البلدين، خاصة في ظل حالة الصخب الإعلامي والاستفزاز المتبادل بين الأطراف كافة.

لم تذهب الوثيقة نحو اتهام أي شخص أو أي طرف، فهذا الأمر ليس في علمها، ولا في نطاق عملها، وهو خاص بالتحقيق الدولي. لكنها أكدت، من حيث المبدأ، أنها «تدين الاغتيال السياسي، بما هو وسيلة جرمية للتعامل مع المعارضين وحل النزاعات السياسية».

بالانسجام مع الخطاب السياسي لجميع الأطراف في الحد الأدنى، شددت الوثيقة على ضرورة «تسهيل مهمة لجنة التحقيق الدولية من أجل كشف المحرضين والمنظمين والمنفذين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وفي الجرائم الأخرى». هذه المطالبة تلتقي مع الخطاب الرسمي لجميع الأطراف في البلدين، على العكس مما روجت له الحملة الإعلامية ضد الموقعين بكون هذا البند يتضمن اتهاماً مباشراً للنظام السوري.

البندان السابع والثامن:

يتعرض هذان البندان لمشكلة واقعية، هي مشكلة العمالة السورية في لبنان، إذ تستنكر الوثيقة «أشكال التمييز والعنف التي تمارس ضد العمال السوريين في لبنان»، وتطالب السلطات اللبنانية «بتعقب المتهمين بجرائم الاعتداء على هؤلاء العمال»، تلك الجرائم والاعتداءات التي ظهرت كردود أفعال غير متوازنة، بل وعنصرية بحق العمال السوريين في لبنان. والوثيقة إذ عالجت هذا الموضوع الآني والساخن، والذي ترك آثاراً سلبية على العلاقات بين البلدين، فإنها لم تنس الدعوة إلى آليات جديدة وأسس عادلة لتنظيم العمالة بين البلدين، وطالبت بمعالجة جذرية لأوضاع العاملين السوريين

في لبنان، من حيث «الأجور والضمانات الاجتماعية»، وشددت على ضرورة «سن قوانين تنظم انتقال العمالة، واستخدامها بين البلدين لضمان مصالح العمال وحقوقهم»، وهو ما لم تفعله الحكومة السورية خلال الفترات الماضية وتبادر نحوه.

البند التاسع:

يطالب البند التاسع السلطات السورية «باتخاذ الإجراء الفوري لإطلاق سراح جميع المساجين والمعتقلين اللبنانيين في السجون والمعتقلات السورية، والكشف النهائي عن مصير المفقودين»، وهي مطالبة ضرورية سياسياً لإغلاق مرحلة ماضية بإيجابياتها وسلبياتها، وضرورية اجتماعياً وإنسانياً، لأنها تستجيب لمطالب ومعاناة فئات معينة من اللبنانيين.

رابعاً وأخيراً:

من الجدير الاعتراف هنا بأن «إعلان بيروت–دمشق» كان خطوة كبيرة قياسا بقدرات المعارضة السورية على احتمالها، وما كان من الممكن في ذلك الوقت تقدير ردة فعل النظام السوري تجاهه بالقدر الذي ظهر، خاصة أن الإعلان جاء في لحظة سياسية كان فيها النظام مرتبكاً ومعزولاً، ولعل الحدة التي تعامل بها النظام مع الموقعين على الإعلان تعود إلى أنه رأى في هذه الخطوة إمكانية المعارضة على الحركة خارج حدود سورية.

في المحصلة، يمكن القول إن «إعلان بيروت–دمشق» كان لحظة الختام في طريقة تعامل النظام السوري مع المعارضة، التي تنوعت خلال فترة «العهد الجديد» ما بين الحدة والمرونة والسماح والمنع والمضايقة، لتصل أخيرا إلى مرحلة إعادة الأوضاع الداخلية إلى ما كانت عليه ما قبل العام ٢٠٠٠.

ملاحظات مقترحة لتفعيل التجمع الوطني الديمقراطي

يشكل التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس في العام ١٩٧٩، ويضم خمسة أحزاب معارضة) حالة تنظيمية أساسية على صعيد المعارضة السورية، لذلك يغدو من المهم مراجعة تجربته ونقدها، على الأخص ما ظهر من قصور فاقع لديه خلال السنوات الأخيرة. وفيما يلي نقارب هذه التجربة من خلال عدد من الملاحظات، التي تهدف إلى الانتقال به لممارسة العمل السياسي بعيداً عن سياسة الدراويش والعجزة والمساكين.

سؤالان مركزيان :

١- ثمة سؤال أولي لا بد من طرحه: هل أصبح التجمع الوطني الديمقراطي ومؤسساته من المتانة والقوة بحيث يستطيع الصمود (على أقل تقدير) في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية ؟.

بمعنى آخر: الواقع الجديد والتغيرات المستقبلية يحملان معهما إمكانية تشكل اصطفافات سياسية جديدة على قواعد ومرتكزات مختلفة عن تلك التي قام عليها تحالف أحزاب التجمع، ومازال هذا التحالف يتغذى منها، رغم أن المعطيات الواقعية الجديدة (خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة) تفتح إمكانية فك هذا التحالف لصالح تحالفات أخرى أكثر نضجاً، وتأخذ في الاعتبار تلك التغيرات الجديدة. بشكل أكثر وضوحاً: قد تؤدي المعطيات الواقعية الجديدة والتحديات المستقبلية إلى إطلاق رصاصة الرحمة على هذا التحالف الذي استمر أكثر من ربع قرن ينهل من المعين ذاته في عام ١٩٧٩. لا يغيّر من هذا الكلام شيئاً إصدار «برنامج سياسي للتجمع» في العام ٢٠٠٢، ولا التعديلات التي جرت عليه خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ بهدف عقد أول مؤتمر للتجمع، لأن هذا البرنامج:

أولاً: لا يخرج في جوهره عما تم الاتفاق عليه في العام ١٩٧٩، فقد عجز هذا البرنامج عن مقاربة الأوضاع الجديدة خلال ربع القرن الماضي برؤى جديدة، لينحشر الواقع الجديد في لباس المفاهيم السياسية القديمة.

ثانياً: لا يتعرض بعقل جديد ورؤية حديثة للمعطيات الواقعية الجديدة (السياسة الأمريكية الجديدة في العالم والمنطقة، الاحتلال الأمريكي للعراق والتحديات التي يطرحها وآفاقه، وجهة نظر واضحة إزاء المقاومة والإرهاب، ورؤية متوازنة تجاه الحركات الإسلامية التي ترفع شعار المقاومة، مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية، الضغوط الأمريكية على سوريا، رؤية جديدة للصراع العربي الإسرائيلي وقضية التسوية ومسألة السلطة الفلسطينية، الحراك المدني في سوريا والعلاقة بين المدني والسياسي، وغيرها من القضايا الشائكة).

يمكن أن نلاحظ ببساطة أن البرنامج السياسي للتجمع لا يصلح ليكون منطلقاً لتكوين موقف سياسي واضح ومتوافق مع منطق سياسي حديث، إزاء القضايا السياسية السابقة.

ثالثاً: يفتقد البرنامج رؤية سياسية عملية وواضحة إزاء مسألة الانتقال الديمقراطي، وهي المسألة التي ينبغي أن تكون محور نشاط التجمع الوطني الديمقراطي. عندما تتحول قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فعلاً إلى قضية مركزية سوف نكتشف مدى هشاشة تصوراتنا للقضايا الأخرى، والأوهام التي خلقناها لأنفسنا، تارة باسم الدفاع عن فلسطين، وأخرى باسم مناهضة الصهيونية العالمية، وغيرها باسم العمل القومي، فمجمل

هذه القضايا لا يمكن بناء وعي حقيقي بها، كما لا يمكن التقدم خطوة واحدة باتجاهها دون أن تصبح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان هي قضيتنا المركزية.

البعض يفهم الديمقراطية كشعار، يمكن وضعه إلى جانب الشعارات الأخرى وحسب، وهذا يدلل على أن علاقته بالفكر السياسي تشبه إلى حد ما علاقته بالطعام، حيث تحلو الموائد كلما كثرت وتنوعت الأطباق الموجودة على المائدة.

رابعاً: يفتقد البرنامج السياسي أيضاً رؤية واضحة لقضايا الوضع الاقتصادي المعقدة، إذ ما زالت الشعارات السابقة هي المتحكمة في رؤيتنا الاقتصادية، مثلاً: (تحسين الوضع المعيشي للناس): كيف يتم ذلك ؟ (بالتوزيع العادل للثروة). هذه الشعارات لا تحدد شيئاً ولا تحل شيئاً من الأزمة الاقتصادية الداخلية، لأنها لا تستند لرؤية اقتصادية متكاملة إزاء قضايا الاقتصاد الأساسية (دور الدولة، القطاع العام والخاص..) من جهة، ولا تجاه التحديات المستقبلية (منظمة التجارة العالمية، الشراكة الأوربية المتوسطية).

بعض أعضاء التجمع آمنوا ضمنياً بأن التجمع سائر في طريق التفكك، لكنهم يخجلون من التصريح بذلك، وسلموا أمرهم لله كي يعلن حدوث وفاة طبيعية له، واتجهوا نحو بذل الجهد؛ إما خارج التجمع كلياً أو داخل أحزابهم وحسب. من هنا يمكن الملاحظة ببساطة أن التجمع مازال على قيد الحياة؛ بسبب جهود فردية محضة، وليس بسبب متانة مؤسساته أو رسوخ تصوراته ومواقفه.

٢- السؤال المركزي الثاني هو: هل هناك مركز فاعل داخل الطيف المعارض في سوريا، بحيث يضبط حركته وإيقاعه ؟ وهل لغياب هذا المركز دور في تفسير أزمة المعارضة ؟

ثمة أزمة سياسية شاملة اليوم في سوريا، وفي السابق أيضاً. هذا الأمر لا يختلف عليه أحد، إن في السلطة أو المعارضة، اللهم إلا المستفيدون والمنافقون والنائمون. تحليل هذه الأزمة أيضاً متفق عليه في العموم، ويوجد بعض الجزئيات المختلف عليها. لكن الأمر الذي يستدعي النقاش حقاً اليوم هو أزمة المعارضة.

رغم الإقرار بتأثير أربعين عاماً من الشلل السياسي العام على المعارضة، فإن ذلك لا يكفي لتوصيف أزمة المعارضة. كذلك لا يكفي القول بضعف الإمكانيات وقلة العدد لتفسير هذه الأزمة.

نعتقد أن السر في أزمة المعارضة يكمن اليوم بالدرجة الأولى في غياب رأس لهذه المعارضة. هذا الرأس يكون عادة فرداً أو مؤسسة سياسية. بمعنى آخر لا يوجد مركز أو ناظم للحركة السياسية المعارضة، وهذا يفسر إلى حد ما الإرباكات الحاصلة في مجمل

الحركة السياسية والمدنية والحقوقية في سوريا، التي تفتقد موجهاً عاماً تقتدي به وتحترمه وتقيس نفسها به.

لم يتحول التجمع الوطني الديمقراطي إلى مركز لثقل المعارضة أو الطيف المعارض، فكل الحركة المعارضة خارج التجمع لا تنظر بعين الرضا إزاء فعاليته، لدرجة أنه يمكن موازاة دوره خلال الفترة ما بعد عام ٢٠٠٠ بدور الهيئات المدنية الناشئة على علتها (لجان إحياء المجتمع المدني، منتدى الأتاسي، الجمعيات الحقوقية، وبعض الجمعيات الخلبية)، وهذا للأسف معيب بحق تحالف سياسي يزيد عمره على خمسة وعشرين عاما. لا يمكن لباقي المؤسسات والجمعيات التحول إلى مركز ثقل لحركة الطيف المعارض، فالتجمع كان المرشح الأكبر لهذا الأمر قبل ظهور إعلان دمشق في أواخر ٢٠٠٥، بحكم جملة أسباب وعوامل عديدة.

إصلاح التجمع الوطني يتطلب قبل كل شيء إدراكه بضرورة التحول إلى قطب معارض فعلاً، بدلاً من حالة الشرذمة والتهلل التي نشهدها، خاصة بعد التطورات السلبية في ائتلاف إعلان دمشق ما بعد انعقاد المجلس الوطني في ٢٠٠٧/١٢/٢، ولهذا القطب جملة من الصفات والشروط التي مازالت مفتقدة في التجمع الوطني الديمقراطي. هذه الصفات والشروط تصنع صناعة، وهي ما يجب العمل عليها.

بعض ملامح أزمة التجمع:

لا يمكن أن ننظر للوضعية التي يعيشها التجمع في الظروف الراهنة إلا كنتيجة لتاريخ طويل كان التجمع موجوداً فيه، وكان مقصِّراً على طول الخط. نستطيع أن نستعرض بعض ملامح هذا التقصير بشكل مكثف بما يلي، والذي كان نتيجته حالة العطالة المزمنة:

١- الآلية التي تعمل بها قيادة التجمع الوطني الديمقراطي هي آلية اللاعمل والمحافظة على الوضع القائم كما هو، فهي تفتقد الإحساس بالقدرة على المبادرة أو بضرورتها. وتتخذ دائماً موقع الترقب والانتظار، وهو الموقف الذي طالما اتخذته، وللصراحة هو موقف سهل، لأنّه لا يتطلب عملاً، وبسيط لأنه لا يتطلب إبداعاً ومبادرة.

طبعاً ليس المقصود تبني مواقف متسرّعة وآنية، لكن هناك انتظاراً وانتظاراً. هناك انتظار مرتبط بخطوات واضحة ومتدرّجة ومتناغمة مع ما يحدث على أرض الواقع، وهناك انتظار بسبب التعوّد أو بسبب فقدان الفاعلية أو بسبب عدم إدراك منطق الواقع الجديد. باختصار هناك فرق كبير مابين الحكمة والهدوء من جهة، والبلادة والكسل النفسي والفكري والعملي من جهة ثانية، إنه تماماً كالفرق ما بين الشجاعة والتهوّر.

٢- لا تتصرف قيادة التجمع كفريق عمل واحد له موقف واضح إزاء القضايا السياسية الراهنة. وما نلحظه هو تصرفات فردية، وهذا يعني عدم وجود تنسيق على مستوى القيادة، فكيف يمكن أن يكون مستوى التنسيق إذاً على مستوى فروع التجمع ؟. بمعنى آخر هذا يعني عدم وجود آليات عمل محددة أو قوانين ناظمة لحركة القيادة، والموجود لا يتعدى التحركات الفردية والمزاجية والمرتجلة. إن أبسط نواظم العمل الجماعي هو وجود مهام محددة وتوزيع للمسئوليات بين أفراد أي مجموعة، فإما أن هذا الأمر غائب، أو أنه موجود ومعطل.

٣- كثرة القضايا الخلافية المعلقة في ساحة التجمع، أي وجود رؤى ومواقف مختلفة، بل ومتعاكسة إزاء القضايا السياسية الراهنة. بالطبع الخلاف أمر طبيعي وصحي، لكن الحادث هو غياب أي حوار حول هذه القضايا، وبالتالي تعليقها وتاجيلها، وهو يعني في المحصلة عدم وجود موقف أو رأي محدد للتجمع في جميع تلك القضايا، الأمر الذي يجعلنا نشعر يوماً بعد يوم أننا بعيدون عن بعضنا بعضاً، وأننا سائرون (إذا ما استمرت هذه الآلية) في طريق الافتراق وليس التجمع.

حالة العطالة في القيادة وكثرة المسائل غير المحسومة نظرياً وتنظيمياً في التجمع انعكستا في سائر الهيئات، فأصبحت لقاءات هيئات التجمع وفروعه في المحافظات أقرب إلى الدردشات التي لا تعيّن ولا تحدّد شيئاً.

غياب أي حوار على مستوى القيادة، والتجمع جعل الرؤى والتصورات تتحدد خلال الفترات الماضية بطريقة سريعة وسلبية، فهذا يتحدث عن «حزب أمريكي يطل برأسه في سوريا (نسبة إلى مقاومة الفلوجة في العراق)» وآخر يتحدث عن «حزب فلوجي»، وتعالت الأصوات والاتهامات، داخل المعارضة وخارجها، وهو ما يوحي بتشكل استقطابات سريعة، غير منتجة ووهمية، تقوم على الغرائز أكثر مما تقوم على الحوار، فعندما يغيب هذا الأخير تحضر الغرائز لتفعل فعلها.

٤- افتقدت قيادة التجمع الحس العلمي والتخطيط في العمل السياسي، وهذا يتجلى في مواقف كثيرة، منها الطريقة التي يتم التعامل فيها مع الانتخابات النيابية، إذ يتم تناسيها طوال السنوات الأربع، ثم استذكارها قبل شهر أو شهرين لدراسة إمكانية المشاركة فيها، وبالتالي يكون القرار النهائي مقاطعة الانتخابات بسبب عدم توافر مقدرة المشاركة والفعل. هذا سمح لبعض «الشعبويين» وذوي العقل الانتخابي المحض بتصدير مواقف إبان الاستحقاق الانتخابي لا تنسجم مع رؤية التجمع.

٥- ثمة آليات عمل سادت خلال الفترة الماضية انعكست بشكل سلبي على أداء التجمع ككل، منها عدم الوضوح والشفافية في العلاقة ما بين التجمع وكل حزب من الأحزاب

المنضوية تحت لوائه، وعدم وضوح درجة التحالف والتنسيق ما بين الأحزاب، فكانت هذه العلاقة الغائمة مصدراً لكثير من الخلط والبلبلة، وآخرها نقل الخلافات من التجمع إلى داخل ائتلاف إعلان دمشق، بالإضافة لغياب دور واضح للمستقلين في التجمع، فهناك أسئلة عديدة ما زالت تنتظر الإجابة حول النظام الداخلي للتجمع.

٦- جرى تعطيل الآليات والدوافع الحزبية والفردية باتجاه عقد مؤتمر للتجمع الوطني الديمقراطي لمدة طويلة منذ عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨؛ حيث بدأ العمل حالياً بشكل أكثر جدية لعقده، وهو بالضرورة ما عكس نفسه على فعل التجمع وتجديده وحيويته، فبقيت قيادته مستقرّة وهادئة لا يعكّر صفوها أي شيء؛ وبالتالي لم تكن مضطرة للإبداع ومحاولة إنتاج خطاب سياسي مقارب للمرحلة ومحاولة تطوير إعلام التجمع.

مقترحات لتطوير وتثبيت الرؤية السياسية:

١- الدفع باتجاه عقد لقاءات تحضيرية تنتهي بعقد مؤتمر للتجمع الوطني الديمقراطي، يتم فيها إعادة النظر بالبرنامج السياسي للتجمع، وتكوين رؤية واضحة حول القضايا الراهنة التالية:

- تقديم مشروع عملي حول كيفية الانتقال الديمقراطي في سورية.

- العلاقات السورية - اللبنانية وحزب الله والانقسام اللبناني.

- العلاقات السورية/الأمريكية، وكيفية التعاطي مع الضغوط الأمريكية، وإبداء موقف محدد في ظل كل سيناريو من السيناريوهات المحتملة، وكيفية التعاطي مع السلطة في كل لحظة من لحظات السيناريوهات المحتملة.

- تكوين رؤية واضحة إزاء ما يسمى "المقاومة العراقية" و"العمليات الإرهابية"، وكذلك مسألة "الانتخابات العراقية" و"دور الاحتلال الأمريكي".

- تكوين رؤية واضحة إزاء مستجدات الوضع الفلسطيني وقضايا الصراع العربي/الإسرائيلي والتسوية.

- القضايا الاقتصادية الجديدة: منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية، ودور الدولة الاقتصادي والقطاع العام والخاص.

- القضية الكردية في سوريا.

٢- إحراز تغيير جدي في الخطاب السياسي للتجمع، من خطاب يخاطب أعضاءه ومحيطه الضيق ودائرة الأصدقاء المحيطة به، إلى خطاب علني يخاطب العالم بالدرجة

الأولى، والسلطة والقوى السياسية في «الجبهة الوطنية التقدمية» وسائر المثقفين والمهتمين بالشأن العام في سورية.

الخطاب السياسي للتجمع بحاجة لتجديد يأخذ بالاعتبار مايلي:

أ- عدم الخضوع لأي ابتزاز معنوي تطرحه قوى أخرى، سواء داخل سوريا أو خارجها، خاصة ما يتعلق بالابتزاز المعنوي الذي يفرضه وجود قوى أو منظمات أو أنظمة سياسية ذات علاقة صراعية اليوم مع الولايات المتحدة الأمريكية (حماس، الجهاد الإسلامي، حزب الله، ما يسمى بالمقاومة العراقية، بعض الأنظمة التي ترفع شعارات تناحرية غير جدية مع أمريكا).

ب- عدم الخضوع لأي ابتزاز معنوي؛ بسبب الثقافة السياسية السائدة في المجتمع السوري والعربي، فرأي الناس لا يشكل مبدأ في السياسة في مجتمع مغيب عن السياسة لفترة طويلة. بكلمة أخرى: إذا كان الحزب السياسي يبني رأيه بالاعتماد على رأي الناس الحدسي والمباشر، فما هي ضرورته إذاً؟ أليس من مهام الحزب السياسي أن يكون رافعة لوعي الناس، لا أن يخضع له بهدف التحشيد والتجييش وكسب الأنصار.

نذكر ذلك لأننا وجدنا بعض الأحزاب في المنطقة العربية بدأت تسير في طريق لا يؤدي بها إلا لتصبح ذيلا لحركة أصولية ومتطرفة وفاقدة لأي مشروع سياسي حقيقي.

ج- خلق وابتكار شعارات سياسية جديدة، بدلاً من الشعارات القديمة التي مازال التجمع يتغذى عليها، وتجديد الشعارات القديمة التي مازالت راهنة وتكتسب مشروعيتها من الواقع السياسي الحالي وليس من الإيديولوجيا.

مقترحات لتطوير آلية عمل التجمع حتى انعقاد مؤتمره الأول:

أ- على صعيد قيادة التجمع:

١- توسيع قيادة التجمع بما يمكن من توسيع دائرة اتخاذ القرار.

٢- إعلان قيادة التجمع عن نفسها بالاسم؛ كخطوة محسوبة ومتسقة مع التغيرات الحاصلة، وتوجه هذه القيادة كأفراد للحديث عن التجمع وتوجهاته إلى الصحافة والقنوات الفضائية، ولا أعتقد أن مكاسب هذا التحرك قليلة أو غير مهمة، مثلما لا أعتقد أن خسائره الآنية والمستقبلية ستكون كبيرة.

٣- تغيير نظام اتخاذ القرار من نظام توافقي إلى نظام يأخذ بالأغلبية.

٤- تشكيل مكاتب متخصصة على مستوى القيادة وما حولها، ووضع مهام محددة

لهذه المكاتب:

- مكتب إعلامي مساعد للناطق الرسمي باسم التجمع.
- مكتب تنفيذي (عضو من كل حزب سياسي).
- مكتب علاقات خارجية (يتواصل مع القوى السياسية داخل سوريا وخارجها).
- مكتب تنظيمي (يتولى رسم علاقة واضحة مع فروع التجمع).
- مكتب لحقوق الإنسان (الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والمعتقلين من جهة، والتنسيق مع جمعيات حقوق الإنسان من جهة ثانية).
- مكتب للعمل النقابي (هدفه تنسيق وضبط تحرك النقابيين في التجمع ضمن نقاباتهم، وتشكيل لجان متعددة من المحامين والأطباء والمهندسين، وتكوين رؤية حقيقية للعمل النقابي تختلف عن الرؤية السائدة في أوساط التجمع القائمة على العنصر الأخلاقي وحسب في الطرح، أو على العنصر الانتخابي الضيق في السلوك).

٥- فتح قنوات اتصال متعدّدة مع كل الجهات داخل سوريا وخارجها، بالاستناد إلى المصلحة الوطنية.

٦- التواصل بين القيادة والفروع أساسي لتقريب الرؤى، خاصة أنه لم يتم خلال الفترات الماضية بناء علاقة تفاعلية إيجابية ما بين قيادة التجمع وفروعه في المحافظات، وتم التعامل بإهمال مع المبادرات المقدّمة من الفروع أو غيرها.

٧- السعي باتجاه وجود مكان للتجمع والتعريف به للقوى السياسية والصحفيين وأعضاء التجمع، وتأمين جميع مستلزماته.

٨- تنظيم حركة قيادة التجمع وكوادره فيما يخص النشاطات التي يدعى إليها التجمع، كالمؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الإسلامي، وحركة التحرير العربية وغيرها، بحيث تكون المشاركة فيها مدروسة ومنظمة، لأن الهروب تحت شعار القومية والعمل القومي نحو نشاطات باهتة واستعراضية لا يخدم أحداً، لا القومية، ولا الوضع الداخلي في سورية.

ب- على صعيد الإعلام:

١- الإرباك على صعيد جريدة «الموقف الديمقراطي» هو إرباك سياسي بالدرجة الأولى، وذو صلة وثيقة بالأزمة على صعيد التجمع ككل، والقيادة بشكل خاص. هذا جعل بعض الجرائد الحزبية مأوى للآراء غير المتوازنة التي لم تجد مكاناً لها في جريدة الموقف؛ الأمر الذي جعل الجرائد الحزبية مصدراً للبلبلة وتصدير الرؤى التي لا تنسجم

مع مسيرة التجمع الوطني الديمقراطي.

٢- إعادة النظر بجريدة الموقف الديمقراطي شكلاً ومضموناً، وإعادة تبويبها، والسعي باتجاه الاستكتاب بالاسم في جميع المقالات، باستثناء الافتتاحية.

٣- توسيع مجلس الإعلام بما يضمن إصدار جريدة الموقف الديمقراطي بشكل دوري، وتأمين المستلزمات الفنية والتقنية لهذا الأمر.

٤- تشكيل لجنة من مجلس الإعلام، تنحصر مهمتها في متابعة شئون الوضع الداخلي (السياسية والاقتصادية وغيرهما) وكتابة المقالات الخاصة بهذا الشأن.

٥- تشكيل لجنة من مجلس الإعلام تشرف على تصميم موقع إنترنت خاص بالتجمع الوطني الديمقراطي، ينشر فيه كل ما له علاقة بالتجمع والوضع السياسي، ويتم من خلاله توزيع بيانات ونشاطات التجمع على أوسع دائرة ممكنة في سوريا وخارجها.

٦- تشكيل لجنة من مجلس الإعلام تشرف على إصدار مجلة ثقافية - سياسية غايتها طرح القضايا الخلافية للحوار، ورفع المستوى الثقافي لأعضاء التجمع، خاصة في ظل الفقر الثقافي المدقع الذي نشاهده في جميع المستويات التنظيمية.

أخيراً:

إن المرحلة صعبة ودقيقة وما ينجز خلال هذه الفترة الحرجة، سوف يثبت ويستقر على الأرض، ويصبح أحد معطيات الواقع السياسي في سورية، فالوقت لا يعمل إلا لصالح من يستغلونه بشكل إيجابي ومثمر، وإلا فإن جهود أكثر من ربع قرن من الزمان عرضة للخطر والانهيار، والواقع كفيل دائماً بإنتاج قوى جديدة ومؤثرة وقادرة على استيعاب المرحلة الجديدة.

مشروع نظام أساسي مقترح
للتجمع الوطني الديمقراطي في سورية

تعريف التجمع الوطني الديمقراطي:

التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا تحالف سياسي مفتوح للمعارضة الديمقراطية، بتياراتها الوطنية المتعددة، أحزاباً وهيئات، وأفراداً مستقلين. يجمعها على اختلاف رؤاها هدف مشترك هو التغيير الوطني الديمقراطي السلمي، وإقامة دولة الحق والقانون التي تصون وحدة المجتمع وتعبر عنها، وتعمل على احترام حقوق الإنسان، وإرساء الحقوق

الأساسية للمواطن، وحماية الوطن من المخاطر الخارجية، والسير على تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

أولاً: العضوية

أ- عضوية الأفراد:

١- العضو الحزبي

أعضاء الأحزاب المتحالفة في التجمع هم حكماً أعضاء فيه، ولا يقبل التجمع الأعضاء المنتسبين لأحزاب خارج التجمع.

٢- العضو المستقل

- عضوية التجمع مفتوحة لكل مواطن سوري، أو عربي مقيم في سوريا، وبلغ الثامنة عشرة من العمر، ويتوافق مع برنامجه السياسي ونظامه الأساسي، وألا يكون عليه شبهة المشاركة بالقمع والفساد في الدولة أو المجتمع، وألا يكون مندرجاً في سلك الجيش أو الأمن.

- يقبل العضو المستقل من خلال الفروع في المحافظات، إما من خلال تقدمة الشخصي للعضوية، أو من خلال ترشيح أحد أعضاء فرع التجمع له، ويعتبر مقبولاً إذا حصل على (النصف+١) في قيادة الفرع.

- يمكن لقيادة التجمع أن تقبل أعضاء مستقلين، وتختار لهم المكان المناسب للعمل من خلاله.

- يفقد العضو المستقل عضويته في التجمع؛ كعضو مستقل، في حال انتسابه لأي حزب سياسي من أحزاب التجمع، ويحدد هذا الحزب وضعية العضو في التجمع.

- للعضو المستقل الحقوق والواجبات نفسها للعضو في أحزاب التجمع.

٣-العضو المؤازر

يقبل التجمع أعضاء مؤازرين يساهمون في نشاطه حسب ظروفهم.

ب- عضوية الجماعات والأحزاب والتيارات السياسية:

- تعتبر أحزاب التجمع الحالية حاصلة على العضوية الأصيلة، ومهمتها الأساسية الإعداد للمؤتمر الاول للتجمع.

- عضوية التجمع مفتوحة لأي حزب سياسي أو مجموعة أو جمعية سياسية، شريطة:

١- عدم وجود تحالف بين هذا الحزب والسلطة السياسية من أي نوع.

٢- عدم وجود تحالف بين هذا الحزب والحكومات أو الدول، العربية والأجنبية.

٣- أن يكون هذا الحزب موجوداً على أرض الواقع منذ سنتين على الأقل، بقيادته وبرنامجه السياسي ونظامه الداخلي.

٤- موافقة الحزب على البرنامج السياسي للتجمع ونظامه الأساسي.

٥- آلية القبول:

- يعرض ترشيح الحزب من خلال طلب رسمي على قيادة التجمع، وبالتصويت الحزبي داخل القيادة ينبغي ألا يكون الحزب مرفوضاً من حزبين أو أكثر من أحزاب التجمع.

- الحصول داخل القيادة بالتصويت الإفرادي على أكثرية الثلثين.

- الحصول داخل المجلس المركزي للتجمع على أكثرية الثلثين.

- تصدر قيادة التجمع بياناً بالقبول أو تعليلاً بالرفض.

- في حال الرفض، من حق الحزب المعني (أو من يرشحه) إعادة التقدم بطلبه بعد ستة أشهر، وبعد عام من تاريخ الرفض، ويخضع الطلب للآلية ذاتها.

- في حال استمرار الرفض يمكن اللجوء للجنة التحكيم والمراقبة المنتخبة في مؤتمر التجمع، وفي حال موافقتها يصبح مطلوباً فقط أكثرية الثلثين في المجلس المركزي.

ثانياً: هيئات التجمع

أ- المؤتمر العام للتجمع

- يتشكل المؤتمر العام للتجمع من: أعضاء المجلس المركزي (وضمنه قيادة التجمع)، قيادات فروع التجمع، مكتب إعلام التجمع، ما تضيفه قيادة التجمع من المستقلين شريطة ألا يزيد على ١٥ عضواً (يراعي التوافق بين الأحزاب بترشيح المستقلين)، أعضاء مراقبين تقترحهم قيادة التجمع، ويمكن دعوة بعض أعضاء التجمع من الأحزاب الذين ليسوا أعضاء في الهيئات واللجان المذكورة، ويتم التوافق على تسميتهم بين قيادات الفروع وقيادة التجمع، وبشكل عام ولا يشترط التساوي بين الأحزاب في عدد المندوبين إلى المؤتمر العام.

– عدد أعضاء المؤتمر العام للتجمع ثلاثة أضعاف أعضاء المجلس المركزي على الأقل.

– ينعقد مؤتمر التجمع دورياً كل ٤ سنوات، أو استثنائياً حين تدعو الحاجة بطلب من قيادة التجمع (أكثرية الثلثين بالتصويت الإفرادي).

– يمكن للمجلس المركزي (النصف+١) التقدم بطلب لعقد مؤتمر للتجمع إلى قيادة التجمع، وفي حال لم ترد القيادة بالإيجاب خلال فترة ثلاثة أشهر، يصبح مؤتمر التجمع منعقداً حكماً إذا وافق المجلس المركزي بأكثرية الثلثين، وعلى قيادة التجمع عندها اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وإلا تعتبر منحلة ويحق للمجلس آنذاك تولي مهمة الإعداد للمؤتمر.

مهام المؤتمر العام:

مؤتمر التجمع هو مؤتمر لتحالف سياسي، وليس لحزب سياسي، لذلك تنحصر مهامه في:

١– قراءة وثائق القيادة ومناقشتها ورفع التوصيات بشأنها للمجلس المركزي.

٢– قراءة تقارير الفروع ومناقشتها ورفع التوصيات بشأنها للمجلس المركزي.

٣– انتخاب رئيس للمؤتمر ونائبين وأمينً للسر، شريطة أن يكونوا من أحزاب مختلفة، وأحدهم من الأعضاء المستقلين، ويكونون حكماً أعضاء في المجلس المركزي، ويتولون معاً إصدار بيان ختامي عن أعمال المؤتمر.

٤– تشكيل المجلس المركزي للتجمع، بالمزاوجة بين مبدأ الانتخاب ومبدأ التمثيل الحزبي، أي نصف أعضاء المجلس يجري تعيينهم من قبل أحزابهم بالتساوي، ونصفهم الآخر يجري انتخابهم في المؤتمر بحصص متساوية للأحزاب، ويكون للمستقلين عدد أعضاء الحزب الواحد نفسه في المجلس، ويجري الانتخاب من قبل جميع الأعضاء الحاضرين في المؤتمر.

٥– انتخاب لجنة التحكيم والمراقبة المؤلفة من ٩ أعضاء، ويشترط أن يكون ٥ منهم من المستقلين.

ب– المجلس المركزي للتجمع

– المجلس المركزي هو سلطة الإقرار العليا في التجمع، ويتألف من ٣٠ عضواً على

الأقل، وبما لا يتجاوز ثلث أعضاء المؤتمر على الأكثر.

– نصيب كل حزب سياسي في التجمع ٤ أعضاء في المجلس المركزي، اثنان يعينهما الحزب قبل بدء عملية الانتخاب، واثنان ينتخبان في المؤتمر، شريطة أن يتقدم الحزب بخمسة مرشحين على الأقل، ويشارك جميع الحاضرين في المؤتمر بعملية الانتخاب.

– ينتخب المستقلون انتخاباً من جميع أعضاء المؤتمر العام، ويكون لهم عدد أعضاء الحزب الواحد نفسه في المجلس المركزي، أي أربعة أعضاء.

– في أي مؤتمر يجري استبدال نصف أعضاء المجلس المركزي، ودور الأحزاب هنا تغيير ممثليها ومرشحيها بنسبة النصف في أي مؤتمر.

– يتألف المجلس المركزي من الأعضاء المعينين من أحزابهم ومن الأعضاء المنتخبين في المؤتمر ومن الأعضاء المستقلين المنتخبين، ومن رئيس المؤتمر ونائبيه وأمين السر، وجميع أعضاء المجلس متساوون في الحقوق والواجبات.

مهام المجلس المركزي:

– يقوم المجلس المركزي بإصدار الوثائق بعد تضمينها المقترحات والتعديلات والتوصيات، وتصدر بالعناوين التالية: البرنامج السياسي للتجمع، النظام الأساسي للتجمع، برنامج العمل المرحلي للتجمع، على أن يكون ذلك خلال فترة شهرين كحد أقصى من تاريخ انعقاد المؤتمر.

– ينتخب المجلس المركزي رئيساً له، يكون حكماً عضواً في قيادة التجمع.

– تشكيل قيادة التجمع بالمزاوجة بين مبدأ التمثيل ومبدأ الانتخاب.

– يقوم المجلس المركزي بإصدار رسالة تنظيمية سياسية عن كل اجتماع له، وتوزع على جميع هيئات التجمع.

– يجتمع المجلس دورياً كل ستة أشهر ويناقش كافة نشاطات وفعاليات التجمع، ويتخذ بشأنها القرارات المناسبة، وتكون هذه القرارات ملزمة لقيادة التجمع.

ح- قيادة التجمع

– وهي السلطة العليا في التجمع ما بين فترات انعقاد المجلس المركزي، وتقوم بتنفيذ قرارات المجلس، واتخاذ القرارات المناسبة ما بين دورات انعقاد المجلس، والإشراف على نشاط جميع هيئات التجمع الأخرى وتوجيهها، وتجتمع قيادة التجمع مرة كل شهر

على الأقل.

– تتألف قيادة التجمع من ١٥ عضواً على الأقل، وبما لا يزيد على نصف عدد أعضاء المجلس المركزي.

– **أعضاء قيادة التجمع:** هم رئيس المجلس المركزي، اثنان من المستقلين ينتخبون من جميع الحاضرين في المجلس المركزي، واثنان من كل حزب سياسي، أحدهما يختاره الحزب ممثلاً له، والآخر ينتخب في المجلس المركزي من جميع الحاضرين، مع اعتبار جميع أعضاء أي حزب سياسي في المجلس المركزي، وجميع المستقلين هم مرشحون لقيادة التجمع (أي تفقد الأحزاب هنا حقها في الترشيح).

– **رئيس التجمع الوطني الديمقراطي:** ينتخب مع نائبيه وأمين السر داخل قيادة التجمع، بحيث يكونون من أحزاب مختلفة، وواحد منهم من المستقلين، والرئيس يمثل التجمع في العلاقة مع التيارات السياسية الأخرى، وفي المحافل الدولية والعربية، ويدعو قيادة التجمع إلى الاجتماعات، وله في حال غيابه، أن يوكل تسيير العمل وقيادته لأحد نوابه، وفي حال شغور موقع رئيس التجمع لأي سبب كان، تجتمع القيادة وتنتخب أو تتوافق على رئيس جديد.

– تشكل قيادة التجمع من الرئيس ونائبيه وأمين السر وعضو خامس مكتب الأمانة العامة للتجمع الذي يتولى إصدار البيانات والتصريحات وإقرار افتتاحية الموقف الديمقراطي، ويجتمع مكتب الأمانة مرة على الأقل في الأسبوع، وينفذ قرارات قيادة التجمع وتسييير الأعمال ما بين اجتماعين للقيادة.

– تقوم قيادة التجمع بإصدار رسالة تنظيمية سياسية عن كل اجتماع لها، وتوزع على جميع هيئات التجمع.

– تقوم قيادة التجمع بتشكيل المكاتب الأخرى المساعدة لها في عملها، ولقيادة التجمع أن تنشئ هذه المكاتب حسب الضرورة والحاجة والاستعداد والكفاءة، وتقدم جميعها التقارير عن عملها للمجلس المركزي في كل دورة انعقاد له. من هذه المكاتب:

١– **مكتب الإعلام:** يرأسه أحد نواب الرئيس، ويشكل حسب الحاجة والكفاءة الشخصية والاستعداد للعمل، ويراعى أن يكون أعضاؤه بالدرجة الأولى من المجلس المركزي، ويهتم بإدارة صحافة التجمع وتطويرها وانتظام صدورها، وتعميق فكر التجمع وسياساته، وتوسيع دائرة القراء والكتاب من داخل وخارج التجمع، وتأسيس موقع إنترنت وإدارته، ووضع خطة عمل سنوية تصادق عليها قيادة التجمع.

٢- **المكتب التنظيمي والمالي:** يرأسه أحد نواب الرئيس، ويشكل من قبل قيادة التجمع حسب الحاجة والوضع الجغرافي، ومهمته خلق صلة حقيقية مع فروع التجمع، وتنظيم لقاءات دورية معها، وحل الإشكالات الحاصلة في الفروع، كما يكون مسئولاً عن تحصيل وحماية أموال التجمع، وحسن استثمارها وضمان وصحة أوجه صرفها، وتتكون مالية التجمع من المصادر التالية:

- مساهمات أحزاب التجمع
- اشتراكات وتبرعات الأعضاء المستقلين والمؤازرين والأصدقاء.
- أرباح المشاريع الاستثمارية إن وجدت.

د- قيادات الفروع

- تشكل قيادات الفروع حسب التقسيمات الإدارية في المحافظات، ويؤخذ عدد سكان المحافظة أو المنطقة بعين الاعتبار عند التشكيل، وأعضاء مجالس الفروع يكلفون من قبل أحزابهم، ومن المستقلين المنتمين للتجمع والمواجودين في المحافظة ذاتها.

- في المحافظة التي يوجد فيها أحزاب التجمع كافة، تشكل قيادة الفرع بالتساوي بين الأحزاب، وللمستقلين نفس عدد مقاعد الحزب الواحد. أما في المحافظة التي لا يوجد فيها جميع أحزاب التجمع، تشكل قيادة الفرع من الأحزاب الموجودة، ومن المستقلين.

- عندما يزيد أعضاء الفرع على ٢٠ عضواً تطبق عندها القاعدة الانتخابية حسب النسبة التي تقرها قيادة التجمع للفروع.

- تنفذ الفروع سياسة التجمع في منطقتها الإدارية، وهي معنية بتوسيع نشاطها ومحيطها، وتفعيل المساهمة في العمل النقابي والمدني والثقافي، وغيرها من أوجه النشاط.

- تقوم الفروع بتوزيع صحافة التجمع والتفاعل مع المثقفين والنشطاء السياسيين في المحافظة، وإرسال انتقاداتهم ومساهماتهم الكتابية إلى مكتب إعلام التجمع، كما تسمي مراسلين لها يرفدون مكتب الإعلام برسائل عن الوضع المحلي في المحافظة، من النواحي كافة.

- لقيادات الفروع أن تؤطر المنتسبين الجدد من المستقلين في وحدات تجميعية تبعاً لمنطقة السكن أو العمل أو المهنة، ولها أن تطلب من الأحزاب الموجودة في المحافظة زيادة عدد مندوبيها لفرع التجمع، بحيث لا يقل عدد ممثلي الأحزاب على مستوى الفرع ككل عن عدد المستقلين المنتسبين.

هـ- لجنة التحكيم والرقابة

- لجنة التحكيم والرقابة هي لجنة استشارية معنوية، تتقدم بآرائها إلى قيادة التجمع والمجلس المركزي والمؤتمر العام للتجمع، ولها أن تنشرها في صحافة التجمع.

- تراقب جميع هيئات التجمع دون استثناء، ولا تمتلك صفة الإقرار، لكنها تلعب دوراً في مسألة دخول أحزاب جديدة إلى التجمع، أو فصل حزب ما من التجمع، بعد استنفاد الطرق التنظيمية المذكورة في هذا الشأن في النظام الأساسي.

- تتألف اللجنة من ٩ أعضاء، خمسة منهم من المستقلين، وتنتخب في مؤتمر التجمع، بحيث لا يكون أعضاؤها في قيادة التجمع.

ثالثاً: أحكام عامة

١- تتخذ القرارات داخل قيادة التجمع ما أمكن بالتوافق، وإذا تعذر ذلك يمكن اللجوء للتصويت الإفرادي، وينبغي لأي قرار أن يحصل على موافقة ثلثي أعضاء القيادة الحاضرين، ويعتبر صوت رئيس التجمع مرجحاً في حال التساوي، لكن لا يتخذ هذا القرار إذا رفض من ثلاثة أحزاب أو أكثر بالتصويت الحزبي (عدا القرارات المتعلقة بانضمام أو فصل الأحزاب).

٢- في حال اتخاذ أي قرار في قيادة التجمع لا يوافق عليه أي حزب من أحزاب التجمع يحق له اللجوء إلى المجلس المركزي، وفي حال استمرار عدم موافقته يحق له أن يعلن عن تحفظه في وسائل الإعلام، داخل التجمع وخارجه، على ألا يعرقل تنفيذ القرار، وتكون القرارات المأخوذة بالتوافق ملزمة لجميع الأحزاب، أما القرارات المأخوذة بالتصويت فهي ملزمة للأحزاب التي وافقت عليه.

٣- القرارات المتعلقة بالأساسيات المذكورة في مقدمة النظام الأساسي لا تؤخذ إلا بحضور جميع أعضاء قيادة التجمع.

٤- قرار فصل أحد الأحزاب من التجمع يتخذ في قيادة التجمع، ويحتاج إلى موافقة جميع الأحزاب المتبقية، وموافقة ثلاثة أرباع المجلس المركزي، وموافقة لجنة التحكيم والرقابة (النصف + ١).

٥- التصويت داخل المجلس المركزي هو تصويت إفرادي فقط.

٦- لا يحق لأي حزب من أحزاب التجمع استبدال أيٍّ من أعضائه المنتخبين في أي

هيئة من هيئات التجمع، لكن يحق له نزع صفته التمثيلية للحزب المعني، ولا يحق له الإتيان بممثل جديد له، ويحتفظ العضو المنتخب آنذاك بموقعه في الهيئة المعنية حتى المؤتمر القادم للتجمع.

٧- يمكن لأي حزب أن يغير مندوبيه المعينين في هيئات الفروع، وفي قيادة التجمع (لكن حصرا من أعضائه في المجلس المركزي) على أن يكون التغيير معللاً.

٨- الحزب الجديد المقبول بالآليات المذكورة في هذا النظام لا يضاف أعضاؤه إلى المجلس المركزي إلا من خلال المؤتمر القادم للتجمع، لكن يحق له التقدم بمندوبيه إلى قيادة التجمع، ولهم كامل حقوق وواجبات أعضاء قيادة التجمع.

٩- يحق لأي حزب يقل عدد مندوبيه عن ١٠ أعضاء إلى المؤتمر العام بالآليات المذكورة سابقاً، أن يستكمل العدد من خلال ترشيحاته الخاصة.

١٠- لا يجوز للشخص نفسه أن يكون في قيادة التجمع أو المجلس المركزي لأكثر من دورتين متتاليتين، على أن يحق له العودة للترشيح بعد قضائه ٤ سنوات خارج القيادة أو المجلس، وعلى الأحزاب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

١١- تعالج الخلافات التي قد تحصل في أي هيئة في الهيئة ذاتها أولاً، فإذا تعذرت المعالجة تنقل للسوية التنظيمية الأعلى.

١٢- للأحزاب السياسية حق التداول والتنسيق بين أعضائها، أو مع الأحزاب الأخرى، قبل المؤتمر أو داخله.

١٣- يحق لأي عضو أن يرشح نفسه في انتخابات المجلس المركزي حتى لو لم يرشحه حزبه.

١٤- في حال زيادة عدد المستقلين المنتدبين إلى مؤتمر التجمع الثاني أو ما يليه عن ثلث أعضاء المؤتمر، يصبح عندها من حقهم زيادة المقاعد المخصصة لهم في المجلس المركزي وقيادة التجمع إلى الضعف.

١٥- يحق للجنة التحكيم والمراقبة حضور المؤتمرات الخاصة بالأحزاب، وتقديم تقريرها عن سير العملية الانتخابية في الحزب، ونشر هذا التقرير في صحافة التجمع.

رابعاً: الإعداد للمؤتمر الأول للتجمع

- تخول قيادة التجمع الحالية بإعداد الترتيبات الضرورية، من جميع النواحي وحسب

الظروف والأوضاع الواقعية الحالية، لعقد المؤتمر الأول للتجمع، خلال مدة أقصاها ستة أشهر، وتقوم خلال هذه الفترة بترتيب أوضاع فروع التجمع، وإصدار الوثائق الخاصة بالمؤتمر وتوزيعها على جميع هيئات التجمع.

– تقوم قيادة التجمع في بداية المؤتمر الأول بإيضاح جدول أعمال المؤتمر، وتوزع على أعضاء المؤتمر الأوراق الانتخابية الخاصة برئاسة المؤتمر، ولجنة التحكيم والمراقبة، والمجلس المركزي.

الفصل الرابع
آراء فى الثقافة السياسية السائدة

حقوق الإنسان وإشكالات حركة حقوق الإنسان في سوريا والمنطقة العربية

مقدمة:

موضوع هذا البحث هو الإشكالات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وبالعمل في مجال حقوق الإنسان، وهي بلا شك إشكالات عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة الفكر الذي يرتكز إليه العاملون في مجال حقوق الإنسان، ومنها ما يتعلق بالجدال الثقافي حول بعض القضايا الخلافية في مجال حقوق الإنسان، ومنها ما يتعلق بالعقبات العملية التي تواجه العمل.

بالتالي، فإن هذا البحث معني أساساً بالثقافة السياسية السائدة والفكر المحمول عند الطيف السياسي في سوريا، سواء في السلطة أو المعارضة أو المجتمع المدني أو المجتمع العام، وبمدى توافقها أو تعارضها مع ثقافة حقوق الإنسان، والعقبات التي تضعها أمامها، والأبواب التي تفتحها.

الإشكالية الفكرية الأساسية: الحداثة والتقليد

من البديهي القول إنه ليس ثمة من «ممارسة» في الواقع، إلا وثمة «رؤية» تقبع خلفها، تؤسس لها وتفسرها، فالبؤس الفادح الذي تتكشف عنه معظم الممارسات الراهنة في المنطقة العربية – على جميع الصعد، السياسية والاقتصادية وغيرهما، وعلى جميع المستويات (حكومات وأحزاباً ومنظمات مدنية) ليس إلا مجرد تجلٍ لبؤس أكثر فداحة في الرؤية والثقافة السائدة.

كذلك من البديهي القول إنه لا تنوير حقيقياً، ولا تقدم ناجعاً بغير تأسيس معرفي جاد يغني الممارسة ويطورها، مثلما يغتني ويتطور بها.

من هنا تأتي أهمية التأسيس لرؤية معرفية نابعة من حقائق العصر والواقع والحاجات والتحديات، أملاً في إنتاج أشكال متقدمة وحضارية من العمل والممارسة. ولعل أهم القضايا التي تحتاج إلى تأسيس معرفي جاد تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعنا، على أنه لا يمكن النظر لهذه القضايا وكأنها دين جديد أو أيديولوجيا جديدة، وإنما ينبغي النظر إليها بصفتها مشروعاً غير منجز، وفي حالة تطور وتجديد مستمرين.

لكن لا بد هنا أن نذكر في البداية المقصود بثقافة حقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان:

لقد قفز موضوع حقوق الإنسان إلى قمة جدول أعمال العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت بهذا الاتجاه، إلا أنه يمكن القول إن موضوع حقوق الإنسان هو منصة انطلاق عظيمة لاستكشاف كون جديد أو فلنقل حضارة عالمية جديدة وإنسانية حقاً، وهو بالتالي لا يعني مجرد إعادة صياغة الأنظمة القانونية – الوطنية والدولية.

بهذا المعنى تكون ثقافة حقوق الإنسان عصرية، ليس لأنها صارت في مقدمة القضايا التي تشغل العالم في الوقت الراهن، وإنما لأنها قد تمثل حداً فاصلاً بين عصر سادت فيه مختلف صور التشوه والاستغلال وقهر إنسانية الإنسان، وعصر آخر يدعو إليه كثيرون على مستوى العالم وفي أذهانهم أحلام كبيرة لإطلاق وإغناء إنسانية الإنسان.

لقد تطورت البشرية حقاً من عصر الرق إلى الإقطاع والرأسمالية، وتطورت على صعيد تكنولوجي وغيره. لكن العلاقات الناظمة بين البشر وفي المجتمعات لم تتطور بالقدر الكافي.

جوهر هذه العلاقات يقوم على العبودية. ورغم أن العبودية لم يعد من الممكن تبريرها وأصبحت بائدة في جميع صورها، إلا أنها ما زالت مستمرة، وإن بأشكال مختلفة، فمثلاً عندما تقوم سلطات أي دولة باعتقال شخص ما – خارج القانون وإجراءاته العادلة – وتزج به في السجون لمدة طويلة دون حكم قضائي من جانب محكمة علنية وعادلة، أو عندما تقوم بتعذيب هذا الشخص وإحداث عاهات في بدنه، فإن الدلالة العميقة لمثل هذه الإجراءات هو أن الدولة تملك هذا الشخص وتملك جسده، أي أن الاعتقال التعسفي خارج القانون هو في الجوهر علاقة عبودية، وكذلك إجراء التعذيب في جسد الضحية هو أيضا في الجوهر علاقة عبودية.

ومن ثم فإن جوهر حقوق الإنسان على التضاد مع علاقات العبودية التي سادت في الماضي وما زالت اليوم مستمرة بأشكال مختلفة. لذلك ليس من الغريب أن ترفع «حقوق الإنسان» شعار «الحرية» كعنوان لها.

من هذا الجوهر أمكن اشتقاق عناصر وقواعد ومواثيق عديدة لحقوق الإنسان، بما فيها المواثيق المتعلقة بالحقوق الجماعية. فالاستعمار واحتلال أراضي الشعوب شكل من أشكال استمرار علاقات العبودية.

إن كل مبدأ أو فكرة قانونية أو أخلاقية تقطع رحلة طويلة في الزمان والمكان قبل أن تتبلور، إذ تخضع هذه المبادئ والأفكار إلى كل عمليات التفكيك وإعادة البناء والإضافة والأقلمة، حتى تصل لمرحلة تتبلور فيها، وقد تظهر خاصة بحضارة معينة دون غيرها، ويجري تعميمها في الوعي العالمي باسم هذه الحضارة، وبالضرورة هي الحضارة الأقوى أو المسيطرة عالمياً. فحقوق الإنسان لم تنبت فجأة في الغرب دون أن يكون لها جذور في الثقافات الأخرى. إن كل الثقافات، دون استثناء، قد شهدت حركة فكرية وأخلاقية، صراعية وتعاونية، خاصة وكونية، مغلقة ومفتوحة، طرحت في سياقها مبادئ وقيم وقواعد كثيرة تشكل جذوراً فكرية مهمة للمنظومة الراهنة لحقوق الإنسان.

هذا الرأي يختلف كثيراً عن الرأي الذي يحاول إعادة كل ما هو مجيد في الحضارة الإنسانية الحالية إلى أصول عربية وإسلامية. هذا الرأي يعني الإقرار بوجود تناسل وتلاقح بين الثقافات (كالكائنات الحية)، ويعني ضمناً أن الثقافة الإنسانية الحالية أساس لإعادة بناء الثقافات الخاصة.

لابد من الانتباه للتداعيات المنطقية والعملية لعدم الاعتراف بعالمية حقوق الإنسان، والقول بنسبيتها أو قابليتها للتفكيك والتجزئة، بما ينتهي إلى الأخذ ببعض هذه الحقوق، وإنكار وحجب بعضها الآخر.

الجوهر الناظم لعلاقات العبودية هو القوة، والقوة متغيرة بتبدل المواقع والزمان والظروف، فقبول الفرد ممارسة علاقات العبودية مع الآخرين يعني بالضرورة إضفاء مشروعية على وقوعه ضمن هذه العلاقة نفسها في وقت ما أو في مكان ما. وهذا ما يقود إليه منطقياً (أو عملياً) الاعتراف الجزئي أو النسبي بمنظومة حقوق الإنسان.

من جانب آخر، القول بنسبية حقوق الإنسان معناه أنه لا توجد قيمة أو مبدأ عام ينطبق على عموم البشر. مثلاً: عندما يعترف بلد أو ثقافة ما بحرية التعبير، ويقوم بلد آخر بقمع حرية التعبير على أساس أن ما يصلح في البلد الأول قد لا يصلح للبلد الثاني (بناء على نسبية هذه الحقوق)، نصل إلى نتيجة منطقية مؤادها أن الحالتين متساويتان في المشروعية. هذا القول ينطوي على فوضى عقلية، قبل أن ينطوي على فوضى أخلاقية وعملية.

بهذه المعاني جميعاً يمكن القول إن ثقافة حقوق الإنسان تعني مجموعة القيم والبنى الذهنية والسلوكية والتقاليد والأعراف وغيرها، التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، وتتوافق مع القيم الديمقراطية واحترام التعددية والتنوع والاختلاف، مع ما يرتبط بها من وسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والجامعات وبيوت الدين والأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة وغيرها.

بالتالي، فإن نشر ثقافة حقوق الإنسان هو مشروع عام وعريض لتمكين البشر بالمعارف الأساسية حول المواثيق الدولية وحقوقهم ودفعهم للعمل من أجلها، والمساهمة في خلق الوسائط والبيئات القادرة على حماية حقوق الإنسان والتقدم باتجاه الديمقراطية. إنها عملية متواصلة وشاملة تعم جميع صور الحياة، ويجب أن تنفذ إلى جميع أوجه الممارسات المهنية والاجتماعية والسياسية.

هذه المقدمة ضرورية للقول إن كثيراً من التناقضات والارتباكات الحاصلة في مجال العمل الحقوقي تعود بشكل أساسي إلى غياب خلفية التأطير النظري المؤسس لموضوع التفكير في مجال حقوق الإنسان، بالتالي فإن عملاً مركباً يجمع بين الممارسة وأطرها الفكرية المرجعية العامة (الفلسفية، السياسية، القانونية) يكفل بيئة أفضل وانغراساً أعمق لقضايا حقوق الإنسان في واقعنا وفي ثقافتنا السياسية.

ندلل على ذلك بملاحظة أن كل استراتيجيات تعليم ودورات تدريب حقوق الإنسان لم تحقق المرجو منها، بحكم أنها لا تستند إلى تعميم رؤية وطرائق حديثة في التفكير. كما أن مظاهر القصور ونقص المردودية لدى منظمات حقوق الإنسان لا تعود فحسب إلى المعطيات السياسية والتاريخية الواقعية، بل تعود في الأصل إلى غياب أو تغييب الأسئلة النظرية–الأساس، أي الأسئلة التي تقف وراء المشروع، أي إلى غياب مكون مركزي من مكونات العمل في مجال حقوق الإنسان. هذا المكون هو الفكر. ويخطئ جميع العاملين في مجال حقوق الإنسان عندما يفصلون حقوق الإنسان عن الفكر، فالخوف من الأيديولوجيا لا يبرر إلقاء الفكر في المزبلة، إذ سيكون لذلك ضريبة قاسية هي الوقوع في فخ تحويل حقوق الإنسان إلى مجرد شعار أو إلى مقولة سحرية دون أبعاد وأرضيات، لتتحول إلى أصولية من نوع جديد لا يدرك مؤيدوها منها إلا لفظها.

لا بد من بناء أعمدة الارتكاز النظري التي تمنح مشروع حقوق الإنسان أرضيته الفكرية الصلبة، القادرة على تحصين رؤيته الجديدة للعالم والمجتمع والإنسان، ولتشكل حقوق الإنسان قلب المشروع النهضوي، بعد أن تم فصلها عنه وتحولت على أيدي العاملين في حقوق الإنسان إلى مشروع حقوقي محض. إن وراء العمل في جبهة حقوق الإنسان رؤية جديدة للكون والإنسان والمجتمع، رؤية لا يمكن استيعاب روح هذه الحقوق دون

الاستناد إليها.

يعني العمل في مجال حقوق الإنسان أولاً وقبل كل شيء المساهمة في عملية الاستيعاب التاريخي والنقدي لرؤية جديدة للإنسان والطبيعة والمجتمع والتاريخ، وهي الرؤية المحايثة لمواد وبنود مواثيق حقوق الإنسان.

من هنا، فإن هناك ضرورة لربط العمل في ميدان حقوق الإنسان بالعمل الفكري الرامي إلى دعم المنظور الحداثي للإنسان والطبيعة والتاريخ، ومن دون هذا الربط والوعي بالتلازم الفعلي الحاصل بين المبادئ ذات الصبغة القانونية في مجال حقوق الإنسان ومرجعيتها النظرية الحداثية والتاريخية سنظل نمارس عمليات الخلط الفكري والتشوه المعرفي وتركيب المفارقات على صعيد الممارسة. ما أريد قوله إن العمل في مجال حقوق الإنسان يمثل عودة إلى أسس المشروع النهضوي الذي اغتيل بأيدٍ عديدة، تارة بفعل الخارج، وتارة بقمع الداخل، وتارة أخرى وهو الأساس باسم الوعي الزائف والمضلل. يعني العمل في أسس مشروع النهضة المتوقف والمتراجع (إنه إعادة التفكير بأسس وبديهيات وجودنا كبشر أولاً) وليس عملاً مهنياً محضاً يتنطع له مجموعة من المحامين يحولون حقوق الإنسان إلى بنود ومواد قانونية معزولة عن الأرضية الثقافية والفلسفية التي أنتجتها.

هذه المسألة واضحة وبديهية في أوروبا، بحكم المواكبة التي حصلت في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر بين تبلور مواثيق حقوق الإنسان والفكر الفلسفي الحديث ومنظوره الجديد للإنسان والطبيعة والعقل والتاريخ. فهناك وحدة عميقة كامنة وراء جميع المواثيق الأوربية والأمريكية والعالمية. نشير مثلاً إلى مفاهيم الحرية، الإنسان، الفرد، العدل، القانون، المساواة، العقل، الدولة، تداول السلطة إرادة الشعب، مصدر السلطة، الضمان الاجتماعي، والتي لا يمكن قراءة بنود المواثيق دون الانتباه إلى طبيعتها وإلى علاقتها المركزية بالمشروع الليبرالي في صيغه المتعددة.

هذه المفاهيم حاضرة في الميراث النظري لمختلف الحضارات الإنسانية القديمة، إلا أن الدلالات التي اتخذتها في الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر والتي شكلت المواثيق الدولية، تختلف عن دلالات ومعاني المفاهيم ذاتها في السياقات النصية القديمة. كما ترتكز المفاهيم الواردة في المواثيق الدولية إلى نسبية المعارف والحقيقة والقوانين والتعليم وفصل الدين عن الدولة، وكلها قيم غائبة عن الثقافة العربية والإسلامية التي تستند إلى طابع مغلق ومطلق، وهو ما يتجلى بوضوح في الثقافة السياسية السائدة بتياراتها العديدة الماركسية والقومية والإسلامية.

إن معركة تبيئة مبادئ وقيم حقوق الإنسان في الفكر العربي تحتاج فعلاً إلى معارك

سياسية محددة في قضايا واقعية، لكنها تحتاج أيضاً وبالحدة والقوة ذاتها إلى معركة الدفاع عن الحداثة في فكرنا المعاصر، فالتقليد وحقوق الإنسان لا يجتمعان، سواء أكان التقليد قومياً أم ماركسياً أم إسلامياً.

هذا يعني أن سؤال الحداثة سيظل مطروحاً على جدول أعمال المشتغلين بقضايا حقوق الإنسان، ويرتبط بهذا السؤال ضرورة القيام بجهود فكرية تنويرية تساهم في إعداد الأرضية الملائمة لانغراس أفضل لمبادئ حقوق الإنسان في فضائنا الفكري والسياسي.

أما عمليات التغيير والتطوير والتحديث التي تمت في المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي فقد تمت في مستويات قشرية وسطحية بمعزل عن التعرض لأنساق الثقافة القديمة، إذ تجاورت الأنساق القديمة مع الحديثة، وأدى هذا الوضع إلى تفريغ كل المفاهيم الحداثية (الإنسان، الفرد، الوطنية، الديمقراطية، الساحة العمومية، الشعب، القانون، العقل) من مضامينها الأصلية، فتبقّى الشكل وغاب الجوهر في خضم تلك العلاقة التجاورية الشاذة، فالشعب بقي هو القبيلة، والحزب السياسي قبيلة مصغرة، والفرد عبداً، والقانون شريعة الدين أو السلطات... إلخ.

بناء على ما سبق لا نتصور إمكانية تحقيق تقدم ما في مجال تطور وتطوير الوعي بحقوق الإنسان في فكرنا دون إعادة إحياء مشروع الإصلاح الديني الذي انطلق في نهاية القرن التاسع عشر، خاصة مشروع محمد عبده، هذا الإصلاح الذي كان يروم تكييف المجتمع الإسلامي مع مقتضيات ومتطلبات الأزمنة الحديثة، والذي اتخذ صوراً ومظاهر أكثر قوة في مشروع نقد العقل العربي الإسلامي عند محمد أركون وغيره، فلا يمكن تعزيز جبهة العمل في مجال حقوق الإنسان دون دعم جهود هذا الفكر في مجال نقد العقل الإسلامي ونقد آلياته في التفكير، ودون إعادة بناء المشروع النهضوي، بحيث تشكل حقوق الإنسان والديمقراطية محتواه، وليس اختزاله إلى بناء الأمة والوحدة إزاء خطر الخارج وحسب.

منظمات حقوق الإنسان معنية إذا بإعداد مداخل نظرية لمناقشة أسئلة حقوق الإنسان في الفكر العربي والممارسة السياسية العربية، أي معنية ببناء وعي يزاوج بين الممارسة المناهضة للتسلط والقهر وغياب الحريات، وبين الرؤية الفكرية الجديدة التي تشكل حاضنة قيم ومبادئ حقوق الإنسان.

لا يمكن أن تجتمع المناداة بحقوق الإنسان مثلا عند بعض العاملين في هذا المجال واستمرار هيمنة تصورات تقليدية محددة عن الإنسان والعقل والمجتمع، واستمرار هيمنة الأفكار المرتبطة بالرعية والطاعة والامتثال والتقاليد ودونية المرأة واضطهاد الصغير والتعصب القومي والحقيقة الواحدة التي لا مراء فيها.

إشكالية العالمية والخصوصية

أما قضية الخصوصية الثقافية أو الحضارية فهي في كثير من الأحيان قضية حق يراد به باطل، إنها مفهوم صحيح في ذاته، وذلك على اعتبار أن الاختلاف ينمي الإبداع، لكن لا شك أن الحكومات وقطاعاً واسعاً من النخبة الثقافية والسياسية (تيار الفكر القومي التقليدي وتيار الإسلام السياسي) يرفعون شعار الخصوصية كشعار أو واجهة تخفي وراءها حقيقة الأوضاع المتردية لحقوق الإنسان.

انسجاماً مع خطاب الخصوصية لدى النظم السياسية وتيار الإسلام السياسي والفكر القومي التقليدي، برزت رؤى تؤكد على ضرورة وجود مواثيق إقليمية وعربية وإسلامية لحقوق الإنسان تراعي هذه الخصوصية، وقد عبرت هذه الرؤى عن نفسها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان.

يمكن للاتفاقيات الإقليمية، على غرار الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان والميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان، أن تسهم في توفير ضمانات وآليات إقليمية لاحترام حقوق الإنسان. وهذا ما حدث فعلاً في أوربا والولايات المتحدة، لكن لم يحدث عند العرب وفي بلاد الإسلام. السبب واضح وهو أن الاتفاقيات الأوروبية والأمريكية طرحت نفسها مكملاً للقوانين الدولية وليست بديلاً عنها أو نقيضاً لها، وجميعها يعكس رؤية واحدة لحقوق الإنسان، أي أن المنطق الداخلي الذي يحكم جميع هذه المواثيق واحد. في حين لم يحدث ذلك في إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام عام ١٩٩٠ الذي اعتمدته منظمة المؤتمر الإسلامي، فهذا الإعلان قيد جميع الحقوق والحريات فيه بأحكام الشريعة الإسلامية (م/٢٤)، وجعل من هذه الأخيرة المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواده (م/٢٥)، وهو بذلك يختلف اختلافاً كلياً عن الصكوك الدولية والأوربية والأمريكية لحقوق الإنسان التي تقوم على أساس علمانية حقوق الإنسان.

السؤال المطروح في إطار الحديث عن الخصوصية هو: هل من سبيل للجمع بين حقوق الإنسان والإسلام؟

لا بد هنا من تقرير حقيقة مهمة من حيث المبدأ: إن أي حديث تجريدي عن الإسلام لا يكون مفيداً ولابدّ من ربطه بمدرسة أو مذهب أو شخص أو فرقة معينة، أي لا بد من الحديث عن تفسير وفهم للنصوص التي تمثل مصادر الإسلام، وهي نصوص القرآن والسنة، لأن «القرآن لا ينطق وإنما ينطق عند الرجال» كما يقول الإمام علي بن أبي طالب. وأيضاً لأنه ليس هناك من نص مهما كان مقدساً له معنى ذاتي لازم ونهائي، فالمعاني تستخلص بعمليات معقدة يقوم بها عقل ما، محكوم سلفاً بعلاقات الزمان والمكان بكل ما يعتمل فيها من مصالح وعادات وتقاليد ومعارف سائدة.

ما تقدم يطرح على حركات حقوق الإنسان مهمة تشجيع حركة التنوير الديني التي تضع حقوق الإنسان والديمقراطية كمبدأ، ومن ثم تبحث في النص الديني عما يؤيد ذلك، وهنا ليس المطلوب البحث في بعض مكنونات وكنوز التراث العربي الإسلامي، بل عن الآفاق المستقبلية التي تصل بين هذا التراث وكل من الحاضر والمستقبل. إذ على الرغم من تلفيقية هذا الأمر فإنه مفيد من الناحية السياسية والعملية، وفي السياق ذاته تصبح المساهمة في بلورة مشروع علماني جزءاً لا يتجزأ من المهام المطروحة على حركة حقوق الإنسان، خاصة بعد أن ألحقت الأنظمة الدين بالسياسة وجعلته في خدمتها. هذا المشروع لا يعني إقصاء ما هو ديني عن المجتمع، وإنما تحرير الدين من الإكراه السياسي وتحرير السياسة من الدين.

ترتبط هذه المهام بقضية النجاح في اكتساب المشروعية في الساحة الثقافية التي ينبغي على المثقفين ونشطاء حركة حقوق الإنسان الذهاب نحوها، فما لم يتم تجديد ثقافتنا الموروثة لتتوافق مع منطق العصر، ستبقى ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان غربية وبرّانية. هذا كله يندرج تحت عالمية حقوق الإنسان مع احترام الخصوصيات المثرية وتحديدها في مداخل التطبيق وأولوياته، والتأكيد أيضاً على أن العالمية صيرورة منفتحة على الدوام وليست مسألة مغلقة وبصورة قطعية وقسرية، وهي بالتالي لا تعني صياغة قوالب تلقينية جامدة لتعليم ونشر حقوق الإنسان.

إشكالية حقوق الإنسان والديمقراطية

ثمة إشكالية كبيرة حول دور ومهام منظمات حقوق الإنسان، تتعلق بالعلاقة على الصعيد العملي والنظري بين الاعتبارات الحقوقية والاعتبارات السياسية، أو العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية.

لقد لاحظنا مدى التقاطع، ولا نقول التطابق، بين برنامج حركة حقوق الإنسان النامية في سوريا وبرنامج التجمع الوطني الديمقراطي وما تطرحه لجان المجتمع المدني مثلا، وذلك على الرغم من الاستقلالية المحترمة نسبياً من الأطراف المختلفة. ولا يغير وجود بعض الشخصيات المشتركة من الأمر شيئاً، طالما هناك إدراك واع لاختلاف آليات العمل بين الحيزين الحزبي والمدني – الحقوقي. ونلاحظ من جانب آخر أنّ السلطة مازالت تتعامل بتخوف من حركة حقوق الإنسان النامية، ولا تتورع عن التضييق عليها، وتنظر إليها باعتبارها تخفي وراءها إمكانية معارضة جديدة، وذلك رغم التأكيد المستمر لهذه الحركة على استقلاليتها وحياديتها بشكل دائم.

يمكن القول إن هناك تشابكاً واسعاً بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الحقوقية

من الناحية النظرية والعملية في بلدان المنطقة العربية، بما يجعل الفصل بينهما مستحيلاً. إذ لا يمكن أن نتصور وجود منظمة حقوق إنسان تغض النظر عن آليات الحكم السائدة، وتغمض العين عن تجاوزات المؤسسات الأمنية، وتتهاون في تشريح طبيعة العسف السياسي، وتبقى في الوقت ذاته تطرح حماية الأفراد والجماعات، أي يصعب وجود حركة لحقوق الإنسان تتناول القضايا الحقوقية بمعزل عن طرح وجهة نظرها ودورها في عملية إصلاح سياسي مطلوب. فالنضالات الحقوقية ستكون خاسرة إذا ما تم النظر إليها بمعزل عن تقدم العملية السياسية في المجتمع، وبكلمة أخرى فإن الإصلاح الحقوقي هو جزء جوهري وأساسي من الإصلاح السياسي للوضع في سوريا. وهذا الفهم هو ما يفسر علاقة القربى بين برنامج حركة حقوق الإنسان وبرنامج المعارضة السورية، وذلك بحكم حاجة الواقع وليس بحكم إلحاق الحركة الحقوقية أو تبعيتها للأحزاب السياسية.

من جانب آخر تبرز تلك الإشكالية في العلاقة المتبادلة بين حقوق الإنسان والديمقراطية، ففي الوقت الذي تنبذ فيه حركة حقوق الإنسان أي محاولة للزج بها في صيغة سياسية ضيقة (أو بالأحرى حزبية) أو إضفاء طابع سياسي مباشر عليها، وتنبذ أي ادعاء بأنها بديل للأحزاب لسياسية، فإن تاريخنا السياسي يشير إلى أن ضعف الأحزاب السياسية يضاعف من سهولة انتهاك حقوق الإنسان والعصف بهذه الحقوق، بل بالمنظمات المدافعة عنها. ومن ثم لو جاز الحديث عن استراتيجية عامة على الصعيد العملي لحركة حقوق الإنسان في سوريا فإنها ترتكز قبل كل شيء على تشجيع العمل من أجل التحول إلى الديمقراطية، وتأمين الظروف المواتية لتطبيق دستور ديمقراطي وهيكل قانوني ديمقراطي.

إن عملية الإصلاح السياسي وتقليص هيمنة التصورات الاستبدادية، أي عملية الانتقال الديمقراطي، من المعارك الموصولة بمعركة حقوق الإنسان، تماماً كما أن المعارك الثقافية في موضوع نقد الذهنيات التقليدية تندرج في الأفق ذاته.

إن مجمل آليات عمل حركة حقوق الإنسان في المنطقة العربية هي آليات «منفعلة»؛ بمعنى أنها تكتفي بمتابعة ومراقبة حدوث الانتهاكات، أما آليات «الوقاية» فهي ما زالت بسيطة، كالتعليم والترويج والعمل الثقافي وغيرها، أي أنها تتخذ موقفاً دفاعياً. إذ يركز معظم حركات حقوق الإنسان في البلاد العربية على «الانتهاكات» الواقعة بحق الأفراد أكثر من العمل على جبهة تغيير أو تطوير الآليات الناظمة للدولة والمجتمع والمولِّدة لتلك الانتهاكات، وهو ما يمكن تسميته بالدور «الوقائي». وربما يكون أحد أسباب هذه الآلية الدفاعية، حساسيتها تجاه المسائل السياسية، ومبالغتها المفرطة في تأكيد نفسها كحركة غير حزبية، بمعنى أنها لا تعمل في المجال السياسي المباشر. وهذا بالطبع أمر ضروري شريطة ألا يؤدي بها خارج الحقل العام.

جوهر الفكرة في هذا المجال هو تأكيد وجود دور سياسي (بالمعنى العام للسياسة وليس بالمعنى الحزبي) وضرورة تفعيل هذا الدور، وباعتقادي الأرضية المناسبة لهذا الدور هي في التأكيد على مطلب الانتقال الديمقراطي، فحركة حقوق الإنسان / من الناحية النظرية على الأقل / هي الأكثر تأهيلاً لتقديم تصور حول «الديمقراطية» المتناسبة مع واقع مجتمعاتنا العربية وبالانسجام مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان العالمية.

باعتقادنا هناك جدول أعمال عريض أمام حركة حقوق الإنسان في البلاد العربية، يتضمن فيما يتضمن تقديم مشاريع مقترحة من وجهة نظر حقوق الإنسان للإصلاح الديمقراطي إلى السلطات والمعارضات معاً، وتقديم رؤية مقترحة عن عملية «الانتخابات» التشريعية والبلدية، مستندة في ذلك إلى مبادئ حقوق الإنسان والشرعة الدولية، كذلك تقديم مشاريع مقترحة لقوانين ديمقراطية وعصرية تتعلق بالصحافة والمطبوعات والعمل المدني والأهلي. كما يمكن لها أن تقدِّم رؤيتها للقوانين والأفكار الناظمة للأحزاب السياسية القائمة، الحاكمة منها والمعارضة، بما يدفع هذه الأحزاب لتجديد فكرها وآلياتها بما ينسجم مع حقوق الإنسان والعمل الديمقراطي واقتناعها بالقيم الإنسانية الديمقراطية، وقد يرتقي دورها، في حال نجحت في تثبيت مصداقيتها واستقلاليتها ومهنيتها العالية، إلى دور «رقابي» معترف به من الجميع في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان.

هذه المشاريع والآليات المقترحة لا تشكل قفزة من الناحية النظرية في مطالب حركة حقوق الإنسان، لأنها تنسجم مع ما تطالب به هذه الحركة من ضرورة إصلاح قانوني وتشريعي؛ لضمان الانسجام بين القوانين الوطنية المحلية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لكنها ستحقق قفزة حقيقية في نشاط الحركة الحقوقية فيما لو وضعت هذه المهام على جدول أعمالها.

ثمة مبررات أخرى لقيام الحركة الحقوقية بهذه المشاريع «الاقتراحية»، منها أن الحركة الحقوقية ذاتها يصعب أن تزدهر إلا في بيئة سياسية ديمقراطية، إذ إن بناء سمعة معنوية عالية للحركة الحقوقية يستلزم وجود مجتمع مدني ناشط ومجتمع سياسي فاعل، وهذا بدوره يتطلّب وجود مشاريع ممكنة التطبيق على الصعيد التشريعي والسياسي. كذلك فإن حركة حقوق الإنسان ذاتها في بلدان عربية عديدة قد وقعت ضحية لممارسات غير ديمقراطية بهدف تقييدها أو إخضاعها أو تهميشها، وبالتالي فإن الضمان الأساسي لاستمرارية هذه الحركة هو في حدوث تحول ديمقراطي في البلد الذي تعمل ضمنه. وهذا التحول لا يلغي، كما يرى البعض، الحاجة للحركة الحقوقية التي يمكن أن تقوم وقتها بدور رقابي لضمان تطبيق الآليات الديمقراطية المعتمدة على نحو سليم، أما في ظل البيئة السائدة حالياً فإن ما يمكن للحركة أن تقوم به من إنجاز، قد لا يكون كبيراً.

إشكالية حقوق الإنسان والسياسة

من المهم لمنظمات حقوق الإنسان أن تمعن التفكير على الدوام في الإطار المفاهيمي الذي تستند إليه في عملها ونشاطها لكي يمكنها الاستجابة لعالم دائم التغيير، خاصة وأن المفاهيم النظرية المختلفة، لا بد أن تؤدي إلى اختلاف وسائل وأساليب العمل وتصادمها، فضلاً على أن فاعلية حركة حقوق الإنسان تعتمد أساساً على خطابها وقدرتها على توصيل المبادئ والقناعات بأسلوب مقنع للحكومات والحركة السياسية والمجتمع المدني والرأي العام في مجمله.

تعتبر قضية العلاقة بين «السياسة» و«حقوق الإنسان» على الصعيد النظري، وما يرتبط بها على الصعيد العملي من محاولات لتسييس حركات حقوق الإنسان أو عزلها عن التدخل في الشأن السياسي، إحدى كبرى المشاكل التي تواجه هذه الحركات في المنطقة العربية، وتعود جذور هذه المشكلة إلى ظروف نشأة هذه الحركات التي اعتمدت أساسا على العاملين في الحقل السياسي العام (الأحزاب السياسية)، بسبب ضعف العمل المدني في المجتمعات العربية، كما تعود إلى الاختلاف البيِّن في طبيعة المجتمعات العربية عن المجتمعات الغربية.

هذه المشكلة تعود للظهور دائماً بحكم مستجدات الظرف السياسي في معظم الدول العربية، فالأحداث السياسية والمواقف المختلفة إزاءها تصعّد التوتر مابين السياسي – الحقوقي، ولا شك أن ذلك يكمن أساساً في الاختلاف على الصعيد النظري إزاء العلاقة ما بين «السياسة» و«حقوق الإنسان»، والذي أدى، أو قد يؤدي، في بعض اللحظات السياسية لآثار مدمرة على حركات حقوق الإنسان.

١- مشكلة «الثنائيات»، والعلاقة بين حقوق الإنسان والسياسة:

يُصرُّ العديد من دعاة حقوق الإنسان في المنطقة العربية على الفصل المطلق والحدي بين «حقوق الإنسان» و«السياسة»، وبالمقابل تتوجه أحزاب سياسية عديدة (سواء في السلطات أو المعارضة) نحو محاولات إلحاق الأحزاب السياسية بها، وفي اعتقادي أن الرؤيتين تعبران عن ضيق الأفق، وعن خلل في فهم تلك العلاقة على المستوى النظري.

من جديد تبرز مشكلة «الثنائيات» في فهم العلاقة بين «السياسة» و«حقوق الإنسان»، إنها المشكلة ذاتها التي حكمت الفكر العربي الإسلامي بدءاً من عصر النهضة، والذي يزخر بالعديد منها، كثنائية الأصالة– المعاصرة، وثنائية العلم – الإيمان، والعقل – النقل،

وغيرها.

لقد تحولت تلك الثنائيات إلى معيق حقيقي لتقدم فكرنا، بحكم الرؤى والتصورات التي يتم طرحها حولها، والتي تستند إلى المنهج ذاته على الرغم من اختلاف الرؤية والتوجه والهدف، فهذه الرؤى إما أن تتطرف في أحد طرفي العلاقة منكرة وجود الطرف الآخر، أو تتجه نحو «التوفيق» بأسلوب انتقائي يكتنفه الغموض، ولا يمكن تحقيق استفادة عملية حقيقية منه.

الأمر نفسه يتكرر في فهم العلاقة بين «السياسة» و«حقوق الإنسان» بما يدلل على أننا ما زلنا ننظر للعالم والأشياء والبشر من خلال المنهج التقليدي ذاته، ولم نتملك بعد عقلاً جديداً، على الرغم من التباين الظاهري.

نكاد نبصر مثلاً، عبر ملامح العديد من دعاة حقوق الإنسان، نفورهم الشديد من «السياسة» لمجرد لفظ الكلمة، بما يوحي لنا بتواصل فاعلية وتأثير ثنائية (المقدس – المدنس) في العقول والخيارات، فالسياسة توازي المدنّس، وحقوق الإنسان توازي المقدس في هذه الثنائية. هذا يوضح لنا أن «العقل التقليدي» سواء أكان ضمن حركة حقوق الإنسان أم في الأحزاب السياسية، فإنه سينتج الكوارث والمهازل ذاتها على صعيد الخطاب والممارسة العملية.

«السياسة» بما هي مجمل ما يتعلق تفكيراً وممارسة بالشأن العام، كالهواء الذي يحيط بنا ونتحرك داخله، فهي عامل ملتحم ووثيق الصلة بكل مظاهر وتجليات وأشكال الفعل الإنساني، سواء أحببنا ذلك أم كرهناه.

«حقوق الإنسان» بما هي مقاومة لكل ظواهر الاستبداد في جميع المستويات والأماكن (الحقوق المدنية والسياسية) ومقاومة لكل أشكال الظلم الاجتماعية (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، هي شكل جديد من أشكال الممارسة السياسية. وبالتالي فإن تباين حركة حقوق الإنسان عن الأحزاب السياسية، ليس في كون هذه الأخيرة تمارس السياسة بينما تترفع حركة حقوق الإنسان على هذا «الدنس»، وإنما في تفاعلها بأشكال جديدة مع الشأن السياسي، فالهدف الجوهري لأية حركة حقوقية هو تقييد أداء «القوة السياسية» بجميع مستوياتها ومصادرها، بإلزامها بالاعتبارات والمعايير الإنسانية، وهذا النشاط هو فعل سياسي. لكن تختلف هذه الحركة عن الأحزاب السياسية في هذه النقطة، بأنها تضع نفسها خارج السلطة السياسية ولا تسعى إليها، بينما مبرر وجود «الحزب السياسي» هو امتلاكه لبرنامج سياسي، يسعى لتطبيقه من خلال ممارسة «السلطة السياسية» أو المشاركة فيها.

٢- النشاط الحقوقي والعمل الحزبي:

الفكرة الجوهرية في هذا المجال تتمثل في أن النشاطين المدني (ومن ضمنه الحقوقي) والسياسي (الحزبي) مترابطان، ويعتمدان على بعضهما بعضاً، على الرغم بالطبع من كونهما قابلين للفصل أو التمييز إلى مجالين مختلفين بدرجة معينة، أي أن ثمة ربطاً وفصلاً بين الحيزين المدني والسياسي، وبدون هذا الفهم لا أعتقد أن العلاقة بينهما يمكن أن تستقيم.

لكن لنأخذ أولاً الرؤية السائدة لدى غالبية نشطاء حقوق الإنسان إزاء العلاقة بين الحيزين:

لا شك أن النفور الشديد من «السياسة» داخل الحيز المدني (ومن ضمنه حركة حقوق الإنسان) ناجم عن خلط دائم بين السياسي والحزبي، بما يؤدي آلياً إلى إضفاء صبغة سلبية على كل ما هو سياسي بالمفهوم العام، نظراً لما يعاب على العمل الحزبي من ميكيافيلية وانهماك ب «الحرتقات» الحزبية.

على الرغم من «الصحة» النسبية لعيوب العمل الحزبي، إلا أن ذلك لا يشكل مبرراً للتطرف وتصدير رؤى اختزالية تكثف «السياسة» في «الحزب السياسي» من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن طرح عيوب العمل الحزبي بطريقة توحي بتبرئة الذات (أي الحركة الحقوقية) من العيوب ذاتها، فالمشكلة الأساسية في «العقل» الذي يرى ويسمع ويتصرف، سواء وجد ضمن الأحزاب السياسية أم داخل حركة حقوق الإنسان.

من سمات هذا «العقل» المعيق: «الانغلاق» في مقابل «الانفتاح»، و«المرونة» مقابل «النظام الصارم والحدية والتطرف»، و«الفردية» في مقابل «العمل الجماعي والمؤسسات»، والتطرف في أحد اتجاهي أسلوب العمل، أي بين المركزية والديمقراطية، والتطرف في إعلاء شأن الجماعة لصالح إلغاء التمايزات الفردية.. إلخ.

في الحقيقة يمكن أن نعد الكثير من العيوب في العمل المؤسساتي للأحزاب والجمعيات المدنية وغيرها، إلا أنه من الجدير بنا تثبيت هذه العيوب بوصفها تلامس الجميع، وليس طرفاً دون آخر، فهي ابنة «العقل» التقليدي عموماً وليست بنتاً لشكل محدد من العمل المؤسساتي. بالتالي يصدق هنا التمييز بين عقول الأفراد (سواء أكانوا ضمن الأحزاب أم الجمعيات المدنية) أكثر من التمييز بين رؤية ونواظم عمل المؤسسات. من جانب آخر فإن «الانتماء» ليس المحدد الوحيد في طبيعة العقل، فانتماء فرد ما لحزب أو جمعية مدنية ما، لا يعني اكتسابه نمطاً في التفكير منسجماً أو موازياً لما هو موجود في المؤسسة أو في شعاراتها، أي أن هذا «الانتماء» ليس مجالاً للتفاخر أو الذم، أو لاكتساب إيجابيات المؤسسة أو سلبياتها. فقد يكون المرء منتمياً لطائفة معينة، لكنه ليس طائفياً، وقد ينتمي لحركة حقوقية

(لكن ذلك لا يعني البراءة سلفاً)، وقد ينتمي لحزب سياسي (وهذا لا يعني الدناسة سلفاً)، وقد ينتمي لقومية معينة (لكن لا يجوز رميه بالتعصب مباشرة). باختصار، إنها مشكلة «العقل» التقليدي وطبيعة «الثقافة السائدة» قبل أن تكون شيئاً آخر.

هذا التوضيح لا يمنع كون حركة حقوق الإنسان تسعى إلى «التباين» عن الأحزاب السياسية، بل هو فضلاً على كونه حقاً لها، فإنه أحد واجباتها الأساسية، لكن من الضروري أن تبدع في التقاط وتفعيل تمايزاتها عن الأحزاب بشكل إيجابي ومثمر. أي أن «الأمراض الواحدة» المصابة بها جميع أحزابنا ومؤسساتنا وجمعياتنا الأهلية، لا يعني الركون إليها والتسليم بها، إذ من حق الجميع وواجبهم البحث عن تمايزاتهم ووسائلهم في التخلص من تلك الأمراض. لكن من المهم انطلاق الجميع من إدراك سليم للعلاقة الجدلية بين «المدني» و«السياسي – الحزبي»، وهو أمر يحتم إحداث تراكم في أي منهما من أجل تنمية التراكم في المجال الآخر، أي الانطلاق من ضرورة وجود كلا الحيزين على أرض الواقع، فحركة حقوق الإنسان (والنشاط المدني عموماً) لا يمكن أن تحل محل الفعاليات الحزبية، وفي الوقت ذاته يستحيل أن تحقق وثبات كبيرة إلى الأمام في أي من مجالات الحقوق إلا من خلال تنشيط هذه الفعاليات، وبالمقابل فإن الأحزاب السياسية لا تتفعّل وتغتني وتتطور إلا بوجود مجتمع مدني فاعل ونشط.

لنأخذ ثانياً: ما هو سائد من ممارسات سياسية وحزبية إزاء حركة حقوق الإنسان في المنطقة العربية: لقد جرت محاولات عديدة في المنطقة العربية لتسييس (أو بالأحرى لتحزيب) حركات حقوق الإنسان، وكانت محصلة هذه المحاولات في المآل الأخير، تفجير هذه الحركات من داخلها، بسبب حتمية اصطدام مناهج عمل سياسية متباينة. وقد حدث في أكثر من بلد عربي تنافس بين التيارات السياسية على السيطرة على منظمة حقوقية ما، عن طريق حشد أنصارها بين عضوية المنظمة، وهو توجه يعبّر فيما يعبِّر عن ضيق الأفق وعدم إدراك أهمية دعم حركة حقوق الإنسان في المحافظة على الحيدة السياسية. ما يضر أيضاً بهذه الحركة هو اتجاهها بمحض إرادتها أو بسبب الضغوط عليها، نحو الانقسامية والحسابات السياسية التكتيكية والمؤقتة، كأن تتم تشكيلاتها (كما حدث في بعض المنظمات العربية) على أساس «المحاصصة»، أي بناء على نظام لاقتسام المقاعد في الهيئات القيادية بين الاتجاهات السياسية الحزبية المختلفة، لتكون المنظمة الحقوقية بالتالي في حالة من الحيطة الدائمة والتوجس المستمر والحسابات والتوازنات السياسية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى اختلال نشاط المنظمة وإضعاف استقلاليتها، ففي بعض البلدان (كلبنان مثلاً) وصلت الأمور إلى حد الانقسامات على أسس طائفية، إلى جانب الانقسامات السياسية؛ كمبرر لتعدد منظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي نعتقد أنه سيشرذم الحركة الحقوقية في أي بلد ويلغي فاعليتها.

على الحركة الحقوقية أن تتنبه جيداً لهذا الأمر، لكن دون أن تتطرف في فهم «الاستقلالية»، أي لا بد لها أن تبدع في ابتكار آليات عمل وقائية تجاه عمليات التسييس/ التحزيب الممكن حدوثها، لكن دون الإفراط في التوجس.

ثمة تأثير سلبي آخر لانتماء الأعضاء الحزبيين لمنظمات حقوقية، يتمثل في المستوى المنخفض نسبياً لالتزامهم بالعمل الحقوقي مقارنة بقوة التزامهم السياسي، وهنا نقول، على العموم، لن يكون مجدياً من أجل كسب «العزوة» من قبل المنظمات الحقوقية، الاكتفاء بأعضاء متعاطفين بوجه عام (سواء أكانوا من داخل الأحزاب أم خارجها) مع فكرة حقوق الإنسان مهما كانت ضبابية وغائمة في أذهانهم، وبالمقابل يصعب القول بضرورة أو حتى بإمكانية التحكم الصارم في العضوية، لذلك تبقى مهمة البحث عن آليات ونواظم عمل وقائية، تجاه الأزمات المحتملة، على جدول أعمال حركة حقوق الإنسان.

٣- الخطاب الحقوقي والخطاب السياسي - الحزبي:

لكل من المجالين الحقوقي والحزبي، على العموم، خصائص مختلفة (لا تشكل بطبيعة الحال ميزات لأي منهما على الآخر)، وذلك على الرغم كما أسلفنا من الروابط العميقة بينهما.

هذه الخصائص المختلفة للحركة الحقوقية نتمنى أن تتجسد واقعياً بشكل إيجابي وخلاق. فالحقوقي مثلاً لا يفاضل بين الحقوق ولا يضحي بأحدها لحساب الآخرى، كما لا يضحي بحقوق فئة ما من البشر لصالح أخرى، بينما السياسي - الحزبي (كما هو سائد) قد يقوم أحياناً بدور لا يتسق مع المثل الحقوقية والديمقراطية، إما بسبب تكتيكات سياسية أو أحياناً لطبيعة الأيديولوجية المحمولة.

كذلك فالخطاب الحقوقي السوي يختلف عن الخطاب السياسي الحزبي، في أنه ليس دعوة خاصة لمصالح معينة أو سياسات محددة، أو اختيارات خاصة في مجال النظم الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هو دعوة تنظم وتؤنسن حقل الممارسة السياسية والاجتماعية بغض النظر عن الخيارات، ويضع حدوداً صارمة (بناء على الحدود التي اتفقت عليها البشرية في الشرعة الدولية) على كيفية ممارسة الصراع الاجتماعي (بشقيه السياسي والاقتصادي)، كما أنه لا يدعو لمصلحة حزب أو طبقة ما دون أخرى، لكنه يُلزم نفسه بالخيارات والمصالح الوطنية العليا. ولهذا يصعب القول أو التصور بأن تصبح «حقوق الإنسان» و«المبادئ الديمقراطية» أيديولوجيا لطبقة أو حزب أو فئة ما، وإنما هي إطار عقلاني في آن معاً لكل الممارسات والنضالات والأيديولوجيات على اختلاف تلاوينها وتوجهاتها.

هنا يجب الإشارة إلى أنه من الضروري عدم تقويض خطاب حقوق الإنسان، عن طريق تبني خطاب يستند إلى «موقف سياسي» ما في لحظة ما. فالأساسي هو الاستناد إلى مبادئ وقيم حقوق الإنسان لدى ملامسة القضايا السياسية، دون الاندراج في موقف سياسي مباشر. كذلك من المهم عدم قيام «المسيَّسين» في حركة حقوق الإنسان بصبغ مبادئ وقيم حقوق الإنسان بأفكارهم وتراثهم الحزبي الخاص.

للتأكيد على الشمولية (بمعناها الإيجابي) الضرورية لخطاب حقوق الإنسان، يكفي أن نستذكر ما حدث في أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ والتباينات المدهشة في مواقف منظمات حقوق الإنسان، إذ كان من الأساسي التعامل مع هذه الأزمة من منظور شامل لحقوق الإنسان، بوصفها أزمة انتهاكات متعددة ومتداخلة، ليتم في الوقت ذاته، وبالوضوح ذاته، إدانة انتهاكات النظام العراقي لحق الشعب الكويتي ولحقوق الإنسان داخل العراق، وانتهاكات التحالف الغربي لحق الشعب العراقي (والتي لا تزال متواصلة إلى اليوم)، وانتهاكات الحكومات الخليجية لحقوق الفلسطينيين والعمال المصريين وغيرهما، والرفض الحازم لوضع حقوق الإنسان في مواجهة مع حقوق الشعوب، وهذا كله ممكن دون التورط في موقف مباشر تجاه الحكومات، أو الاندراج في خطاب يطالب الحكومات بأكثر مما يفترض بالخطاب الحقوقي أن يطالب به من رفع للانتهاكات ضد الأفراد والجماعات.

من خصائص الخطاب الحقوقي اتسامه بالاستقلالية التي يجب الحرص عليها من قبل حركة حقوق الإنسان والأحزاب السياسية معاً. لكن من الضروري ألا تتبنى حركة حقوق الإنسان فهماً سلبياً للاستقلالية، بحيث تغدو معها مساوية للانعزالية، أو تهيمن عليها مشاعر التوجس الدائمة تجاه الأحزاب السياسية، لتغدو هذه المشاعر آلية عمل ثابتة، وعلى طول الخط، لحركة حقوق الإنسان.

«الاستقلالية» بمعناها الإيجابي تعني «الحيدة السياسية»، والتي لا تتوجس من وجود ما يمكن تسميته «تقاطعات» أو قواسم مشتركة، مع الحركة السياسية بعمومها سواء داخل السلطات أو المعارضات. وهذا أمر منطقي، إذ لا يمكن فهم الخصائص المختلفة أو الاختلافات دون وجود حد أدنى من «التوافقات»، فهناك قواسم مشتركة بين الإنسان والحجر والحيوان (وهناك بالطبع اختلافات)، فكيف لا يكون هناك توافقات أو قواسم مشتركة بين حيزات (سلطة ومعارضة ومجتمعاً مدنياً) تنتمي جميعها إلى الحقل العام والمساحة الوطنية ذاتها، وليس لطرف أو حيز من هذه الحيزات أن يحزن لوجود تلك القواسم المشتركة أو التوافقات. هذه القواسم أو التوافقات تزداد مساحتها أو تتناقص تبعاً للحظة السياسية التي يمر بها مجتمع من المجتمعات. ففي المجتمعات العربية، بحكم الظروف السياسية والاقتصادية السائدة، وبنتيجة «العراك» السياسي الطويل، تكوَّنت مجموعة من

«التوافقات» بين الحيز السياسي المعارض والحيز الإصلاحي في الحكومات والحيز المدني، ويكفي أن نراجع «أولويات» برامج هذه الحيزات للتدليل على هذه الحقيقة، وبالتالي فإن هذه «التوافقات» يصنعها الواقع السياسي الاقتصادي، ولا تصنعها الرغبات.

من الضروري لجميع الأطراف (سلطة ومعارضة ومجتمعا مدنيا) التعامل مع هذه الحقيقة الواقعية بمرونة، وعدم استخدامها للتدليل على تبعية طرف إلى آخر. أما من ناحية التبلور التنظيمي لهذه التوافقات فإنه مرهون بالوقائع السياسية والمستجدات، وليس رهناً بالقرارات أو الرغبات.

إشكالية الأولويات المطروحة فى مجال حقوق الإنسان

خلال فترة الحرب الباردة كان هناك جدل تقليدي حول مدى أسبقية حقوق الشعوب على حقوق الإنسان أو حول أسبقية حقوق الإنسان السياسية والمدنية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو العكس؟

وهو الجدل الذي يعكس الصراع التقليدي بين دول العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي من جهة والمعسكر الرأسمالي من جهة أخرى.

إن مبدأ تكامل حقوق الإنسان هو مبدأ أساسي في منظومة حقوق الإنسان، وهو بمنزلة المعادل المنطقي والقانوني لعالمية حقوق الإنسان، وهو ضرورة تحتمها وحدة الشخص المنتفع بهذه الحقوق (الإنسان) ووحدة موضوع هذه الحقوق (الكرامة الإنسانية).

ويجعل مبدأ التكامل من «حقوق الإنسان» منظومة قانونية متعاضدة ومتآزرة فيما بينها، بحيث إن إنكار أحد الحقوق المدنية والسياسية لا بد أن يهدر الحقوق في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أن إنكار حق الشعوب في تقرير المصير وفي السيادة الدائمة على مواردها سيحول دون التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

من جانب آخر حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وثمة علاقة جدلية بينها، فالحق في الحريات النقابية ينتمي إلى الحق في حرية الاجتماع المصنف ضمن الحقوق المدنية والسياسية، وينتمي في الوقت ذاته إلى الحقوق العمالية المصنفة كحقوق اقتصادية واجتماعية.

لذلك عندما تطرح قضية الأولويات في هذا الميدان لا تطرح بصيغة مفاضلة بين الحقوق المدنية والسياسية وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إنما يتعلق الأمر بالسبل الناجعة والمداخل الأساسية لضمان احترام جميع حقوق الإنسان، خاصة في بلدا كبلدنا؛ حيث تشابكت الأزمات وتعقدت، ويحتل فيه القرار السياسي مركز الثقل المؤثر على بقية المجالات.

الحقوق المدنية والسياسية تخص الإنسان بوصفه مواطناً، وهي من أجل ذلك مرتبطة أشد الارتباط بالمواطنة. فالمواطنة هي ركيزة حقوق الإنسان، ومن يفقد الحرية كأحد الحقوق يفقد الهوية الإنسانية وبالتالي مواطنيته، ومن ثم فإن تأكيد المواطنة بالاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية يعد خطوة أساسية لاستكمال سائر الحقوق.

يصدق الأمر نفسه عند بحث العلاقة بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، إلا أنه من الجدير بالذكر الإشارة في هذا الميدان إلى مفارقة لدى الأنظمة الحاكمة تتمثل في تعاطيها الانتقائي مع منظومة حقوق الإنسان، فهي تركز على الحقوق الجماعية بهدف التعبئة الشعبية وتتناسى حقوق الأفراد، مع أن الحيزين غير منفصلين، ومن جانب آخر فإن الحقوق الجماعية التي تقوم أساساً على حق الشعوب في تقرير مصيرها، تشير إلى أن ذلك لا يقتصر على حق كل شعب في التحرر من الهيمنة الأجنبية، بل يشمل حقه في تحديد طبيعة نظامه السياسي، وحقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من جانب آخر يمكن إعمال مبدأ تكامل الحقوق في مجال العلاقة بين الفرد وحقوق الجماعة، فالحقوق التي جرى توصيفها بالجماعية هي في جوهرها حقوق فردية؛ لكن ممارستها مشروطة بوجود مجموعة من الأشخاص، مثل الحق في الحريات النقابية، والحق في حرية الاجتماع.

إشكالية العولمة وحقوق الإنسان

إن تأثير العولمة على حقوق الإنسان يتسم بالتعقيد والخلط والتناقض، ولا يعد ذلك غريباً، ذلك أن العولمة نفسها عملية معقدة ومتناقضة. لكن لا شك أن آثاراً عميقة المدى ستترتب على هذه الظاهرة، سلباً وإيجاباً، فالأفق يحمل معه ملامح عولمة قاسية، تقودها دولة لا تعترف إلا بمفرداتها الخاصة، ولا تعبأ بالآخر وبكرامته وإنسانيته، وتحمل معها تفاقم ظاهرة البطالة في دول الجنوب والشمال على حد سواء، وتدويلاً لبعض الأمراض وتجارة المخدرات، أما ثورة الإعلام ووسائل الاتصال فسيترتب عليها نتائج في الفكر والعلاقات البشرية، وسيكون لتطور تقنيات علم الحياة والبحوث الجارية للسيطرة على تركيب الجينات البشرية، آثار واسعة المدى على منظومة حقوق الإنسان.

لكن السؤال الأكبر الذي تطرحه العولمة يتعلق بدور الدولة في حماية حقوق الإنسان، أي هل سيبقى الإطار الأساسي لتطبيق حقوق الإنسان داخل سيادة الدولة وخاضعاً لها دون الإطار الدولي ؟.

ولا يزال الجدل محتدماً بين مفهوم احترام السيادة، وبين تكوين آلية دولية فعالة لحماية حقوق الإنسان. إذا لم يكن بد لحقوق الإنسان من أن تحمى من الدولة، وإذا كان

مقبولاً وضع بعض القيود على الدولة لهذه الغاية، فليس المقصود هو إضعاف الدولة، فهذا أخطر ما يمكن أن يقع بالنسبة إلى حقوق الإنسان، خاصة في ظل التحديات الخطيرة التي تطرحها العولمة. وخوفاً من استخدام قضية حقوق الإنسان كمبرر للتدخل من قبل الدول الكبرى في الشئون الداخلية للدول الصغرى، نادت المنظمات غير الحكومية بتحديد معايير دولية لاستخدام آليات الحماية الدولية في تحقيق أهداف تخص قضية حقوق الإنسان، إلا أنه لم يتم إلى الآن التوصل إلى توافقات واضحة بهذا الشأن.

الإشكالات الذاتية

لا ندري إذا كان من الجائز الحديث عن وجود حركة حقوق إنسان في سوريا، رغم أنه أصبح لدينا اليوم العديد من المنظمات التي تعمل في هذا الإطار. لكن من البديهي القول إن وجود منظمات لحقوق الإنسان لا يعني بالضرورة وجود حركة حقيقية لحقوق الإنسان. فكل المنظمات التي تشكلت في سوريا تواجه أزمات حادة داخلها، وتعرضت جميعها لحالات انقسام وتشرذم، بسبب الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي تعمل ضمنها، أو بسبب الجهل بالميدان الحقوقي ومتطلباته الثقافية والمهنية والعملية، أو بسبب عدم وجود آليات عمل واضحة متميزة ومهارات إدارية حقيقية وبناء مؤسسي حقيقي، أو بسبب الخلافات الشخصية والذاتية.

كان يمكن لهذه المنظمات أن تتطور لو تسنى لها الحصول على المشروعية القانونية، فهي مهددة بشكل دائم في وجودها ذاته، ويجري التضييق على كوادرها في مناسبات عديدة.

وارتباطاً بالمشروعية القانونية هناك مسألة إغلاق الباب أمام التمويل المحلي، الأمر الذي يشل حركتها وفاعليتها، خاصة في ظل رفضها المبدئي للتمويل الخارجي من الهيئات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان.

من الإشكالات الحاضرة بقوة داخل هذه المنظمات إشكالية الوعي السائد فيما يخص قضايا حقوق الإنسان، إذ يجري التعامل مع مبادئ حقوق الإنسان بشكل قانوني محض، دون موضعتها في السياق الثقافي والسياسي، ومنها محدودية عملها في أوساط واسعة، إذ تقتصر على الطيف السياسي المعارض، ومنها الاستراتيجيات الموجودة التي تقتصر على رصد الانتهاكات في المجال السياسي وحسب دون العمل على جبهة الآليات الوقائية. ونقص الكوادر الثقافية التي يمكن أن تلعب دوراً في مجال توسيع أفق العمل في مجال حقوق الإنسان، إذ ليست المهمة الأساسية تجنيد الأنصار والأعضاء، بل خلق الوسائط والبيئات الاجتماعية القادرة على حمل الرسالة اليومية لحقوق الإنسان، وهي مهمة أكثر

شمولاً من البيانات ونداءات الاستغاثة على أهميتها. لذلك على الحركة أن تولي عناية فائقة للتضاريس الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تعمل فيه، وخلق كوادر ملمة بالبيئة المحلية والدولية ومدركة لخصوصية بلادها وقادرة على استخلاص الأولويات والسياسات الملائمة دون الانتقاص من مبدأ عالمية حقوق الإنسان.

من العناصر الأساسية على الصعيد العملي في نجاح منظمات حقوق الإنسان الالتزام بالمهنية؛ بمعنى العمل في مجال حقوق الإنسان كمهنة؛ «المهنية « ضرورية من أجل تشكيل إمكانية الحكم على نشاط حركة حقوق الإنسان على أسس موضوعية، والتطوعية الكفاحية ضرورية أيضاً من أجل الحيلولة دون تشكيل منظمات بليدة. لكن المهنية ما زالت غائبة عن منظمات حقوق الإنسان في سوريا لأسباب عديدة.

العناصر الضرورية الأخرى هي: الحياد، والصدق، وعدم الانخراط أو التعاطف مع تيار سياسي أو أيديولوجي، وضرورة إبقاء حوار مفتوح مع الحكومة، فبدونه لا يمكن لها القيام بعملها، لكن شريطة عدم الوقوع ضحية لمحاولات التدجين أو الاحتواء، و إعادة تأهيل كوادرها بما ينسجم مع ثقافة حقوق الإنسان، إذ من البديهي القول إن الذين لم يعيدوا قراءة تجاربهم الحزبية قراءةً نقدية، وانتقلوا للعمل في مجال حقوق الإنسان تحت رد الفعل تارة، أو طلب الشهرة تارة أخرى، غير قادرين على بناء منظمة حقوق إنسان.

جانب آخر غائب هو التنسيق بين المنظمات الموجودة، فالتنسيق على المستوى الوطني هو اللبنة الأولى للتنسيق على المستوى العربي والعالمي. لم يحدث تنسيق مثلاً عند تأسيس جمعية حقوق الإنسان، ولم يحدث تنسيق عند تأسيس ما يسمى فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ولم تحدث مبادرات إيجابية ملموسة للمنظمات تجاه بعضها البعض. وهذا يهدد قسطاً مهماً من جهودها ويخدش نبل رسالتها، إلا إذا كان الهدف هو السعي لتأسيس مجموعة دكاكين يتنافس أصحابها على الزبائن.

رغم هذه الظواهر وغيرها، فلا يجوز التقليل من قيمة الجهود الفعلية التي بذلت، خاصة من لجان الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان في سوريا في مجال إنعاش الفعل المناهض لانتهاكات حقوق الإنسان. إلا أن هذه المنظمات بحاجة لأن تراكم اليوم تدريجياً في اتجاه المرور إلى مرحلة أكثر فاعلية ونوعية.

الفصل الخامس

المجتمع المدني فى سورية ودوره فى التغيير

مقدمة

تبدأ عادة أي مقاربة من قبل المثقفين السوريين (والعرب عموماً) لمفهوم المجتمع المدني ودوره بالحديث عما يثيره هذا المفهوم من إشكاليات نظرية والتباسات وصعوبات معرفية، ثم تسير في اتجاه استعراض تاريخية المفهوم في أوروبا وعصر الأنوار، وتكاد لا تترك اسماً لمثقف أو فيلسوف إلا وتحشره في هذا الإطار، لتنتهي المقاربة في المحصلة إلى لاشيء، أو بالأحرى إلى نتائج غير واضحة أو غير مفيدة في السياق العملي.

لا شك أن هناك فائدة لمعرفة تاريخية المفهوم وتحديد عناصره ودلالاته المعرفية والأيديولوجية، فهي تحسن من ثقافتنا ومعرفتنا بالآخر، وترفع من إحساسنا بنقص مفاهيمنا وثقافتنا ومعرفتنا. لكن الانتقال من اجترار المفاهيم والأفكار نحو خلقها وابتكارها محلياً والاستفادة منها في الواقع العملي، يقتضي مقاربة من نوع آخر. تنطلق من النظرية والأفكار من جهة أولى، وتنظر إلى الواقع العياني ومدى قابليته لتقبل ما هو جديد، أو العقبات التي يطرحها من جهة ثانية، ولتصل في المآل إلى إبراز عدد من الأفكار المحددة التي تشكل بوصلة لاستنباط استراتيجيات وآليات عمل حقيقية.

الإبقاء على معادلة "فكر – واقع" في الذهن لدى أي مقاربة من هذا النوع يجنبنا الوقوع في فخ التحول إلى عبيد للنصوص المقدسة، ويساعدنا في الخروج من شرك التجريب الدائم وإنتاج الأخطاء إلى ما لا نهاية.

ثمة ضرورة للعمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل وتبيئة المفهوم من خلال إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، وهو الأمر الذي لا بد أن يمر بمحاولة

استكشافه والعودة إلى الفضاء الزماني/ المكاني الذي شهد ولادته، ورصد الملامح العامة للتطورات والتحولات والتمفصلات والانقطاعات في الدلالة والمعنى التي طرأت عليه منذ ذلك الوقت عبر سيرورته المتقطعة، وهذا ضرورة بالقدر الذي يزودنا بالقدرة على الوصول لاستخلاصات عامة تفيدنا في الاقتراب من الواقع وتفهمه فهماً نقدياً.

التناول الفكري ضروري، لأن كل عمل بالضرورة يتضمن الفكر، وكل خطأ في الممارسة يستدعي على الأقل مراجعة فكرية، وضروري أيضاً عندما نلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني يتمتع بوضوح شديد في أذهان المواطنين في أوروبا وأمريكا، ولكنه يقابل بالغموض في ذهن المثقف العربي، فما بالنا بالإنسان العادي.

ثمة ضرورة أيضاً لقراءة الواقع السوري وماضيه القريب، وبحث الإشكاليات التي يثيرها مفهوم المجتمع المدني وضرورة تحديد وتحليل العقبات والعوائق المعرفية والأيديولوجية، وعلى المستويين النظري والاجتماعي، التي تحول دون تحوله إلى جزء عضوي من ثقافتنا، وإلى واقع معاش.

ثمة ضرورة أخيرة هي الاستفادة من القراءة النظرية المعرفية للمفهوم ودلالاته، ومن قراءة الواقع السوري في بعديه السياسي والاجتماعي على الأخص، في تحديد الاستراتيجيات وآليات العمل المناسبة. إدراك هذا الترابط والتجادل بين الفكر والواقع واسترتيجيات العمل أساسي لكل مقاربة جادة في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني ودوره ووظائفه.

أولاً: في مفهوم المجتمع المدني ودلالاته

١- الدولة الوطنية والمجتمع المدني:

نشأت الدولة السياسية الحديثة (أو الدولة الوطنية/ القومية) بالتلازم مع ظاهرة المجتمع المدني في كنف الثورة البرجوازية التي قامت في أوروبا كتتويج لسيرورة عصر النهضة والإصلاح والتنوير. من هنا ارتبط مفهوم الدولة الحديثة منذ نشوئه بمفهوم المجتمع المدني في المستوى الاجتماعي، والذي يعتبر التجسيد العياني للأمة، أو الحيز العملي لتعبير ثقافي هو الأمة. وهذا يعني أن الدولة الحديثة لا تلتقي إلا مع مفهوم المواطنين الأحرار والمجتمع المدني، في حين أن الدولة ما قبل السياسية تلتقي مع مفاهيم الرعايا والمجتمع التقليدي.

ثمة إذاً تلازم منطقي وتاريخي بين الدولة الوطنية والمجتمع المدني، ولا يمكن بالتالي تناول المجتمع المدني بمعزل عن مفهوم الدولة الحديثة، فهما طرفان جدليان لا يقوم ولا يستقيم أي منهما إلا بالآخر. وبمعنى ثانٍ هناك اتصال وانفصال في آنٍ معا بين الدولة

والمجتمع المدني، فاستقلالية المجتمع المدني عن الدولة هي استقلالية نسبية وليست مطلقة وميكانيكية [١]. الدولة السياسية، باعتبارها أهم معالم الحداثة في مستواها السياسي، هي شكل الوجود السياسي للمجتمع، أو هي التعبير القانوني / الحقوقي للأمة بمعناها الحديث الذي يحيل على المجتمع المدني. لذلك يرتبط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي (الدولة) ارتباط المضمون بالشكل والحرية بالقانون، على اعتبار أن المجتمع المدني هو فضاء الحرية والدولة هي مملكة القانون. المجتمع المدني مشروط إذاً بالدولة الوطنية، تماماً كما الحرية مشروطة بالقانون، وبتعبير أوضح لا وجود للمجتمع المدني دون وجود دولة وطنية، إذ لا حرية دون سيادة القانون[٢].

المجتمع المدني، سواء في حقل النظرية الفلسفية، أو في حقل التاريخ الاجتماعي الواقعي، يتضمن التعدد والاختلاف والتناقض والتنازع، وهو أيضاً ميدان الصراع الطبقي والمواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة، في حين تتضمن الدولة الحق والوحدة والانسجام، لذلك كانت هذه الثنائية الجدلية (دولة وطنية – مجتمع مدني) حلاً موفقاً للجدل والتوتر الدائم بين النظام والحرية، أو بين القانون والتعددية.

من جهة ثانية المجتمع المدني هو مجتمع العمل والإنتاج الذي ينتج الطبقات والفئات الاجتماعية والمصالح المتعارضة، وما ينجم عن كل ذلك من علاقات وتنظيمات اجتماعية وعلاقات متبادلة وإنتاج ثقافي وقيم ومعايير مختلفة، وهو لكل ذلك ميدان التلاقي والتعاون والتنافس، أما الدولة فهي تمثل المصلحة العامة أو العمومية [٣].

لذلك تصبح الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني لَجْم الدولة حين تحاول الخروج عن مسار دولة القانون والمؤسسات ومواجهة محاولات سلطة ما لاحتلال كل الفضاءات في الدولة والمجتمع، والضغط عليها لإيجاد الحلول للتشوهات والانتهاكات التي قد تنجم في بعض الأحيان عن ممارساتها والمنطق التعسفي لها. في حين تصبح وظيفة الدولة الحفاظ على المصلحة العمومية وعلى طابعها العام المشترك وعلى صياغة العلاقات القانونية والمحافظة على بقاء جميع مؤسساتها مؤسسات وطنية عامة. فالدولة الوطنية هي التي تعبر عن الكل الاجتماعي، دولة الحق والقانون، التي يكون فيها القانون ذاته ضامناً أساسياً للحرية، وتغدو الحرية مضمون هذا القانون وغايته.

يختزل البعض اليوم المجتمع المدني إلى "السوق الاقتصادية"، وهي الرؤية التي تلتقي مع توجهات الليبرالية الجديدة. إذ يجري النظر للمجتمع المدني باعتباره مجرد بنية فوقية للنمط الإنتاجي أو للقاعدة الاقتصادية، وتكون نتيجة ذلك هي المساواة بين مفهوم الحرية وحقوق الإنسان وبين الحريات والحقوق التجارية والاقتصادية.

يبدو اختزال ميادين الحياة الاجتماعية المختلفة إلى مجرد هوامش للسوق أمرا غير

منطقي، لأنه ما زال من غير الممكن قيام السوق دون الدولة، وحتى ما يسمى "السوق العالمية" لا تزال تعتمد بشكل أساسي على وجود الدول [٤].

المجتمع المدني حقل متمايز، لكنه مرتبط جدلياً بالدولة والسوق، ومن هنا تجري تسميته بالقطاع الثالث في المجتمع، وهو يعمل لإلزام كل من الدولة والسوق بممارسات صحيحة تقوم على احترام قواعد دولة الحق والقانون، وإيجاد الحلول للتشوهات والانتهاكات الناجمة عن المنطق التعسفي في بعض الأحيان لكل من السلطة ورأس المال.

٢- المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

لعل أكثر الالتباسات شيوعاً في الثقافة العربية تلك التي تحاول الموازاة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي. السبب في ذلك ربما بسبب قرب تعبير المجتمع المدني من الخبرة أو التجربة العربية الحديثة التي عرفت "المجتمع الأهلي"، بالإضافة للإيحاءات الدينية الإسلامية لهذا الأخير.

تشتمل علاقات المجتمع الأهلي على السمات التي تميز المجتمعات التقليدية، من عائلية وعشائرية وقبلية وطائفية، كما تنطوي على التراتبات الاجتماعية الكلاسيكية التي تنظم وتضبط العلاقات بين البشر، وهي علاقات اجتماعية تراتبية قسرية تستند إلى روابط القرابة والجوار. المجتمع الأهلي أو المجتمع الطبيعي العضوي يقوم أساساً على الروابط والعلاقات الموروثة أو الأولية (العلاقات العضوية أو رابطة الدم، التي ينتمي إليها الفرد لحظة ولادته دون توافر حرية الاختيار.

تعبر علاقات وروابط المجتمع الأهلي عن وجود حالة من التضامن الاجتماعي المستند إلى مجموعة من التقاليد والأخلاقيات الاجتماعية التي تستمد فاعليتها من رسوخها في حياة الجماعة، ومن أصولها الدينية التي يعاد إنتاجها عبر عملية التربية ونقل الإرث الثقافي المخزون في الذاكرة الجماعية. يضاف لأشكال التماسك الاجتماعي هذه أيضاً روابط أخرى كانت تجمع أهل الحرف والمهن، وتنظم العمل والعلاقات داخل قطاع الإنتاج الحرفي الذي عرفته مدن عربية عديدة في فترات متباينة من تاريخها، فالانتظام الحرفي (أو ما يسمى الطوائف الحرفية) اعتمد تراتبية مماثلة للروابط التقليدية القرابية، ابتداء من "المريد" إلى "الصانع" إلى "المعلم" إلى "شيخ الحرفة" إلى "شيخ السوق"، وهذه المراتب تقوم على أعراف وطقوس وأخلاقيات تميز بين مرتبة وأخرى في المعرفة والقيمة، أي وفقاً لدرجات تحصيل أو معرفة "سر المهنة" [٥].

تميز المجتمع الأهلي عبر التاريخ باستقلال نسبي عن الدولة التقليدية التي كانت قائمة في

فترة السلطة العثمانية، مما سمح له القيام بأدوار التنظيم الاجتماعي، كتقديم بعض الخدمات التعليمية الدينية وبعض الخدمات الصحية والاجتماعية من خلال مؤسسات متجذرة في التاريخ، كالزكاة والوقف والزوايا الدينية والتكايا والمستشفيات. هذا الاستقلال النسبي وتلك الأدوار التي قام بها عبر التاريخ سمحت للبعض بالقول إن في تاريخنا ما يوازي المجتمع المدني الذي نشأ في الغرب.

هذا التشابه في الشكل وبعض الوظائف بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني لا يعني التطابق ولا يبرر التماثل بينهما، فالمجتمع المدني يتجاوز المجتمع الطبيعي العضوي، وينتقل بالروابط إلى مستوى العلاقة السوسيولوجية، حيث تحل الروابط المدنية الحديثة (الطبقة، الحزب، الثقافة، النقابة، الجمعية... إلخ) محل رابطة الدم العضوية، وتنبني هذه الروابط على الإرادة الطوعية والاختيار الحر. من هنا تختلف منظمات المجتمع المدني عن منظمات المجتمع الأهلي في كونها تقوم على مبدأ "المواطنة" والولاء للوطن كانتماء أساسي، وكبديل للانتماءات التقليدية التراتبية بأشكالها المختلفة.

من هنا نقول: إن العودة للتاريخ العربي – الإسلامي للبحث عن أشكال وتنظيمات يمكن تأويلها على أنها تمظهرات لوجود المجتمع المدني، لا تؤدي إلا إلى المزيد من الالتباس والتشويش، وتتسبب في نمو إشكاليات جديدة على صعيد الرؤية الفكرية، كما على صعيد الواقع التطبيقي.

٣- المجتمع المدني عضو في مصفوفة فكرية حديثة:

المجتمع المدني، بما ينطوي عليه من دلالات ثقافية وسياسية اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، ظاهرة أوربية المنشأ، رافقت بزوغ البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض النظام الإقطاعي، ولا يمكن فصلها عن التحولات العميقة التي طالت بنى المجتمع في مستويات الاقتصاد والإنتاج، كما في مستويات الثقافة والفكر والفلسفة، وذلك منذ البواكير الأولى لعصر الأنوار وما قدمه من رؤيا وتصور جديد للعالم والتاريخ والطبيعة. ثم ما تلا ذلك من إنجازات على صعيد نمو العقلانية والتفكير الحديث، والتعزيزات المستمرة للأسس التي استندت إليها العلمنة في صراعها مع الكنيسة، وصولاً إلى الأشكال الأولى من الديمقراطية الليبرالية التي تأسست على أنقاض الملكيات المطلقة، والتي أعلنت بداية عصر جديد في النظر إلى الإنسان باعتباره الحقيقة الأولى.

هذه التحولات أفرزت أنماطاً جديدة من العلاقات، وترتب عليها تدريجياً إيجاد جمعيات ومؤسسات ومنظمات ناشطة في الميادين كافة، ومن ثم نما رأي عام في المجتمع له أهمية، بدءاً من اللحظة التي طرحت فيها قضية الانتخابات الديمقراطية وحقوق الإنسان

والمواطن.

خلال صيرورة النمو هذه، ومع نمو ظاهرة الإنسان / الفرد، تشكلت منظومة فكرية فلسفية سياسية واسعة ومتماسكة، تضم إلى جانب مفهوم المجتمع لمدني: الإنسان، المواطن، الأمة، الشعب، العلمانية، العقلانية، الديمقراطية، المواطنة، الدولة الحديثة، الرأي العام، الانتخابات، الوطن، المشاركة السياسية، المساواة أمام القانون، الشرعية الدستورية... إلخ، ليصبح من الاستحالة النظرية والعملية التعامل مع أي من هذه المفاهيم دون الأخرى. لذلك نقول إن المحاولات الفكرية الساذجة التي حاولت وضع أسئلة فكرية سياسية على شاكلة: أيهما أولاً المجتمع المدني أم الديمقراطية؟ من يسبق من؟ هي إشكاليات زائفة وليس لها من وظيفة فكرية أو عملية سوى بث المزيد من الفوضى الفكرية والتخبط العملي.

المجتمع المدني بالضرورة هو مجتمع علماني تتاح فيه الحرية لجميع الأديان والمذاهب والأيديولوجيات في التعبير عن نفسها والفعل والتأثير، لكن تبقى دولته السياسية محايدة تجاه الجميع، وتستمر معبرة عن الكل الاجتماعي، الأمر الذي يسمح لنا بالاستنتاج أن المجتمع المدني لا يلتقي أو يتوافق مع دولة الاستبداد وحكم الفرد ودولة الحزب القائد للدولة والمجتمع ودولة العشيرة ودولة الفئة أو الطغمة سواء أكانت دينية أم علمانية.

لا يعارض المجتمع المدني الدين أو المتدينين، لكنه يعارض سلطة رجال الدين، ولا يتوافق مع دولة دينية، كما لا يضع المجتمع المدني نفسه في مواجهة الروابط والعلاقات الأولية، ولا ينفيها نفياً سلبياً، لكنه بحكم علاقاته وروابطه الحديثة ينفيها نفياً جدلياً، أي يجعل الأولوية والمحورية للانتماءات الحديثة وللروابط التي تفرضها، والتي تستند على شكلين من العلاقات: العلاقات الضرورية، أي العلاقات الاقتصادية، وعلاقات عملية الإنتاج الاجتماعي والمصالح والمنافع المتبادلة، والعلاقات الاختيارية أو القائمة على الإرادة الحرة، كالانضمام للأحزاب والجمعيات والمؤسسات المختلفة [٦].

في المجتمع المدني يعاد بناء الانتماءات الأولية (كالانتماء إلى أسرة معينة أو إلى دين محدد أو إلى جماعة إثنية أو لغوية أو ثقافية) من جديد، وهذا أمر طبيعي، فالانتماءات الجديدة (أي الانتماء إلى الوطن أو الدولة السياسية أو المجتمع المدني أو الأمة) تحتوي الانتماءات السابقة وترتقي عليها، بحكم أنها انتماء للكل الذي يكسب الانتماءات الجزئية مضامين جديدة غير معيقة للتطور. بهذا المعنى يكف الوطن عن كونه قطعة أرض أو جغرافيا، وتكف الدولة عن كونها مجرد حدود سياسية معترف بها، ويصبح مفهوم الوطن أو الدولة ذا محتوى سياسي اقتصادي اجتماعي، بل وثقافي وأخلاقي وقانوني.

ليس هناك تجربة ديمقراطية ناجحة في ظل عدم وجود مجتمع مدني أو دون مجتمع

المؤسسات، كما لا يمكن تصور وجود مجتمع مدني ناضج وفاعل في ظل حكم استبدادي مطلق أو في ظل مناخ غير ديمقراطي، فالديمقراطية والمجتمع المدني متلازمان ومترابطان، شأنهما في ذلك كالعلاقة الجدلية التي تربط بين المجتمع المدني والدولة السياسية.

٤- منظمات المجتمع المدني:

إن التعامل الجاد والموضوعي مع مفهوم المجتمع المدني يقتضي تحريره من الرغبات والشحنات الأيديولوجية التي لحقت به، وإعادته إلى ميدان التاريخ والواقع، أي ضرورة قراءة المفهوم في ظرفيته التاريخية، وضمن معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، فهناك فقط يمكن الإحاطة بدلالاته السياسية والاقتصادية والمعرفية والأخلاقية، أي لا بد من النظر للمفهوم بوصفه صيرورة تاريخية لها تعييناتها في الزمان والمكان. من هنا تأتي الصعوبة في صياغة تعريف محدد لمفهوم المجتمع المدني، فضلاً على أن التعريفات مربكة عموماً في الحقلين النظري والسياسي.

التعريفات المتداولة في الساحة الثقافية العربية هي تعريفات إجرائية تتناول تمظهرات وتجليات المجتمع المدني، ففي ندوة «مركز دراسات الوحدة العربية» ١٩٩٢ اتفق حشد من المثقفين العرب على تعريف إجرائي للمجتمع المدني: «المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحسين التنمية. وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية» (٧).

على العموم تساق تعاريف إجرائية عديدة للمجتمع المدني وهي جميعاً لا تستنفد معاني ومدلولات وتعيينات المجتمع المدني. يمكن القول إجرائيا وعمليا إن المجتمع المدني هو جملة القنوات والمسارب والتنظيمات والجمعيات والمؤسسات التي يعبر فيها ومن خلالها المجتمع الحديث عن مصالحه وغاياته، وتتكون بشكل طوعي واختياري، وتعمل في استقلال نسبي عن الدولة بمؤسساتها وأجهزتها (الجيش، الشرطة، الأمن....)، ولذلك فهو يحتوي على الأيديولوجيا بمكوناتها المتعددة (الفلسفات، الثقافة، الدين، الحس المشترك...)، وعلى الأشكال المختلفة من الروابط الحديثة (الأحزاب السياسية، النقابات والنوادي

والاتحادات، الهيئات الثقافية، الحركات الاجتماعية، غرف التجارة والصناعة، التنظيمات الحرفية والمهنية، الجمعيات التعليمية والصحية، الجمعيات التي تعنى بشئون البيئة والمرأة والشباب والطفل وحقوق الإنسان...إلخ)، وهذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها أو لتقديم المساعدات والخدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، أو للدفاع عن المجتمع في مواجهة الطغيان والتغول المحتملين للدولة، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف من خلال التفاوض والتحكيم والتراضي والمساومة والتصويت والانتخابات.

يمكن القول بالتالي إن أهم خصائص ومميزات تنظيمات المجتمع المدني هي [٨]:

١- الطوعية أو المشاركة الاختيارية الحرة، وهي تميزها عن مختلف التكوينات والروابط الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة في المجتمع التقليدي أو المجتمع الديني (وليس المجتمع المتدين، ذلك أننا نجد مجتمعات مدنية سكانها متدينون)، وعن تلك المبنية على التراتبية والطاعة العمياء والانضباط الصارم في المجتمع العسكري (الجيش)، لذلك تكون العلاقات في المجتمع المدني أفقية، وليست رأسية أو عمودية مثل العلاقة بين شيخ العشيرة وأتباعه، أو بين الأجير والمؤجر، أو بين الضابط والعسكري، أو بين رجل الدين ومريديه، أو بين رئيس الحرفة والصانع.

في منظمات المجتمع المدني تلتقي الحرية الفردية مع الحياة الجمعية، فمن جهة لكل فرد الحق في أن يدخل أو يترك أية رابطة من الروابط التي يشارك فيها طوعاً، ومن جهة ثانية يشكل الانتماء لجمعية ما شكلاً من أشكال تجاوز المفهوم السلبي للفردية. لعل من أهم التطورات التي يقدمها المجتمع المدني هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، انطلاقا من قاعدة ترى في تطور وازدهار حرية الفرد أمرا لا يتعارض مع الجماعة، فالجماعة الصحية هي تلك التي تتيح لأفرادها أوسع قدر من الحرية، في الوقت الذي ترى فيه أنه لا وجود لجماعة صحية تعامل أفرادها كرعايا أو كأرقام لا حول لها ولا قوة.

٢- الاستقلالية النسبية عن الدولة، وهي ما تسمح بتكون رأي عام غير رسمي، أي لا يخضع لسلطة الدولة حسب تعبير غرامشي [٩]، فهذه المنظمات تختلف عن تلك الموجودة في المجتمع السلطوي أو في المجتمع الشمولي الاستبدادي، حيث البشر لا رأي لهم.

٣- المؤسسية: العمل المؤسسي هو أحد مميزات تنظيمات المجتمع المدني، ويشير إلى علاقات تعاقدية حرة في ظل سيادة القانون.

٤- التخصص المرتبط بالغاية والدور، إذ تتشكل هذه التنظيمات حسب الميول والرغبات والأهداف والمصالح.

رغم الأهمية الكبرى لمنظمات المجتمع المدني، ورغم قناعتنا بأن حيوية المجتمع المدني لا تتجلى في شيء أكثر مما تتجلى في إنشاء تنظيمات طوعية غير حكومية، مستقلة ومتنوعة، جوهرها الخيار الديمقراطي، وغايتها دولة الحق والقانون التي تصون الحريات العامة، فإنه من الضروري أن يميز الفكر النظري على أقل تقدير بين مفهوم المجتمع المدني وشبكة الجمعيات غير الحكومية، فالمفهوم في دلالاته التاريخية والاقتصادية والسياسية وارتباطاته الفلسفية بالمفاهيم الأخرى، أوسع من أن يستنفد في شبكة من الجمعيات والمنظمات.

ثانياً: الدولة والمجتمع في سورية

١- هل المجتمع السوري مجتمع مدني ؟

مع الانفراج الجزئي في أواخر عام ٢٠٠٠ وشروع قطاعات من المجتمع السوري بالانتظام في هيئات وجمعيات متنوعة، انبرى عدد من مثقفي السلطة للهجوم على هذه المبادرات، وكانت النقطة الرئيسة التي يحاولون إيصالها هي أن سوريا (دولة ومجتمعاً) كاملة المواصفات، ولا تحتاج إلا لبعض الرتوش والإصلاحات هنا وهناك.

يقول رئيس اتحاد الكتاب العرب في دمشق في بحث له منشور في مجلة "الموقف الأدبي" [١٠] تحت فقرة (لدينا في سوريا): "لدينا في سوريا هياكل مجتمع مدني متماسك، تحتاج منا إلى تعزيز وترميم وتفعيل وإضافة"، "لدينا نقابات مهنية تحتل مواقع مهمة في كل قطاع من قطاعات المجتمع... وذات خصوصية وحضور وأهمية، وتقوم بدور اجتماعي وثقافي وسياسي... "، "لدينا منظمات شعبية كثيرة وكبيرة... تساهم في التكوين السياسي والاجتماعي والتربوي والثقافي.. منها اتحاد الفلاحين... واتحاد العمال..."، "لدينا اتحاد الطلبة، واتحاد الشبيبة، وهما تنظيمان يضمان عدداً كبيراً من المواطنين يشكلون مستقبل الدولة والمجتمع "، ولدينا أيضاً اتحادات: "الحرفيون، النسائي العام، الرياضي العام، ومنظمة الطلائع...".

أما عن نوع ودور ووظائف هذه الجمعيات والنقابات والاتحادات فهي جميعاً – كما يقول – "تنظيمات تدخل في صميم بنية المجتمع المدني، وتقوم بخدمة أهدافه العامة وبأداء خدمات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية كبيرة وضرورية، وواقع الأمر أنها منظمات مفتوحة لكل الشعب وتقدم خدماتها لكل من يتصل بها من الناس... فهي ليست للحزب القائد ولا للحزبيين فقط (أي البعثيين) ولا لأحزاب الجبهة التقدمية...".

ويخلص إلى القول: "إن المجتمع الذي وصلنا إليه ونعيش فيه هو مجتمع مدني في إطار نوع من الممارسة الديمقراطية"، ومن أجل أن تبقى الأمور على هذا الازدهار يرى أنه

"على الدولة أن تراعي هذه الهيئات وأن تراقبها وتضبط أداءها لتبقى ضمن القانون وفي ظله، وضمن الالتزام الاجتماعي والوطني والقومي وفي إطاره؛ حتى لا تنحرف عن أغراضها الإنسانية العامة، أو تقع تلك الهيئات في متناول أيدٍ أجنبية، وأو تحيد كلياً أو جزئياً عن الأهداف العامة للأداء الذي يتطلبه كيان الدولة وأهداف المجتمع ومتطلبات الدفاع عن هويته ووجوده ومصالحه وقضاياه العادلة وسلامة بنيته وأهدافه التي وجدت تلك المنظمات والتنظيمات من أجل تعزيزها".

لم يكن عرض هذه المقتطفات لرئيس اتحاد الكتاب العرب بدمشق بهدف الرد أو تفنيد ما جاء فيها، بل بالدرجة الأولى لإظهار كيف أن السلطة بهيمنتها على الدولة والمجتمع قد ألغت وجودهما ووظائفهما، ولندرك حجم المانعة الواقعية لتحول الدولة السورية إلى دولة ديمقراطية، والمجتمع السوري إلى مجتمع مدني حقيقي، فالهياكل الموجودة لم تكن طوال أربعة عقود إلا هياكل فارغة دون وظائف حقيقية إلا فيما يخص تحولها إلى مؤسسات للضبط الاجتماعي، تمنع أي حركة أو تنفس في المجتمع، وجميعها ملحقة قانونياً وواقعياً بالحزب الحاكم الذي أفرغ هو الآخر من مضمونه، وتحول لأداة للسيطرة بيد الأجهزة الأمنية.

بعد هذه المقتطفات، هل لأحد بأن يقتنع أن "اتحاد الكتاب العرب في دمشق" هو منظمة مدنية ؟ إلا إذا كان متوافقاً مع رأي رئيسه بضرورة "أن تراقب الدولة": اتحاد الكتاب، والثقافة والأدب والقصيدة الشعرية، و"تضبط أداءها"حتى "لا تنحرف" عن مسارها و"تقع في متناول أيدٍ أجنبية" !!.

بدأ انقطاع صيرورة نمو الدولة الحديثة والمجتمع المدني في سوريا منذ الستينات مع "ثورة الثامن من آذار" عندما أعلنت حالة الطوارئ التي مازالت مستمرة إلى يومنا، وبعدها تأسست "الجبهة الوطنية التقدمية" في السابع من آذار ١٩٧٢، وجاءت المادة الثامنة من دستور عام ١٩٧٣ لتؤكد أن "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية، تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب في خدمة الأمة العربية"، وتشكلت هذه الجبهة من عدة أحزاب قومية وشيوعية بقيادة حزب البعث، وأدت تدريجياً، بحكم ميثاقها وآلياتها، إلى شلل كامل في الحياة السياسية والمجتمعية والاقتصادية.

لقد راهنت جميع القوى آنذاك بمختلف أطيافها على الشرعية الثورية الانقلابية في وجه الشرعية الدستورية، ومحاولات بناء مجتمع "اشتراكي" مأخوذ عن نموذج اشتراكي شمولي واستبدادي، وبالقفز على معطيات وإمكانيات الواقع ومراحل التطور الاجتماعي، وتدريجياً تحولت الدولة الناشئة إلى دولة تسلطية، عملت على تدمير مختلف

الفئات الاجتماعية، وألغت سائر أشكال التضامن الاجتماعي، وحولت المجتمع السوري إلى سديم بشري مفكك ومهلهل، وإلى أفراد منعزلين لا مبالين ومحاصرين بالخوف والرعب من السلطة وأجهزتها الأمنية، وجرى تخفيض مفهوم المواطنة إلى مستوى الولاء الحزبي أو الشخصي، ومفهوم الشعب إلى مستوى "الرعية" التي ينحصر دورها في التطبيل والتزمير، وإلى جانب ذلك ارتفع الفساد في الدولة إلى مستوى القانون (كإضفاء المشروعية على منح علامات إضافية للمنتمين لاتحاد الشبيبة وحزب البعث الحاكم)، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى إفساد الضمائر والالتحاق بركب السلطة. إلى جانب ذلك تخلفت القوى المنتجة، استمرت علاقات الإنتاج التقليدية، مع دخول علاقات إنتاج رأسمالية حديثة غير متجذرة في البنية الاجتماعية، وزاد التعليم بؤساً بتحوله للدعاية للحزب القائد وشخصنة السلطة، ونشأت حالة من الأمية السياسية، خاصة عند الشباب، وهو ما ساعد أيضا في الوصول إلى هذه الحالة من سيطرة الدولة على وسائل الإعلام كافة، وتأميم الأفكار والآراء، وممارسة سياسة التعتيم الإعلامي وحجب الحقائق السياسية والأحداث الواقعية.

أدى ذلك تدريجياً إلى انتشار الفساد جنباً إلى جنب مع لإفقار المتزايد للسوريين، ليطال التهميش كل قطاعات المجتمع التي ارتدت إلى مستوى المتطلبات الدنيا، وليتقلص الاهتمام بالشأن العام، ولتصبح السياسة شأناً خاصاً، واستشرى الانغلاق على العائلة والعشيرة والطائفة، وتفشي التعصب والجنوح نحو الخلاص الفردي.

كل ذلك يجعلنا نقول إنه لا يوجد في سوريا "دولة" بالمعنى الحديث للكلمة، إنما هناك سلطة هيمنت على الدولة وألغت وظائفها وأدوارها، وحولتها إلى أخطبوط مهيمن على الحياة السياسية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات، وهذا انتهى بالمجتمع إلى حالة من السلبية طالت الفرد والمؤسسة، وصار السوريون لاهثين وراء لقمة العيش ومحاطين بالعجز والإحباط، ولم يجدوا إزاء ذلك سوى العودة إلى مؤسسات المجتمع الأهلي، كصناديق العائلة وإحياء العلاقات العشائرية والقبلية والانغلاق الطائفي، ومن البديهي القول بعد ذلك، وفي ظل عدم وجود دولة حديثة، إن المجتمع السوري ليس مجتمعاً مدنياً.

٢- التجربة السورية فى ميدان الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية

تكفل المادة ٣٨ من الدستور السوري للمواطنين «الحق في التعبير والمشاركة في الرقابة والنقد البنَّاء بشكل يصون سلامة البنى المحلية والقومية ويقوي النظام الاشتراكي»، وتمنح المادة ٣٩ المواطنين الحق في الاجتماع والتظاهر السلمي «وفقا لأحكام القانون»، كما يحق

«للقطاعات الشعبية تأسيس النقابات والمنظمات الاجتماعية والمهنية والتعاونيات الإنتاجية» بموجب المادة ٤٨ من الدستور. وتقضي المادة ٤٩ بأن على تلك المنظمات العمل على بناء المجتمع الاشتراكي العربي وحماية النظام القائم، وعليها المشاركة في تخطيط الاقتصاد الاشتراكي وفي توجيهه، وفرض الرقابة الشعبية على الأجهزة الحكومية.

لا يوجد في الدستور السوري ضمانات حقيقية لهذه الحقوق، فهي محدودة أولاً بأيديولوجية الحزب الحاكم وأهدافه كما جاء في الدستور، وثانياً نلاحظ أن معظم بنود الدستور المتعلقة بحقوق المواطنين تحيل تفصيل الحقوق وأوجه التمتع بها وحمايتها إلى القوانين، وثالثاً لأن اللغة المستخدمة في الدستور إجمالاً لغة فضفاضة وغير دقيقة، وتبعاً لذلك فهي عرضة للتفسير والتأويل.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، إذ يسمح قانون الطوارئ (وسلسلة أخرى من القوانين الاستثنائية) للسلطة بالتصرف على هواها في مجالات عديدة بذريعة الحفاظ على الأمن، وهو الأمر الذي يجعل من الدستور ذاته حبراً على ورق.

ليس غريباً بالتالي أن يؤدي هذا الوضع القانوني، إضافة للواقع السياسي السوري على مدار أربعة عقود، إلى أن تصبح سوريا أقل دولة عربية تشهد نمواً في "الجمعيات الأهلية" التي لا يتجاوز عددها اليوم ٦٥٠ جمعية مرخصة، في الوقت الذي يوجد في سائر الدول العربية نحو ٢٢٣ ألف منظمة غير حكومية.

حسب إحصاءات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل يبلغ عدد الجمعيات ٤٠٨٩ جمعية لعام ١٩٩٤، لكن هذا الرقم مضلل، إذ إنه يضم جميع أشكال الجمعيات، الحكومية وشبه الحكومية والأهلية. أما العدد الفعلي الذي يشمل الجمعيات التي تملك استقلالاً نسبياً عن الدولة (لكن معظمها يعمل تحت إشراف الوزارة) فهو ٦٢٥ جمعية لعام ١٩٩٨، وتتوزع على النحو التالي [١١]:

– الجمعيات الخيرية: وهي تشكل النسبة الأكبر من مجموع الجمعيات الأهلية، وعددها ٢٤٠ جمعية، وتقوم على توزيع المنح والمساعدات المادية.

– الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية والأدبية والعلمية وجمعيات محو الأمية، وعددها ١٢٧ جمعية.

– النوادي والروابط والاتحادات الاجتماعية، مثل جمعيات رعاية الأيتام والمعوقين وجمعيات رعاية المسنين وحضانة الأطفال، ويبلغ مجموعها ٢٠٣ جمعية.

– جمعيات الرعاية الصحية وعددها ٢٦ جمعيات.

– جمعيات تعاونية تعمل تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وعددها

٢٩ جمعية.

هذا النمو البطيء في عدد الجمعيات الأهلية في سوريا يعود إلى نمط الحكم القائم على استحواذ السلطة على الدولة والمجتمع معاً بشكل أساسي، وأيضاً بسبب الأنظمة البالية، خاصة أن قانون الجمعيات في سوريا (القانون رقم ٩٣) يعود إلى عام ١٩٥٨، بالإضافة إلى "الإطار العام" المؤلف من ١٣ بنداً الذي صدر في عام ١٩٧٤ وأوجب على الجمعيات العمل بموجبه، وهو الأمر الذي أوقف التراخيص الممنوحة للجمعيات لمدة ٢٠ عاماً، وذلك على الرغم من أن أول جمعية خيرية تأسست في دمشق عام ١٨٨٠، وهي جمعية "ميتم قريش الخيرية" [١٢].

هذه الحال لم تمنع ظهور بعض المبادرات المجتمعية البسيطة التي عبرت عن وجودها في هيئة أندية وجمعيات غير مرخصة (مثل جمعية المرأة العربية الخيرية في المنطقة الشرقية، أو بعض الجمعيات الخيرية التي قامت لمساعدة الفقراء المحتاجين على يد بعض الصناعيين والتجار السوريين)، لكن على العموم يبقى الدور الخيري بسيطاً، فهو مجرد دور وسيط بين المانح والممنوح، ويكتفي بتقديم المساعدات إلى المحتاجين، وهذا لا يسهم في معالجة مشكلة الفقر أو البطالة أو الأمية.

أما بالنسبة للنقابات المهنية، فقد بدأ تشكيل النقابات في سوريا أواخر عشرينيات القرن الماضي، وقد قامت منذ تشكيلها وحتى مطلع عام ١٩٨٠ بدور مهم، سواء على صعيد مصالح أعضائها أو على صعيد المصلحة الوطنية والمجتمعية، ورغم أن هذا الدور لم يكن الأمثل أو المأمول، إلا أنه بالطبع يتجاوز الدور الهامشي الذي برز في فترة ما بعد عام ١٩٨٠.

قامت السلطة في نيسان عام ١٩٨٠ بحل النقابات المهنية، واعتقلت عدداً من أعضائها الناشطين في نقابتي المحامين والمهندسين، وذلك بسبب اطلاعها بمسئولياتها الوطنية، ومطالبتها بإلغاء حالة الأحكام العرفية وإطلاق الحريات العامة كمخرج من الأزمة التي عصفت بالبلاد في ذلك الوقت.

هذا الأمر شل النقابات وأوقف عملها، إلى أن أعادتها السلطة في منتصف عام ١٩٨١، ولكن بعد إلغاء قوانينها التنظيمية ونظمها السابقة التي صدرت في عام ١٩٧٣، وبعد التخلص من عناصرها النشيطة، وجاءت بقوانين جديدة متخلفة عن سابقتها تكبل النقابات وتسمح لها بتوظيفها لصالحها، وألغت أدوارها الوطنية والمجتمعية والمهنية، إذ ألزمتها بالعمل وفقاً لمقررات حزب البعث الحاكم، وتحت رقابة المكتب المختص في القيادة القطرية، ويكفي قراءة القوانين المنظمة للعمل النقابي في مختلف النقابات لاكتشاف تلك الهيمنة حتى في التفاصيل والجزئيات، خاصة عندما نعلم أنه من حق رئيس مجلس الوزراء، بناء

على تقديراته، حل أي نقابة بقرار غير قابل للمراجعة أو الطعن. لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عملت تلك القوانين الصادرة، إضافة للتدخل المباشر للسلطة وأجهزتها الأمنية في عمل النقابات على تهيئة الأجواء والسماح بظهور القيادات الفاسدة في النقابات التي زادت الأمور سوءاً، كما أوكلت للنقابات وظائف أمنية بهدف ضبط إيقاع أعضائها لتتحول بالتالي، عوضاً عن خدمة أعضائها، نحو تهديدهم بوسائل عيشهم ومحاصرتهم مهنياً.

حدث ذلك، ومازال، رغم أن الشرائع الدولية قد كفلت جميعها حق المواطنين في بلد ما في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدت على حق المواطنين في إقامة التنظيمات والجمعيات النقابية المهنية المستقلة.

٣- مفهوم المجتمع المدني ودلالاته في الثقافة السياسية السورية

يمكن القول بوجود خط ناظم للثقافة السياسية في سوريا، كسائر البلدان العربية الأخرى، ينتظم فكر وممارسة مختلف التيارات والقوى السياسية، وتبدو الحالات النوعية في الفكر والممارسة محدودة ومعزولة. إذ مازالت مسألة العلاقة مع الغرب والموقف من ثقافته وسياسته تشكل المحور الأساسي الذي تبني عليه معظم القوى والتيارات خطابها وفكرها السياسيين، وهي المسألة التي شكلت محور جدالات عصر النهضة العربية، وأنتجت في المآل تيارات فكرية سياسية مازالت مستمرة في المنطقة العربية بأشكال وصور متعددة.

عند طرح أي مفهوم أو ظاهرة تتعلق بالغرب تعود هذه التيارات وتستحضر تراثها الفكري، وما يميز تعاملها مع هذه المفاهيم والظواهر غلبة المعرفة الدفاعية وغياب المعرفة النقدية. يمكن تحديد بعض نماذج تناول مفهوم المجتمع المدني في سوريا فيما يلي:

١- تنظر بعض التيارات الدينية لمفهوم المجتمع المدني بتوجس، استنادا لمرجعيتها النصية غير القابلة للاجتهاد وتحت ضغط أحلامها في استعادة التجربة الذهبية للإسلام قبل أكثر من ١٤ قرناً. فهي تنطلق من الأيديولوجيا والنص وتهمل النظر في الواقع وحاجاته، وترفض الآخر جملة وتفصيلا ولا تقبل بالتعامل مع إنتاجه الفكري السياسي، وتعتقد أن هذا الرفض للأفكار والمفاهيم والمعرفة الغربية هو رفض للهيمنة الغربية بكل أبعادها ومستوياتها، وتلعب هذه الرؤية دوراً في المعاوضة الوهمية للعجز الذاتي وعقدة النقص تجاه الآخر، ومحصلتها تعزيز نزعة الاستغناء عن الآخر.

٢- ترى بعض التيارات الدينية والقومية التقليدية أن المجتمع المدني في المنطقة العربية ليس ظاهرة جديدة، بل هو ظاهرة قديمة، إذ يمكن أن نجد لها أجنة أو صوراً أولية في

العصور الوسطى، ويذكرون هنا مؤسسات الوقف والزكاة والطرق الصوفية والطوائف الحرفية. هذه الآلية معروفة ومتكررة، إذ تعود هذه التيارات عادة إلى التاريخ العربي الإسلامي، وتحاول البحث عن وجود ما يوازي الإنتاج المعرفي والعلمي للغرب، فتستدعي مثلاً مفهوم المجتمع الأهلي بدلاً من المجتمع المدني، والشورى عوضاً عن الديمقراطية، والجماعة أو القوم عوضاً عن المجتمع، والمؤمن بدلاً من المواطن، أي يجري البحث عن مفاهيم ومصطلحات بعيدة عن دلالات المفاهيم الحديثة، ولكنها أقرب إلى المخيَّل الاجتماعي والوعي الجمعي العربي الإسلامي.

لا بد من الاعتراف بأن مفهوم المجتمع المدني مفهوم حديث، وبالتالي ليس من المفيد لتبرير مطلب المجتمع المدني البحث في الماضي العربي البعيد تجنباً لمقارنات ومقاربات تعسفية بين المفاهيم أو الظواهر. مفهوم الدولة أيضاً هو مفهوم حديث في أدبيات الفكر السياسي العربي، ولا يعني شيئاً ورود كلمة «الدولة» في النصوص القديمة، لأنها جاءت بمضمون لا علاقة له بمفهوم الدولة الحديثة، فالمسألة ليست البحث عن كلمة، إنما عن ظواهر سياسية اقتصادية.

الرؤية المقابلة تدعو إلى سحب كل ما هو أوروبي على واقعنا وتبنيه. هذه الرؤية تفتقد المعرفة النقدية التي تستوعب الآخر وتعيد إنتاجه محلياً حسب ظروف المنطقة. الرؤية الأكثر سلامة باعتقادنا هي تلك التي تنطلق من حقيقة أن العالم في المحصلة وحدة مشتركة وتاريخ واحد، إذ ثمة قوانين وتجارب كونية تفرض وجودها على الجميع، وهو الأمر الذي يعني حصر «الخصوصية» في آليات التطبيق ومداخله وإبداع الأشكال الجديدة محليا.

٣- ينظر الخطابان القومي السلطوي والشيوعي الستاليني لمفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوماً برجوازياً بالمعنى السيئ أو التحقيري للوصف، ويعتبرونه حصان طروادة الذي يستخدمه الغرب لغزو مجتمعاتنا ثقافياً وإحكام قبضته علينا، ويتخذون موقفاً سلبياً من منظماته وينظرون إليها كمخفر متقدم للهيمنة الغربية (خاصة جمعيات حقوق الإنسان والمرأة)، لذلك يرفضونه ويعتبرونه مفهوماً وافداً، وينسون أن مرجعياتهم الفكرية القومية والماركسية هي نتاج الغرب، لا نتاج الثقافة العربية الإسلامية.

٤- ينطلق بعض مثقفي السلطة في مواجهة الدعوة التي نمت في سوريا لإحياء المجتمع المدني بالقول: «إن بلداً أرضه محتلة ويتعرض للاستفزاز والتهديد ولأشكال الحصار من عدوه ومن حلفاء ذلك العدو، تختلف نظرته في معظم الأمور أو فيها كلها عن بلد لا يعاني من هذه الظروف...»، لذلك - حسب قولهم - «إذا كان لا بد من إحياء لبنى المجتمع المدني فإن ذلك يجب أن يتم في إطار الدولة وضمن استراتيجيتها وأهدافها وتوجهها

العام، لأنه إذا لم يكن كذلك فإنه سيؤدي إلى تغيير الأهداف والاستراتيجيات والثوابت القومية والوطنية والنضالية،..... وبالتالي سنكون أمام حالة من الاضطراب والفوضى...». من هنا فقد نظروا لظاهرة تنامي المجتمع المدني في سوريا ما بعد عام ٢٠٠٠ على أنها: «حركة احتجاج سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تطرح مسألة السلطة وسيلة والسلطة غاية، وتسلك إلى بلوغها مسالك منها: محاولة وضع المثقفين والشعب في حالة تضاد مع السلطة القائمة، ليؤدي ذلك إلى إرباك السلطة وعزلها وإضعافها والتأليب عليها ومن ثم إسقاطها...». وبالتالي: «هل تملك الدولة حين تغلب على أمرها ويتم النيل من سيادتها ومن توجهاتها الوطنية والقومية، وتستهدف هويتها ومصالحها العليا، سوى أن تتخذ قرارات قاسية ضد مثل هذه الجمعيات الممولة من الخارج التي تعمل في خدمة استراتيجيات وبرامج وخطط ومصالح الممولين ؟ إنها تغدو مجبرة على ذلك عندما تفعله أو مطالبة به لتحمي الوطن والمواطن والمصالح الوطنية والقومية» [١٣].

لقد ركزت حركات التحرر الوطني العربية على محاربة المحتل ونيل الاستقلال، وما ارتبط به من الدفاع عن الهوية الثقافية، ولم تطرح سمات المجتمع المنشود ما بعد تحقيق الاستقلال، لذلك لم يكن مفهوم المجتمع المدني وما يرتبط به من مفاهيم حديثة على أجندتها. بعد حركات التحرر جاءت الأنظمة التي قامت على مبدأ «الشرعية الثورية» و«الديمقراطية الشعبية» و«بناء النظام الاشتراكي»، وفي الواقع العملي قامت بمصادرة الحياة السياسية والسيطرة على المجال الاقتصادي وعسكرة المجتمع، وحولت المجتمع إلى سديم بشري غير منسجم وعاجز عن التعبير والحركة ومحاصر بالخوف والأجهزة الأمنية، وخلقت حولها شريحة من المستفيدين والفاسدين. اليوم تنتحل هذه الأنظمة «خطابا وطنيا» زائفا في مواجهة تعبيرات المجتمع المدني والتوجهات الديمقراطية، رغم أن التجارب أوضحت استحالة بناء «الاشتراكية» على قاعدة قروسطية أو استبدادية شرقية، وأنها ممكنة فقط بعد بناء دولة الشرعية القانونية وتملك الديمقراطية الليبرالية ونضج المجتمع لمدني.

٥- يرى البعض (سواء من مثقفي السلطة أو غيرهم) أن المجتمع المدني نقيض للدولة ودعوة لتقويضها، وهذا يتم بسوء نية عند البعض، وبسبب النقص المعرفي عند البعض الآخر. لقد أوضحنا سابقا أن المجتمع المدني والدولة الحديثة مفهومان متلازمان ومتكاملان، فلا يمكن أن ينمو المجتمع المدني من دون دولة الحق والقانون، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية معبرة عن الكل الاجتماعي من دون مجتمع مدني، وإلا فإنها تتحول بالضرورة إلى دولة معزولة وتحتكم إلى القوة والعنف في استمرارها، وعندما تنهار تؤدي بالضرورة إلى انهيار المجتمع.

٦- يرى البعض في المجتمع المدني ما يوازي أو يعادل حرية السوق فقط وأيديولوجيتها التي تركز على قيم التنافس والربح والاستهلاك، لذلك يختزلون المجتمع المدني إلى

مجموعة من الجمعيات غير الحكومية المترابطة مع السوق، ويعتبرونها فقط جزءاً من مجتمع مدني عالمي بدأ يتشكل تدريجياً، والتي يراد لها أن تحل محل الدولة الوطنية بأدوارها كافة، لذلك يحصرون وظائفها في معالجة وتلطيف المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي، دون الانتباه لوظائفها السياسية والوطنية، أو لدورها في طرح رؤية بديلة للتنمية تعاكس منطق الليبرالية الجديدة.

٧- الفوضى الفكرية (وبالضرورة في الواقع العملي) في التعامل مع مفهوم المجتمع المدني في سوريا لا تنتهي، إذ يرى البعض مثلاً إمكانية -بالاستناد إلى عزمي بشارة [١٤]- قيام مجتمع سياسي ديمقراطي بلا مجتمع مدني، وإمكانية تجسيد دولة وطنية بلا مجتمع مدني. وهي أفكار مثيرة للاستغراب والاستهجان، لأنها تلغي ذلك التلازم المنطقي والتاريخي المجتمع المدني والدولة الوطنية الحديثة.

البعض الآخر يستنكر أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور سياسي، ويرون أن هذه المنظمات (خاصة جمعيات حقوق الإنسان..) يجب أن تكون مستقلة عن السياسة، وتبتعد عن أي علاقة مع القوى السياسية. هذا في تقديرنا فهم خاطئ لدور منظمات المجتمع المدني وللسياسة في آن معاً. يمكن تفسير هذه الرؤية بطغيان ثنائية (المجتمع المدني - الدولة) في كل نقاش يتناول دور ووظائف المجتمع المدني، حتى أصبحت الدولة لديهم معادلة للسياسة. الدولة هي المجتمع السياسي حسب تعبير غرامشي، أما السياسة فهي الشأن العام المشترك الذي يهم جميع المواطنين. بالتالي هل يمكن الدفاع عن المجتمع المدني وعن استقلاليته تجاه المجتمع السياسي (الدولة) ما لم يكن لمنظماته دور وأثر سياسي بالمعنى العام للكلمة ؟. هذه الرؤية لا تخدم إلا المزيد من تهميش السلطة للمنظمات المدنية الاجتماعية (كالنقابات وجمعيات حقوق الإنسان...) وللأحزاب السياسية على حد سواء.

٨- بعض القوى السياسية المعارضة تتصرف بطريقة مشابهة لآليات عمل السلطة السياسية في سوريا، خاصة عندما تنشئ منظمات مدنية ملحقة بها، أو عندما تسعى للهيمنة الحزبية والأيديولوجية على هيئات مدنية موجودة بقصد تثبيت وزيادة نفوذها السياسي.

بعض أهل المعارضة يواجهون «الخطاب الوطني» الزائف للسلطة بخطاب عاجز عندما يفسرون أو يضطرون لتفسير ضرورة «إحياء المجتمع المدني» و«الديمقراطية» عن طريق عرض التحديات الخارجية المحدقة بالبلد وحجم المواجهات المفروضة عليه، ويجري نسيان الجوهر، أي ما يسوقه «الداخل السوري» من ضرورات وحاجات حقيقية وملحة لإحياء المجتمع المدني واستعادة دوره.

بعض الناشطين والمثقفين يتعاملون مع مفهوم المجتمع المدني باعتباره مفهوماً خلاصياً وحلاً لجميع مشاكلنا، مما يحوله إلى شعار وأيديولوجيا جديدين جاعلين منه جواباً لكل

سؤال، ووصفه لكل علة دون إدراك لمعاني المفهوم ودلالاته، ودون تقديم تصورات واقعية وعملية.

٤- بين معوقات التغيير وضرورته

ليست الدولة التسلطية هي العامل الوحيد الذي يقف حائلاً دون الانتقال الديمقراطي وتحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني، وإن كانت هي العقدة الأساسية والأكثر ضراوة في الدفاع عن نفسها، فأنظمة الاستبداد لا تسلم ولا تتنازل وتنظر لأي تغيير مهما كان بسيطاً على أنه تهديد لوجودها ولسلطتها، ولا تقبل به إلا إذا خدمها في الخروج من أزمة تمر فيها أو ضغط خارجي عليها.

العوامل الأخرى المعيقة عديدة، منها ما يتعلق بالثقافة السياسية السائدة، ومنها بالقوى السياسية الموجودة على الساحة السورية، ومنها ما يأتي من المجتمع ذاته:

– القوى الأصولية، سواء الإسلامية أو القومية أو الشيوعية أو الليبرالية، التي تمتلك رؤى لا تقبل الآخر ولا تؤمن بالحوار، فهي لم تغادر بعد مشروعياتها الثورية الموروثة من المرحلة الماضية، ولم تجدد في أساليب عملها ونشاطها، وما زالت معارضة للنظام من الأرضية ذاتها التي يستند إليها، وتطرح جدول أعمال لا يلتقي مع اعتبار التحول الديمقراطي مسألة مركزية، بل إنها تؤجل ذلك لصالح التعبئة والتحشيد لمقاومة الضغوط الخارجية.

– ما يميز المجتمع السوري (والمجتمعات العربية عموماً) هو جنينية المجتمع المدني، ووجود عوائق حقيقية في المجتمع ذاته أمام التغيير، تؤخر تطوير أنماط من الروابط العقلانية والاختيارية في المجتمع، ووجود ثقافة معادية للتجديد بحكم آليات الاستبداد التي هيمنت على المجتمع، إلا أن معظم الفئات الاجتماعية في سوريا يمكن أن تتفاعل بإيجابية مع الجديد عندما تعتقد أن الجديد سيأتي لها بفوائد حياتية مباشرة.

– حوامل التغيير ما زالت ضعيفة، ولم تستطع بعد إنتاج برامج حقيقية أو إقامة علاقات وثيقة مع المجتمع بحكم عوامل عديدة، على الرغم من أن بعض التيارات قامت بخطوات إيجابية على صعيد تجديد خطابها وممارساتها.

تبقى على العموم العقبة المركزية تتعلق بنمط الحكم القائم لأنها المفتاح للذهاب نحو تجاوز العقبات والعراقيل الأخرى، من هنا كانت صيرورة تحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني هي ذاتها صيرورة تحول الدولة السورية من دولة تسلطية إلى دولة وطنية حديثة، أي هي ذاتها مسألة الانتقال الديمقراطي.

إن التأكيد على مطالب "التغيير الديمقراطي" و"إحياء المجتمع المدني" ليس موضة فكرية أو مجرد قناعة بأفكار نظرية، بل هي طروحات لصيقة بالأزمات الحقيقية التي تعاني منها سوريا. فإذا ما استحضرنا في ذهننا مجمل معاناة السوريين، سنجد أن بناء دولة الحق والقانون جنباً إلى جنب مع تنمية المجتمع المدني، تشكل مداخل إجبارية إذا ما أريد لهذه المعاناة أن تنتهي. يحتاج المجتمع السوري إلى التغيير الديمقراطي والتحول باتجاه المجتمع المدني من أجل إعادة تكوين شروط إنتاج إنسانيته وتحرره من التشوهات الأخلاقية واسترجاع وعيه وإراداته وثقته بنفسه وبناء الإنسان الحر والقادر والعفوي والسعيد، وليتحول إلى ذات حاضرة وفاعلة بعد عقود من إقصائه وتهميشه.

الدولة الحديثة والمجتمع المدني يشكلان معاً حاجة سوريا واقعية لإنجاز جملة من الإصلاحات الهيكلية الأساسية والضرورية في العملية الاقتصادية شبه المتوقفة ولمكافحة الفساد والبطالة والفقر، ومخرجاً من الاستقرار السياسي البليد والفشل الاجتماعي المزمن، وسبيلاً وحيداً للارتقاء بالمناهج التعليمية والتربوية القادرة على بناء الأفراد المؤهلين للتعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية وتحدياتها.

أصبحت المعرفة/ الثقافة في عالم اليوم إحدى أهم مظاهر القوة والنفوذ، فتوافرها يشكل ضمانة لعدم تهميش سوريا وخروجها من دائرة المجتمع البشري. إنها الشرط الأساسي لدخول عالم الغد والمشاركة الفاعلة فيه، وكي يكون هناك إبداع معرفي / ثقافي لا بد أن يكون المجتمع الحاضن له مجتمعاً مدنياً، إذ إن المجتمع المدني هو الفضاء الحر الذي يتيح للمعرفة/ الثقافة إحداث التراكم الضروري وارتياد آفاق البحث واجتراع الحلول المناسبة.

لا بديل عن الانغلاق والعنف ومشاريع الحرب الأهلية إلا المجتمع المدني والدولة الوطنية، فهما يعيدان إنتاج السياسة في المجتمع على حساب البنى التقليدية، المذهبية والعشائرية والطائفية، ويسمحان بالانتقال من المجتمع السديمي ومجتمع الدولة التسلطية إلى مجتمع المواطنين الأحرار.

في العراق لم يكن هناك دولة حديثة ومجتمع مدني، بل دولة طغمة ومجتمع من العبيد والخائفين، ولذلك عندما سقطت الطغمة، سقطت الدولة وانهار المجتمع. في فلسطين المحتلة استطاع المجتمع المدني أن يقوم بأدوار ووظائف عديدة عند محاصرة السلطة الفلسطينية وتعطيل أجهزة الدولة من قبل الاحتلال.

بناء المجتمع المدني في سوريا ضرورة واقعية بحكم الوظائف والأدوار المنوطة بمؤسساته وجمعياته وتنظيماته التي تتركز في: أولاً: تعميم وإشاعة الثقافة الديمقراطية وقيم ومبادئ احترام حقوق الإنسان، وثانياً : حل الصراعات والتناقضات المجتمعية

حلاً سلمياً وتوافقياً، وثالثاً: إنماء ثقافة المبادرة وتجميع المصالح، ورابعاً: الدور التنموي والمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية، وخامساً: إفساح الطريق أمام بروز الكوادر والقيادات الجديدة التي تسهم في تقدم المعرفة والدور السياسي [١٥].

ثالثاً: أفكار للانطلاق نحو مرحلة جديدة

أ- التجربة الناشئة وإمكانياتها المستقبلية

تعاني المعارضة السياسية في سوريا من إشكالات غير قليلة على صعيد الرؤية والخطاب، ومن تكلسات على صعيد الفكر والسياسة، ولا تزال المحركات الأيديولوجية هي الأساس في نظرتها وخطابها، فضلاً على البنى التنظيمية الضعيفة والمترهلة. أما على صعيد الأفراد والمثقفين، فليس هناك من خط ناظم، واضح المعالم لمجهوداتهم، كتلك الخطوط التي سمعنا عنها في أوروبة في عصر النهضة، بل على العكس خلافاتهم أكبر من توافقاتهم، وهو ما يعني أن الحوار الدائر داخل هذا الطيف كان استمراراً لإعادة إنتاج عاهاتنا ذاتها، وليس كما يؤمل منه، أي إنتاج الأفكار والتصورات.

على صعيد منظمات حقوق الإنسان لم يحدث حتى الآن تمايز واضح وملحوظ على صعيد العقلية والممارسة عن الأحزاب السياسية، فكل منظمة من هذه المنظمات تعاني، فضلاً على الظروف المعقدة المحيطة بها، إشكالات ذاتية معيقة لتقدمها بدءاً من لحظة التأسيس، ومروراً بعدم وجود آليات عمل واضحة متميزة ومهارات إدارية حقيقية وبناء مؤسسي حقيقي وانتهاء بالبرامج والأهداف والرؤى والتصورات الموجودة حول العمل في مجال حقوق الإنسان.

على الرغم من وجود عدة جمعيات لحقوق الإنسان في سوريا (جمعية حقوق الإنسان في سورية، المنظمة السورية لحقوق الإنسان / سواسية، لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، اللجنة الكردية لحقوق الإنسان/ ماف) فإنه لا يمكن القول إن هناك حركة حقيقية لحقوق الإنسان، فقد تشكلت أغلب هذه المنظمات ما بعد عام ٢٠٠٠، ومازالت تحتاج إلى الكثير من الجهد الفكري والخبرات وتثبيت توجهاتها وآليات عملها.

مازالت آليات العمل الدارجة في هذه المنظمات آليات منفعلة، فهي تتحرك بعد وقوع الانتهاكات مكتفية بإصدار بيانات الإدانة والاستنكار ونداءات الاستغاثة، أما جانب العمل الوقائي، أي نشر ثقافة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية فمازال ضعيفاً ومحدوداً.

الحساسية المفرطة لهذه الجمعيات تجاه السياسة والعمل السياسي، على الرغم من أن

معظم كوادرها كانوا ينتمون لأحزاب سياسية، قد تؤدي بها للعمل خارج دائرة الفعالية والحقل العام. على العكس إن جوهر عمل منظمات حقوق الإنسان سياسي بالضرورة (بالمعنى العام للسياسة وليس بالمعنى الحزبي)، بالتالي لو جاز الحديث عن استراتيجية عامة لعملها فإنها ينبغي أن ترتكز قبل كل شيء على الدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي. وهذا يمكن أن يكون من خلال مشاريع تقدمها الجمعيات وتطرحها على الأحزاب السياسية والرأي العام مثل: تقديم مشاريع مقترحة حول «النظام الديمقراطي المنشود» ورؤيتها لـ «الانتخابات البلدية والتشريعية» بالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان والشرعة الدولية، إضافة لتقديم مشاريع لقوانين ديمقراطية وعصرية تتعلق بالصحافة والمطبوعات والعمل الأهلي، كما يمكن أن تعيد قراءة الأنظمة الداخلية والبرامج السياسية للأحزاب السياسية، بما يدفع هذه الأحزاب لتجديد فكرها وإشاعة القيم والآليات الديمقراطية داخلها.

على الصعيد العملي يبدو أسلوب الجمع بين المهنية والتطوعية الكفاحية هو الأفضل، فالمهنية توفر فرصة للحكم بشكل موضوعي على نشاط جمعيات حقوق الإنسان، والتطوعية الكفاحية تحول دون تحولها إلى جمعيات بليدة ومغلقة على أعضائها. العناصر الضرورية الأخرى هي إعادة تأهيل كوادرها بما ينسجم مع ثقافة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، والتزامها بالحياد والمصداقية وعدم الانخراط أو التعاطف مع حزب سياسي أو تيار أيديولوجي معين، وضرورة إطلاق حوار مفتوح مع جميع الأطراف والقوى السياسية على قاعدة المحافظة على استقلاليتها والاحترام المتبادل.

أما بالنسبة لجمعية لجان إحياء المجتمع المدني، فبعد صدور «بيان ٩٩» المطالب بأولوية الإصلاح السياسي مدخلاً وحيدا لإطلاق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بدأ المثقفون السوريون نشاطهم بتشكيل حلقات ثقافية ومنتديات تناقش أحوال البلاد والنظام السياسي والواقع السوري وأهمية التغيير الديمقراطي، ثم تبلور نشاطهم في تشكيل «جمعية أصدقاء المجتمع المدني» التي تحولت فيما بعد إلى «لجان إحياء المجتمع المدني» التي أصدرت وثيقتين تأسيسيتين، جرى التأكيد فيهما على أولوية البنية المجتمعية والمدنية في النشاط وفتح الأبواب للحوار، وأكدت الوثيقة الرئيسة (وثيقة الألف) التي حملت تواقيع ألف مثقف وسياسي على مجموعة من التفاهمات والتوافقات العامة للنشاط المشترك التي جرى التوصل إليها بصعوبة بالغة، خاصة في ظل المشارب الفكرية والأيديولوجية المختلفة، والمرجعيات السياسية والحزبية المتنوعة للمشاركين في صياغتها [١٦].

لقد بدت صيغة «إحياء المجتمع المدني» أكثر مقاربة للواقع السوري، وأكثر انسجاماً من الناحية الفكرية مع القضية الرئيسة التي تشغل بال المثقفين السوريين، والعرب عموماً، وهي «إحياء فكر عصر النهضة العربية» بشعاراته: التنوير والعقلانية والتقدم والحداثة، فهذا الفكر هو العمق التاريخي الحقيقي للثقافة الوطنية المعاصرة التي تتمحور

حول صيغة ثلاثية مؤلفة من «المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان». لكن اللجان تحولت كغيرها من المؤسسات المدنية الناشئة، بحكم عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، إلى جزيرة معزولة تقتصر على عدد محدود من الأفراد، وخارج دائرة الفعل المجتمعي، حتى أصبحت هي ذاتها بحاجة إلى إحياء.

على العموم يمكن وضع عدد من الانتقادات على مسيرة النشاط المدني والسياسي في سوريا خلال السنوات الخمس الماضية، إذ رغم الجهود الإيجابية المبذولة من قبل جميع المؤسسات والتنظيمات والجمعيات التي تأسست خلال تلك الفترة، قياساً بالظرف الداخلي المعيق، فإن هناك ظواهر سلبية وأخرى بسبب العجز ونقص الخبرة والتمرس والوعي برزت في سياق العمل:

١- ما زال النشاط المدني والسياسي يعاني ما تعانيه كل الحركات الاجتماعية الجديدة، في ظل أوضاع انتقالية صعبة، وفي ظروف وضغوط أمنية مستمرة، ولعل أبرز الأزمات التي مر ويمر بها هي أزمة الهوية التي بقيت الأشد والأكثر سجالاً، وهذا ترك أثره على شكل ومضمون الخطاب المستخدم، ففي الغالب الأعم كان هذا الخطاب أيديولوجياً وغير ديمقراطي، ولا يتناسب مع العصر، ويشترك في الكثير من عناصره مع خطاب السلطة.

٢- على الرغم من الانتشار الواسع للندوات الحوارية خلال السنة الأولى من العهد الجديد، فإن الحوار الحقيقي ظل مفتقداً داخل المؤسسات الحزبية والمدنية والحقوقية، الأمر الذي أفسح المجال لبروز الخلافات المعيقة للعمل، إضافة للحوار الغائب فيما بين هذه المؤسسات، إذ تحولت إلى التنافس بدلاً من التكاتف والتنظيم، الأمر الذي منع إلى حد ما تبلور خط عام منسجم داخل طيف المعارضة السورية، ليقتصر العمل على الشعارات بدلاً من المبادرات والإنجازات، ففي لحظة سياسية يحاول فيها المجتمع استعادة دوره من جديد، ظهرت بعض الطروحات الحادة والاستفزازية غير المبررة أو المجدية.

٣- يقف على رأس بعض هذه المؤسسات أفراد لا يمتلكون الكفاءات النظرية والسياسية المطلوبة، فقد وصلوا إلى هذه المواقع بالصدفة أو بحكم دعم إعلامي خارجي (بالضرورة هذا الإعلام غير مدرك لتفاصيل الداخل) أو نتيجة توازنات فرضتها ثلاثون سنة من الشلل السياسي، ومال هؤلاء إلى إبراز أنفسهم وشخوصهم أكثر من الاهتمام بالعمل الجدي.

٤- تشكلت أغلب الجمعيات والتنظيمات ما بعد عام ٢٠٠٠ بطريقة اعتباطية فرضتها الدردشات أكثر من المعايير السياسية الواضحة، وهذا يفسر عدم توافرها على استراتيجيات محددة وبرامج وآليات عمل واضحة وغياب الحضور الوازن للقانون والآليات الديمقراطية داخلها، واقتصار نشاطاتها على بعض القضايا البسيطة كالبيانات

والاعتصامات، وهي نشاطات لا تراكم ما لم تستند لاستراتيجيات واضحة.

٥- لا توجد علاقة تشبيك قوية بين هذه الجمعيات والمجتمع الذي تعمل فيه، ويلاحظ ذلك ببساطة من خلال غياب الشباب عن جميع هذه المؤسسات، ولهذا الأمر أسبابه العديدة التي تتجلى أساساً بالخوف الموروث، ولكن أيضاً بالرفض الضمني لتلك المؤسسات خطاباً وممارسات وشخوصاً وآليات عمل.

ب- خلاصات واستراتيجيات عمل

١- عامل الإرادة والواقع الموضوعي:

ثمة معضلتان تعيقان العمل الواقعي، الأولى تتعلق بالعلاقة الجدلية بين العامل الذاتي والعامل الموضوعي في التغيير، والثانية تتعلق بالعلاقة بين الفكر والواقع.

من البديهي القول إن تحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني، وتحول الدولة السورية إلى دولة وطنية حديثة، لا يتم بالتغاضي عن الحقائق الواقعية وبالقفز عن مراحل التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن ذلك من شأنه أن يحول رؤيتنا إلى أيديولوجية زائفة تحجب الواقع، باعتبارها لا تعبر عن الواقع في زمان ومكان محددين بقدر ما تعبر عن رغباتنا وآمالنا وأهدافنا.

إن التحولات الكبرى هي عمليات موضوعية ذات منطق خاص بها، وتلعب عوامل عديدة في هذا التحول، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي. هذا يعني أن دور الوعي والإرادة والذات سيبقى محدوداً بالإمكانيات التي يفصح عنها الواقع. لكن يمكن للإرادة والوعي أن يسرّعا من عملية التحول، خاصة إذا كانا يعملان في سياق ظروف موضوعية تخدم هذا التحول. دون إدراك ذلك لن يتجاوز عملنا طرح الشعارات والاندفاعات الحماسية العارضة.

في مستوى العلاقة بين الفكر والواقع، يمكن القول إنه لا توجد صورة نهائية واحدة ومكتملة للمجتمع المدني يمكن وضعها في اعتبارنا أثناء العمل الواقعي، فالمجتمع المدني يخضع لقوانين التحول والتبدل، وترتبط معانيه ودلالاته بشروط الزمان والمكان، لذلك يمكن الانطلاق من أسس عامة ومقاربتها مع الواقع السوري، فالتجربة الواقعية هي التي ستصقل وتعدل من تصوراتنا ومفاهيمنا، لنكون في المحصلة أمام تجربة سوريا خاصة في التحول إلى مجتمع مدني.

٢- المجتمع المدني والدولة الوطنية والتحول الديمقراطي:

ثمة ترابط جدلي بين العمل من أجل التحول نحو مجتمع مدني وبين بناء الدولة الوطنية الحديثة/ الدولة الديمقراطية، أي أن التحول نحو مجتمع مدني يمثل عملية تطور الديمقراطية ذاتها وعملية بناء الدولة السياسية (دولة الحق والقانون)، إذ لا وجود للمجتمع المدني خارج إطار هذه الدولة الديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة وحرية تشكيل التنظيمات السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان. من جهة ثانية يشكل المجتمع المدني البيئة المناسبة التي تنمو فيها الديمقراطية وتتطور مؤسساتها وآلياتها.

لذلك يبدو أن هدف استعادة الدولة الوطنية الحديثة وإعادة بنائها، ينبغي أن يكون على جدول أعمال الأحزاب السياسية وجمعيات حقوق الإنسان ومختلف منظمات النشاط المدني النقابية والسياسية والثقافية... إلخ. ولهذا مداخله الأولية التي تتضمن تعزيز الطابع الوطني للدولة لتكون دولة الكل الاجتماعي، لا دولة طغمة أو فئة أو طائفة أو دولة الحزب الحاكم، وتحويلها من دولة أمنية تسيطر فيها أجهزة الأمن على مختلف مناحي الحياة إلى دولة حديثة غير مهيمنة على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تاريخياً تمت عملية الانتقال للديمقراطية من خلال نماذج أربعة رئيسة [١٧]:

النموذج الأول هو التطور التلقائي الذي تتداخل فيه عوامل عديدة للتحول الاجتماعي. وعملية التطور هذه ارتقائية وتستجيب لنمو القاعدة الاجتماعية والسياسية المدعمة والراغبة في نموذج الحكم الديمقراطي.

أما النموذج الثاني فهو انبثاق الثورة الديمقراطية في وجه الاستبداد والطغيان. ولد هذا النموذج في كنف الثورة الفرنسية، وقد أشاع اعتقاداً غير صحيح بأن الديمقراطية لا تولد بغير ثورة. فالعنف المتضمن في هذا الشكل قد يؤدي إلى نقيضه، إلى مسار غير مأمون وغير مضمون وربما يكون حافلاً بالنكسات.

النموذج الثالث للانتقال تم من خلال انتصار سياسي للحركة الدستورية الديمقراطية. لا يعني ذلك أن الاستبداد قد يتنازل عن مصالحه بسهولة، فهذا لا يحدث أبدا، غير أن هناك حالات كثيرة يرغم فيها الاستبداد على ذلك بسبب عجزه في لحظة ما عن إيجاد قاعدة مدنية واجتماعية له، وإفلاسه الروحي والمعنوي، وانتقال مزاج الناس إلى الشكل الديمقراطي للحكم، وتنامي ضغط أخلاقي وثقافي ومعنوي كبير لترسيخ الضمانات الدستورية والقانونية للحريات الأساسية.

وهناك نموذج رابع للانتقال تم عبر حروب دموية أشاع فيها المنتصر تلقائياً أو بالقوة نموذجه «الديمقراطي» شكلياً. وقد تم ذلك مثلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد انتصار

الولايات المتحدة على اليابان ووضع الأمريكيين لدستور «ديمقراطي» لهذا البلد. وهناك أمثلة عديدة للنموذج نفسه سواء في الحروب الثنائية أو الحروب الإقليمية والعالمية.

لا يوجد خلاف كبير حول تفضيل النموذج الثالث، الذي يمكن تسميته بنظرية المجتمع المدني، فالنمو الأخلاقي والمؤسساتي والثقافي للمجتمع المدني الذي تعبر عنه واقعيا المنظمات غير الحكومية، يمكن أن يفضي إلى انتصار معنوي للنموذج الديمقراطي، وإلى الأخذ به تلقائياً.

٣- ضرورة الفكر والثقافة:

إن مظاهر الضعف والعجز لدى منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية لا تعود فحسب إلى الظروف السياسية والتاريخية الواقعية، بل تعود في جزء كبير منها إلى الفقر المعرفي والثقافي.

يعني العمل في مجال تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان أولاً، وفي الأساس، المساهمة في عملية الاستيعاب التاريخي والنقدي لرؤية جديدة للإنسان والطبيعة والمجتمع والتاريخ، وهي الرؤية المساوقة لمواد وبنود المواثيق الدولية [١٨].

هناك ضرورة لربط العمل في ميدان الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بالعمل الفكري الرامي إلى دعم المنظور الحداثي للإنسان والطبيعة والتاريخ، ومن دون هذا الربط سنظل نمارس عمليات الخلط الفكري والتشوه المعرفي وتركيب المفارقات على صعيد الممارسة. هذا يعني أن سؤال الحداثة سيظل مطروحاً على جدول أعمالنا، ويرتبط بهذا السؤال ضرورة القيام بجهود فكرية تنويرية تساهم في إعداد الأرضية الملائمة لانغراس أفضل لمبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في فضائنا الفكري والسياسي [١٩].

دون ذلك ستبقى دعوات التغيير تجري في مستويات سطحية لا تطال الثقافة التقليدية المعيقة، مما يؤدي إلى تفريغ كل المفاهيم الحداثية والاستمرار بالدوران في المكان ذاته، وإعادة إنتاج عاهاتنا وأمراضنا بأشكال جديدة.

٤- المجتمع المدني والمجتمع الأهلي:

مازالت المؤسسات التقليدية المعروفة في سوريا مؤثرة في الواقع السياسي الاقتصادي وتمثل مركزاً أساسياً في وعي وحياة الكثير من السوريين، كالعشيرة والقبيلة والطائفة، حتى إنها تتحكم بطبيعة الانتماءات الأخرى لهم والتي بقيت هامشية وغير مؤثرة، لذلك

يغدو من الهام الولوج لهذه المؤسسات والتعامل المباشر مع قيمها وممارساتها والأقطاب المؤثرة فيها، ومحاولة نشر القيم الحديثة داخلها.

على الرغم من التمايز المعروف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، فإن هذا لا يفترض خلق علاقة تضاد محتومة بينهما، فانغلاق مؤسسات المجتمع الأهلي وعصبويتها يعودان أساساً للسلطة الاستبدادية وممارساتها التي منعت تطورها وانفتاحها، بالإضافة إلى أن المطلوب من نشطاء المجتمع المدني هو النفاذ إلى البنية الاجتماعية، وليس تحويل المفاهيم الحديثة (المجتمع المدني، الديمقراطية..) إلى شعارات أيديولوجية يجري بناء عليها تصنيف البشر وإقصاؤهم. ثمة إمكانية لزعزعة الحالة الراكدة في المؤسسات التقليدية وجمعيات المجتمع الأهلي عن طريق اجتراع الحلول لأزماتها والتقدم بمقترحات إيجابية لتطوير صيغ التكافل الأهلية وأشكال التنظيم، لكن ذلك يحتاج إلى الكثير من الجهد والصبر.

يمكن ذلك من خلال دعم هذه الجمعيات والدفاع عنها والمطالبة بتحديث القوانين الناظمة للعمل الأهلي، بما يتوافق مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، ويكفل للمنظمات استقلالاً واسعاً في الإدارة والتنظيم ورسم الاستراتيجيات، وتقديم مشروع جديد يتجاوز القانون ٩٣ لعام ١٩٥٨ يركز على تسهيل الترخيص للجمعيات عبر اعتماد آلية التسجيل والإشهار وليس طلب الترخيص.

٥- المجتمع المدني والبرجوازية الوطنية:

في التجربة العربية غالباً ما يجري تمويل مؤسسات المجتمع المدني بأموال المساعدات الغربية، فهذه المؤسسات غير قادرة على القيام بأدوارها ووظائفها أو حتى استمرار وجودها ذاته دون وجود مصادر للتمويل. العون المالي الغربي بحد ذاته ليس مدعاة للشجب أو الاستنكار، خاصة عندما يكون في العلن ووفق اعتبارات مدروسة ومن مصادر مدنية مشابهة. لكن بالطبع يفضل اللجوء إلى مصادر التمويل المحلية، أي من البرجوازية الوطنية، فهذا أحد المؤشرات للدلالة على قدرة مؤسسات المجتمع المدني على النفاذ إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجود تشبيك حقيقي معها، وعلى قدرتها أيضا على إنتاج نفسها مادياً. لذلك يغدو من مهام المؤسسات المدنية الناشئة في سوريا اليوم دعوة القطاع الخاص لتحمل مسئولياته تجاه المجتمع والمشاركة في تأمين مصادر التمويل.

٦- إشكالية العمل السياسي والعمل المدني:

ينتمي العمل السياسي الحزبي والعمل في الجمعيات ذات الاهتمامات المتنوعة كلاهما إلى

حقل السياسة بوصفها شأناً عاماً، رغم وجود فوارق في الآليات والتوجهات، فالجمعيات عموما لا تطرح نفسها بديلاً لأية سلطة قائمة، ولا تسعى للوصول إلى السلطة، فيما يعتبر السعي نحو السلطة أحد مبررات وجود الحزب السياسي.

لقد رأينا مثلاً مدى التقاطع، ولا نقول التطابق، بين أهداف برامج جمعيات حقوق الإنسان في سوريا ولجان إحياء المجتمع المدني، وحتى الجمعيات المتخصصة في شئون المرأة، وبين برامج الأحزاب السياسية المعارضة، ففي بلد مثل سوريا من الطبيعي أن يكون هناك تشابك واسع بين جميع هذه البرامج، فجمعيات المرأة يصعب أن تعمل في ظل قانون الطوارئ، وفي ظل عدم حصولها على الترخيص ومنعها من التظاهر والاعتصام وإصدار النشرات الخاصة بها، كما يصعب وجود جمعية حقوق إنسان تهتم بحريات الأفراد بمعزل عن طرح رؤيتها وقيامها بدور في تشريح تجاوزات الأجهزة الأمنية والممارسات الاستبدادية.

أحزاب المعارضة يصعب أن تتطور في خطابها السياسي وفي وجودها وقوتها دون أن يكون لها مداخل على الجمعيات النقابية والشبابية وغيرها، وإلا فإنها ستتحول -كما هو حاصل- إلى تكتلات ضعيفة ومعزولة عن مشاغل الناس واهتماماتهم، وهذا الأمر يختلف بالطبع عن تحويل النقابات والجمعيات إلى لواحق للأحزاب السياسية.

الفكرة الجوهرية هنا هي أن مختلف أشكال النشاط الاجتماعي تنتمي في المحصلة إلى حقل السياسة، على الرغم من كونها قابلة للفصل أو التمييز إلى مجالات مختلفة بدرجة معينة، أي أن ثمة ربطاً وفصلاً بينها، وبدون هذا الفهم لا يمكن للعلاقة بينها أن تستقيم.

إن قوة هذه الحيزات كافة (أحزاباً وجمعيات) يقدم فائدة للجميع، وفي المحصلة لعملية التغيير الديمقراطي وإطلاق صيرورة التحول نحو مجتمع مدني. وهذا يبدأ بانفتاح الجمعيات على جميع الأطرف والتنظيمات السياسية وفتح قنوات اتصال دائمة والبحث عن حقول مشتركة معها على قاعدة الاحترام المتبادل. هنا يصبح فهمنا للاستقلالية فهماً إيجابياً، بما تعنيه من حيدة سياسية تجاه الجميع من جهة، والتي لا تتوجس من وجود ما يمكن تسميته «تقاطعات» أو «مشتركات « مع الآخرين، فالخصائص المختلفة والاختلافات لا يمكن فهمها دون وجود حد أدنى من «التوافقات».

٧- التوسع والانتشار- النقابات كنموزج:

إن صيرورة تحول المجتمع السوري إلى مجتمع مدني، والانتقال من دولة تسلطية إلى دولة ديمقراطية، هي صيرورة معقدة وتنطوي على صعوبات عديدة، وتتطلب

مجهودات عظيمة على مختلف الصعد والمستويات، مثلما تتطلب بالضرورة مناخاً عاماً وظروفاً إقليمية ودولية مواتية ودافعة باتجاه التغيير كي تثمر.

لقد بقيت جميع المنظمات المدنية في المنطقة العربية على هامش الفعل والتأثير السياسيين، ولهذا الأمر أسباب عديدة، لا تكمن فحسب في قمع السلطات لها، إنما في خطاب وآليات وممارسات هذه المنظمات أيضاً. وهكذا فأغلب هذه الجمعيات والمؤسسات (السياسية والحقوقية وغيرها) ظلت تعمل خارج العملية السياسية، وفي أوساط القلة أو النخبة، مما أدى في الواقع العملي لضياع وتبدد أدوارها ووظائفها في عملية التغيير الديمقراطي والتحول نحو المجتمع المدني.

يمكن أن تساهم المنظمات المدنية الناشئة في سوريا في هذه التحولات، ولكن لهذه المساهمة ومجموعة من الشروط التي تعتمد على هذه المنظمات أساساً.

١- **تجديد الفكر:** تحتاج عملية التغيير في سوريا لتجديد الفكر، وزعزعة المحركات الأيديولوجية وتحديث الثقافة السائدة عند النخبة المثقفة والأحزاب السياسية والجمعيات المدنية على السواء، بما يسمح بإطلاق صيرورة تشكل ثقافة وطنية ديمقراطية. وفي سياق هذا التجديد تبدو مهمة تبيئة الأفكار والمفاهيم الحديثة، كمفهوم المجتمع المدني والتغيير الديمقراطي، مهمة مركزية من أجل تحويلها لعناصر حقيقية في الواقع السوري، وليس فحسب على صعيد النخبة والنشطاء.

هنا تبرز أهمية إعادة إحياء مشروع الإصلاح الديني بالتعاون مع بعض رجال الدين المتنورين، ودعم جهودهم في مجال نقد العقل الإسلامي السائد وآلياته في التفكير، بما يهدف لإعادة بناء المشروع النهضوي، بحيث تشكل الديمقراطية وحقوق الإنسان قلبه ومحتواه.

٢- **النشر والترويج:** تجديد الفكر وتبيئته يحتاجان إلى تجديد الخطاب الموجه نحو المجتمع، وإلى نشر وترويج الأفكار والقيم الحديثة، وتحويلها إلى محور إجماع واسع قدر الإمكان، وبما يساعد على بدء تبلور قوى اجتماعية جديدة تشكل كتلة متماسكة ومتجاوزة للانقسامات الأيديولوجية والسياسية والتقليدية وغيرها، ودافعة باتجاه التغيير الديمقراطي.

هذه القوى الجديدة لا تتولد فحسب بطاقة الفكر والخطاب السياسي، إنما أيضاً بالظروف السياسية والاقتصادية داخل سوريا وفي المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي، لكن يبقى للفكر والخطاب دور أساسي في تعديل اتجاهات القوى المتولدة وتسريع أو إبطاء تشكلها. دون هذه القوى الجديدة سوف تبقى الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية تدور حول نفسها إلى أن تتآكل وتنتهي. يمكن أن تقوم أجنة المجتمع المدني في سوريا في هذا الصدد بما يلي:

أ- وظيفة «إشاعة الثقافة الديمقراطية»، أي نشر وترويج مبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وثقافة التسامح ونبذ العنف واحترام التعددية والتنوع وحق الاختلاف، وتعميم مفهوم «المواطن المتساوي» دون النظر إلى انتمائه القومي أو الديني أو العشائري، من خلال النشرات التعليمية المبسطة التي تستخدم لغة قانونية وحقوقية مفهومة لدى العامة، وعقد السهرات الحوارية والندوات المصغرة والموسعة، واستخدام مواقع الإنترنت ومختلف وسائل الإعلام المتاحة أو الممكنة، في تعميم الأفكار في البيت والمدرسة والجامعات وبيوت الدين والنقابات والأحزاب السياسية وغيرها.

ب- تبسيط المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان ونشرها، بما يهدف لتعريف المواطنين بحقوقهم، وتنمية الوعي القانوني والتعريف بالضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الأفراد والجماعات، بجميع الوسائل المتاحة، كاستخدام الملصقات والبوسترات والصور الكاريكاتورية، ومن خلال الإبداع الأدبي والفني بما له من إمكانيات الانتشار الواسع، وقدرته على توفير عمق شعبي للمفاهيم الحديثة.

ج- نشر ثقافة المبادرة ودعم المبادرات العفوية في المجتمع وتقويتها، وتحفيز المواطنين للانتظام في هيئات وجمعيات ومنتديات ومؤسسات ذات اهتمامات متنوعة، وهي ما يمكن تسميتها بوظيفة «تجميع المصالح».

٣- **قطاعات غائبة عن الساحة:** هناك قطاعات اجتماعية أو سياسية أو مهنية لم تظهر أو تتواجد بفعالية خلال السنوات الخمس الماضية، ولكل منها خصوصيته المعروفة التي تكونت بحكم ظروف عديدة مرت بها سورية، وهي قطاعات حيوية واسعة يتطلب دخولها إلى ساحة المشاركة والفعل مبادرات وحوارات وآليات جديدة في العمل:

١- **قطاع الشباب (كفئة اجتماعية):** لا يتوقع على الإطلاق أن يكون هناك أي عمل إحيائي أو مدني حقيقي دون عودة الشباب إلى دائرة المشاركة والفعل، وهذا يتطلب بحث الأسباب الكامنة وراء غياب الشباب والتي تتجلى أساساً بالخوف الموروث، والإحساس بعدم القيمة أو الجدوى، وبالرفض الضمني لجميع المؤسسات الموجودة خطاباً وممارسات وشخوصاً وآليات عمل.

٢- **التيار الإسلامي (كتيار إيديولوجي أو سياسي)، وقطاع المواطنين السوريين الأكراد (كأقلية قومية لها خصوصيتها وكتيار سياسي):** لقد طال الاستبعاد جميع تيارات وفئات المجتمع السوري خلال العقود الأربعة الماضية، إلا أن الإسلام السياسي والأكراد على وجه الخصوص – كقطاعين سياسيين اجتماعيين أساسيين في بلدنا – كانت لهما تجربة خاصة في عملية الاستبعاد، ولذلك فمسألة إعادتهما إلى ساحة المجتمع والسياسة والشأن العام على أسس جديدة وواضحة تصبح إحدى القضايا الأساسية للدور الإحيائي.

٣- **قطاع النقابات (كقطاع مهني):** النقابات مؤسسات مدنية تعرضت لإلحاقها بالسلطة وانتهاك استقلاليتها، وهي ميدان غني للعمل المدني.

٤- **المرأة:** قامت عدة مبادرات للدفاع عن حقوق المرأة في سورية، لكنها لم تكن جدية وفاعلة، ولم تتجاوز إطار النخبة في حركتها ونشاطاتها، كما كان الخطاب المستخدم قاصراً واستفزازياً ويدفع المواطنين للابتعاد عنه بدلاً من التفافهم حوله.

- النقابات المهنية والعمل النقابي:

النقابة تنظيم أو تجمع يقوم على أساس المهنة والعمل، إذ ينضوي تحت لوائها مجموع الأفراد الذين يعملون في قطاع معين، ولذلك تعتبر من القنوات المنظمة الهامة للعمل الجماعي والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والعقبات التي تعترض طريق أعضائها، سواء في سعيهم للنهوض بأوضاعهم المعنوية والمادية أو في سعيهم للارتقاء بمجتمعهم ووطنهم، فضلاً على تنظيم ممارسة المهنة ووضع الآداب والأخلاقيات الخاصة بها.

تهدف النقابات بشكل أساسي إلى رفع سوية المنضوين فيها والدفاع عن حقوقهم، وتدعيم الروابط المهنية والاجتماعية فيما بينهم بوسائل وآليات عديدة ومتنوعة. يمكن أن يكون ذلك على الصعيد العلمي والمهني من خلال إقامة الجمعيات العلمية المتخصصة في مجال معين من المهنة، وتكوين المكتبات العلمية واقتناء المراجع الحديثة، وتوفير سبل تبادل الدراسات والنشاطات الإبداعية، وإصدار المجلات والنشرات العلمية، وتنفيذ الدورات العلمية التدريبية في مجال المهنة، وإتاحة الفرص للمشاركة في المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج، والمساهمة في عملية تطوير المناهج الدراسية المرتبطة بها في الجامعات والمعاهد وتحديثها.

من الوظائف الأساسية للنقابات أيضاً الاهتمام بالأوضاع المادية لأعضائها وتوفير فرص العمل المناسبة لهم، والاهتمام بأوضاعهم المعيشية، وتنظيم أوضاع المتقاعدين، وتأمين ضمانات نهاية الخدمة من خلال إيجاد صناديق التوفير والضمان الصحي، فضلاً على متابعة الأداء المهني للأعضاء في المجتمع، وإيجاد أجواء مهنية سعيدة بإنشاء النوادي الاجتماعية والاهتمام بالمواهب الفنية والأدبية للأعضاء.

- النقابات المهنية والدولة والسلطة:

النقابة المهنية وسيط أساسي، وقناة اتصال محورية بين أعضائها ومؤسسات الدولة المختلفة. في أجواء الحرية وتوافر المناخ الديمقراطي، يمكن للنقابات أن تساهم في تطوير الدولة ومؤسساتها، وذلك باعتبار وجود حدود فاصلة بين الدولة والسلطة الحاكمة، إذ

يمكن للنقابات أن تقوم بدور فعال في استيعاب التقدم العالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا، والارتقاء بأساليب ونظم الإدارة، فضلاً على أن ذلك يؤدي إلى تطور النقابات ذاتها، ويحولها إلى محطات رئيسة في حياة أعضائها. أما عندما يتم فرض الوصاية والهيمنة على النقابات من قبل السلطة الحاكمة، وإلحاقها بحزب معين، وتقييد نشاطها والتحكم بعملها وإدارتها، وفرض القيادات الفاسدة أخلاقياً ومادياً عليها، فإنها تتحول إلى مجرد وسائل لجباية الأموال من أعضائها، وإلى مراكز للتضليل على أعضائها؛ وعلى المجتمع عبر التأكيد الدائم على سلامة أوضاع البلاد والعباد، والتستر على الأوضاع الفاسدة والمزرية، ولتتحول أيضاً لمجرد قنوات تصدر بيانات التأييد والولاء. هذا الوضع يفقد الأعضاء التزامهم بالنقابة، ويضمر أو ينعدم حضورها في حياتهم، فلا يذكرونها إلا في المناسبات التي تقتضيها حاجاتهم الخاصة، أو اتقاء لشرها ولشر الأجهزة الأمنية الرابضة خلفها، وفي المحصلة تفقد النقابة وظيفتها وأهدافها، فلا ارتقاء يحدث في المهنة، ولا دفاع عن مصالح أعضاء النقابة، ولا نهوضَ بالبلد.

للنقابات دور سياسي بالمعنى العام للكلمة، أي الالتزام بالقضايا الوطنية الكبرى، والدفاع عن مصالح مجموع المواطنين في المجتمع بشكل عام، وعن مصالح أعضائها بشكل خاص. وتتحدد هذه القضايا الكبرى بالسعي لإقامة نظام ديمقراطي يصون الحريات ويحفظ الحقوق، ويؤكد سيادة القانون واستقلال القضاء، وذلك لأن هذه القضايا تؤثر في مجمل الحياة العامة للمجتمع، وتطال سائر أشكال النشاط الاجتماعي، ومنها العمل النقابي.

لا يضير النقابات ولا يسيء إليها وجود أعضاء مسيسين في صفوفها، يحملون أفكاراً ورؤى مختلفة، وذلك كونها تجمع الأفراد استناداً لمعايير مهنية، وهذا يجعل حضور العمل السياسي بمعناه المباشر والتفصيلي ضامراً، ولكن يبقى اهتمام الأعضاء حاضراً بالقضايا السياسية العامة، بحكم انتماء أعضائها للمجتمع والوطن، وتأثرهم وتأثيرهم في هذه القضايا، إلا أن ما يسيء للنقابات، ويسيء للوطن في آن معاً، هو تحويلها لملكية خاصة لحزب سياسي معين وفرض الوصاية عليها من قبل السلطة الحاكمة، الأمر الذي يشل قدرتها ويحولها إلى مؤسسة كاريكاتورية.

- النقابات المهنية والمجتمع:

النقابة المهنية موجودة داخل المجتمع، وليست خارجه، ولذلك فإنها تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه في آن معاً، وكونها إحدى التنظيمات المدنية في المجتمع، يجعل منها واحدة من القنوات التي تهدف لإيجاد روابط حديثة بين أفراد المجتمع استناداً لمعايير تتجاوز الروابط التقليدية الأسرية والعشائرية وغيرها.

يمكن للنقابات أن تقوم بدور إيجابي في مجتمعها، عبر الاستجابة لحاجات المجتمع في المهن المختلفة، وتقديم الخدمات المجانية لقطاعات اجتماعية معينة، وإقامة المشاريع الاستثمارية المتناسبة مع الحاجات الاقتصادية للمجتمع، وتوفير فرص عمل إضافية في مجالات محددة، كما يمكن لها أن تساهم في رفع مستوى التعليم والمناهج الدراسية في المعاهد والجامعات، ووضع الخطط الاقتصادية، بالتعاون مع أجهزة الدولة المعنية، التي تسمح باستيعاب الخريجين الجدد والتخفيف من حدة البطالة.

هذه النشاطات والفعاليات مرهونة بتوافر ظروف تسمح بانطلاق مبادرة النقابات المهنية وبناء علاقة وثيقة مع مجتمعها، وإلا فإنها ستبقى خارج حاجات المجتمع، وعلى هامش حياة أعضائها.

- العمل النقابي المستقل:

لا يخفى على أحد أن أوضاع النقابات في سوريا اليوم سيئة. فلا هي قادرة، في ظل الأوضاع غير الصحية المقيدة لعملها، على خدمة أعضائها والدفاع عن حقوقهم، ولا هي بإمكانها التأثير إيجابياً في حياة المجتمع، أو القيام بدور سياسي لصالح القضايا الوطنية الأساسية.

النقابات هي إحدى تلك التنظيمات الأساسية التي يمكن أن تكون مراكز فعالة للعمل الجماعي، والتدرب على المواطنة، والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لقضايا المجتمع، ولذلك عليها السعي نحو إعادة ترتيب أوضاعها بإلغاء القوانين المقيدة لنشاطها وعملها، وتأكيد استقلاليتها عن السلطة والحزب الحاكم، وضمان حق الاعتراض والإضراب السلميين، واستصدار قوانين تنظيمية جديدة تتناسب مع العصر، بما فيها تعديل نظم الانتخاب ورفض القوائم المحددة سلفا، وإرساء ثقة أعضائها بها من خلال انتخاب القيادات النقابية الملتزمة بمصالحهم، واستبعاد القيادات النقابية الفاسدة التي أَثْرَت على حساب النقابات والمجتمع، الأمر الذي يسنح بربط دورها بمصالح وحقوق أعضائها من جهة، وبمستلزمات وحاجات المجتمع السوري إلى التقدم من جهة ثانية، وفي المحصلة المشاركة بصورة فعالة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقيام بدور إيجابي في تهيئة الدولة والمجتمع لتحمل مهام القرن الواحد والعشرين.

٨- تطوير آليات العمل التنظيمي:

لقد أفضت هيمنة السلطة على الدولة والمجتمع في آن معاً، وعلى مجمل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى حالة من الفقر في الكوادر السياسية والنقابية

والحقوقية، وإلى ضعف معظم وسائل وآليات العمل الحزبية والمدنية في سورية، وكانت المبادرات المجتمعية خلال السنوات الخمس الماضية محاولات لاستعادة زمام المبادرة، لكنها بالمقابل كانت تجارب سطحية لا تسندها رؤى واضحة ومنتجة في التوجهات وآليات العمل.

هذه الحقائق الواقعية تتطلب من جميع أنماط العمل الجماعي المدني (الحزبية والحقوقية والنقابية والتنموية.... وغيرها) الانطلاق نحو مرحلة جديدة تجري فيها الاستفادة من التجارب الماضية، سعياً لتجاوز السلبيات العديدة التي شابت عملها، ولعل أهم المسائل التي ينبغي التعامل معها ومعالجتها هي:

١- تحديد التوافقات والأهداف الجامعة في كل مؤسسة بشكل أكثر دقة، وبما يخفف التأويلات المختلفة حولها، ويسمح في الوقت ذاته بحرية الحركة خارج دائرة التوافقات.

٢- بناء الحياة الداخلية على أسس ديمقراطية، فهذه المؤسسات الحاملة للهم الديمقراطي يفترض بها أن تنسجم مع نفسها في إشاعة القيم والآليات الديمقراطية داخلها واحترام التعددية والرأي الآخر وتوطيد سيادة القانون المؤسسي. إنها يمكن أن تكون مؤسسات ومدارس للتنشئة الديمقراطية عن طريق تدريب أعضائها على الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر والمشاركة والتصويت على القرارات وفي الانتخابات الداخلية وقبول نتائجها، والسعي لإقامة علاقة متوازنة بين حرية الفرد/ العضو وضوابط العمل الجماعي والمؤسسي.

٣- ضرورة الانتقال من أسلوب العمل «الهلامي» غير المحدد إلى أسلوب عمل أكثر تحديدا للأهداف والمسؤوليات والمهام، أي التوجه نحو العمل التخصصي، والانتقال من حالة العضوية غير الفاعلة إلى العضوية الفاعلة، الأمر الذي يعني التحول من الحالة السلبية التي يعمل وينشط فيها عدد ضئيل من أعضاء اللجان، إلى حالة إيجابية يعمل وينشط فيها الجميع.

٤- أهمية الانتقال من نمط العمل اللامركزي (المصبوغ برد الفعل على التجارب الفاشلة السابقة التي أنتجتها المركزية) إلى عمل يجمع بين المركزية واللامركزية، وهذا يعني «التنسيق على أرضية عدد من التوافقات»، ويعني أيضا «حرية الحركة في إطار نواظم قانونية مرنة يتفق عليها».

٥- إيجاد آليات تنسيق بين جميع أشكال المؤسسات داخل سوريا (الحزبية وغير الحزبية) تستند إلى التوافق والصدقية والجدية والفعالية والشفافية، وتشبيك علاقاتها على الصعيد المحلي، ومع السوريين المقيمين في الخارج، والتعاون مع المنظمات والمراكز العربية والاستفادة من خبرتها والتشارك معها في حل المشاكل المشتركة، وبناء شبكة

علاقات دولية لتبادل المعلومات والخبرات.

كلمة أخيرة:

كان لهذه الدراسة مقاصد عديدة، بدأت بمحاولة رسم بعض المعالم النظرية الرئيسة في تطور مفهوم المجتمع المدني، وناقشت بعض الضبابية التي تكتنف هذا المفهوم ومدى هشاشة التصورات السائدة حوله بين المثقفين والنشطاء والسياسيين في سوريا، لتضع في المآل بعض المحددات والاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في إطلاق صيرورة التغيير الديمقراطي في سوريا وبناء الدولة الوطنية والتحول نحو مجتمع مدني.

لكن الدراسة رغم ذلك تعي قصورها، وتدرك أن إعادة بناء المفهوم على المستوى الثقافي والتخفيف من غموضه والتباساته، وتحويله إلى واقع متحرك وديناميكي يتطور بفعل العوامل المحلية من ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، يحتاج إلى الكثير من الحوار والمبادرات، ففي سياق الحوار والعمل الجادين فقط يمكن إعادة بناء المفهوم ودلالاته وإعادة إنتاجه في الواقع السوري.

هوامش ومراجع

١- جاد الكريم الجباعي «المجتمع المدني والدولة السياسية» (سؤال التنوير) انظر الموقع التالي:WWW.assuaal.com.
٢- جاد الكريم الجباعي «الدولة الوطنية والمجتمع المدني»- مجلة أمارجي- العدد(٣+٤)- ص٥٥.
٣- جاد الكريم الجباعي «المجتمع المدني والدولة السياسية»- مرجع سبق ذكره.
٤- المرجع السابق.
٥- للاستزادة حول هذا الموضوع راجع: د.هيثم مناع «المنظمات الإنسانية والخيرية في الثقافة العربية»، من كتاب (نجدة المستضعف) / مؤتمر باريس للجمعيات الإنسانية والخيرية/- الأهالي للنشر والتوزيع- ط١ / ٢٠٠٣- ص١٩٩.
٦- جاد الكريم الجباعي «المجتمع المدني والدولة السياسية»، مرجع سبق ذكره.
٧- المجتمع المدني ودوره في تطوير الديمقراطية- مجموعة مؤلفين- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٩٢.
٨- عبد الغفار شكر"اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي"- مجلة الطريق -عدد ٥/ أيلول وتشرين الأول ٢٠٠١ - ص ٢٢.
و كذلك راجع: عبد القادر الزغل "مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية"، من كتاب (غرامشي وقضايا المجتمع المدني)- مركز البحوث العربية- ندوة القاهرة ١٩٩٠- دار كنعان للدراسات والنشر- ط١، ١٩٩١.
٩- د.الجبيب الجنحاني "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" - مجلة عالم الفكر(المجلد ٢٧- عدد ٣ - آذار ١٩٩٩)- ص٢٧.
١٠- د.على عقلة عرسان "في المجتمع المدني" - مجلة الفكر السياسي- السنة الخامسة - العدد ١٥ خريف وشتاء ٢٠٠١ -٢٠٠٢ - ص٧.
١١- كريم أبو حلاوة "التحولات المجتمعية ودور المنظمات الأهلية"، من كتاب (حقوق الإنسان والديمقراطية في سورية)- منشورات أوراب واللجنة العربية لحقوق الإنسان- ٢٠٠٢، ص١٧٧.
١٢- د.هيثم مناع، مرجع سبق ذكره.

١٣- د. على عقلة عرسان، مرجع سبق ذكره.
١٤- عزمي بشارة "واقع وفكر المجتمع المدني"، من كتاب (إشكالات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي)- مؤسسة مواطن- ١٩٩٧- ص٣٨٩.
١٥- عبد الغفار شكر، مرجع سبق ذكره.
١٦- د. عبد الرزاق عيد (يسألونك عن المجتمع المدني)- مركز الإنماء الحضاري/ دار الفارابي- بيروت- ط١ ٢٠٠٤- ص١٧.
١٧- محمد السيد سعيد/عزمي بشارة، مقدمة كتاب (إشكالات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي)- مؤسسة مواطن- ١٩٩٧- ص٢٦ وص٢٧.
١٨- د. كمال عبد اللطيف "حقوق الانسان في العالم العربي"، مجلة عالم الفكر-المجلد٣١- العدد٤- ٢٠٠٣ - ص٣٩.
١٩- المرجع السابق.

الفصل السادس
الديمقراطية مجدّداً

الحاجة لإطلاق حوار جديد حول الديمقراطية

يخال المرء، في المنطقة العربية، وعلى صعيد نخبتها الثقافية والسياسية، أن الديمقراطية ما عادت بحاجة لفتح حوار حولها، أو تنظيم الندوات الفكرية لأجلها، لتتناول الفكرة الديمقراطية ذاتها، وتعالج تطورها في التاريخ ومرتكزاتها وأركانها وآلياتها وارتباطها بالمفاهيم الأخرى.

ربما كان السبب في عدم الشعور بتلك الحاجة، كثرة ما كتب وقيل في الديمقراطية وعنها، حتى أنها أصبحت عنوانًا بديهياً في برامج الأحزاب السياسية كافة، إن في السلطة أو في المعارضة، اليمينية واليسارية منها بالتصنيفات الدارجة، القومية والإسلامية والاشتراكية والليبرالية، كما لا يخلو مقال أو دراسة أو لقاء لمثقف إلا كانت الديمقراطية المنطلق والمستقر.

إذن ما السر في عدم تجلّي الديمقراطية واقعاً وممارسة، على الرغم من أنها تبوّأت مركز الصدارة كمفردة في الفكر والسياسة على صعيد النخب ؟

الجواب السهل على هذا السؤال يظهر في إعادة فشل الفكرة الديمقراطية في الواقع إلى السلطات الاستبدادية وحسب.

تتحمل السلطات القائمة بالطبع جزءاً من المسئولية أو المشكلة بصيغتها السياسية المباشرة. لكن النخبة، بثقافتها ورؤاها، تتحمل وزر الأمر بالصيغة الاستراتيجية أو غير المباشرة للمشكلة. بمعنى آخر: هل يكفي زوال سلطة ما، ومجيء أخرى غيرها، لتصبح الديمقراطية واقعا ملموساً في الدولة والمجتمع ؟ أم أن الثقافة السائدة، بطبيعتها الراهنة

ومرتكزاتها وعناصرها، عند النخبة وفي المجتمع، هي ثقافة مولدة للاستبداد، ولا تقي من ظهور استبدادات أخرى في السطح السياسي ؟

الشواهد على ذلك كثيرة، وفي مستويات متعددة، داخل الأحزاب السياسية، وفي علاقة الأحزاب ببعضها بعضاً، وحتى في حوارات المثقفين، وفي الموقف من الآخر والمرأة والطفل... إلخ.

"غزوة بيروت" و"غزوة غزة" شاهدان يفقآن العين على ضمور الرؤية الديمقراطية وانحسارها، ووضعها على الرف عند اتخاذ المواقف السياسية.

لم يتعرض اجتياح حزب الله لبيروت لأية إدانة، بل على العكس أعلنت أحزاب قومية ويسارية وتيارات واسعة عن تأييدها ودعمها، وبعضها الآخر ذهب باتجاه استنهاض جميع التبريرات لهذا الاجتياح، والأكثر حياءً طالب بعدم استخدام السلاح في الداخل، لكن دون نقد من استخدمه.

الأمر ذاته حصل في فلسطين المحتلة. فاستيلاء حركة حماس على غزة، وسلوكها في استئصال حركة فتح، لم يتعرضا لأي نقد جدي أو صريح.

نقد وإدانة السلوكيات غير الديمقراطية لا يعني أننا نقف بالضرورة مع الجانب الآخر في الخلاف السياسي، سواء في حالة حزب الله أو في حالة حركة حماس. نناقش الأمر هنا من زاوية الرؤية الديمقراطية وحسب، بغض النظر عن الاتفاق السياسي مع هذا الطرف أو ذاك. فالمواقف السياسية المستندة إلى قاع ديمقراطي لا تتبع قانون "الكل أو لا شيء"، إما أن نكون مع هذا الطرف جملة أو تفصيلاً، وإما أن نكون مع ذاك الطرف في المطلق. المواقف الديمقراطية تفصيلية، وتنحو بعيداً عن الرؤى الكلانية والتصنيفية.

نحن نعتقد أن من يبارك السلوك غير الديمقراطي، أو يبرّره، أو يصمت عن نقده وإدانته، لا يحق له أن يتوجه للسلطات القائمة بالنقد أو الإدانة.

ألا يحق لنا أن نتساءل حول الأرضية التي تقف عليها المعارضات السياسية، في طول المنطقة العربية وعرضها، في معارضتها للسلطات القائمة ومطالبتها بالديمقراطية، إذا كان الوضع الحالي يشير إلى أنه لا فروق جوهرية، في الرؤى والمنطلقات، بين من يحكمون ويمسكون بزمام الأمور، وبين من لا يحكمون؟

الممارسات والمواقف الواقعية تجعلنا نتجرّأ على القول إن الفارق الوحيد هو امتلاك وسائل القوة والقدرة على القمع، فإذا ما توافرت هذه الوسائل، فلا مكان عندها للآخر والديمقراطية. يعني ذلك أن المعارضات السياسية القائمة، على ما يبدو، لن تتردد أو تقصّر في استخدام السلاح ضد مخالفيها عندما يتاح لها.

"غزوة بيروت" و"غزوة غزة" لا تختلفان في الجوهر عن "غزوتي نيويورك وواشنطن". وهذه الغزوات جميعاً لا تختلف أيضاً عن غزوتي العراق وافغانستان. منطق الغزوة لا يلتقي مع منطق الديمقراطية، فالغزوة – من أي شكل وتحت أي مسمى – جوهرها واحد وثابت، ويتكثف في عدم الاعتراف بالآخر، وبوجوده، وبحقه في الاختلاف.

كثرة الحديث عن الديمقراطية لا تعني بالضرورة وجود إيمان عميق بها، فالجميع – إلا ما ندر – يطمح للعب دور الحزب الوحيد أو الحزب القائد، وما الديمقراطية – كما يظهر في الممارسة – إلا شكلاً من أشكال أو عمليات تجميل البرامج السياسية العفنة والبليدة.

بهذه المعاني والدلالات، تكتسب إعادة فتح الحوار حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي أهمية كبرى.

ثلاث هزائم فى الواقع والفكر

كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ ضربة موجعة سياسياً وعسكرياً للمشروع القومي الناهض على يد عبد الناصر، فاستعاضت تيارات واسعة، ثقافية وشعبية، عن القومية العربية برفع لواء الإسلام، لتنمو بعدها وتتسع دائرة الحركات الإسلامية، ثقافياً وسياسياً وشعبياً، معلنة إفلاس الحركة القومية العربية، ورفع راية الإسلام في وجهها.

هزيمة ١٩٩١ التي جاءت بالأمريكان إلى المنطقة بشكل مباشر، تزامنت أو سبقها بوقت قليل تفكك الاتحاد السوفيتي، لتكون الحصيلة على صعيد الثقافة والسياسة، إعلان إفلاس التجربة الاشتراكية ورفع الليبرالية بنسختها الأمريكية في مواجهتها.

هزيمة نيسان ٢٠٠٤، التي أعلنت سقوط بغداد بيد الأمريكان بسهولة غير متوقعة لدى أصحاب الرأس الحامي من الساسة والمثقفين، كانت نتيجتها على صعيد الفكر إدارة الظهر للديمقراطية وللثقافة الغربية، وإعلان المقاومة الإسلامية خياراً واحداً وآلية ثابتة في التعامل مع الآخر.

هزيمة ١٩٦٧ إذاً أعلنت وفاة القومية العربية وصعود الإسلام السياسي، أما هزيمة ١٩٩١ فقد ثبتت نهاية الاشتراكية ومطالب العدالة الاجتماعية، وصعود ما يسمى الليبرالية الجديدة، أما هزيمة ٢٠٠٤ فقد أعلنت نهاية الخيارات الديمقراطية، وارتفاع أسهم المقاومة والممانعة والرفض بمعانيها السلبية.

الخليط القائم اليوم، في الفكر والسياسة، لا يختلف عما هو موجود في الوعي الشعبي

العام، إنه مزيج من الإسلام الأصولي والليبرالية الجديدة وثقافة الرفض والممانعة بالمنطق السائد. هذه العناصر الثلاثة تكاد تقتل اليوم كل بذور العقلانية والخيارات الديمقراطية والسلمية والتنويرية، وهي جميعها تشترك بكون الاستبداد يعشش في ثناياها، أو بالأحرى هذه الخيارات ماهي إلا تجل لدوام الاستبداد في السطح السياسي وإلغاء الثقافة والسياسة في المجتمع.

هذا الخراب في الفكر والسياسة، يعبر عن نفسه بشكل مكثف في حالة الاستقطاب الحادة في الرؤى والتصورات، التي تفتقد إلى عنصرين منهمين هما: الثقافة والديمقراطية، فكل الرؤى السائدة تفتقر إلى رؤى ثقافية حقيقية وعميقة تسندها، وجميعها تنمو بالانطلاق من الكلمات والشعارات، وتمارس واقعياً ممارسات غير ديمقراطية.

فالاستبداد لا يرى إلا نفسه ولا يخدم إلا استمراره، والليبرالية الجديدة لا تنطق إلا باسم القابع في البيت الأبيض، مهما بدت خياراته لا عقلانية، والإسلام السياسي يكفر الأمم والبشر شرقاً وغرباً، والمقاومة لا تعترف إلى بوطنية سلاحها، وتخوّن كل من لا يدمن رائحة البارود.

حالة الاستقطاب الحادة التي انجر إليها الساسة والمثقفون والشعوب، تعبر عن نفسها في كل حدث ومثال. فإما أن تكون مع سلطات مستبدة احتلت شعوبها وبلادها وأمعنت في ممارسة القمع والنهب، أو أن تكون مع ليبرالية متوحشة وعرجاء أمعنت في انتهاك القوانين الدولية والإنسانية، ولا تشتم إلا رائحة النفط والمصالح المباشرة. إما أن تكون مع حركة فتح بفساد بعض أقطابها، ومع استمرارها واحتكارها للخيار الفلسطيني على مدار ٤٠ عاماً ونيف، أو أن تكون مع ظلامية حماس ولا عقلانيتها وضيق أفقها واستبدادها أيضاً. إما أن تكون مع الحكومة العراقية بفساد بعض أركانها، وطائفية البعض الآخر، أو أن تكون مع مقاومة بدائية تفتقر إلى أبسط المقومات العقلية التي تجعلها تضع تصوراً أو مشروعاً واضحاً لعراق المستقبل، فضلاً على إجرام ولا إنسانية بعض أشكالها، وإيمانها بالعنف رؤيةً وسلوكاً ونهجاً وهدفاً. إما أن تكون مع جماعة ١٤ آذار وتؤمن بخيارات غير قابلة للتطبيق في واقع الحال، وتتبنى خيار الدولة المثلوم، والمفتقر لبعده العلماني الضروري، أو أن تكون مع دولة حزب الله التي تعني في المآل اللادولة، أو دولة الطائفة المرتبطة بمشروع خارج لبنان والعرب على حد سواء.

هذا الاستقطاب الحاد، وهذه الرغبة في البحث الدائم عن كلمات أو شعارات لعبادتها، وإلى جانبها الرغبة في دفن تلك الكلمات–الآلهة– تجعلنا نقر بضرورة إطلاق حوار جديد حول الديمقراطية يخرجنا من الطرق المسدودة التي وصلنا إليها.

الديمقراطية: طلب شديد وبسط منعدم

كما قلنا سابقاً، يكاد لا يخلو خطاب أو برنامج لحزب سياسي ما من دعوة إلى الديمقراطية، كما لا يخلو مقال أو دراسة لمثقف ما من تأكيد ضرورة الديمقراطية وأولويتها، لكن السؤال هو متى وكيف ومن؟ أي هل الواقع العربي جاهز لتلقف القيم الديمقراطية، ومن أين وكيف نبدأ بتطبيق أسس الديمقراطية ؟ هل الأولوية في التطبيق تكون في المستوى السياسي أم الاجتماعي ؟ ومن هم الذين سيقومون برفع أركان الديمقراطية، سواء في السياسة أو المجتمع، هل السلطات هي التي ستقوم بالإنجاز الديمقراطية أم المعارضات، أم الخارج ؟.

هل يتطلب التحول الديمقراطي تحولات اقتصادية سابقة له أو يمكن أن تكون متزامنة معه، أم أن هذه التحولات رهن بانطلاق صيرورة التحول الديمقراطي ؟

تفتقر كل دعوة للديمقراطية من محاولات بسطها في واقع معين وزمن محدد، والسائد هو لغة الدعوة والسحر، في مقابل أن ما نحتاجه هو منطق الواقع. يمكن تسمية البسط الواقعي المطلوب باستراتيجية التحول الديمقراطي، التي تنطلق من القيم الديمقراطية العالمية وتحاول بسطها في واقع وزمن محددين. تنطلق من الأسس العامة وترسم خطة عملية وزمنية في الواقع الذي تعالجه، لتقوم بإنتاج تجربة ديمقراطية تشترك في أسسها العامة مع الدول والمجتمعات التي عرفت النظام الديمقراطي، وتختلف عنها ببعض الخصائص التي يفرضها الواقع القائم والبشر والأحياء وتوازنات القوى ودرجة التقدم وممانعة السلطات والمستوى الاقتصادي في الدولة أو المجتمع المعني.

الانتقال من حيز الدعوة الديمقراطية إلى حيز بسط الفكرة الديمقراطية يتطلب الانتقال على الصعيد الثقافي من الأيديولوجية إلى الفكر والمعرفة. الدعوة الأيديولوجية لا تتجاوز منطق التبجيل والرؤية السحرية والمعجزة. تماماً كما كانت الدعوة الاشتراكية أو الدعوة القومية في السابق. فالديمقراطية في خطاب الدعوة هي الدواء الشافي من كل داء، وهي مفتاح لحل جميع المشكلات والمعضلات، وهي الفكرة المعجزة التي ستنقلنا من حال التردي إلى عصر ذهبي متخيل.

لغة الفكر تتجاوز لغة الدعوة إلى دراسة منطق الواقع واتجاهاته وميوله وإمكانياته، وتأخذ بعين الاعتبار البشر وطاقاتهم وأفكارهم والعقبات القائمة والآليات المناسبة، ولا تنظر إلى الخيار الديمقراطي بمنطق الحتمية العلمية أو التاريخية، فقد لا تكون الديمقراطية خيار البشر، وقد لا تتناسب مع الواقع في لحظة زمنية معينة. بالأحرى إنها، أي لغة الفكر، تنظر إلى الخيار الديمقراطي كأحد ممكنات الواقع العديدة.

الأيديولوجيا تبحث دوماً عن مناضلين وأنبياء مخلصين للفكرة ويضحون بحياتهم من أجلها، بغض النظر عن الواقع، فيما الفكر يبحث عن بشر واقعيين، وعن ممكنات واقعية، واستراتيجيات، ومراحل، وسياسيين يؤمنون بالتدرج والتفاوض والتسويات.

الثقافة السائدة والثقافة الديمقراطية

يمكن القول بوجود وحدة عامة في الثقافة السياسية عند أغلب المعنيين بالفعل العام في الساحة العربية من مثقفين وسياسيين، في السلطات والمعارضات، على الرغم من الاختلافات الظاهرة في الأهداف والتوجهات السياسية. العناصر الاساسية في هذه الوحدة، أي العناصر المشتركة، هي التي تصوغ رؤى ووجدان الجميع، بما يجعل التباينات بين هذه المستويات محدودة أو قليلة الأهمية، أو شكلانية لا تطال الجوهر والأساس المحرك.

الغريب أن هذه العناصر المشتركة هي ذاتها التي تنتظم وعي الشارع الشعبي أيضاً، مما يعني عدم وجود فوارق جوهرية اليوم في الفكر والسياسة، لدى أولئك المعنيين، متمايزة عما ينطق بها البشر العاديون في الحياة اليومية، وهذه أزمة كبيرة، إذ بدلاً من أن تكون السياسة والثقافة رافعة للحس الشعبي، اندرجتا في حالة الانحطاط والتردي التي وصلت إليها دولنا ومجتمعاتنا.

حصيلة ذلك كله وجود خط عام مشترك ناظم للرؤى والأفكار والارتكاسات في السلطات والمعارضات والمجتمعات والحيزات الثقافية، وللأسف فإن جميع عناصر هذا الخط الناظم لهذه المستويات لا تنسجم مع الثقافة الديمقراطية.

إشكالية ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي إذاً ليست إشكالية هذا التيار أو ذاك، أو إشكالية حزب سياسي بعينه، أو إشكالية أيديولوجية ما دون الأيديولوجيات الأخرى، أو إشكالية سلطات مستبدة وحسب، بل هي إشكالية عامة، أو داء عام يطال جميع التيارات والأيديولوجيات والأحزاب. إنها بالأحرى إشكالية مجتمع، وثقافة سائدة مضادة للقيم والمبادئ والآليات الديمقراطية.

يفتقر البنيان الأيديولوجي للتيارات والأحزاب كافة إلى القيم التي تتوافق مع الديمقراطية، ويسود بدلاً عنها قيم مضادة وطاردة للمبادئ والأسس الديمقراطية، لا سيما ما يبرز في الثقافة السائدة من قيم إنكار الفرد وعدم الاعتراف بالآخر، وشيوع العنف كناظم للعلاقات السياسية والاجتماعية على حد سواء.

لم تشكل الديمقراطية، رغم مرور وقت طويل على احتكاكنا بالغرب وثقافته، تراثاً أو تقليداً مندمجاً في ثقافتنا، بل بقيت مجرد مواقف ذهنية عند بعض الأشخاص، ولم تصل

إلى مرحلة وعي قائم بذاته يمارس كعنصر ثقافي، وهذا يعود بالتأكيد إلى تلك العناصر الموجودة في ثقافتنا السائدة، والتي تشكل حاجزاً كتيماً لعبور القيم والمبادئ الديمقراطية.

إن الضعف القاتل في ثقافتنا السائدة، من زاوية الديمقراطية، يكمن في تضافر وتكامل أربعة عناصر، نجدها في جوهر وأساس كل موقف أو سلوك أو رأي غير ديمقراطي.

العنصر الاول هو إنكار الفرد وضمور مفهوم الإنسان كقيمة عليا، لصالح نمو حالة "كتلية" أو "جماعية" أو "بطريركية"، وهذه تتوافق مع التكوينات العشائرية والقبلية السائدة، وتنمي حالة "جماهيرية" في السلوك السياسي، بارتكازات غرائزية وانفعالية وحادة إزاء الأحداث والظواهر والتغيرات. ولا يقتصر ذلك على الساحة المجتمعية، إنما ينسحب على المظاهر الحديثة من التجمعات، كالأحزاب السياسية والمنظمات لمدنية، وغيرها، حتى إننا نكاد لا نفرق سلوك حزب سياسي ما، أو منظمة حقوق إنسان معينة، عن سلوك قبيلة تغلب ومضر وبني كلاب، وغيرها في شبه الجزيرة العربية، وكأننا مازلنا نعيش في صحرائها ونتنفس هواءها ونأكل تمرها.

العنصر الثاني هو إنكار الآخر ورفضه، والرغبة في إلغاء وجوده وتحطيمه. الآخر على خطأ دائماً وأبداً. هذا العنصر يرتبط، على مايبدو، بتاريخنا القديم حول "الملة الناجية"، ففريق واحد هو على الطريق القويم، أما بقية الفرقاء فهم في النار، والتظاهرات الحديثة من رفض الآخر لها علاقات قديمة بالموروث الثقافي، الذي صنف البشر تصنيفاً "مانوياً" بين مؤمنين وكفار، وبين أصحاب الجنة وأصحاب النار.

السلطات اليوم تضع جميع معارضيها في السجون، والأيديولوجيات جميعها، قومية وإسلامية وماركسية وليبرالية، لا يأتيها الباطل من أمامها أو خلفها، والحقيقة عند الجميع واحدة وثابتة، وهذا يفسر في كثير من الاحيان فشل أغلب التحالفات والتجمعات السياسية، فكل حزب يريد للتحالف أو التجمع أن يكون على صورته، وكل أيديولوجية تنزع نحو فرض رؤيتها في كل موقف وحركة.

العلاقة المتوترة أو المريضة في التعامل مع الثقافة الغربية، هي الأخرى شكل من أشكال إنكار الآخر ورفضه، وهي التي حكمت، ولا تزال، الفكر العربي، منذ اتصالنا بالغرب لأول مرة، وأنتجت تيارات فكرية سياسية تجسدت في أحزاب وقوى سياسية لا تزال مستمرة حتى الآن، كالتيارات السلفية والتوفيقية والقومية، فهذه جميعها محكومة حتى الآن بالعلاقة المرضية مع الآخر.

العنصر الثالث هو شيوع العنف في الحياة الاجتماعية والسياسية على حد سواء، فالنزعة لإنكار الآخر والنزعة المضادة للتعددية في الثقافة العربية، تجدان امتدادهما في النزعة إلى العنف والرغبة بتحطيم الآخر بأشكال ووسائل عديدة، سواء عبر زج المعارضين في

السجون وممارسة الاقتلاع السياسي لأصحاب الرأي المختلف، أو عبر حجب المشروعية عن الآخر، أو بواسطة العنف الأعلى، أي الاستئصال البدني، وقد شاعت في الآونة الأخيرة تعابير فاقعة في هذا الشأن، ليس فحسب في المستوى السياسي، بل في المستوى الاجتماعي أيضاً، كالذبح، والقتل، وقطع الرؤوس، وجز الرقاب، . . . . وغيرها.

العنصر الرابع هو الإعلاء من شأن الحياة في الآخرة على حساب تبخيس وتحقير الحياة الدنيا، التي توصف علناً، أو ينظر إليها في باطن الفكر، بأنها قذرة ومؤقتة وهامشية ولا تستحق العناء. هنا لا نناقش ولا نتعرض لتصورات دينية أو لنصوص مقدسة، إنما نتناول واقعاً فكرياً واجتماعياً يفقأ العين.

ألا تقبع هذه النظرة في عمق السلوك الشائع اليوم، والممتدح سياسياً واجتماعياً في قطاعات عريضة، أي «الرغبة في الموت» وعبادة «العدم واللاشيء» وحالة «اللادولة». كيف يمكن لثقافة ما أن تكون مواتية للديمقراطية في الوقت الذي تضمر فيها الروح الإنسانية ومفهوم الإنسان وحب الحياة والعمل والإنتاج والبناء ؟

هذه العناصر الأربعة في الثقافة السائدة، تعود وتتفاعل فيما بينها، فهي متداخلة ومترابطة، وكل منها يؤدي إلى الأخريات بشكل أو بآخر، وجميعها تتكثف في داخل كل منها، مشكلة وحدة ثقافية متماسكة، لكنها معيقة ومضادة بالتأكيد لنمو القيم والمبادئ الديمقراطية.

من البديهي القول إن الثقافة الديمقراطية تنهض على عناصر ومستويات نقيضة لما هو موجود أو سائد في ثقافتنا. الثقافة الديمقراطية تعترف بكينونة الفرد وأولويته واستقلاليته، وجدارته بحقوق لصيقة به كإنسان، وتقر له بحقوق ووظائف وأدوار مكتسبة له كمواطن، لذلك تجعل من حماية حقوقه وضمان الوفاء بها إحدى أهم وظائف الدولة الديمقراطية. وتمتاز الثقافة الديمقراطية بأنها تسمح للفرد بممارسة تلك الحقوق والأدوار في فضاء اجتماعي واسع تشرف عليه الدولة، في حين أن الثقافات غير الديمقراطية أو المضادة لها تعترف بالفرد في فضاء اجتماعي ضيق للغاية (الأسرة، العشيرة، القبيلة، الطائفة الدينية، . . . إلخ) أو في إطار قيود ثقيلة تحرمه من طائفة واسعة من الحقوق (السلطة المستبدة).

الديمقراطية هي ابنة الفلسفة الفردية، فعندما يغيب الفرد، ويضمر مفهوم الإنسان، كما في الثقافات التي تعبد «الحالة الجماعية» على حساب الفرد/الإنسان، نكون أقرب ما يكون إلى الحالة «القطيعية». الدكتاتوريات والأصوليات والأيديولوجيات، جميعها تمحو الفروق بين الأفراد لصالح ما يسمى، مكراً أو جهلاً، «المساواة»، التي لا تعني في هذا المضمار إلا «التسطيح» و«التسوية»، أي إذابة الفروق وتجميع أو صهر الإرادات في

سلوك جمعي قطيعي واحد.. كتل بشرية هائمة تنحو في لحظة ما باتجاه واحد، تشجب، تندد، تبكي، تولول، تصرخ.. جموع هائلة أو مسوخ بشرية تشكل رصيداً وخزاناً دائماً لإنتاج الاستبداد والتطرف والعدمية والفوضى.

ألا يجدر بالانتليجنسيا العربية هنا أن تتحرر من وهم وسحر مقولة «الجماهير»، التي لا تعني في مجتمع متأخر سوى النظر للفرد بوصفه رقماً في قطيع كبير، لصالح تنمية استقلاليته الفردية وإحساسه بالكرامة الإنسانية وبقدرته على المبادرة والخلق والإبداع ؟

تقوم الثقافة الديمقراطية على مشروعية التنوع والاختلاف وعلى نسبية الحقيقة واحتمال خطأ الذات، فالسلوك الفردي أو الجماعي المستند إلى هذه الثقافة يعبر عن نفسه في الاعتراف بالآخر واحترام حريته وحقوقه والقبول به كما هو، وكما يريد أن يكون. لذلك يحضر فيها بقوة مفهوم الشعب بوصفه شعب الاختلاف، لا الجمهور الواحد المنصهر والمندمج، وتقوم فيها الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على فكرة الأحزاب المختلفة، المصالح المختلفة، الآراء والخيارات المختلفة، صراع المصالح والاحتمالات والأفكار في ظل سيادة قانون عام يشارك فيه الجميع بشكل أو بآخر، من خلال مؤسسات الدولة الديمقراطية التي تكون محايدة وعامة تجاه المنازعات والخصومات. كما تنمي الثقافة الديمقراطية النزعة للتنظيم وبناء مؤسسات تتمتع بحركية داخلية وخارجية (نقابات، جمعيات، . . .)، مختلفة عن مؤسسات الثقافات غير الديمقراطية التي غالباً ما تنشأ على تقسيمات عمودية، وتكون ثابتة وجوهرية.

الثقافة الديمقراطية تفاوضية بطبيعتها، وثمة استقرار نسبي لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات والصراعات، فهي تشجع بدون حدود التفاوض وإعادة التفاوض وصولاً إلى التوافق والحلول الوسط. النقيض لهذا المبدأ هو حضور العنف في السياسة والمجتمع، وحالة حرب الجميع ضد الجميع.

من البديهي القول إن هذه العناصر في الثقافة الديمقراطية لا تتوفر بالضرورة في أي مجتمع ديمقراطي، إذ غالباً ما تتفاوت الدول والمجتمعات في مدى الاعتراف بالفرد ونطاق الحريات ومستوى الاعتراف بالآخر، وقوة النزعة للتنظيم أو النزعة للتفاوض والتسوية والتوافق.

الديمقراطية والنخبة..
التباس مفاهيم وتمظهرات غير ديمقراطية

لعل الالتباس هو السمة الأهم اليوم للخطاب السياسي وثقافة النخبة العربية، وهذا الالتباس والإشكال في المفاهيم والمنظورات السياسية والثقافية، جلب الخراب والكوارث

على مستوى الممارسة الواقعية، بعد أن مارس التضليل والتعمية على المستوى العام.

مفهوم الديمقراطية، وطبيعتها ومقوماتها وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى ومدى الترابط والتلازم بينها، يبقى الأكثر التباساً وإشكالاً، على الرغم أنه الأكثر تناولاً في العقدين الماضيين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

غالباً ما طرحت الديمقراطية منزوعة من جذورها الفلسفية، ومن فضائها التاريخي العلماني، لتتحول في الغالب الأعم إلى محض آلية انتخابية عددية مفرغة من مضمونها الليبرالي.

وجدت النسبة الأكبر من النخبة في هذا المنحى الاختزالي والانتقائي، مخرجاً للتنصل من مرتكزات الثقافة الديمقراطية وعناصرها وموجباتها التي تحدثنا عنها. فالديمقراطية ليست مجرد صيغة للحكم، بل هي أولاً ثقافة، وإن تبسيطها وتسطيحها إلى مجرد آليات شكلانية فوقية من شانه أن يمنع أي تغيير حقيقي في الأوضاع السائدة. فالانتقال من نظام شمولي أو استبدادي إلى نظام ديمقراطي لا يحتاج فقط إلى إصلاحات أو تغييرات سياسية ودستورية، وإنما في الأساس والأهم إلى نهضة ثقافية، لذلك لا تكمن وظيفة النخبة الثقافية والسياسية في ممارسة أدوار ومواقف سياسية معارضة وحسب، بل تكمن أولاً وأساساً في إعادة تأهيل فكرها وممارساتها لتتوافق مع القيم والمبادئ الديمقراطية، وثانياً القيام بدورها في تعميم الثقافة الديمقراطية في المجتمع، لأن الديمقراطية في الأساس ظاهرة مجتمعية، فهي نظام للمجتمع إلى جانب كونها نظاماً للدولة.

السائد هو رفع شعارات ذات صلة بالعملية الديمقراطية على مستوى نظام الحكم، كالتداول السلمي للسلطة والاستقلال النسبي للسلطات والانتخابات التشريعية، وغيرها، وهي القضايا التي تقف السلطات بوجهها بشكل حاد ومباشر، في حين لم تهتم النخبة بإعادة تأهيل ذاتها، ولا بالعقبات المجتمعية التي تقف في وجه الثقافة الديمقراطية.

واحدة من المسائل الأساسية تكمن في تباين حجم المهمة وعدم تبسيطها في إجراءات شكلانية، على أهميتها، فعندما تكون السلطات والمجتمعات والجزء الأكبر من النخبة، جميعها ضد الآليات والثقافة الديمقراطية، ندرك حجم الجهود المطلوبة فكرياً، فلا نستهين بها ولا نقلل من شأنها.

من الصعب، كما هو موجود لدى جزء من النخبة، القبول بالآليات الديمقراطية في المستوى السياسي، والتخلي عنها في الثقافة والعلاقات المجتمعية، إلا إذا كنا مغرمين بهذه الحالة الفصامية السائدة في الفكر والسياسة.

هذه الفصامية تزيد من ظلامية الصورة الواقعية، فالمعارضات السائدة لا تواجه

السلطات الشمولية والمستبدة من مواقع ديمقراطية حقيقية، بل تقف على الأرضية ذاتها التي تعطي للسلطات مشروعية الحكم والاستمرار، هذا إذا لم ترتكز أجزاء منها أو تنطلق من منطلقات مذهبية وطائفية.

لا تقف أمراض النخبة الثقافية والسياسية عند حدود الفهم المبتسر للديمقراطية، بل تتمظهر في أشكال وآراء ومواقف متنوعة في الواقع.

يجدر بنا أن نلحظ سوء الفهم الشائع لدى قطاعات واسعة من النخبة في النظر للديمقراطية بوصفها أيديولوجية بديلة للأيديولوجيات الأخرى، فهذا الفهم خطير من حيث إشاعة رؤية سحرية للديمقراطية تراها النظام الأمثل الذي لا تشوبه شائبة، وبيدها مفاتيح لحلول جميع المشاكل المتراكمة والمزمنة.

إذا كانت الرؤية الاختزالية خطيرة في الفكر والواقع، فإن الرؤية السحرية والخلاصية للديمقراطية أخطر، لأنها تتحول آنذاك إلى مجرد شعار، ويكفي أن نتبناها في مستوى نظام الحكم حتى تحل جميع الإشكاليات والعقبات ونقيم الجنة على الأرض.

الديمقراطية فضاء عام محايد إزاء البشر والأحزاب والأيديولوجيات. الديمقراطية ليست أيديولوجية معلبة ومغلقة أو رؤية نهائية متكورة على ذاتها. هذا يتطلب من مناصريها التحول من دعاة وأنبياء ومناضلين إلى بشر وسياسيين ومثقفين، فالنبوة والنضال لا يتوافقان إلا مع التبشير بالأيديولوجيات الخلاصية وتسويق الشعارات وبيع الأوهام.

علينا أن نأخذ الديمقراطية في سياقها التاريخي والفكري، ولعل الأساسي في هذا الشأن هو النظر للديمقراطية في صلاتها وعلاقاتها مع مقولات ومفاهيم أخرى نشأت بالتزامن مع ظهورها، كمقولات حقوق الإنسان، العقلانية، العلمانية، المجتمع المدني، الدولة الوطنية، الأمة، وغير ذلك. فهذه المفاهيم والمقولات تشكل بنية متكاملة واقعياً وفكرياً.

حقوق الإنسان والديمقراطية، فكرتان مترابطتان، فقد لعبت فكرة الحقوق الإنسانية دوراً كبيراً ومركزياً في فلسفة الديمقراطية. أليس النظام الديمقراطي خير حام لحقوق الإنسان، والأخيرة هي التربة الخصبة التي تنمو فيها الديمقراطية وتتعزز. كذلك الديمقراطية والأمة مفهومان مترابطان، لا أمة بدون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون مجتمع مدني حر، بدون حقوق الإنسان أساساً، قبل وفوق حقوق المواطن، كما لا يمكن الكلام أيضاً عن الديمقراطية بدون مفهوم الدولة، ولا الحديث عن الدولة الديمقراطية بدون دولة الحق أولاً وأساساً.

هذا يعني ضرورة طرح الديمقراطية في جملة علائقها مع المقولات والمفاهيم الأخرى،

في سياق مشروع نهضوي متكامل يهدف إلى نقل البلاد والعباد من الحال القروسطية إلى أعتاب العصر الحديث.

الديمقراطية والعلاقة مع الآخر

منذ بداية عصر النهضة العربية، ومع احتكاكنا بالغرب، تغلب الفكر الدفاعي على الفكر النقدي، وأصبح هدف المعرفة درء الخطر عن الذات، بدلاً من معرفة الذات، ومنذ ذلك الوقت كانت نظرتنا إلى أنفسنا وإلى تاريخنا وإلى الآخر والعالم نظرة خاطئة تقوم على الحاجة الشديدة لتعويض الشعور بالنقص إزاء الغرب الذي فرض نفسه علينا بتفوقه وعلمه وثقافته.

ينسحب هذا الأمر على كل موقف له صلة بالغرب، سواء في حقل الثقافة والأخلاق أم في حقل العلم والتكنولوجيا، ولا يمكن إزاء ذلك أن نتوقع نهضة أو تغييراً دون تجاوز هذا الموقف الدفاعي، والذهاب نحو التعامل النقدي مع الثقافة الغربية وإنجازاتها بدون عقد النقص التي مازالت تتحكم بنا.

يضاعف من شعور النقص المتراكم إزاء الحضارة الغربية، الهزيمة العربية المستمرة، في الميادين كافة، السياسية والاقتصادية والعلمية، وحتى الثقافية والأخلاقية، التي تدفعنا رغم أنوفنا نحو خيار المهمة الأعلى والمقدسة، المتمثلة بالانتصار على الغرب الذي يشعرنا في كل لحظة بهزيمتنا وخوائنا وانكشافنا. لذلك يسود، لدى جزء غير قليل من النخبة الثقافية والسياسية، خطاب هوية مرضي، أحادي ومغلق، قائم على رؤية متوجسة ووسواسية إزاء العالم، ترفض التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى، ليكون المآل الانكماش على الذات القومية أو الدينية، أو تغليظ الحدود بيننا وبين الآخرين، أو إثارة الكراهية والخوف من جميع الأنظمة الثقافية والمجتمعية الأخرى.

خطاب الهوية الأحادي يعني ضمناً أن الهوية ساكنة وقطعية وثابتة، لا تتغير ولا تتطور، تكونت لمرة واحدة في الماضي، وما علينا سوى الدفاع عنها كما ولدت، أما الحاضر والمستقبل فلا وجود لهما، ولا أثر لهما على هذه الهوية. هذا الفهم لا يلتقي مع الثقافة الديمقراطية التي تنظر للهوية باعتبارها كائناً متجدداً على الدوام، وينبغي إعادة بنائها في كل لحظة، بدلالة حاجات الحاضر وآمال المستقبل.

بالتلازم مع خطاب الهوية الأحادي، وبدلالته، يشيع خطاب الخصوصية، وهو الآخر خطاب دفاعي محركه عقدة النقص تجاه الغرب والخوف منه، ويكاد يكون هذا الخطاب لسان حال جميع القوى الكابحة للتقدم التي تريد إقناعنا في المآل أن إنساننا مختلف

عن سائر البشر، وتجربتنا التاريخية فريدة ولا تشترك مع سائر تجارب أمم الأرض بعناصر عامة.

بدلالة خطاب الهوية الأحادي وخطاب الخصوصية الضيق، يجري النظر للثقافة الديمقراطية بوصفها نتاجاً لثقافة الغرب وتعبيراً عن هيمنته، ولا تناسب مجتمعاتنا وثقافتنا، وتحمل خطر إلغاء هويتنا وتحطيمها.

يحمل خطاب الخصوصية صراحة أو ضمناً افتراض أن الثقافات بنى ساكنة لا يطالها التغيير. هذا الافتراض باعتقادنا لا تاريخي، ينظر للثقافات كجزر معزولة وللهويات كحواجز ثابتة لا تتغير. الثقافات كائنات حية تنمو وتتطور وتؤثر وتتأثر، وتكتسب صفات وعناصر جديدة على الدوام، على الرغم من أنها تتمايز وتختلف فيما بينها.

الخصوصية مبدأ صحيح، ويتوافق مع التعددية الثقافية، لكن لا يمكن فهمها بشكل إيجابي إلا بمنظار جدلي في علاقتها مع العالمية أو الكونية التي تقر بأن أي إنجاز ثقافي أو علمي، هو في المحصلة نتاج تاريخ طويل، وتفاعل خصيب بين ثقافات وحضارات العالم المختلفة. بالتالي فإن الخصوصية التي يجب الاحتفاء بها هي تلك المنفتحة على العالم والفكر والتجدد، لا الخصوصية الخائفة والمرتبكة والمنغلقة على نفسها.

الحداثة الغربية بكل ما تحمله من أفكار ومناهج وقيم وأدوات، إلى جانب ما أنتجته في السياق المادي والعلمي، أصبحت ثقافة كونية تخص جميع البشر والثقافات. لذا فالثقافة الديمقراطية ليست خاصة بالغرب وحده، إنما هي ذات طابع كوني وإنساني، والذين يرفضونها باعتبارها غربية ولا تناسب مجتمعاتنا عليهم ألا ينسوا أنهم أقبلوا بنهم على منتجاتها واختراعاتها، وعلى استيراد علمها ودراسته وتدريسه، فهل من المنطقي قبول ثمار ومنتجات هذه الثقافة ورفض مناهجها وقيمها ومبادئها في الفكر والفلسفة والسياسة والعلم ؟

لعل أحد أسباب فشل النخب السياسية والثقافية اليوم في إنجاز أية خطوة حقيقية على طريق الإصلاح، هو كونها نخباً تقليدية ما زالت مشبعة بالعقائد التي لا يأتيها الباطل. إنها ضد الحداثة في المآل، مهما تلونت قشورها الأيديولوجية، ومهما احتوت برامجها على مقولات حديثة.

من هنا يأتي هذا التشويش إزاء المسألة الديمقراطية التي لا تنفصل بالتأكيد عن قضية الحداثة ذاتها. النخب تتبنى هذه المقولات الحديثة، ولكن بمعانٍ ومدلولات تقليدية. هي لم تقترب بعد من هضم واستيعاب وتمثل هذه المقولات بمضمونها الحديث، والديمقراطية واحدة منها. أحياناً تقاربها من مدلولات «الشورى»، وأحياناً أخرى تختزل إلى آليات شكلية كالانتخاب وحكم الأكثرية وحسب.

يمكن القول إن هذه النخب، في الأساس والعمق، ترفض الحداثة ومبادئها وأفكارها وقيمها، وتهرب منها باتجاه مزاوجة التقنيات أو المفاهيم الحديثة مع الموروث الثقافي التقليدي في مركب واحد عاجز عن السير خطوة واحدة إلى الأمام.

الشعوب المتأخرة بحاجة لأن تكتسب نخبها السياسية والثقافية وعياً كونياً يؤمن بوحدة التاريخ الإنساني، وبحاجة لأن تنأى بنفسها عن اختزال الغرب المنتج للثقافة والعلوم والحداثة إلى استعمار وحسب، تمهيداً لرفض القيم والمبادئ الديمقراطية، ومن ثم السعي لاستحضار ثقافتنا الراكدة ومحاربته من خلالها.

السؤال المنتج في الفكر والواقع، الذي ينبغي أن تطرحه النخب على نفسها في مجتمع متأخر، هو كيف يمكن إعادة إنتاج مشروع الحداثة والتنوير الأوروبي في ضوء الواقع الراهن ومعطيات العصر، ومن خلال نقد الحداثة ذاتها، بعد استيعابها وهضمها وتمثلها في دائرة الفكر ؟

الآليات الفكرية التقليدية السابقة (خطاب الهوية، خطاب الخصوصية، رفض الحداثة..) تجد مستنداً لها في الواقع في كل موقف سياسي له علاقة بالآخر/ الغرب.

في العمق تنظر فئات واسعة من النخبة العربية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحداثة بوصفها أداة لهيمنة الغرب علينا، وكجزء من مساعيه للسيطرة على الشعوب الأخرى. تستثمر هذه الظاهرة من جانب الحكومات العربية والنظم السياسية استثماراً ماهراً عبر ممارسة الخداع والتلاعب بالعقول لرفض ليس السياسات الغربية فقط، وإنما ثقافته وحداثته والقيم والمبادئ والآليات الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان، وذلك من أجل تكريس الخضوع لقيم سياسية شمولية ولنظم تسلطية.

السلطات تمارس هنا التضليل، لكن أجزاء واسعة من النخبة الفكرية السياسية تمارس الجهل عبر انجرارها إلى أرضية السلطات ذاتها، وفي الحالتين يجري استحضار قيم السيادة والنخوة الوطنية والعاطفة القومية لتعميم حالة من العداء الخالص والمطلق والمريض لكل ما له صلة بالغرب.

الغرب بدوره، ومن خلال سياسات الهيمنة والنهب وممارسة ازدواجية السلوك والكيل بمكيالين، يعمق هذا الاستثمار السيئ النية أو غير البريء من قبل السلطات، ويكرس جهل قطاع واسع من النخبة الفكرية السياسية التي تذهب كرد فعل نحو التقليد والحفاظ على التراث والثقافة والخصوصية، وفي المحصلة الإبقاء على الأوضاع المتردية، رغم كثرة شعارات الإصلاح والتغيير والتطوير في الساحة الفكرية السياسية.

قطاع آخر من النخبة يذهب نحو القبول بالآليات الديمقراطية في المستوى السياسي

وحسب من خلال رؤية شعبوية، كي لا يصطدم مع المجتمع وثقافته، ومع ذلك ينهك نفسه أمام السلطات في سوق المبررات والمسوغات لأهمية الآليات الديمقراطية من أجل مواجهة الخطر الخارجي، أو باعتبارها مقدمة لتحرير الأرض وطرد الغزاة. ولا يخفى علينا أن هذه الرؤية تحتوي على خليط غير متماسك أو متجانس، فضلاً عما يشوبها من انتهازية، فهي تريد ألا تغضب المجتمع بإقرارها المحافظة على الثقافة العربية الإسلامية كما هي، وتريد الحصول على تأييده شعبوياً (الانتخابات)، وتريد في الوقت ذاته تجنب استفزاز السلطات، عبر اللعب على وتر تذكيرها بالأخطار الخارجية، وفي المحصلة تريد «التغيير الديمقراطي»، الذي لا يعني، في ظل هذا الخليط، إلا تغيير سلطة بسلطة أخرى، تقف على الأرضية ذاتها التي تقف عليها السلطة القائمة.

القطاع الحداثي من النخبة، وهو الأقل حضوراً، يكاد لا يجد أذناً أو ساحة له في خضم الخلطات والتشوهات الفكرية والسياسية الدارجة، حتى أنه أصبح متهماً في وطنيته، خاصة مع الحضور الكثيف للخارج بسياساته وأطماعه وأيديولوجياه في المنطقة، وأصبح مطلوباً منه كلما أراد الحديث عن الديمقراطية أن يقرن كلمه بشتم الإمبريالية والغرب والصهيونية، وأن يستهل أي حديث عن الحداثة بحلفان أغلظ الإيمان بعدم الارتباط أو العمالة للغرب وتوابعه.

لا يبرّر هذا التضييق على القطاع الحداثي، وجود قطاع من النخبة لم يستطع تمييز الحداثة والديمقراطية عن الليبرالية الجديدة، فاستحوذت هذه الأخيرة على اهتمامهم، خاصة أولئك المولعين بالانتقال من مذهب إلى آخر بيسر وسهولة، فبعد أن كانوا متطرفين في الماركسية والاشتراكية، تحولوا إلى متطرفين أيضاً في الليبرالية الجديدة، وسياساتها اللاعقلانية، وهو ما يدلل على أن منهج التفكير واحد في جميع الانتقالات، وهو المشكلة الأساس.

حتى في هذا القطاع من النخبة لا يجوز التشكيك في وطنيته أو إزاحته أو حرمانه من التعبير والوجود. يمكن نقده، لكن بالاستناد إلى رؤية عقلانية حديثة، وليس بالتأكيد انطلاقا من خطاب الهوية والخصوصية والخطر الخارجي.

المقاومة وثقافتها، هي الأخرى بحاجة إلى النقد، والصمت عن هذا النقد شكل من أشكال التواطؤ ضد الحقيقة. المقاومة حق مشروع، هذا لا جدال فيه. لكن يجب الانتقال من الدفاع عن الكلمات أو الاتفاق عليها، إلى إدراك مدلولاتها. أن نكون مع المقاومة لا يعني تقديسها، ونقدها في صالحها وصالح المشروع الديمقراطي، ولا يجوز الذهاب نحو خطاب الابتزاز الدارج بوضع كل نقد للمقاومة في خدمة الإمبريالية والصهيونية.

درجت فئات واسعة من النخبة، منذ العدوان الأمريكي على العراق، قومية وإسلامية

وماركسية، على تمجيد كل فعل للمقاومة التي تجابه الاحتلال، رغم انطلاق هذه المقاومات من أرضيات مذهبية ودينية، ورغم كون برامجها ورؤاها طاردة أو نافية لأي مشروع سياسي يهدف لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

الأرضية الثقافية للمقاومات الدارجة هي أرضية محافظة تستند إلى الموروث الثقافي الديني في شكله الأكثر تطرفاً واستبداداً، وهي بالضرورة لا تتوافق مع قيم الفرد وحقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية ومشروع الدولة الوطنية، ويحكمها عداء جوهري مطلق وخالص ضد الآخر وثقافته، سواء أكان طرفاً خارجياً أم داخلياً.

اعتقاد المقاومات بوجود شيء اسمه عدو خالص وجوهري، يعني عدم إدراكها لكنه العدو السياسي (إذا كان من تحاربه طرفا خارجيا) ولمعنى الخلاف السياسي (إذا كان هذا الطرف أحد مكونات الداخل)، ويعني في المآل اغترابها عن المعنى السياسي للأمور والأشياء، وغرقها في الأيديولوجيا والنهائيات والمطلقات والأحوال والحروب الأبدية في الداخل والخارج. وبحكم استنادها لأرضيات مذهبية مغلقة، فإنها تزيد من احتمالات حدوث الفوضى والحرب الأهلية وجر مجتمعاتنا ودولنا إلى مزيد من التفسخ والتعفن.

المقاومة التي يجب الاحتفاء بها هي تلك التي تنطلق من إيمان راسخ بمشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، وتنطلق من اعتبارات وطنية ساعية نحو إجماع وطني عليها، وتكون عمومية مخترقة لجميع الأديان والمذاهب والانتماءات، ومنفتحة في ثقافتها ورؤاها على العالم والآخر.

ثقافة المقاومة السائدة وثقافة الليبرالية الجديدة في المآل وجهان لعملة واحدة، ومنطقهما الاستبدادي واحد (من ليس معنا فهو ضدنا)، فكلتاهما محكومتان برؤية لاعقلانية ومتطرفة إزاء الآخر، واحدة تنطلق من عداء جوهري خالص للغرب المختزل إلى استعمار وصهيونية وإمبريالية، والأخرى ترى فيه الخير كله، لتدور بوعي أو دون وعي، في فلك سياسات الغرب وأولوياته.

الاستقطاب أو الفرز السائد اليوم هو إزاء الخارج، وهو استقطاب حاد يوزع ويصنف النخب والقوى في كانتونات مغلقة ومتحاجزة ومتعادية، وتدفع أطرافه ثمناً باهظاً، بحكم أن هذا التصنيف السطحي يطال الأساس والجوهر، أي الصفة الأساسية: الوطنية.

باعتقادنا إن المشروع الذي يستحق أن يحدث الاستقطاب والفرز على أساسه هو قضية الحداثة، ليظهر بوضوح من مع نهضة الأمة وتقدمها، ومن مع المحافظة على تأخرها وفواتها وتعفنها، وما لم تنتصر قضية الحداثة في فكرنا وسياساتنا، فلا خير يرتجى من أي فعل في دائرة السياسة أو الثقافة أو المقاومة.

الدولة الوطنية والديمقراطية

لم تشهد المجتمعات العربية قيام الدولة بالمعنى السياسي المعاصر. هي تعيش حالة ما قبل الدولة، أو وضعية الدولة ما قبل السياسية أو حالة السلطة فقط، وربما لذلك يفتقر قطاع واسع من النخبة إلى التمييز بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة.

إعادة طرق موضوع الدولة من زاوية فكرية ليس أمراً للترف الثقافي، بل هو موضوع شديد اللصوق بمسألة التحول الديمقراطي، وبتشوهات الخطاب السياسي في تناوله للمسألة الوطنية.

نشأت الدولة السياسية الحديثة (أو الدولة الوطنية/القومية) في كنف الثورة البورجوازية التي قامت في أوربا كتتويج لسيرورة عصر النهضة والإصلاح والتنوير، وهي من أهم معالم الحداثة في مستواها السياسي، ولا يمكن فصلها عن التحولات التي طالت بنى المجتمع في مستويات الاقتصاد والإنتاج، كما في مستويات الثقافة والفكر والفلسفة.

الدولة هي شكل الوجود السياسي للمجتمع، أو هي التعبير القانوني/الحقوقي للأمة بمعناها الحديث الذي يحيل على المجتمع المدني.

المجتمع المدني يتضمن التعدد والاختلاف والتناقض والتنازع والتنافس والتلاقي والتعاون، ومجال الإنتاج الثقافي والقيم والمعايير المختلفة. إنه ساحة حرة للتنظيمات الاجتماعية المتنوعة، وهو ميدان التفاعل والتنافس بين المصالح الاقتصادية المختلفة، في حين تتضمن الدولة القانون والوحدة والانسجام، فهي تمثل المصلحة العامة أو العمومية، لذلك تكون وظيفتها الأساسية الحفاظ على طابعها العام المشترك، وعلى بقاء جميع مؤسساتها مؤسسات وطنية عامة.

من هنا فإن الدولة السياسية أو الدولة الوطنية هي التي تعبر عن الكل الاجتماعي، أي دولة الحق والقانون، والعلاقة بين الدولة الوطنية والمجتمع المدني هي علاقة جدلية، إذ لا يقوم ولا يستقيم أي منهما إلا بالآخر، كعلاقة الشكل بالمضمون وكارتباط القانون بالحرية، باعتبار المجتمع المدني هو فضاء الحرية، والدولة هي مملكة القانون.

إن بناء المجتمع المدني يمثل عملية تطور الديمقراطية ذاتها، على اعتبار أن الديمقراطية هي النظام الذي يوفر الفضاء العام للحريات. هنا يصح القول إن الديمقراطية هي مضمون الدولة الوطنية الحديثة التي يشعر جميع مواطنيها بالانتماء إليها، ويحترمون قوانينها ويدافعون عنها، وإذا لم تفهم الديمقراطية على أنها المضمون السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للوطنية، فإنها تتحول إلى مجرد آليات ديمقراطية شكلانية.

هذا يعني أن الدولة الحديثة لا تلتقي إلا مع مفهوم المواطنين الأحرار والمجتمع المدني،

في حين أن الدولة ما قبل السياسية تلتقي مع مفاهيم الرعايا والمجتمع التقليدي. الصفة الأساس أو الجوهرية في الدولة الحديثة، هي "العمومية"، والمفهوم المعادل لها "الوطنية"، وهذه الأخيرة ليست صفة أخلاقية أو حكم قيمة، كما هو شائع، إنما هي ماهية الدولة الحديثة، ويجري التعبير عنها من خلال سيادة القانون، من حيث هو عام ومشترك، سواء من حيث إنتاجه (سيادة الشعب) أو تطبيقه (المساواة في الحقوق والوجبات بين الأفراد).

المعنى الجوهري للوطنية إذاً هو "العمومية"، بمعنى أن الدولة الوطنية ليست دولة فرد أو طغمة أو طائفة أو دولة الحزب الحاكم، بل هي دولة الكل الاجتماعي. من هنا تكون الدولة الوطنية الشأن العام الوحيد، الذي يحظى بتأييد جميع المواطنين وقبولهم، مهما اختلفت مشاربهم وانتماءاتهم، ومهما تنوعت مصالحهم أو تعارضت، في حين أن أي سلطة حاكمة لا تحظى بالتأكيد بمثل هذا الإجماع.

السائد في أوساط عديدة هو التباس مفهوم الوطنية، حتى أصبح ما يحيط به من سوء الفهم والوهم والخلط مصدرا لكثير من الخلافات والشقاق، وأساسا للتصنيفات السهلة والساذجة.

لعل أول هذه الالتباسات يظهر في الخلط بين مفهوم الوطنية، المعادلة لعمومية الدولة، ومفهوم القطرية، المرادف للتجزئة والانعزال. ربما بسبب ذلك لم تولِ النخبة الدول القائمة أي اهتمام، ونظرت إليها على الدوام باعتبارها منتجات استعمارية كريهة، ولم تر فيها إلا حالات مؤقتة ستزول بالاستناد إلى أيديولوجية قومية بالذهاب نحو دولة الوحدة العربية، أو بالاستناد إلى أيديولوجية إسلامية والذهاب نحو دولة الخلافة الإسلامية، أو حتى دولاً مؤقتة على طريق بناء الأممية الاشتراكية بالاستناد إلى الأيديولوجية الاشتراكية.

بعض دعاة الفكر القومي يواجهون مفهوم الوطنية (المرذول في هذا السياق) بالقومية، فالوطنية مكروهة والقومية ممتدحة. والزاوية التي ينظر منها هنا ربما هي زاوية المساحة، والمساحات الكبرى مفضلة على ما يبدو، في دائرة الدول. بالنسبة لنا لا نجد أي فرق على المستوى الفكري بين الوطنية والقومية، فالدول الحديثة تتطابق فيها الصفتان، أما في منطقتنا وبحكم التجزئة حصل هذا الإشكال.

الالتباس الثاني هو استخدام صفة الوطنية في الإشارة لأي فعل مناهض للخارج، لذلك تكون الصفة المضادة للوطنية هنا هي «اللاوطنية» أو «العمالة»، أي تستخدم الصفة الوطنية في هذا الإطار كمعيار أخلاقي وكحكم قيمة لتصنيف الآخرين بين وطنيين وعملاء، لذا تصبح الوطنية في هذا الفهم معادلة تماماً للموقف التمايزي والعدائي من الآخر.

الالتباس الثالث يبرز من خلال بناء الهوية الوطنية انطلاقاً من خطاب الخصوصية

أو خطاب الهوية الأحادي، لتكون الوطنية في المحصلة معادلة للانغلاق على الذات والمحافظة على الموروث الثقافي ورفض الحداثة.

الالتباس الرابع هو في مفهوم الانتماء الوطني الذي ينحسر في الانتماء لقطعة أرض وحسب، بما يعني أن الوطن هو محض جغرافيا، وماهيته حددت مرة واحدة وإلى الأبد منذ أن تكونت جغرافيته وأدركنا حدوده.

الالتباس الخامس يتحدد بالانطلاق من الأيديولوجية في تحديد الصفة الوطنية، فلا أحد يتخيل الوطن والوطنية مفصولين عن الأيديولوجية، إذن كل أيديولوجية، قومية أو إسلامية أو ماركسية، ترسم صورة ما للوطن والوطنية، وتنظر بالتالي لمن لا يشتركون معها بأنهم ضد الوطن ولا يتوافرون على شيء من الوطنية، الأمر الذي يلغي نظرياً وعملياً المعنى العميق للوطنية، أي العمومية.

تضيف الحكومات والنظم السياسية إلى هذا الطين الفكري معاييرها الخاصة للوطنية التي تتناسب مع استمرارها ومصالحها، فتجعل منها، بشكل أو بآخر، معادلة للولاء لها، ولتصبح كل حركة معارضة لها خارج السرب الوطني.

هذه الالتباسات تعني في الحقيقة أن المشروع الوطني الديمقراطي غائب في ساحة الفكر. وبالضرورة تعني أنه لا توجد خطوات جادة نحوه في الواقع، رغم كثرة الحديث عنه، ورغم كونه في قائمة برامج الأحزاب السياسية والنخب من جميع الأيديولوجيات والانتماءات.

المشروع الوطني الديمقراطي غائب لأن مفهوم الدولة الحديثة أو الدولة الوطنية غائب في ساحة الفكر، ولأن النخب تعاملت مع الدولة القائمة (الدولة القطرية أو الدولة الخطيئة) باعتبارها غير شرعية وغير موجودة، بصالح الدولة المتخيلة (القومية أو الإسلامية أو الأممية)، لذلك لم يكن في برامجها وأولوياتها هدف استعادة الدولة الوطنية وبنائها على أسس حديثة. ربما لأن كل طرح يتناول هذا الأمر يعتبر معادلاً بشكل أو بآخر لطمس الهوية القومية والتقاعس عن المهمات الكبرى كتحرير فلسطين ودحر المشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة.

احتكار الصفة الوطنية باستنادات أيديولوجية أو سياسية أو دينية هو السائد، رغم أن الوطنية صفة للدولة الحديثة، ولذلك تلحق بالأفراد والهيئات والأحزاب لانتمائها للدولة. بمعنى آخر: الوطنية هي الانتماء إلى الدولة السياسية الحديثة، وتتأسس على مبدأ المواطنة الذي يعني التساوي في المواطنة (تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات وتمتعهم بالحريات الأساسية بشكل متساوٍ)، ويعني أيضاً التساوي في الوطنية. بالتالي لا يمكن نزع صفة الوطنية عن أحد أو احتكارها من قبل طرف، وليس هناك من هو أقل أو أكثر

وطنية من الآخرين. الوطنية إذاً صفة لصيقة بالمواطن، فإذا ما جرى التشكيك فيها أو التقليل منها، فإنما يعني حالة من عدم الاعتراف بانتمائه أصلاً للدولة التي ننتمي إليها، أو إنه غير متساو معنا في الحقوق والواجبات والعضوية في الدولة.

مرجع الوطنية هو الدولة الوطنية الحديثة، وطالما لا يوجد دولة وطنية لا يمكن القول بإمكانية وضع محددات أو توصيفات حقيقية للوطنية، أما الدولة الوطنية فهي دولة الكل الاجتماعي، ودولة الدستور الديمقراطي ودولة القانون واستقلال القضاء، وهي الدولة التي يمكن من خلالها فقط وضع معايير وتعبيرات قانونية واضحة لتوصيف العمالة والخيانة الوطنية.

الانتماء الوطني المشوه، القائم على فهم سكوني ثابت ومغلق للهوية، يتعامل مع الخارج بشكل انغلاقي أو متوجس أو عدائي خالص وصرف، والوطنية السوية تنطلق من، وتتأسس على، أرضية إنسانية، وتتوجه في المآل إلى غايات وأهداف إنسانية. الوطنية بدون الإنسانية هي وطنية مشوهة وانعزالية وعدائية. لذا، في الدولة الوطنية الحديثة، تتأسس حقوق المواطن على، وتنطلق من، حقوق الإنسان. حقوق المواطن لا تتعارض مع حقوق الإنسان، بل هي تفصيلات تطال انتماء الفرد إلى دولة معينة لها خصائصها الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية.

المفهوم الجديد للوطنية يتحدد بمدى احترام حقوق الإنسان، فهي الأساس ليشعر المجتمع برمته بأن الدولة دولته، وأن الوطن وطنه. يسأل البعض سؤالاً ساذجاً هو: في حال تعارض الوطنية مع حقوق الإنسان، فلمن تكون الأولوية ؟ هذا السؤال ينطلق، نظرياً على الأقل، من وجود تعارض مبدئي بين الوطنية وحقوق الإنسان. السؤال الصحيح باعتقادنا هو: هل يمكن أن يكون هناك وطن، أو هل يمكن فهم الوطنية خارج احترام حقوق الإنسان ؟!

المشروع الوطني الديمقراطي والمسارات المحتملة

إن تحول الدولة الاستبدادية إلى دولة وطنية ديمقراطية، وانتقال المجتمع ليصبح مجتمعاً مدنياً حديثاً، لا يتم بالتغاضي عن الحقائق الواقعية، أو بالقفز فوق مراحل التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن ذلك من شأنه أن يحول رؤيتنا إلى أيديولوجية زائفة تحجب الواقع، باعتبارها لا تعبر عن هذا الواقع في زمان ومكان محددين، بقدر ما تعبر عن رغباتنا وآمالنا وأهدافنا.

التحولات الكبرى عمليات موضوعية ذات منطق خاص بها، وتلعب عوامل عديدة

في هذا التحول، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي. هذا يعني أن دور الوعي والإرادة «الذات» سيبقى محدوداً بالإمكانيات التي يفصح عنها الواقع. لكن يمكن للإرادة والوعي أن يسرّعا من عملية التحول، أو يساهما في تخفيف آلامها، خاصة إذا كانا يعملان في سياق ظروف موضوعية تخدم هذا التحول. دون إدراك ذلك لن يتجاوز عملنا طرح الشعارات والاندفاعات الحماسية العارضة. لذا على النخب الثقافية والسياسية التحلي بالتواضع والإقرار بعدم قدرة الفكر والسياسة على الفعل والتأثير إلا بمقدار ما تسمح به معطيات الواقع، لكن ذلك لا يقلل من أهميتها ودورها.

من الأساسي إذاً تشخيص الواقع كما هو، لا كما نرغب، ومعرفة مساراته المحتملة، ومقومات المشروع الديمقراطي في المستويات كافة.

الحال الراهنة لبلدان المنطقة تقودنا إلى مسارات لا تختلف من حيث مآلها الأخير عن بعضها. المسار الأول هو المزيد من تفسخ الدولة والمجتمع، خاصة في ظل إصرار السلطات على السير وفق ساعتها الزمنية الخاصة، وبالاستناد إلى رؤيتها الإصلاحية التي تذهب نحو إصلاح الأوضاع بالأدوات والآليات الفاسدة ذاتها التي أنتجتها.

المسار الثاني استمرار توالد الهويات الجزئية ما قبل الوطنية، والمفهومة بشكل انعزالي وعدائي تجاه الآخرين، مهددة بالوصول إلى حالة من الانفجار الداخلي والفوضى. أما المسار الثالث فهو احتمال حدوث تدخل خارجي في أكثر من بلد عربي، فالأبواب التي يدخل منها الخارج عادة جاهزة ومشرعة وسهلة بالنظر إلى هشاشة هذه البلدان.

جميع هذه المسارات تصل في المآل الأخير، وإن اختلفت من حيث الشكل، إلى النتائج ذاتها من حيث المضمون، أي نهاية الدولة والمجتمع بمعناهما الحديث، والتحول إلى حالة اللادولة والتذرر المجتمعي.

يعني ذلك أن مسار التغيير الديمقراطي ليس حتمياً أو مؤكداً، لكن يمكن النظر إليه كأحد المسارات الممكنة، وإن كان المسار الأقل حظاً والأكثر تطلباً للجهود والعمل.

لا يوجد رصيد واقعي اليوم للديمقراطية في المنطقة العربية، فلا السلطات، ولا المعارضات، ولا الخارج، ولا المجتمعات، يتوافر لديهم الرغبة أو القناعة أو القدرة لإطلاق صيرورة مشروع ديمقراطي حقيقي.

ليست الدولة التسلطية فقط هي ما يقف حائلاً دون هذا الانتقال، وإن كانت هي العقدة الأساسية والأكثر ضراوة في الدفاع عن نفسها.

الحقيقة التي يجب الاعتراف بها هي أن المجتمع ضد الديمقراطية. الاستبداد أصبح لغة عامة اليوم، لعبت السلطات الدور الأساسي في تصييره ثقافة سائدة ووحيدة، إلى

جانب العناصر السلبية في موروثنا الثقافي، التي نمت وترعرت على حساب القيم والمعاني الإيجابية.

ما يميز مجتمعات المنطقة أيضاً هو جنينية مؤسسات المجتمع المدني، مما أخر تطوير أنماط من الروابط العقلانية والاختيارية في المجتمع، وحافظ بالتالي على القيم والانتماءات المضادة للثقافة الديمقراطية. حوامل التغيير مازالت هشة، والنخب الثقافية والسياسية ممزقة بين القديم والجديد، وجميعها بتلويناتها المختلفة، القومية والإسلامية والشيوعية والليبرالية، تستند إلى ثقافات لا تؤمن بالحوار ولا تقبل الآخر، ولم تغادر بعد مشروعياتها الثورية، ولم تجدد في أساليب عملها ونشاطها، وتعارض الأنظمة من الأرضية ذاتها التي تستند إليها، وتنظر للسياسة بوصفها وسيلة للاستيلاء على السلطة، لا بوصفها فاعلية مجتمعية.

يضاف إلى ذلك كله عدم وجود فئات اجتماعية حديثة ومنتجة ووازنة لها مصلحة حقيقية في المسار الديمقراطي. فالديمقراطية في أوروبا كانت حصيلة مسيرة طويلة، تزامن فيها التنوير الديني والحداثة والثقافة الديمقراطية، مع تغيرات اقتصادية واسعة ونشوء فئات اجتماعية جديدة لها مصلحة حقيقية في الديمقراطية وحملت على عاتقها تغيير الواقع.

من هنا تحتاج بلدان المنطقة إلى استراتيجية متكاملة للتحول الديمقراطي، وهي استراتيجية لو ركزت فحسب على بعض التغييرات والسياسية، دون أن تضع في اعتبارها أهمية التغييرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فإن مسيرة التحول الديمقراطي ستكون متعثرة وفاشلة. فالتغيير أو الإصلاح الديمقراطي، لا فرق، هو جزء من مشروع شامل للنهضة، ولا ينبغي حصره في الحيز السياسي وحسب. إنه عمل تاريخي يحتاج إلى وقت غير قصير، ينهض به المجتمع بأكمله، في جوانب ومستويات وأبعاد متعددة.

يحتاج مشروع التغيير الديمقراطي من النخب إلى إعادة تأهيل نفسها، لتنسجم مع قيم ومبادئ هذا المشروع، مثلما يحتاج إلى قيامها بإعادة النظر في ثقافتها وبرامجها وتصوراتها حول المشروع الديمقراطي ووسائل إطلاق سيرورته.

ليس لهذا المشروع أي حظوظ في الواقع، دون ثقافة ديمقراطية، أي دون قيام النخب بعملية إعادة تأهيل الفكر والسياسة، والإقرار بالحقائق الواقعية، وإدراك حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه في الواقع ومداه ومستواه.

التاريخ الواقعي الذي عاشته المنطقة يدلل على عقم الانقلابات العسكرية في إنجاب نظم الديمقراطية، حتى لو حملت هذه الانقلابات مشاريع وطنية تحديثية، ويدلل أيضاً على عقم الثورات الكلية المستندة إلى أيديولوجيات شمولية، وعلى فشل الحركات العنفية

المسلحة، السرية والعلنية، لأنها حركات مأزومة في بنيتها وفكرها، وغالباً ما تقيم سلطات أكثر استبداداً من السلطات التي تواجهها.

إطلاق المشروع الديمقراطي عبر فتح المجال للخارج للتدخل العسكري المباشر هو فعل يائس وواهم في آن معاً. إنه تغيير عالي الكلفة، وغير مضمون العواقب، ولا يمكن أن يتم بالصورة التي نرسمها للمشروع الديمقراطي.

على صعيد النخب لا بد اليوم من إسقاط شعارات إسقاط السلطات، الصريحة منها والضمنية، لصالح رفع مطالب الإصلاحات الديمقراطية التدريجية، فهذا هو المتاح والممكن، فضلاً على كونه الأكثر أمانا وموثوقية.

إسقاط السلطات، بفعل داخلي أو خارجي، هو عمل باهظ التكلفة، فتراكب السلطة والدولة الشديد يعني سقوط الدولة في حال سقوط السلطة، ولاحقاً بالتأكيد سقوط المجتمع. فضلاً على عدم جدوى هذا الفعل من حيث إنتاج التقدم في الدولة والمجتمع. لأنه لا يعني في مثل مجتمعاتنا المتأخرة، إلا استبدال أفراد مستبدين بآخرين على نهجهم، أو استبدال حكم طائفة بحكم أخرى، أو طغمة ما بتوأم لها، بما يعني الاستمرار بالدوران في المكان ذاته.

هذه الرؤية قد تخدم الاستبداد واستمراره. هذا صحيح، لكن الواقع لا يسمح بغير ذلك، ومهمة النخب اليوم هي التأسيس الطويل المدى للوقاية من استبدادات مستقبلية بأشكال مختلفة، لأننا إذا كنا غير قادرين على معالجة ظاهرة الاستبداد اليوم، فعلى الأقل القيام بعمل وقائي للخروج من هذه الدائرة المغلقة على نفسها.

العمل الآخر الممكن، إلى جانب الإصلاح الديمقراطي التدريجي، هو التقوية التدريجية للمجتمع المدني الذي يشكل السند الواقعي للفكرة الديمقراطية، من خلال نقل مزاج البشر إلى تفضيل النموذج الديمقراطي في الحكم، عبر النمو الأخلاقي والمؤسساتي والثقافي للمجتمع المدني، الذي تعبر عنه واقعياً المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى انتصار معنوي للنموذج الديمقراطي على حساب الاستبداد الذي سيعجز آنذاك فقط عن إيجاد قاعدة مدنية واجتماعية له، بحكم وصوله إلى حالة من الإفلاس المعنوي والواقعي.

الفصل السابع

تجديد الفكر السياسي..
حول إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج

مقدمة..

عصر بدون مقدسات يعيد اصطفاف القوى والبشر

مع انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت ملامح نظام دولي جديد بالتكون، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتتضح هذه الملامح أكثر فأكثر، ولتقوم على سيطرة شبه كلية للولايات المتحدة التي اجتمعت لديها جميع عناصر مركب القوة: القدرات السياسية والدبلوماسية، الاقتصاد الهائل، التطور التكنولوجي والقوة العسكرية، والمساحة الواسعة، والعدد الكبير نسبياً من البشر، والتماسك الأيديولوجي.

هذا التحول السياسي رافقه تغير نوعي واسع في العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال، وأدى هذان العاملان (التحول السياسي والتطور العلمي) إلى انخفاض تدريجي في درجة سيادة جميع الدول بمستويات مختلفة، لدرجة أصبحت معها السياسة الأمريكية حاضرة داخل كل دول العالم، وتتحدد إزاءها المعسكرات والاستقطابات السياسية والاقتصادية.

أصبحت، نتيجة ذلك، العلاقة بين الداخل والخارج مسألة مركزية داخل كل دولة من الدول، وتحكم موضوعياً جميع القوى المجتمعية، السياسية والاقتصادية، سواء اعترفت بذلك أو أشاحت بوجهها عن هذه العلاقة. كما تحولت هذه العلاقة إلى إشكالية ممزقة للجسد السياسي، وهي لذلك واقعية، وليست زائفة كما يرى البعض، إذ إنها تعيد اليوم تشكيل القوى السياسية، وتعيد اصطفافها من جديد، وتلغي تحالفات طويلة الأمد، وتحطم تسميات وصفات عديدة لازمت العديد من القوى، خاصة في المنطقة العربية، ومنها سوريا.

هذا الأثر الكبير لهذه الإشكالية، يجعل منها موضوعاً أساسياً من موضوعات الحوار وإعادة بناء رؤانا وتصوراتنا للذات والآخر والعالم، وإذا كان البعض ينظر لهذا الأمر بوصفه من المحرمات التي ينبغي عدم تناولها، أو يسبغ صفة القداسة على رؤاه التي اعتادها في الماضي، خاصة فيما يتعلق بالتصنيف السهل للبشر إلى معسكر أعداء وآخر للأصدقاء، فإننا نرى أن أهم سمة لهذا العصر هي أنه يعلن لنا يومياً نهاية المقدسات من جهة، ويخبرنا أن مناهجنا السابقة وطرائقنا السابقة ما عادت قادرة على تحليل ما يحدث أو الاستفادة منه.

بدأ هذا العصر مع انهيار الاتحاد السوفيتي والغزو الأمريكي للعراق في العام ١٩٩١، وترافقت هذه البداية في المنطقة العربية مع أولى محاولات خرق المقدسات واقعياً، أي فكرة عدم جواز الحرب بين العرب أو بين المسلمين، بحكم مؤثرات دينية وقومية في ثقافتنا السياسية السائدة، وقد جاء هذا الخرق على يد سلطات عربية عديدة. بعده جاء الخرق من قبل المعارضة السياسية في العراق عندما استعانت بالقوى الخارجية لإنهاء النظام الاستبدادي في العراق، وبعد أن كان ما كان انفتحت المنطقة المغلقة لعقود على سلسلة من التغيرات التي مازالت في بدايتها، ولتنطرح إشكالية العلاقة مع الخارج بقوة في جميع دول المنطقة.

في سوريا تكاد تصبح هذه الإشكالية المسألة المركزية التي ستعيد ترتيب واصطفاف القوى من جديد، فمع بدء الحراك السياسي كانت القوى السياسية في المعارضة مليئة بالشكوك وبحالة من عدم الثقة فيما بينها، وتدريجياً (بعد مخاضات وحوارات عديدة وبتأثير تجارب عربية أخرى) بدأت هذه القوى تعتاد على ما لم تعتد عليه في الماضي، إذ اقتربت القوى الدينية والعلمانية من بعضها البعض، واقتربت القوى الليبرالية من القوى ذات التوجه الاشتراكي، واقتربت القوى القومية العربية من القوى القومية الكردية، وهو بالطبع اقتراب سياسي بين هذه التيارات المختلفة أيديولوجياً، ولعل محركاته تكمن في حدوث تطور جزئي نسبي عند جميع القوى التي اقتنعت بعد تجارب مأساوية عديدة بأن كلا منها لوحدها لا يمكن لها أن تدعي تمثيل الشارع السوري. أما الإشكالية الباقية في الساحة فهي إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، وهي التي ستحدد، على ما يبدو، الاصطفافات الجديدة.

نعلم في البداية ما يكتنف مقاربة هذا الموضوع من مخاطر، أقلها التعرض لاتهامات بالعمالة أو الخيانة الوطنية، ومن جهات عديدة قد لا تلتقي فيما بينها إلا حول هذا الموضوع. ليس هناك مشكلة في المحصلة في هذه الاتهامات، فهذا يمكن مناقشته والتعاطي معه، ويمكن أن يحدث تعديل أو تغيير في الآراء والمواقف من خلال الحوار، أو قد لا يحدث، لكن المشكلة هي في قرار الإعدام المرافق للاتهام عندما يحدث خلاف في الرأي حول هذا

الموضوع، والذي قد يكون إعداما أخلاقياً أو وطنياً أو سياسياً، أو حتى جسدياً.

تغيرات السياسة الأمريكية والنظام العالمي

يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سقوط الاتحاد السوفياتي، ونسبياً خلال الفترة الانتقالية ما بين عامي ١٩٩١-٢٠٠١، قد ارتكزت في المنطقة العربية على محورين أساسيين، الأول دعم الأنظمة الاستبدادية، والثاني تشجيع التيارات الإسلامية المتطرفة، من أجل الحفاظ على مجموعة مصالحها الواضحة، والمتمثلة في منع أي حالة وحدوية في المنطقة من التشكل والتكون، وقطع الطريق على المد الشيوعي في المنطقة، وتأمين النفط، والحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها.

هذه الثوابت في السياسة الأمريكية، سواء ما تعلق منها بالأهداف أو الوسائل، بدأت تتعرض لتغير نسبي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لكنها بدأت بالتبلور فيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، عندما تحول «الإرهاب» إلى قوة عالمية مؤثرة في حياة المجتمعات والدول. وعلى الرغم من تحول «مكافحة الإرهاب» إلى ذريعة أمريكية تبتز من خلالها الدول، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة الخوف الأمريكي من ظاهرة «الإرهاب»، الأمر الذي يفسر وضع مكافحته كأحد مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية. الاستبداد الذي حمته ورعته الولايات المتحدة في المنطقة طوال نصف قرن، أفرز الكثير من الغضب والكراهية للغرب وحضارته، وكان الحاضنة الحقيقية للعنف والإرهاب والسبب الرئيسي في تفجره ونموه وانتشاره، الأمر الذي جعل التخلص من الاستبداد أحد وسائل مكافحة ومحاصرة الإرهاب، فضلاً على الحاجة الاقتصادية إلى فتح الأسواق العالمية التي لا تلتقي مع وجود الاستبداد.

تحولت السياسة الخارجية الأمريكية إذاً، على صعيد التوجه العام، في بعض مناطق العالم، من دعم الاستبداد نحو السير في تقويض دعائمه، والهدف في الحالتين واحد هو المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والأمن القومي الأمريكي، على الرغم من أن هذه السياسة مازالت، في مناطق أخرى من العالم، تدعم الاستبداد طالما أنه يوفر لها ضمانات أكثر لمصالحها من أي حالة أخرى.

في مرحلة دعم الاستبداد ساندت الولايات المتحدة شكلين من الأنظمة العربية، أو بالأحرى شكلين من الاستبداد، الاستبداد الموالي أو المتوافق معها صراحة وعلانية، والاستبداد المعارض لها، أو الذي يتوهم أنه معارض لها أو الذي يعارض في العلن ويوافق في السر.

هل يعني هذا التحول من دعم الاستبداد إلى تسهيل التخلص منه، أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت مع نقيضه، أي مع الديمقراطية ؟.

بداهة لا يمكن أن تكون أمريكا مع ديمقراطية متوافقة مع تصوراتنا، لكن يمكن القول إنها تقف مع شكل ما من الديمقراطية يتوافق مع «التعددية السياسية»، وهذه الأخيرة شرط للديمقراطية، لكنها لا تتماثل معها، وهي محكومة بدرجة أو بأخرى بالمانح أو المعطي وعرضة للاستغلال من قبله، لكنها من جانب آخر قابلة للتطور والاغتناء، ومحكومة بشروط ومعطيات الداخل.

يوجد اليوم إذا تقاطع محدد ومحدود بين المصلحة الأمريكية في المنطقة ومطالب المعارضات الديمقراطية، وهذا يحدث دون سعي أو تأثير هذه الأخيرة. التوافق أو التقاطع في بعض المصالح لا يعني التطابق، كما لا يعني بالضرورة حدوث تنسيق أو تعاون بين الطرفين.

من البديهي القول إن المشروع الأمريكي في المنطقة أكبر من دعم دمقرطتها وتحقيق التعددية. إنه اكبر مساحة وحجماً وامتداداً، وهو ليس من أجل سواد عيون شعوب المنطقة، لكن ينبغي الاعتراف أنه مهما كانت صدقية الخطاب الديمقراطي الأمريكي، ومهما كانت الدوافع الأمريكية، فإن لهذا الالتزام العلني أثراً كبيراً في شق جدار الاستبداد، وفي خلق مناخات مناسبة للتحول الديمقراطي، لكن ليس هناك حتمية في حدوث ذلك، فهو رهن بنخب المنطقة وشعوبها التي قد تستطيع تحويل «الديمقراطية العرجاء» إلى ديمقراطية حقيقية، أو قد لا تستطيع إذا اندرجت في خطابات وسياسات دوغمائية.

مهما كانت القدرات الأمريكية، سلباً أو إيجاباً، فإنها تبقى محكومة بشروط الداخل، بما يعني أنها ليست كلية القدرة. من هنا نقول إن تعميم التجارب خطأ سياسي فادح، فقد تشترك التجارب في بعض العناصر، ولكنها بالضرورة لا يمكن أن تكون ذاتها في كل مرة. يضرب البعض مثلاً على السياسة الأمريكية الخرقاء في العراق، لكن هذه السياسة تعاملت، أو بالأحرى كانت مرغمة على أن تتعامل، بشكل مختلف في لبنان، كما كانت مختلفة أيضاً في التعاطي مع ليبيا، وستكون مرغمة على التعامل بشكل آخر في مناطق أخرى. أياً يكن فعل الخارج، فإنه سيبقى محكوماً بالمكونات الواقعية المختلفة من مكان لآخر من جهة، وبتنوع مصالحه واختلافها من منطقة لأخرى.

قد يسأل أحدنا: هل يعقل أن تكون الولايات المتحدة مع التوجه الديمقراطي في المنطقة، في الوقت الذي يمكن لهذا التوجه أن ينقلب ضدها ؟. لقد دعمت أمريكا في السابق الاستبداد الذي حقق لها العديد من المصالح، ومنع شعوب المنطقة من التطور وأبقاها على هامش العالم واقتصاده، لكنه تحول في المآل إلى منتج لأهم عقبة، أي الإرهاب، أمام المشروع

العالمي للولايات المتحدة في دمج اقتصاديات العالم. ودعمت الولايات المتحدة في السابق التيارات الإسلامية المتطرفة، ولم تكن تدر أن هذه الأخيرة ستحول سلاحها ضدها في يوم من الأيام. إن مجمل هذه السياسات، بما فيها سياستها الداعمة للتوجهات الديمقراطية اليوم تتوافق مع الفهم الصائب للممارسة السياسية بوصفها من أقل الأفعال البشرية وثوقاً، وبوصفها تتضمن العديد من المراهنات على المستقبل، وربما من جانب آخر تريد الولايات استغلال موجة التحول الديمقراطي في المنطقة والتحكم بها بعد أن تأكدت ملامحها وظهرت أجنتها في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. من جانب ثالث يبدو هدف دمج العالم في وحدة اقتصادية محورها الولايات المتحدة، أنه يتقبل وجود شئ من المعارضة لسياسة القوة الأكبر والأعظم، الواثقة من نفسها ومن قدراتها على التحكم بها عند الحاجة، خاصة أن الديمقراطية تسمح بوجود قوى معارضة سلمية على حساب القوى العنفية المعارضة لسياسة الهيمنة الأمريكية.

لكن هذا السؤال يقودنا إلى ضرورة مقاربة التصورات السائدة حول الولايات المتحدة في الذهن الشعبي، أو لدى النخب السياسية والفكرية في منطقتنا التي لا تختلف في الإطار العام عنه. عندما نتحدث عن الولايات المتحدة أشعر على الدوام وكأننا نتحدث عن شبح لا ملامح له، غير معروف بالنسبة لنا، ولا نستطيع التقاط أبعاد سياساته، وتغيراته بين لحظة سياسية وأخرى.

الصورة السائدة تتضمن كل عيوب تصوراتنا عن مختلف القضايا، فهي صورة اختزالية واستلابية وسكونية ومطلقة وخرافية في آن معاً. فالولايات المتحدة، دائماً وأبداً، لدى جميع التيارات الفكرية السياسية، مع تجزئة الدول وتقسيمها من أجل إضعافها ونهب خيراتها، وهي لا تتورع عن اللعب بالتباينات المجتمعية وإثارة النعرات الطائفية.

بالطبع لا تتوانى أمريكا عن القيام بمثل هذه السياسات، لكن هذه السياسات ليست ثابتة، ولا تشكل قواعد أبدية في السياسة الأمريكية. الثابت في السياسة الأمريكية هو المصلحة الأمريكية، وهذه المصلحة قد تكون في لحظة معينة مع الحفاظ على وحدة منطقة معينة، كما يمكن أن تكون المصلحة الأمريكية في لحظات أخرى مع الحفاظ على السلم الأهلي بين الطوائف والتكوينات المجتمعية في منطقة ما.

في لحظة من اللحظات السياسية أطلق عبد الناصر شعاراً سياسياً مفاده أننا نعرف أن سياستنا صائبة وأننا نسير في الطريق الصحيح عندما تنتقدنا أمريكا أو عندما تقف ضدنا. هذه اللحظة السياسية سحبت ميكانيكياً على جميع اللحظات السياسية، لنصبح اليوم فاقدين لأي رؤية سياسية تجاه الولايات المتحدة، رؤية جديرة بالتعامل، وما هو سائد فهم ساذج وبسيط ومسطح، يصل لدرجة رفض أي شيء يصدر عن الولايات المتحدة، حتى لو كان

في صالح مجتمعاتنا، وبغير قصد منها. تقول أمريكا (ولو على سبيل الخطاب السياسي فقط) إنها مع إشاعة الحريات والديمقراطية في المنطقة العربية، فيخرج البعض علينا برفض الديمقراطية. تقول أمريكا إنها تقف ضد نظرية الحزب الواحد، يخرج علينا بعض المؤتمرين في المؤتمر الأخير للبعث ليفسر بقاء المادة ٨ من الدستور التي تبيح لحزب البعث حق قيادة الدولة والمجتمع قائلاً «إلغاء هذه المادة مطلب أمريكي ولذلك فهو مرفوض». ولو قالت أمريكا إن الشمس تشرق من الشرق، فسيخرج علينا أمين عام لحزب سياسي، أو داعية قومي، يحذرنا ويؤكد لنا أن الشمس تشرق من الغرب، ولسوف تصفق له جموع هائلة من شعوب المنطقة.

هذه التصورات لها علاقة وثيقة بتصور خرافي عن الآخر يلبسه كل شرور الدنيا، وهذا تصور سهل، لأنه ربما عندما يتصرف هذا الآخر تصرفاً إيجابياً من زاوية مصالحنا الوطنية، فإنه يتركنا في حيرة من أمرنا، ويسبب لنا أزمة سياسية وأخلاقية في آن معا.

في العراق تعاملت أمريكا مع مكونات وصراعات خفية منذ آلاف السنين، وهي لم تخلقها، بل خلقها بشر المنطقة وساهم في تذكيتها الاستبداد بإلغائه للهوية الوطنية الجامعة، لتنمو التقسيمات الطائفية والدينية والعشائرية على حساب العراق/الوطن، أي أن أمريكا تعاملت مع واقع موجود، وكانت محكومة به.

التصور الخرافي موجود أيضاً في الضفة الأخرى، أي عند ذلك التيار الذي يرى في الآخر، أي أمريكا، الخير كله، فهذا التصور أيضاً، وإن اختلف ظاهره، إلا أنه يستند إلى النهج ذاته، ومن البديهي القول إن هذا النهج غير قادر على وضع سياسات فاعلة ومؤثرة وقادرة على استيعاب ما يحدث والتعامل معه بإيجابية. هذا النهج يذكرنا بتلك الثنائيات المطلقة التي تمتلئ بها صفحات فكرنا السياسي في قضايا عديدة جرى توصيفها على أنها شر مطلق أو خير مطلق. لا يمكن أن تكون أمريكا الخير كله أو الشر كله، فهي ليست الرب أو الشيطان. هي دولة معقدة التركيب وشبكة واسعة من المصالح وكتلة متحركة من السياسات والخيارات المتبدلة استناداً للظرف والمصالح الأمريكية العليا والرأي العام الأمريكي وجماعات الضغط ومراكز الأبحاث العديدة والمختلفة.

الصور الاختزالية الشائعة لأمريكا في الفكر السياسي العربي عديدة، فهي في تصور التيارات الشيوعية «إمبريالية عالمية فقط» قائمة من أجل نهب خيرات الشعوب واستغلالها وحسب، وهي عند التيارات القومية استعمار معاد لقضية القومية العربية وداعم لإسرائيل، وهي عند التيارات الإسلامية الأصولية نمط انحلالي غير أخلاقي، ونهج مادي لا يقيم وزناً أو اعتباراً للروحانيات، أو هي جميع هذه الصور الاختزالية معاً عند جميع التيارات. يشار للأمريكان أيضا عند جميع التيارات بأنهم قراصنة وتجار

حروب ومرتزقة ومجتمع هجين ويفتقدون الأصالة التي نمتلكها نحن العرب. في الثقافة العربية الإسلامية المستندة لأصول بدوية، الآخر نجس ويفتقد لكل علامات «الطهارة» التي نمتلكها، لذلك يمتلئ رأسنا بشعارات على شاكلة: «ظلم أهل البيت ولا ظلم الغريب» أو «نار البلد ولا جنة الخارج»، حتى لو كان ظلم أهل البيت أشد وطأة، وعلى الرغم من أن النتيجة واحدة في الحالتين، وهي انتهاك كرامة الإنسان، سواء من قبل أبناء جلدته أو من الخارج.

هذه الصور الجزئية والاختزالية تنم عن عدم دراية بالآخر الذي هو الوجه الآخر لعدم الدراية بالذات وبملامحها وحاجاتها وأهدافها، وهي جميعها صور خرافية تحول الصفات النسبية إلى مطلقات.

هذه الصور والرؤى الخرافية غير كافية، ومضللة، ولا تقدم أي فائدة، من أجل تأسيس سياسات ناجعة مع الولايات المتحدة، كما أن الأدوات المعرفية المعتمدة عند جميع التيارات لم تعد قادرة على حل مشكلة سياسية أخلاقية متفاقمة في تعاملنا مع هذا الآخر، أمريكا.

التحولات العميقة في النظام العالمي، والمعطيات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية الجديدة، تقترح تغيير أفكارنا وتعديل سياساتنا، لأنه ما عاد من الممكن التعامل معها بعقل وآليات الماضي. لم يعد مثلاً من المقبول عالمياً أن يقوم نظام سياسي ما بنهب شعبه وظلمه والاستبداد به تحت سمع وبصر العالم، كما لم يعد من الممكن أن يقف العالم متفرجاً لا حول له ولا قوة باسم احترام السيادات الوطنية، وهناك اليوم جدل واسع داخل الأمم المتحدة حول هذا الشأن، أي بخصوص وضع معايير للتدخل من أجل أسباب إنسانية.

الهيمنة والاستغلال موجودان في السياسة الأمريكية، وفي النظام الرأسمالي العولمي، لكن تجاوز هذا النظام أصبح غير ممكن إلا بجهد بشري عالمي من جهة، ومن داخل نظام العولمة ذاته من جهة ثانية، إذ إن مقاومته ومصارعته من خارجه بخلق نظام مضاد أصبحت أمراً خيالياً، وتأتي بالكوارث أكثر من الفوائد، فقد ذهبت آليات حركة عدم الانحياز وبناء القطب الاشتراكي إلى غير رجعة. عولمة النظام الرأسمالي أصبحت واقعاً يفرض نفسه في العلم والاقتصاد والتجارة والاتصالات، وغيرها، لذلك علينا ألا نصرف الوقت والجهد في مقاومته من خارجه معتقدين أننا بذلك ندفعه عنا إلى الأبد، فضلاً على أن ما ينقص مجتمعاتنا حقا هو المزيد من التطور الرأسمالي، رغم كل مخاطره وسيئاته المعروفة، وليس العكس.

نظام العولمة الرأسمالية يسمح، وتلك من صميم طبيعته وآلياته، بمقاومته من داخله، أي من جهة يتضمن هذا النظام الهيمنة والاستغلال والتقدم العلمي والتقني، ومن جهة ثانية

يتضمن شروط تجاوزه: الإعلام، الأحزاب، التظاهر السلمي، البرلمان، الانتخاب، المعارضة... إلخ، في حين أن ظاهرة الاستبداد اجتثاثية واستئصالية لا تسمح بتكون أي شكل من أشكال المعارضة والتجاوز، وتسلب أي مجتمع جميع أشكال الدفاع المدني، فضلاً على افتقادها بعد التقدم، أي السير بالمجتمع للأمام.

إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في تاريخ المنطقة

إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ليست إشكالية حديثة العهد، وهي ليست وليدة اللحظة السياسية الراهنة، رغم أنها تعمقت وازدادت ووضوحاً خلال السنوات الأخيرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، والتغيرات النوعية التي تلتها في السياسة الأمريكية.

إنها إشكالية قديمة وعميقة الجذور، وتذكرنا بتلك الإشكاليات التي طرحت على العرب في عصر النهضة إبان اصطدامهم بالكائن الجديد المتفوق، أي الغرب، مثل إشكالية «الأصالة والمعاصرة»، «النقل والعقل»، و«العلم والإيمان» إلخ...، وهي الإشكاليات أو الثنائيات التي ما زال الفكر العربي يدور في أفقها ويتحرك في إطارها. ولا نبالغ إذا قلنا إنها أبعد غورا من ذلك، فهي ترتبط، بشكل أو بآخر، بنظرة ثقافتنا عموما للآخر، التي تتكئ على مصدرين أساسيين، أحدهما قبلي-بدوي، والآخر ديني.

في المستوى المعرفي إشكالية الداخل والخارج اليوم ذات علاقة وثيقة بإشكاليات عصر النهضة، والتي تصب جميعها في بؤرة واحدة أو مشكلة واحدة، هي العلاقة مع الآخر المختلف بقيمه ورؤاه وتصوراته وسياساته. وقد طرحت عدة طرق للتعامل مع ذلك الآخر منذ ذلك الوقت، ومازالت تعبر عن نفسها في تيارات فكرية سياسية، وفي قوى وأحزاب سياسية، وقد تحددت تلك الطرق عبر ثلاثة مسارات، الأول هو التعامل مع الآخر من خلال معرفة دفاعية تنحو باتجاه التمحور على الذات والعودة إلى التراث ورفض الآخر كليا، وقد أدى هذا الاتجاه تدريجياً إلى نشوء تيارات وأحزاب سياسية إسلامية أصولية، والثاني اتجاه التماهي مع الآخر والقبول به جملة وتفصيلاً دون أي اعتبار للمعطيات الواقعية المحلية، وقد عبر عن نفسه في صيغة أحزاب وقوى سياسية ليبرالية، واتجاه ثالث توفيقي، هجين، عبر عن نفسه في صيغة أحزاب قومية، أو في صيغة طريق ثالث يجمع انتقائيا بين الاتجاهين السابقين.

العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج ثابتة عبر التاريخ، وقد تجسدت في العصور الحديثة في صيغة العلاقات بين الدول التي تفاوتت في مستواها بحسب اللحظة السياسية وقوة الدول وموقعها. لكن هذه العلاقة الجدلية ازدادت حدتها وكثافتها بعد التطورات والتغيرات المذهلة في العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال.

كنا نقول في السابق إن مستوى تأثير الخارج في الداخل يعتمد أو يتوقف على مدى تماسك الداخل وقوته ومنعته، وهذا لا يزال صحيحاً، لكن يضاف له عنصر جديد، بحكم التغيرات العالمية الواسعة وتحول العالم إلى قرية صغيرة كما يقال، وهو أن مدى انسجام هذا الداخل مع منطق العالم وثقافته المعممة أو المقبولة عالمياً، أصبح يلعب دوراً كبيراً في تخفيف حدة التأثير الخارجي المزّق، بالإضافة لمدى قدرة هذا الداخل بثقافته وسياساته على التأثير في الخارج، إذ على الرغم من وجود عشرة ملايين عربي في الولايات المتحدة، فإننا نكاد لا نسمع لهم تأثيراً يذكر في السياسة الأمريكية، في الوقت الذي يجد فيه اللوبي اليهودي آذاناً صاغية على الدوام، بحكم انتمائه للثقافة الأمريكية ذاتها، أي الثقافة العالمية، وبحكم تشابك المصالح والمنافع.

عند معالجة إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ينبغي في البداية نقد آليات تناولها السائدة في ثقافتنا السياسية، إذ يصل الخلط الفكري أحياناً لتحديد معان مختلفة ومتباينة تجاه المقصود بالخارج، وهذا يعني ضرورة تحديد مضمون المفهوم في كل مرة يتم تناوله، فهناك أكثر من داخل وأكثر من خارج، وإن تناول الموضوع بشكله العام يساهم في تعميق حالة التشظي والبلبلة الفكرية، أكثر مما يساهم في إيجاد الحلول والمخارج الواضحة.

لدى البعض الخارج هو القوى الوطنية الديمقراطية الموجودة خارج بلدها، ولدى غيرهم الخارج هو المعارضة الموجودة خارج بلدانها والمدعومة من الغرب عموماً، والولايات المتحدة بشكل خاص، ولدى البعض الآخر الخارج هو المنظمات المدنية والحقوقية العالمية، ولدى آخرين هو الأمم المتحدة، ولدى غيرهم أوروبا أو الولايات المتحدة أو العالم بأسره.

تتطلب مقاربة هذا الموضوع أيضاً تحديد مستوى التناول أيضاً، فالتناول المعرفي الثقافي له قد لا يؤدي إلى النتائج السياسية ذاتها، رغم وجود علاقة وثيقة بين الحيزين المعرفي والسياسي، إذ إن المستوى السياسي محكوم بعدد من العناصر المؤثرة، إلى جانب العنصر المعرفي الثقافي، ومنها عنصر المصلحة السياسية والتكتيك السياسي وتوازن القوى وغيرها، وأحياناً تغيب العناصر الأخيرة الواقعية جميعها لصالح الجانب المعرفي الثقافي الذي يتجلى على الأغلب في صيغة العمى الأيديولوجي الذي يتعامل مع أحداث ووقائع سياسية راهنة عبر معيار أيديولوجي لا يقود إلا إلى المزيد من الأخطاء السياسية.

مستوى التحليل التاريخي للإشكالية يتطلب الكثير من التفتح الذهني والتحلي بالموضوعية، فقراءة التاريخ تتطلب تحييد العواطف والمشاعر، وتحييد الأيديولوجيات والمواقف السياسية. لا ينقص من كرامتنا شيء القول إن البلاد العربية ما كان لها أن تعرف أزمنة حديثة نسبياً لولا مجيء الغرب (نابليون) محملاً بأطماعه ووسائله الحديثة،

فارضاً علينا، رغم أنفنا، إعادة التفكير بأوضاعنا ونظمنا وقناعاتنا، مع أننا نعلم أن مصالحه هي التي دفعت به إلينا.

لا يهتم التاريخ كثيراً بالقيم والأخلاق والمواقف «الوطنية»، فهي ليست المحرك الأساسي له. التاريخ كالمدحلة التي تجرف كل شيء ولا تعنى في المحصلة إلا بالنتائج، سواء تلك التي تساهم في تقدم البشرية أو التي تؤدي إلى تراجعها، والتقدم البشري قد يلتقي أو لا يلتقي مع قيمنا وقناعاتنا الأخلاقية والأيديولوجية. كانت قيم الرسول محمد ونابليون وماركس وغيرهم مرفوضة، ولا تلتقي مع قيم عصرهم، وما كنا لنسمع بهم لولا أنهم في المحصلة والمآل ساروا بالبشرية إلى الأمام، وهذا السير إلى الأمام هو ما جعل لقيمهم الجديدة معنى.

لم يخجل هيجل من مخاطبة نابليون الذي جاء مستعمراً لبلده ألمانيا قائلاً: «أرى العقل ممتطياً جواداً»، في الوقت الذي كان فيه «الوطنيون» الألمان يقارعون نابليون مدافعين عن بلادهم، وعلينا ألا نخجل من الاعتراف مثلا بخطأ فتوى الأزهر التي قضت بعدم التعامل مع المنجز الأوروبي، أي المطبعة، الذي حمله نابليون إلينا.

جميعنا في اليمين واليسار، في السلطة والمعارضة، ننظر للسياسة الأمريكية في عهد إدارة بوش الابن، على أنها سياسة لا عقلانية، لكن الموضوعية والقراءة الصائبة للتاريخ تقتضي الاعتراف بأن هذا الثور الأمريكي الهائج والباحث عن مصالحه ونفطه والاحتفاظ بحكم العالم لأطول فترة ممكنة، قد قدم للمنطقة على صعيد إبراز تأخرها في مجال الحريات أكثر من كل أنظمتها وأحزابها ومثقفيها، وتلك هي قاطرة التاريخ العمياء، وذلك رغم كل ما يقال، وهو صحيح، عن القهر الاقتصادي الذي تحمله هذه الإدارة للمنطقة.

هذا يعني أن تأثير الخارج ليس إيجابيا على الدوام، فقد يكون سلبياً ومدمراً. المهم أنه موجود دائماً، ولا يمكن إنكاره، أو التعامل على أساس أنه غير موجود، أما المعيار القيمي الذي يحدد إيجابية أو سلبية أي فعل بشري، خارجي أو داخلي، فهو الإنسان، فأي فعل أو مشروع يؤدي إلى سعادته وتحرره من سائر أشكال القهر والاستغلال، ينبغي النظر إليه بوصفه فعلاً أو مشروعاً إيجابياً.

الداخل والخارج في الثقافة السياسية السائدة

عمليات التغيير والتحديث تمت في المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي في مستويات قشرية وسطحية بمعزل عن التعرض لأنماط ونظم الثقافة القديمة أو التقليدية

التي سارت جنبا إلى جنب مع عناصر الثقافة الحديثة، وأدى هذا الوضع إلى تفريغ كل المفاهيم الحداثية (الإنسان، الفرد، الوطنية، الديمقراطية، الساحة العمومية، الشعب، القانون، العقل، إلخ...) من مضامينها الأصلية، إذ حضر الشكل وغاب الجوهر في خضم تلك العلاقة التجاورية الشاذة، ولذلك ليس من الغريب بعد هذه المسيرة أن «الشعب» بقي القبيلة، والحزب السياسي قبيلة مصغرة، والفرد عبداً، والقانون شريعة الدين أو السلطات... إلخ.

أ- عقدة النقص تجاه الغرب والخوف منه:

لم يشكل العثمانيون عقدة للعرب، كما شكلها الأوروبيون والأمريكيون، لا من حيث الخوف منهم، ولا من حيث شعور النقص تجاههم، إذ بعد المعارك الأولى استتب الأمر وتعايش العرب والعثمانيون، والسبب واضح، وهو الثقافة الواحدة للطرفين.

منذ أن جاء الغرب إلى المنطقة العربية على شكل حملات استعمارية، بدءا من حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨، والذات العربية تعاني مشاعر الدونية والنقص تجاه هذا الكائن الجديد، وهذا أثر بطبيعة الحال على طريقة تعامل الذات العربية مع هذا الكائن المتفوق علماً وتكنولوجيا وحضارة، حتى على صعيد المثقفين وزعماء الإصلاح الديني في بداية عصر النهضة العربية، أما طريقة التعامل مع الغرب فمهما اختلفت وتنوعت اتجاهاتها وقناعاتها، فإن جذرها كان على الدوام هو مشاعر الدونية والنقص تجاه كائن غريب ومتفوق.

شعور الذات العربية بالنقص تجاه الإنسان الأوروبي أو الأمريكي يعكس نفسه بأشكال مختلفة، إلا أنها كلها محقرة للذات ولقيمتنا تجاه أنفسنا كأفراد وكجماعات، ولعل أبرز هذه الأشكال محاولات كتابنا ومفكرينا منذ بداية هذا القرن أن يبرهنوا على عظمة التراث العربي والإسلامي ومدى تأثيره في الحضارة الأوربية وتطورها. وما هذه المحاولات من الوجهة السيكولوجية غير تعبير عن هذا الشعور بالنقص ومحاولة التعويض عنه بإيجاد صلة مشرفة تربطنا بالغرب وتجعلنا جزءاً منه ولو من زاوية تاريخية مجردة. إننا في تفاخرنا على الغرب وتبجحنا بعطائنا الحضاري له إنما نؤكد رغبتنا الخفية في أن نكون مثله لنحظى بقبوله وإعجابه. وهذا الشعور بالنقص هو الذي يدفعنا أيضاً في الاتجاه المعاكس، أي إلى الطعن في كل ما هو غربي وإلى التعلق الأعمى بالتراث والتقاليد، فمنذ بداية عصر النهضة، غلبت المعرفة الدفاعية والفكر الدفاعي على المعرفة النقدية والفكر النقدي، فأخذ مثقفونا يرسمون لنا صور تاريخنا وحضارتنا ومجتمعنا بشكل تبريري، في وجه سيطرة الغرب ونفوذه، وأصبح هدف المعرفة درء الخطر عن الذات، بدلاً من

معرفة الذات، من هنا كانت نظرتنا إلى أنفسنا وإلى تاريخنا وإلى العالم نظرة خاطئة تقوم على الحاجة النفسية إلى تعويض الشعور بالنقص.

الذات العربية مصابة بترجرج، وقلق، وتخلخل في القيم، وانجراح في مشاعر الأمن والانتماء، إنها الذات المنجرحة إزاء الآخر المتفوق، لذلك فهي تلجأ إلى عمليات وسلوكيات سمتها العامة النكوص إلى الداخل، التراث، التقاليد، الماضي، وفي مثل هذا السلوك تجد سبيلها إلى خفض التوتر وتأمين شيء من التوازن الانفعالي للذات كي تستطيع الاستمرار في الوجود.

موقف الذات العربية هذا ينسحب على كل موقف له صلة بالغرب تتعرض له سواء أكان متعلقاً بالأخلاق أم بالعلم أم بالتكنولوجيا أم بالثقافة... ولا يمكن أن نتوقع نهضة دون تجاوز هذا الموقف الدفاعي والسعي للتعامل النقدي مع الفكر الغربي وإنجازاته دون عقد النقص التي ما زالت تتحكم بنا.

ينظر التيار القومي عموماً لدعاية الولايات المتحدة بخصوص حقوق الإنسان والديمقراطية بقدر كبير من التوجس والريبة، بل وبسبب تاريخ طويل من الكيل بمكيالين وازدواجية السلوك والقرارات والسياسات، غالباً ما توصف الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان نفسها كأداة للهيمنة، وكجزء لا يتجزأ من مساعي القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، للسيطرة على الشعوب الأخرى، وفرض أنماطها الثقافية الخاصة بوسائل القوة عليها.

ويضاعف من خطر هذه الظاهرة أنها تستثمر استثماراً ماهراً من جانب الحكومات والنظم السياسية العربية والقوى الشمولية العاملة بنشاط في الساحة السياسية والثقافية العربية. ويستهدف هذا الاستثمار التلاعب بالعقول من أجل تكريس الخضوع لقيم سياسية شمولية ولنظم سياسية تسلطية، وذلك بالقول إن هذه النظم وهذه القيم تشكل الحماية الملائمة للشعوب العربية ضد محاولات اختراق سيادتها.

وبالتالي فإن التلاعب الانتهازي من جانب الولايات المتحدة بقيم حقوق الإنسان يمثل تبريراً لنوع آخر من التلاعب من جانب القوى المحلية، ونعني بذلك التلاعب المحلي بقيم السيادة وبالقيم الوطنية، بهدف تمرير انتهاكات خطيرة للحقوق. إن الدعاية المكثفة للسلطات لا تكف عن إثارة النخوة الوطنية والعاطفة القومية؛ بهدف تبرير كل من المصادرة المستمرة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

علاقة هذا التيار مثلا بمنظمات حقوق الإنسان علاقة يحكمها التوجس والريبة، وهناك حكومات عربية عديدة وحركات سياسية معارضة انتحلت خطاباً وطنياً في مواجهة حقوق الإنسان على مذبح النضال ضد المحتل والعدوان الخارجي. وبشكل ما يتهم المدافعون عن

حقوق الإنسان بأنهم عملاء للغرب وللولايات المتحدة، وليس أدل على ذلك من اجتماع وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم في يناير ١٩٩٧ بتونس على اعتبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان خطراً على الأمن القومي.

لقد وظف هؤلاء جميعاً عقدة الخوف من الغرب توظيفاً انتهازياً وسيئ النية حيناً، وبسبب الجهل وتمحور الثقافة السياسية حول الفكرة القومية كشكل عدائي تجاه الآخر حينا آخر، والمحصلة كانت الإبقاء على أوضاع حقوق الإنسان واستمرار الاستبداد.

إن الصراع لا يدور بإطلاق بين العرب والغرب، فالغرب يظهر دائما كفضاء بالغ التنوع، ليس من الناحية الثقافية وحسب، بل ومن الناحية السياسية أيضاً، ولتؤكد الأحداث السياسية يوما بعد يوم أن صراعنا مع الولايات المتحدة هو صراع سياسي صرف، ولا شأن له بصراع الحضارات والثقافات. الاحتجاجات المدنية وحركات حقوق الإنسان في الغرب أوضحت كذلك هزالة ما حاولت تيارات فكرية سياسية قوله من وجود دوافع ثقافية وراء الحملة الأمريكية المعادية للعالم العربي وثقافته، وبالتالي لم يعد من الممكن الدفاع عن خطاب الهوية الأحادي الذي دفع مجتمعاتنا قسراً لرؤية متوجسة إزاء العالم ترفض التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى، ليكون المآل الانكماش على الذات القومية أو الدينية أو تغليظ الحدود بيننا وبين الآخرين أو إثارة الكراهية والخوف من جميع الأنظمة الثقافية والمجتمعية الأخرى.

ب- خطاب الهوية إزاء خطر الخارج:

يطرح الفكر القومي التقليدي (البعث، الناصرية) دائماً وأبداً، وعلى الدوام، أهدافاً سياسية ساخنة، على الرغم من أن الهزيمة تعشش منذ وقت بعيد، ومازالت، في العظام.

ينتظم هذا الفكر مسألتان، الأولى ضعف مستواه الحداثي، والثانية عقدة إهانة كبيرة بسبب الهزائم المتكررة، يعبر عنها باهتزاز وتصدع كل أرجاء الشخصية والوجدان. تحت تأثير عقدة الإهانة يتم التمسك بجدول أعمال يدور أساساً حول الهوية القومية، أو بالأحرى حول أجندة عمل قومية، وهو سلوك سهل لا يتطلب الكثير من التفكير، يعتمد البحث عن العناصر القادرة على التعبئة والتحشيد والتجييش، ويكفي أن نقول «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» حتى تنتابنا مشاعر النصر ونصل إلى السماء، ومن ثم لترمينا الحقائق الواقعية للهزيمة رمياً على الأرض، و يا ليتنا نصحو، بل نعيد الكرَّة من جديد.

العجز الواقعي عن الفعل، والإهانة المضمرة التي يشكلها لنا وجود هذا الكائن القوي،

أي الغرب، يجري مجابهتها والتعويض عنها بمواقف إنشائية كلامية، وبقدرات بلاغية هائلة، لاستنفار المخزون الروحي، ولكنها للأسف لا تتضمن أي إمكانية للتجسيد على أرض الواقع، وكلما زاد العجز زاد الإنشاء، وكلما كان حضور الخارج كثيفاً يجري التركيز على قضية الهوية والسيادة، بمعنى تسخير كل شيء من أجل الحفاظ على الهوية والسيادة.

هذه الأجندة القومية، دائمة الحضور، رغم عمق الهزائم، تؤدي إلى تشوه ثقافي عام في الثقافة السياسية، إذ تصبح المهمة الأعلى والمقدسة هي الانتصار على الآخر أو الخصم، وبالتالي إلقاء مهام إعادة البناء الداخلي، وما يرتبط به من استحقاقات كحقوق الإنسان والديمقراطية إلى الهامش.

استمرار هذا الوعي من الأسباب الأساسية لحالة الشلل على صعيد البناء الداخلي، وطالما استمر هذا التشوه الفكري سيظل ينظر لثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها وسيلة لاختراق مجتمعاتنا، أو على الأقل تأجيلها لصالح التعبئة والتجييش الضروريين لمعركة النصر ضد إسرائيل وأمريكا والغرب عموماً، في الوقت الذي لم تحدث حالة تعبئة وتجييش طوال نصف القرن الماضي ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، والمثال القريب نظام صدام حسين السابق الذي نال بشكل مباشر أو غير مباشر كل التحشيد والتعبئة باسم أجندة العمل القومي الراهنة دائماً، في الوقت الذي لم تحدث من قبل تيار «الأجندة القومية» أي حركة احتجاج ضد انتهاكاته الفظيعة لحقوق الإنسان.

تأخذ «الهوية القومية» في هذا الوعي طابعاً وسواسياً تجاه الآخر، وشكل تعيينات قطعية، مغلقة وثابتة، وهذا الفهم السكوني، بشكل أو بآخر، يعيق استقبال العناصر الإيجابية في الثقافات الأخرى؛ بسبب سيطرة هواجس ووساوس الغزو الثقافي. الهوية، هوية أي فرد أو مجموعة بشرية، هي كائن متجدد على الدوام، وينبغي إعادة بنائها في كل لحظة من أفق المستقبل، وليس النظر إليها باعتبارها شيئاً تكون في الماضي وانتهى.

يقولون: الهزائم تعلم الأمم، إلا أن تيار الأجندة القومية لا يتعلم، وهو مستعد لتكرار الهزائم إلى مالا نهاية طالما بقيت مرتكزاته ومقولاته ثابتة لا يطالها أي تغيير، فبعد أن ملأ هذا التيار الفضائيات العربية بتحليلاته وتوقعاته ووعيه الزائف والمضلل بنهاية الأمريكان أو المغول الجدد على أسوار بغداد، وبعد انكشاف الهزيمة والسقوط السهل لبغداد، نام قرير العين على اعتبار أن خيانة كبرى قد حدثت، ومن ثم تبرؤوا من صدام حسين، مع أن هذا الأخير لم يكن إلا تجسيداً فاقعاً لحركة قومية تقليدية هشة وغير ديمقراطية ولا إنسانية، ولم يكن وحده مهزوماً بل التيار القومي التقليدي برمته.

هذا التيار اكتفى عندما أعلن عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق بتوصيفه بالعمالة والخيانة. وهذا توصيف سهل، لكن يبقى من الواجب أن نتأمل في الأسباب والدوافع التي قادت آلاف الناس من اتجاهات سياسية عديدة للوقوف موضوعياً في صف العدوان، إذ لا يمكن أن نختزل الموضوع بهذا التوصيف، ويجب أن نلتقط بجدية الأسباب التي دفعتهم إلى هذا الموقف، والتي تكمن أساساً في أن الاستبداد الطويل قد مَزَّقَ العراق وشوَّه تياراته السياسية، حتى لم يعد من السهل توصيف الوطنية واللاوطنية استنادا إلى هذا الموقف.

أوضح ما يعبر عن هذا التيار هو رؤيته للصراع العربي – الإسرائيلي، والخطر الخارجي الذي تمثله إسرائيل على العرب، خاصة عندما وضع هذا التيار «القضية الفلسطينية»، ومازال، كقضية مركزية للعرب، وبالتالي تمحور وعيه ووعي الشارع الشعبي حولها. باعتقادنا إن قضية العرب المركزية هي الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما عداها، على أهميته، سيجد مكانه اللائق عندما تعود للمواطن ثقته بذاته وبوطنه وبقضاياه القومية.

القضية المركزية والمهمة الحارة هي إعادة البناء الداخلي على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ليس إنكاراً لمشروعية العمل القومي وضرورة إزالة الظلم القومي الواقع على العرب، لكننا ندرك هذه المهمة من منظور حقوق الإنسان والديمقراطية على اعتبار أن إنجازها رهن بتحديث وإصلاح المجتمع والسياسة والثقافة في الأقطار العربية، أكثر مما هي مرهونة بالوسائل العسكرية والتعبوية والتحشيد واستغلال العواطف القومية.

لقد فضحت الأحداث السياسية خطاب الأمن القومي العربي الذي استخدم لتبرير قمع الحريات العامة، فعندما آن أوان الدفاع عن الوطن أو مناهضة العدوان الأمريكي على العراق لم تقم الأنظمة العربية بواجبها، وتواطأ بعضها بصورة سافرة مع العدوان، وقامت هذه الأنظمة جميعها بقمع التحركات الشعبية القليلة والمتواضعة للتضامن مع الشعب العراقي وإدانة العدوان الأمريكي. حتى المعارضات السياسية عندما تطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنما تؤكد عليها من أجل مواجهة الخطر الخارجي وحسب، وليس لأن أهل البلد يستحقونها ويحتاجونها لإعادة احترام أنفسهم والثقة بذواتهم والتعبير عن إنسانيتهم.

ما يصدق على تيار الأجندة القومية، يصدق أيضاً على التيار اليساري الذي وضع الاشتراكية كأجندة راهنة، لتكون في مواجهة الديمقراطية وحقوق الإنسان على مدى نصف القرن الماضي من تاريخ المنطقة العربية.

ج- خطاب «الخصوصية» فى مواجهة الخارج:

يكاد يكون خطاب «الخصوصية» في المنطقة العربية ومنها سوريا لسان حال جميع القوى الكابحة للتقدم، إن كان لدى الحكومات أو لدى التيار الإسلامي الأصولي أو لدى الفكر القومي التقليدي، ما يوحي بأن مجتمعاتنا لا تنتمي إلى مجتمعات البشر، وإنساننا ليس من أبناء الأرض، بل من المريخ.

نشأ خطاب «الخصوصية» مع بدء احتكاكنا بالغرب على شكل خطاب دفاعي محوره، كما قلنا، عقدة النقص تجاه الغرب والخوف منه، وهو ما زال حاضراً بقوة في فكر وخطاب جميع القوى والتيارات السياسية والفكرية الموجودة في الساحة، لذلك ما زالت النظرة لحقوق الإنسان والديمقراطية غير أصيلة، إذ ينظر لها بوصفها نتاجاً لثقافة الغرب وتعبيراً عن هيمنته، وهي بالتالي نقيض لثقافتنا وهويتنا.

يحمل خطاب الخصوصية ضمناً أو صراحة افتراض أن الثقافة، أي ثقافة، ساكنة وتحمل خصائص لا يطالها التغيير. هذا التفسير باعتقادنا لا تاريخي، ينظر للثقافات كجزر معزولة، وللهويات كحواجز ثابتة لا تتغير.

صحيح أن الثقافات تتمايز، فهذه حقيقة مشاهدة لا جدال حولها، ولكنها أيضاً تتلاقح وتتحاور، فالثقافات أجسام حية تنمو وتتطور وتؤثر وتتأثر، وفي مضمار هذا التلاقح تسقط بعض الترهلات من جسدها، وتكتسب بعض السمات التي لم تكن فيها.

خطاب «الخصوصية» ليس بريئا على الدوام، فمما لا شك أن الحكومات وقطاعاً واسعاً من النخبة الثقافية والسياسية (تيار الفكر القومي التقليدي وتيار الإسلام السياسي) يرفعون شعار الخصوصية كشعار أو واجهة لإخفاء الأوضاع المتردية من جهة، ولمواجهة ثقافة الخارج بغرائز الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية.

ذلك لا يمنع ألبتة من وجود خصوصيات ثقافية وفكرية واجتماعية، بما في ذلك المجتمعات الغربية، غير أن هذه الخصوصيات لا يمكن فهمها إيجابياً إلا بجانب «التطورية» التي تعيد تشكيل تلك الخصوصية. بالتالي فإن ما يسمى ب «الخصوصية السورية» لا يحول دون تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والسير في طريق التحول الديمقراطي، وإنما يجب أخذها بعين الاعتبار عند محاولة ترجمة المبادئ العامة للديمقراطية واقعياً في لحظة زمنية محددة، ولو وقفت البشرية عند حدود الخصوصيات لما توصلت إلى مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة بين جميع البشر، والتي تجسدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق الشرعة الدولية.

في الوقت الذي تقبلت فيه معظم السلطات المسلمات الليبرالية الغربية المعاصرة، لا سيما

الخصخصة واقتصاد السوق، فإنها رفضت مسلماته السياسية وتبعاتها في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وأساسيات النظام الديمقراطي، وفي الوقت الذي لم نتورع منذ اصطدمنا بالغرب في أواخر القرن التاسع عشر، وحتى لحظتنا الراهنة، عن استيراد كل شيء، فإننا نتردد إزاء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ما لم يتم تجديد الثقافة العربية الإسلامية على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحداثة، وما لم يتم تجاوز الآليات الدفاعية في الفكر والثقافة والسياسة، ستبقى جميع المفاهيم الحداثية نبتة غريبة، تعصف بها اللحظات السياسية المتغيرة، ولن تقدم أو تؤخر في مسيرة شعوب المنطقة، هذا إذا لم نقل إنها ستظل تعيقها وتنقلها من خطأ سياسي إلى آخر في تعاملها مع العالم الخارجي.

د- الوطن والوطنية:

الوطن في تاريخنا وثقافتنا السياسية السائدة محدد بمجموعة من المفاهيم والتصورات، لعل أهمها عندما يشار إليه بـ «الحمَى»، وهذا يعني أن الوطن محض جغرافيا، أو هو الجغرافيا الحاوية على الماء والكلأ والنار وحسب، ويتأسس على ذلك تقسيم العالم إلى «فسطاطين»: أهل الحمى والغزاة.

يتأسس على هذا الفهم تحديد سلبي للوطنية، لتصبح معادلة تماماً للموقف العدائي من الآخر، أي الغازي أو المستعمر، الذي يحاول انتهاك الحمى. وهذا يفسر لنا إلى حد ما ذلك الشعور بالنقص الذي ينتاب أغلب السياسيين في منطقتنا إزاء «المقاومة»، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي أعلى مراتب الوطنية، بل ويشعرون بتفاهة أعمالهم ونشاطاتهم السياسية والثقافية إزاء قطرات الدم التي تضحي بها «المقاومة» ذوداً عن الأرض والحمى والجغرافيا.

ربما تكون «المقاومة» مقدسة لأسباب أخرى أيضا، فالفعل الميكانيكي (العضلي) عموماً في ثقافتنا، وأدبنا، وفي الوعي الشعبي عموماً، أهم بما لا يقاس من الفعل الفكري أو الذهني. هذا الأخير ربما يكون محتقراً عند البعض، ولطالما أشير إلى المفكرين والمثقفين والساسة بأنهم أصحاب كلام فقط، بينما جنود الحرب والمقاومة هم أصحاب الفعل الحقيقيون. من الأسباب الأخرى ربما لأنه في ثقافتنا وتاريخنا، ولأسباب بدوية، وأخرى دينية، الموت له قدسية أكبر، وهو مفضل على الحياة، ولذلك يشيع في ثقافتنا السياسية اليوم نشيد ثقافة الاستشهاد.

ما زال تحديد الوطنية يتم بشكل سلبي، أي بدلالة الآخر أو الخارج، وبالموقف العدائي

منه، ولم يحدث للآن بناء الهوية الوطنية انطلاقاً من الذات وحاجاتها وأهدافها بالدرجة الأولى، ولذلك فهي تتطابق إلى حد ما مع «الشوفينية».

خلال فترة مقارعة الاستعمار الغربي تطابق مفهوم الوطنية مع حركة التحرر وطرد المستعمر، ولم يكن في برامج معظم حركات التحرر العربية سوى نقطة واحدة هي تحقيق الاستقلال.

الجغرافيا ومقاومة الاستعمار هما العاملان اللذان يحددان هوية الوطن والوطنية في الثقافة السياسية السائدة، فهل كان هذا الفهم منتجاً في الأزمنة الحديثة لدى حركات التحرر العربية والفكر القومي التقليدي ؟ وهل كانت النهايات سعيدة ومشرفة ؟، وهل يمكن اليوم تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المتمحورة على الذات، فيما لو تم تحقيق الاستقلال الجغرافي ؟

نعرف جميعاً أن عناصر الدولة أو شروط وجودها تتحدد بالشعب والأرض والسيادة، لكن هذا التحديد التقليدي للدولة بدأ يتغير، وهناك عوامل عديدة لعبت دوراً كبيراً في الحد من سيادة الدولة، فوجود الدولة في عالم واسع يتضمن دولاً متفاوتة في القوة يجعل من كل دولة بالضرورة ناقصة السيادة، كما أن تطور المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية خاصة أفقد السيادة مفهومها المطلق، مثلما حصل مع ألمانيا عندما منعت من التسلح، وبعض الدول منعت من امتلاك الأسلحة النووية، أو حتى من إرسال جيوش إلى الخارج (اليابان)، أما بالنسبة للبلدان المتخلفة فحاجتها إلى رؤوس الأموال وأزماتها المالية الدائمة جعل من معظمها خاضعة لمؤسسات عالمية، وبالتالي ناقصة السيادة من خلال الشروط الموضوعة لمنح المساعدات، خاصة ضغوط البنك الدولي والشروط التي يضعها لتقديم قروضه.

التطور التكنولوجي، خاصة في السنوات الأخيرة، أفقد السيادة الكثير من مقوماتها، وزاد من فعل الدول المتطورة في جميع شعوب العالم، كما اهتز مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وهو أحد القواعد الأساسية للمجتمع الدولي، على إثر حرب الخليج عام ١٩٩١ عندما أقرت الأمم المتحدة حق التدخل الإنساني.

هذا لا يعني أن الجغرافيا غير مهمة، إذ ستظل سيادتنا منقوصة طالما بقيت أجزاء من أرضنا محتلة، لكن السؤال المهم هو: هل السبب في نقص السيادة السورية مثلا هو فقط احتلال جزء من أرضنا، أي الجولان، أو غيره ؟

نكرّر هنا مع غامبيتا زعيم المقاومة الفرنسية عندما سئل عن إقليم «الألزاس – لورين» الذي اضطرت فرنسا للتنازل عنه لألمانيا في عام ١٨٧١، فأجاب «سنفكر بها دائماً، لن

نتكلم عنها أبداً»، وبعد نحو خمسين عاماً عاد الإقليم لفرنسا، أما في المنطقة العربية يحدث العكس، فنتكلم كثيراً، ولا نفعل إلا قليلاً.

المعروف أن حدود بلادنا حددت من قبل السفير البريطاني في الهند في أوائل القرن الماضي ودون رأي أهل المنطقة، فلنفترض أن هذا التحديد تم بطريقة تختلف بضعة كيلو مترات في أي اتجاه وأي منطقة، فهل كان ذلك سيغير من طبيعة فهمنا للوطن والشعور الوطني ؟. الجغرافيا هي إطار الوطن، لكن الوطن أبعد من الجغرافيا. الأساس هو ماهية الوطن، أي محتواه ومضمونه، أما الحدود الجغرافية للوطن فهي نتيجته وتتحدد به.

لم يكن الاستبداد السياسي مرذولاً في تاريخنا السياسي، بل على العكس، إذ كانت فكرة «المستبد العادل» جزءاً رئيسياً من ثقافتنا السياسية. لذلك لا تجد تيارات سياسية عديدة أي حرج اليوم في الوقوف بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاستبداد في اللحظات التي تتعرض فيها «السيادة الوطنية»، أو بالأحرى «الجغرافيا الوطنية»، للتهديد الخارجي. يؤكد ذلك أيضا الحماسة التي تبديها شعوبنا في مقاومة المحتل، في حين تتقاعس إزاء إبداء أي حالة احتجاج ضد ظاهرة الاستبداد.

كثيراً ما يشار للوطن أو الحمى بصفات المرأة، كأن يقال «سقطت بغداد العذراء»، و»انتهك الغزاة حرمة البلاد»، وكل هذه التعابير تشير إلى أهمية بعد الشرف الأنثوي وحضوره الطاغي في ثقافتنا، فالمجتمع الذي تقوم ثقافته في جزء كبير منها على «الفضيحة والعار» لا يستثيره شيء، كما تستثيره قضايا الشرف، وبدرجة تفوق الحرص على الأوطان.

قضايا الشرف يصبح لها أهمية قصوى عندما يأتي اختراقها من «الغريب» أو الخارج، في الوقت الذي يتقاعس فيه الغالبية لدى اختراقها من أهل البيت، ويصمت الجميع على فضائح «عدي صدام حسين» وغيره، وربما يكون لهذا الأمر علاقة بمنطق أهل القبيلة الذين يتقبلون، أو يصمتون على سلوك «شيخ القبيلة»، رغم أنه يسوسهم كالإبل.

إضافة للجغرافيا ومقاومة الاستعمار والحفاظ على الشرف، هناك محدد رابع للوطن والوطنية في الوعي السياسي السائد، هو الأيديولوجيا، فلا أحد يتخيل الوطن والوطنية بعيداً عن رؤيته الأيديولوجية. فكل أيديولوجيا تضع تصوراً أو فهماً محدداً للوطن والوطنية، ويصبح غير المنتمين لهذه الأيديولوجية غير وطنيين بالضرورة.

كل من هو غير مسلم، وبشكل أدق غير «سني»، مشكوك في وطنيته في فكر التيارات الإسلامية، وهنا أيضا يجري تقسيم العالم إلى «فسطاطين»، فسطاط الكفر وفسطاط الإيمان، وكل من يحاول الاستفادة من علوم الغرب وثقافته بعيد عن الوطنية في فكر

التيارات الشيوعية التقليدية، وكل من ينتمي للأقليات القومية (الأكراد مثلاً) هو عميل للخارج بشكل أو بآخر في الفكر القومي التقليدي، فهذه الأقليات ما هي إلا إسفين مغروس في مجتمعاتنا سيستخدمها الخارج في النفاذ إلينا في الوقت المناسب.

السيادة الوطنية في قاموس أنظمة الاستبداد تعني قانون الطوارئ والأحكام العرفية، واجتثاث المعارضين، وقطع الطريق على الحريات، واحتكار السلطة، وإلحاق الإعلام ومؤسسات الدولة بها، وتخويف البشر وامتهان كرامتهم، رغم أن هذا الفهم لم يحافظ – كما تشير تجارب عديدة – على الوطن والوطنية.

يضع النظام الاستبدادي معاييره الخاصة التي تتناسب مع استمراره ومصالحه في تحديد «الوطنية»، إذ يجعل منها، بشكل أو بآخر، معادلة للولاء له، ولتصبح كل حركة معارضة لوجوده واستمراره خارج السرب الوطني، فهل يعتد برأي الاستبداد في تحديد الوطنية ؟

الاستبداد من جهة ثانية يشوه التيارات السياسية والاجتماعية في المجتمع، ويشوه انتماءها الوطني، ويقدم فهماً سكونياً ثابتاً لمفهوم الوطن والوطنية، على عكس النظام الديمقراطي الذي يسمح في كل لحظة بإعادة اكتشاف الهوية الوطنية، باعتبارها هوية متجددة، وكائناً حياً ينمو ويتطور ويتفاعل مع الجديد والمتغيرات، وهذا يعني أنه لا توجد ملامح للوطن دون الديمقراطية.

لا وطن بلا مواطن، ولا تحرير أو استقلال بدون حرية المواطن. أليست التضحية بحقوق الإنسان على قربان «الوطن في خطر» و»الوطنية» المفصلة على مقاس أنظمة الاستبداد، هي التي قادت إلى هذه الحالة من «الهشاشة الوطنية» وتلك التشوهات في الانتماء الوطني ؟.

يتحدد المفهوم الجديد للسيادة الوطنية بمدى احترام حقوق الإنسان، فهي الأساس ليشعر المجتمع برمته بأن الدولة دولته، وأن الوطن وطنه. يسأل البعض سؤلاً ساذجاً هو: في حال تعارض الوطنية مع حقوق الإنسان، فلمن تكون الأولوية ؟ هذا السؤال ينطلق نظرياً على الأقل من وجود تعارض مبدئي بين الوطنية وحقوق الإنسان.

في الحقيقة لا يمكن أن يكون هناك وطن خارج إطار احترام حقوق الإنسان، فالوطن لا يعني شيئاً دون محتواه الديمقراطي.

مرجع الوطنية هو الدولة الوطنية، وهي فقط التي تمكننا من وضع محددات أو توصيفات حقيقية للوطنية والخيانة، باعتبارها دولة الكل الاجتماعي ودولة القانون واستقلال القضاء.

هـ- العولمة وثقافة العولمة:

أصبحت ظاهرة «العولمة» اليوم من المواضيع الرئيسة في الساحة الثقافية السياسية في المنطقة العربية التي تقام حولها الندوات المتعددة وجلسات الحوار المختلفة، وذلك بحكم الأسئلة الجوهرية التي تطرحها علينا، والتي نستطيع تكثيفها فيما يلي:

ما مفهوم العولمة ؟ وهل هي ظاهرة جديدة أم قديمة ؟ وما المستويات التي وصلت إليها اليوم على أرض الواقع سياسياً واقتصادياً وثقافياً ؟

هل العولمة حالة حتمية لا نملك حيالها كشعوب وكدول إلا أن نميل مع إيقاعها ؟ أم يمكن تجاهلها حفاظاً على استقلالنا الذاتي ؟

هل تقتضي مصلحتنا تجنب العولمة ؟ وهل تمتلك العولمة جوانب إيجابية بالنسبة لبلداننا الفقيرة والمتخلفة،أم أنها ظاهرة سلبية كلياً وبشكل مطلق غايتها اكتساح هذه البلدان وإفقارها المتزايد وتهديد هوياتها ؟

هل العولمة مرادفة للأمركة ؟ وهل تعني بالتالي السعي نحو تعميم النموذج الأمريكي في الحياة ؟ وهل ستقود آلياتها المجتمع الإنساني فعلاً في هذا الطريق أم ستقوده نحو الاعتراف بالتعددية الحضارية وتعميقها ؟

هل انتهت الخصوصيات الوطنية والقومية في ظل ظاهرة العولمة ؟ وهل فقدت هذه المطالب مشروعيتها بالنسبة للبلدان التي لم تنجز بعد مهامها الوطنية والقومية ؟

هل فقد المشروع الاشتراكي بريقه ؟ وهل أصبحت الرأسمالية بفضل قدراتها التجديدية سقف التاريخ ونهايته ؟ وهل انتهى دور الدولة السياسي – الاقتصادي ؟ وهل فقد القطاع العام أهميته وضرورته ؟ وهل يمكن إعادة إنتاج سياسات اقتصادية ذاتية التمحور وتحقق التنمية الاقتصادية ؟

هل من الممكن بالنسبة لبلداننا أن تواجه العولمة وتقاوم آثارها السلبية ؟ وما الشروط الضرورية لبلورة استراتيجية مجابهة على مستوى ما كان يسمى ببلدان العالم الثالث أو على مستوى القوميات والأقطار والقوى السياسية ؟

ما الموقف المطلوب من ظاهرة العولمة ؟ وكيف يمكن صوغ رؤية مقاربة لها ولتعاملنا معها ؟

كل هذه الأسئلة مطروحة للنقاش على جميع الأوطان والأقطار والقوى السياسية في مختلف بقاع العالم، خاصة في الدول الفقيرة والمتخلفة كبلداننا العربية، ولذلك يكتسب الحوار حول العولمة أهميته وضرورته. ونحن هنا سنحاول مقاربة هذه الأسئلة، لكن

بالطبع هي مقاربة غير مكتملة وتسعى للتفاعل مع سائر الرؤى لأجل بلورة موقف ناضج واستراتيجيات فاعلة ومؤثرة وخطاب سياسي رزين وهادئ حيال هذه الظاهرة.

١- العولمة: مستوياتها وآلياتها

إن الطموح نحو توحيد العالم ودمجه هو طموح قديم وقد ظهر في مختلف الأديان والفلسفات والأيديولوجيات على مر التاريخ، وظهر مع الاستعمار القديم ورأسماليته الصاعدة الطامحة لتحقيق هذا الهدف، لكن الفارق الذي يحدث اليوم هو توافر وامتلاك الوسائل والتقنيات القادرة على تحقيق هذا الدمج.

يقينا إن العولمة اليوم تتجاوز كل ذلك، من حيث أهدافها المرسومة، وطموحها إلى مرحلة أعمق من الاندماج العالمي، أي التوجه نحو إخضاع جميع المجتمعات لنمط اقتصادي واحد وموحد عالمياً وقيم وأنماط تفكير واحدة. أما المستويات التي وصلت إليها اليوم فهي:

– سوق واحدة لرأس المال / بورصة عالمية واحدة/ على الرغم من تعدد مراكز نشاطها.

– التقنيات الإعلامية ووسائل الاتصال، أي تعدد القنوات التلفزيونية العابرة للحدود الوطنية واكتساح المعلوماتية وشبكة الإنترنت لمختلف مظاهر الحياة ونشاطاتها.

– الهندسة الوراثية وخارطة الجينات البشرية (أو ما يسمى الرأسمالية البيولوجية).

على ما يبدو فإن العنصر الرئيسى البارز اليوم في العولمة هو كثافة انتقال المعلومات وسرعتها، أو كما يقال اليوم تحول العالم إلى قرية واحدة. وهذا بالطبع يجعلنا أمام مرحلة جديدة ونوعية مختلفة عما قبل التسعينيات أي مرحلة الدولة القومية والحدود السياسية والجغرافية الواضحة للدولة.

إن العولمة اليوم ليست ماهية منجزة ونهائية وثابتة، فهي – كغيرها من الظواهر – ينطبق عليها منطق السيرورة التاريخية، وبالتالي من الممكن التدخل في سيرها، لكن لا يمكن إيقافها، فهي اليوم الدينامية الرئيسة أو الآلية المحورية المحركة للعالم على الرغم من عدم ناجزيتها وتحققها، وعلى الرغم أيضاً من وجود معارضات لها ومعوقات وآليات دافعة ومحركة أخرى.

طالما أن العولمة ظاهرة غير مكتملة، وطالما أنها في طور التشكل، على الرغم من محوريتها، فإنها تحتوي في ثناياها على جوانب موضوعية حتمية لا يمكن التنكر لها،

مثلما تحتوي على جوانب ذاتية أي فعل المجتمعات المختلفة وتأثيرها فيها. فالعولمة ظاهرة كلية، فيها ما هو موضوعي خارج عن نطاق القبول والرفض، وفيها ما يتبع لفعل الذات وتأثيرها، أي وعي وفعل الأفراد والجماعات.

أما الجانب الموضوعي، فيتمثل بالثورة العلمية التكنولوجية التي فرضت نفسها على العالم بقوة، لذلك يغدو الاعتراف بهذا الواقع الموضوعي الحتمي في ظاهرة العولمة شرطا ضروريا وأساسيا كبداية للفعل والتأثير فيها، وذلك بصرف النظر عن المستفيد من هذه الثورة وثمارها.

في قضية العولمة تنطرح إذاً من جديد ضرورة وعي وإدراك ديالكتيك العلاقة بين الذات والموضوع، والتي كثيراً ما وضعنا فيها الذات معارضة ومجافية للموضوع. أي لا بد من فهم طبيعة العلاقة التي تربط الذات، بوصفها الفاعلية البشرية الاجتماعية، بالموضوع بوصفه المعطى الواقعي – التاريخي. هذه العلاقة المعقدة لها مستويات متعددة تبدأ من الخضوع التام للحركة الموضوعية وتنتهي بالتأثير الفاعل والمؤثر والمغير في مسار هذه الحركة الموضوعية لصالح الذات. أي باختصار ثمة شرطان أساسيان لفهم ظاهرة العولمة والتأثير فيها، الشرط الأول: التسليم بما هو موضوعي فيها وليس التغاضي عنه، فحرية الذات تبرز عندما تعترف بما هو قانوني في الطبيعة والمجتمع وليس التنكر له ومحاربته، والشرط الثاني هو الذات الفاعلة والمؤثرة وصاحبة الرؤية والمشروع المتكامل.

٢) الأمركة والهيمنة.. وبناء الموقف من العولمة

من البديهي أن نقول أن هذه المرحلة من تاريخ البشرية لا يمكن فهمها إلا على أنها استمرار وتعميق للمرحلة الإمبريالية السابقة بما فيها من علاقات هيمنة، أي أن ما وصلت إليه البشرية اليوم هو نتيجة لصراعات سياسية واقتصادية دولية وشركات متنافسة وغيرها. هذا يعني أن ثمة إرادات ومصالح مختلفة قادت البشرية بالترافق مع الثورة العلمية التكنولوجية إلى ظاهرة العولمة.

إذاً العولمة تحمل من دون شك إمكانية تجسيد نظام هيمنة أكثر شمولاً وقسوة من كل ما عرفته البشرية في السابق عن طريق امتداد نظام الهيمنة الأمريكية والعلاقات الإمبريالية بشكل أوسع، لذلك فهي تحمل معها مخاطر التركيز الهائل للثروة المادية والعلمية والثقافية في أيدي فئة قليلة من سكان العالم الذين يتوافر لديهم القدرات والمواقع والآليات اللازمة للهيمنة.

هذه الظاهرة، باعتمادها وارتكازها على حرية المبادلات المطلقة، وغياب أية عوائق

تحول دون التفاعل بين المركز الإمبريالي والأطراف، ورفضها للاعتبارات السياسية والأخلاقية التي تحول دون حرية الأسواق والتجارة، تحمل معها مخاطر تعميم الفقر والبؤس والتهميش الجماعي لكتل بشرية كبيرة في العالم، وحصر الاختيار عندها وسد آفاق المستقبل، وتفاقم المضاعفات الناتجة عن هذه السياسات، كانفجار أشكال متجددة من العنف والحروب الداخلية، بالإضافة إلى تعميم الفساد والنهب غير المشروع لرأس المال الاقتصادي ضمن البلدان والمجتمعات الضعيفة، وفكفكة الأسوار الوطنية والقومية لهذه المجتمعات.

كل ما سبق صحيح عن مخاطر العولمة، لكن هذا لا يبرر الرؤية السائدة عربياً التي تنظر للعولمة على أنها غول أو استراتيجية إمبريالية أمريكية وحسب، وأن العولمة إنما هي أمركة للعالم وحسب، وليس من هدف لها إلا الإيقاع بالدول الضعيفة ونهبها وإفقارها. هذا الرأي على الرغم من التقاطه لإحدى الآليات المركزية في العولمة، إلا إنه مضلل على صعيد التعامل مع العولمة، إذ يخفي البعد الموضوعي والحتمي للعولمة، ويدفع بالتالي إلى إهمال ضرورة العمل على استيعاب وتمثل الجوانب التقنية والعلمية والمعرفية الضرورية للبقاء.

من الضروري أن نتفهم أن الأمركة ليست نتيجة للعولمة، كما أن عملية التوسع الرأسمالي ليست من منتجات العولمة، ولكن بالمقابل فإن أمريكا هي أحد الأركان الرئيسة للعولمة، وذلك بسبب أرجحية مساهمتها في الإنتاج المادي والثقافي والعلمي الذي يملأ العالم، وسيملؤه في المستقبل أكثر بفضل ثورة المعلومات المستمرة.

أما الرأي الذي لا يرى في العولمة إلا فرصة للتحرر والحرية وحسب، أي فرصة للتخلص من الاستبداد والتخلف وفرصة لرفع الإنتاج العالمي والفوائض المالية، فإنه رأي واهم أيضاً لأنه ينظر لهذه الفرصة وكأنها محققة في المستقبل وبشكل أكيد.

هذه الفرصة للتحرر والحرية موجودة، لكنها ليست عفوية أو تلقائية، أي أن هذه الفرصة لن تتحقق بمعزل عن دور الذات الواعي والفاعل، الذات التي تتوجه نحو بلورة استراتيجية يمكنها تحويل هذه الفرصة إلى حقيقة واقعية.

إن الرأي الذي لا يرى في العولمة إلا استراتيجية أميركية للهيمنة على العالم يبني موقفه من العولمة على أساس الصد والرفض، والرأي الذي يرى في العولمة فرصة للتحرر وتثويرًا للإنتاج المادي يبني موقفه منها على أساس من الانخراط السلبي بدون رؤية متكاملة أو مشروع خاص.

نقول هنا: إن احتواء العولمة لمشروع هيمنة أمريكية لا يبرر رفضها أو البقاء خارجها، فهذه ليست أول مرة يعرف فيها العالم عصر الهيمنة الدولية. الثورة الصناعية مثلا حملت

معها مشروع هيمنة، لكن هذا لم يمنع الدول المتخلفة من الاستفادة من إيجابياتها ومن وضع مشاريع وطنية تستفيد من هذه الثورة.

إن رفض العولمة (الكلامي بالطبع) والاعتقاد بأن هذا الرفض يقود إلى مقاومتها وصد هيمنتها على مجتمعنا، إنما يقود في الواقع إلى التشجيع على الاستقالة السياسية من العالم وتعزيز وتعميق الهيمنة بالضرورة.

إن احتواء العولمة على مشروع هيمنة أمريكية لا يلغي فوائد الانخراط فيها، والفرص الإيجابية التي تحملها، كما أن البقاء بعيداً عن العولمة لا يعني أننا لا نخضع لقوانينها أو تأثيراتها، لكنه يعني تحمل عواقبها ونتائجها السلبية من دون الاستفادة من نتائجها الإيجابية.

المستقبل سيحمل معه بالضرورة إمكانية بقاء بعض المجتمعات خارج العولمة الفاعلة، أي بقائها على هامش عالم العولمة، لكن هذا لا يعني أن هذه المجتمعات لا تخضع لتأثير العولمة وعواقبها السلبية.

ثمة موقف رافض للعولمة يطرح إمكانية قيادة «عالمثالثية» (على شاكلة مؤتمر باندونغ) لعملية الخروج من نظام العولمة، أي إمكانية تشكيل قطب عالمثالثي مضاد ومناقض لعالم العولمة والانتقال نحو عالم خالٍ من آثار الهيمنة.

في الواقع اليوم لسنا حيال اختيار حر بين نظام هيمنة ونظام استقلالي تحرري، فضلا على أنه لا توجد في الواقع إمكانيات لتجسيد وتكوين مثل هذا القطب المضاد والمناقض لعالم الهيمنة، هذا إذا لم نجزم بفشل المشاريع السابقة التي استندت للمنطق ذاته، إن كان على صعيد تشكيل قطب عالمثالثي أو على صعيد تشكيل قطب اشتراكي من خارج الظاهرة الرأسمالية ومضاد لها، فالتناقضات لا تنمو إلا بالتدريج ومن داخل الظاهرة وليس بالتخارج معها، حيث إن النقيضين الاجتماعيين الجدليين لا بد أن يكونا في عالم واحد ويرتبطان ببعض القواسم المشتركة.

إن منطق الرفض إزاء ظاهرة العولمة وتوهم إقامة بديل سلبي مضاد بشكل مطلق للعولمة هو منطق واهم، فالدخول في العولمة وتقنياتها وحقولها وميادينها هو أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد أن يبقى في دائرة المجتمعات التاريخية، ولا يريد أن ينسحب من الفعالية الدولية المشتركة وينعزل ويعيش في عالمه الخاص. من الضروري أن نتفهم آليات الهيمنة الجديدة وأن نسعى بكل الإمكانيات إلى تعديل وتغيير أثرها علينا، وإبراز إمكانية مقاومة الهيمنة وشروطها من داخل العولمة ذاتها لتفكيك آليات الهيمنة والحد منها.

إن رفض العرب للعولمة اعتقادا منهم أن هذا الرفض سيبقي على حظوظ أكبر للاحتفاظ بمواقعهم في المجتمع الدولي هو اعتقاد واهم، لأن العكس سيحدث، أي الاستبعاد المتزايد من الدورة الاقتصادية الدولية ومن صيرورة التغيير العالمي والإفقار المتزايد والانهيارات الشاملة.

هل المخرج يعني الانخراط في العولمة والتسليم بها بدون مرتكزات ذاتية، أو بلورة استراتيجية ما إزاءها ؟

ثمة منطقان: منطق الانخراط السلبي في العولمة الذي يستند إلى طابع قدري أو تسليمي، ولا يرى أي دور ممكن للذات في تحسين الشروط وتغيير بعض السياسات والحصول على بعض المكاسب الإيجابية وتنحية بعض السلبيات. المنطق الآخر هو منطق التمني والرغبة الذي يأمل أن تؤدي العولمة لإنقاذنا بفعل آلياتها وحسب من الاستبداد والتخلف والفقر.

إن الإشارة إلى خطر الانقطاع عن العولمة لا يعني أن للانخراط فيها بالضرورة نتائج إيجابية مضمونة، إذ لا بد من توافر دور للذات القادرة على استثمار إيجابيات العولمة. هذا يعني أن الانخراط في العولمة دون بلورة استراتيجية ذاتية، لا قيمة له، وهو ينسجم تماما مع منطق الرفض ولا يفترق عنه. هنا يأتي المخرج الوحيد: أي الدخول الفاعل في العولمة من منطق الصراع من داخلها في سبيل تحسين وتعديل موازين القوى المتحكمة بها، وتحسين فرص السيطرة على جزء من آلياتها، وبالتالي الحد من الهيمنة الأمريكية فيها، وليس القفز فوقها، أو التسليم لها.

إن التحكم بالقرار العالمي في ظل العولمة يرتبط بتطوير المهارات التقنية والإدارية والتكنولوجية، سواء تعلق الأمر بشبكات الاقتصاد والمال، أو بالشبكات السياسية، أو بشبكة المعلومات والإعلام والاتصالات. وبالتالي فإن اكتساب التقنية الحديثة والمعلوماتية يشكل هدفاً رئيساً لكل قوة اقتصادية متفاعلة مع المنظومة العالمية، وغير ذلك يعني العيش على هامش المجتمع العالمي. بكلمة أخرى إن الأخذ بتقنيات العولمة شرط رئيسى للدفاع عن البقاء وضمان القدرة الاقتصادية والثقافية، وغير ذلك يعني الإهمال والتخلي عن جزء أساسي من آليات الاحتفاظ بالفاعلية التاريخية والمقدرة على الاستمرار، لكن الاستفادة من هذه التقنية غير ممكنة دون وجود استراتيجية ذاتية مبلورة، وهنا تأتي مهمة دول المنطقة في توفير الشروط التي تسمح بتفتح الإمكانات للتأثير على الطابع التقني للعولمة وتحقيق منتجات تقنية وعلمية جديدة من جهة، وبلورة استراتيجية ذاتية وخصوصية تسعى إلى وضع التقدم الموضوعي في خدمة أهداف التنمية المحلية، وصولاً إلى تنمية محلية مستديمة وقابضة على مرتكزات العولمة.

٣) القومية والاشتراكية في إطار العولمة

إن الاستراتيجية العربية إزاء العولمة، والتي تضع هدفها بالتنمية المحلية المستديمة والقابضة على مرتكزات العولمة في المجال التقني والعلمي، لابدّ لها من توفير الشروط اللازمة لتحقيق هذا الهدف والتي تشكل «الديمقراطية السياسية» بكل مستلزماتها وأركانها الشرط اللازم لها في كل بلد عربي، لكنه بالطبع شرط غير كافٍ، وتأتي كفايته عبر خلق سوق اقتصادية عربية جديدة بآليات حديثة.

هنا يكتسب العمل القومي مشروعيته وضرورته، إذ إن دخول أمة موحدة في إطار العولمة (أو على أقل تقدير درجة ما من الاتساق بين أركانها وأجزائها) له حظوظه الأكبر في تعديل الموازين والحد من الهيمنة في إطار العولمة.

العولمة كما قلنا هي الدينامية المحركة الرئيسة في العالم اليوم، رغم أنها لم تحقق بعد أهدافها كاملة، لكن الواضح أن سيرورتها تتجه نحو مرحلة جديدة في التنظيم الاجتماعي والإنساني ومختلفة عن مرحلة الدولة القومية، وهذا لا يعني انتفاء دور الدولة القومية، إذ إنها ما زالت قائمة وتلعب دوراً رئيساً في الشئون الدولية وفي رسم صيرورة العولمة أيضاً، والواضح أنها ستظل تلعب هذا الدور إلى أمد بعيد، فالعوائق أمام الدمج والتوحيد الجغرافي والسياسي للمجتمعات الإنسانية ما زالت كبيرة ومتعددة، فضلاً على أن الخصائص التاريخية لهذه المجتمعات ستظل حاضرة بقوة في رسم السياسات العالمية وتحديد مسارات العولمة النهائية.

أما بالنسبة للأهداف التي وضعتها البشرية لنفسها، والمتمثلة بالمجتمع الاشتراكي كبديل للمجتمع الرأسمالي، فإنها أهداف مشروعة. الاشتراكية كفكرة، كبعد اجتماعي، كحلم بشري في العدالة، لم تنته، بل ستظل البشرية تبحث عن الطرق الموصلة لهذا الحلم، لكن بالطبع بتصورات جديدة وآليات مختلفة. الاشتراكية اليوم بحاجة لإعادة صياغة وبناء من داخل إطار العولمة وليس بالتخارج معها، وما يمكن تحديده بدقة اليوم هو فقط مطالب محددة في العدالة الاجتماعية، أما الاشتراكية كنظام عالمي بديل للنظام الرأسمالي، لا يمكن بلورتها دون العمل تحت سقف العولمة ذاتها، ودون أن تتحدد معالم هذه العولمة وحدودها ومرتكزاتها على مستوى العالم. العولمة الرأسمالية بآلياتها المعروفة هي التي تفتح المجال لعولمة أخرى بديلة، لأنها رغم كل أشكال الهيمنة فيها تحتوي داخلها على آليات تجاوزها.

يرتبط بالمفهوم الاشتراكي إعادة النظر بدور الدولة والقطاع العام الحكومي، خاصة في دول العالم الثالث التي تبنت الخيار الاشتراكي فيما مضى. إذ إن هيمنة الدولة على مجمل الفعاليات الاقتصادية في المجتمع قد قادت إلى أزمات اقتصادية متعددة، وإلى فشل عملية

التنمية والنهوض الاقتصادي، فضلاً على الفساد والإفساد. لذلك تبرز اليوم ضرورة الحد من هذه الهيمنة وتحديد دورها بالتخطيط العام والإشرافي على البنية الاقتصادية، مثلما تبرز ضرورة إصلاح القطاع العام أو الحكومي، وتحديد المجالات الاقتصادية التي عليه أن يستثمر فيها والمجالات التي عليه أن يبتعد عنها.

إن الدولة سوف تظل إلى أمد بعيد من مرتكزات عمليات النهوض الاقتصادي، فلا يجوز القفز إلى المراحل الأخيرة والأهداف النهائية التي تطمح إليها العولمة، واعتبار أن العولمة بكامل مفاصلها وأركانها وأسسها قد تحققت، فدور الدولة والقطاع العام مازال قائماً حتى في ظل البلدان الرأسمالية الكبرى، خاصة في ميادين الاقتصاد الرئيسة ومجال الخدمات والضمانات الاجتماعية.

٥) ثقافة العولمة والثقافات المحلية

ثمة مفاهيم أخرى درجت في ثقافتنا السياسية على علاقة وثيقة بمسار العولمة وبالعلاقة مع الآخر، كمسألة الغزو الثقافي وتهديد الهويات الوطنية والقومية، وطرح مفهوم «حوار الحضارات وتفاعلها» كمقابل لمفهوم «صراع الحضارات». بعض هذه المفاهيم لا يمتلك أي فعل سياسي محرك سلبا أو إيجابا، كمفهوم «حوار الحضارات» فكل الكتابات العربية حول هذا الموضوع لم يكن لها أي رصيد واقعي، والأسباب معروفة، فمن جانب لا يوجد قوى تسند هذه الفكرة، ومن جانب آخر بقيت طريقة التعاطي مع الفكرة في حدود الأيديولوجيا والأخلاق. في حين ما كتبه صموئيل هنتغتون عن صراع الحضارات هو ما حدث على أرض الواقع ومازال يحدث، لأنه كتب بدلالة السياسة والتاريخ والواقع.

أولاً: نقول إن أي تهديد أو إلغاء للهويات الجماعية لا ينجم بالتأكيد عن توسع دائرة التفاعل والتشارك والتثاقف بين الثقافات، إنما ينجم عن غياب استراتيجيات فاعلة للمجتمعات الأقل تطوراً وللثقافات التي تحملها من أجل الاستفادة من حالة التفاعل الثقافي التي ترسيها العولمة بشكل موضوعي. وبالتالي، فإن الطرح الذي لا يرى في العولمة إلا محاولة لتعميم النموذج الأمريكي في الحياة، إنما يعكس مخاوف الجماعات الضعيفة أو العاجزة من المستقبل أكثر مما يساعد في الكشف عن تغيير الشروط غير المتكافئة التي يحصل فيها هذا التفاعل.

ثانياً: لن يكون لثقافة المجتمعات الضعيفة أي دور أو مستقبل فعلي، إلا إذا أدرك حاملوها طبيعة هذا النمط الجديد من السيطرة الثقافية وآلياته، وقاموا ببلورة الاستراتيجيات المناسبة التي تسمح لثقافتهم القيام بدور فاعل على مستوى المشاركة الإبداعية العالمية، وليس مجرد الإبقاء على الهوية الثقافية الخاصة بدون أي فعالية أو تأثير عالمي، ودون إعادة

بناء سمة العالمية أو الكونية في الهوية الثقافية المحلية، وذلك ضد كل خصوصية منغلقة على نفسها.

وثالثاً: إن الثقافات على مر التاريخ قد وُجدت في حقل تفاعل وتأثير متبادل، وقد تحددت بينها على الدوام علاقات هيمنة وخضوع على درجات متباينة ومتفاوتة، بحسب عوامل متعددة منها القوة الاقتصادية والعسكرية، ومنها ما يتعلق بميادين الإبداع والثقافة، وبالتالي قد تكون العلاقة استلابية تجاه الثقافة الأقوى والمسيطرة، وتؤدي إلى سحق ثقافة المجتمعات الضعيفة، وقد تكون الهيمنة جزئية في أحد الحقول فقط كالمجال العلمي والتقني.

ورابعاً: إن السيطرة المادية (أي الاقتصادية والعسكرية والسياسية) هي العامل الحاسم في السيطرة الثقافية، أي أن هذه الثقافة السائدة أو المسيطرة لا تسود بالضرورة بسبب تفوقها القيمي والأخلاقي والإنساني على غيرها من الثقافات، إنما بسبب حملها من قبل المجموعات البشرية المتفوقة أو المسيطرة مادياً، ثم تأتي العوامل الأخرى لتلعب دوراً إضافياً في السيطرة الثقافية، كقدرة هذه الثقافة أو تلك على التجدد والإبداع المتواصل.

وخامساً: من الممكن بلورة استراتيجيات فعالة للحد من السيطرة الثقافية، أو الالتفاف عليها بطريقة تسمح لثقافة البلدان الأضعف الاستمرار والمشاركة في الإبداعات الحضارية، كما هو الحال بالنسبة للثقافات الأوربية في مواجهة الثقافة الأمريكية، لكن في حال غياب هذه الاستراتجيات الفعالة يصبح خطر الانسحاق والاستلاب والتماهي قائماً. هذا يعني أن السيطرة الثقافية الأمريكية لن تكون كلية وثابتة، فدرجتها تتبع شكل المجتمعات المتعاملة معها من جهة، وتتبع تغير موازين القوى المادية داخل إطار العولمة من جهة ثانية. وهذا التغير عندما يكون لصالح المجتمعات الضعيفة سوف يتيح لها إعادة بناء ثقافتها وهويتها الخاصة على أسس ومرتكزات جديدة تمكنها من الفعل والتأثير والحد من الهيمنة.

وسادساً: لا يمكن إلا أن نرى أن ثمة خطأً واضحاً لنشوء ثقافة عالمية، بحكم المتغيرات الهائلة في السياسة والعلوم والاقتصاد والتكنولوجيا، والتي تتناول جميع المستويات، أي القيم والسلوكيات وأنماط التفكير، وهذا أمر موضوعي لا يمكن لنا إلا التسليم به.

وسابعاً: إن أشكال الصراع بين الثقافات المحلية والثقافة الأقوى تتخذ أشكالاً متعددة، فإما أن تأخذ شكل التماهي بالثقافة القوية والاستلاب تجاهها والتسليم بها من دون شخصية ولا برنامج ولا مشاركة إيجابية، وإما أن تأخذ شكل الانغلاق على الذات وإعادة إنتاج ثقافة ماضوية ذات طابع هيمني رافض ومحتج على ثقافة العولمة وحسب. ويبقى التوجه الثالث الذي يشكل المخرج الحقيقي المأمول، أي المشاركة الإيجابية في التفاعل الثقافي من خلال رؤية واضحة وبرامج وهويات قابلة للتجدد ومترافقة مع تعزيز المواقع المادية في

إطار العولمة.

أسئلة العولمة هي ذات الأسئلة في الجوهر التي طرحت في عصر النهضة العربية لدى تعرفنا بالكائن الجديد آنذاك، أي «الغرب المتفوق»، والتي كوّنا حولها إجابات ترتكز إلى عقد النقص وفقدان الثقة بالذات، فاستبد بنا تارة هوس الدفاع عن الذات، فبقينا كما نحن سعداء بجهلنا وتخلفنا، وتارة أخرى دوخنا الغرب بسحره وثقافته وعلمه حتى ذبنا فيه وفقدنا ملامحنا وهويتنا ولم ندرك عيوبنا ومشاكلنا.

إن الدفاع عن هويتنا لا يتحقق من خلال الحفاظ عليها كما هي، أي عن هوية الماضي، ولكن من خلال إعادة بنائها من أفق المستقبل، وفي إطار العولمة والثورة العلمية التكنولوجية، أي من خلال بناء العالمية فيها، والانتقال من حالتي الرفض والاستلاب المعيقتين لنمو هذه الهوية وتطورها، والتوجه نحو المشاركة الإيجابية في العالمية، والعمل مع القوى الأخرى، قوى المجتمع المدني العالمي، على تفكيك السيطرة الثقافية الأحادية، وإعادة بناء العالمية من أفق التعددية الثقافية الكونية، وفي إطار الاحترام والتعاون والتفاعل المثري.

إنه صراع مزدوج، صراع ضد السيطرة والهيمنة الخارجية في إطار العولمة، وصراع ضد ضعف الذات وعجزها وقصورها وعيوبها، صراع مزدوج يتجاوز الاستسلام للآليات الرافضة والدفاعية التي تقودنا نحو صراع خاسر، مثلما يتجاوز ردود الفعل السلبية والتنكر للذات ولدورها.

٥) إشكالية الداخل والخارج في الممارسة السياسية

أ- المنهج والخطاب السائدان سياسياً

غني عن القول إن الخطأ السياسي أمر شائع، ويمكن تجاوزه في الممارسة السياسية، أما النهج السياسي الخاطئ فهو المصيبة أو المشكلة التي تولد على الدوام الأخطاء السياسية. للأسف، هذا النهج هو السائد في الثقافة السياسية لمختلف التيارات والقوى السياسية، وهو المسيطر في كل مقاربة أو تناول لإشكالية العلاقة بين الداخل والخارج.

السائد في تناول القضايا السياسية هو «التعميم والمواقف العامة» و«الشلف» و«الأحكام العامة والسهلة والمطلقة» و«الشعارات الأيديولوجية» و«العواطف الوطنية»، بينما يغيب «التدقيق في المستويات والمواقف»، و«معرفة الفوارق الطفيفة بين الأشياء والمواقف والسياسات»، و«قراءة الواقع كما هو بمعزل عن الرغبات والأماني والأهداف». ما هو سائد ينشد راحة الضمير وعدم التعب وتأكيد سلامة الأيديولوجية وبناء مواقف شعبوية

قادرة على التجييش والتحشيد.

تتكشف آليات النهج السائد في الممارسة السياسية لدى بناء الموقف إزاء الخارج، فهذه الآليات ثابتة لا تتغير، والخارج هو الخارج لا يتغير ولا يتحول. الموقف السياسي إزاءه ثابت في كل اللحظات السياسية، ومشحون بهواجس الخوف والشك والعجز والنقص. الخارج عدو مطلق، وكل تصرف أو سلوك يصدر عنه، لا يهدف منه إلا إلى سحقنا والقضاء علينا، وتحويلنا هباء منثوراً.

هذه المواقف والآليات تفتقد المرونة السياسية، ولا تعرف مصطلح التكتيك السياسي، ولا كيفية خدمة الأهداف الاستراتيجية العريضة سياسياً، مما يحول الاستراتيجية والأهداف عموماً إلى حالة بليدة غير منتجة أو مثمرة على أرض الواقع. وهذا ليس غريباً، فالمنطقة العربية فقيرة بالسياسيين، أي بالمفكرين السياسيين، أولئك الذين يحللون ما يجري على أرض الواقع، ويبدعون في خلق الاستراتيجيات الملائمة، وصوغ التكتيتات المنتجة التي تحول الاستراتيجيا إلى واقع معاش. المتوافر هم كتاب الأيديولوجيا أو رجال الشعارات.

الشعارات السياسية الدارجة التي تملأ الساحة السياسية صراخاً وعويلاً، تتلخص في طرح أهداف سياسية حارة في ظل واقع بائس ومحاصر، فالوحدة العربية أمر راهن، والديمقراطية يمكن أن تكون مؤجلة لصالح التعبئة العامة الضرورية لمقاومة المخططات الإمبريالية والصهيونية، و»الوطن في خطر»، وهذا يتطلب تكاتف جهود السلطة والمعارضة، من أجل حل التناقض الرئيسي في اللحظة الراهنة مع الإمبريالية العالمية والخطر الخارجي، وفلسطين هي قضيتنا المركزية، وما عداها ممكن بعد رحيل إسرائيل أو القضاء عليها، ولذلك من الضروري دعم المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح، والدعوة إلى «تعميم ثقافة الاستشهاد»، هذا الشعار الذي يستند إلى مخزون تراثي هائل، تحول بنتيجته البشر إلى مجرد دعاة للموت من أجل الموت. ومن الضروري أيضا جمع التواقيع على «مواثيق شرف» تؤكد عدم التفريط بالحقوق الفلسطينية، ولا بد أيضا من وضع اسم «إسرائيل» دائماً وأبداً بين قوسين، لأن هذين القوسين، ربما في اعتقاد البعض، هما اللذان سيلجمان إسرائيل عن التوسع، أو سيبقيانها على قائمة الدول غير الموجودة أو غير المعترف بها. بل لا بد أيضا من توسيع آليات محاصرة الخارج وإنهاكه عبر دعم ما يسمى «المقاومة العراقية» بشتى الوسائل الممكنة، فالأساس هو طرد الاحتلال، وبعدها لكل حادث حديث.

جميع الأهداف المطروحة فهمت بمعزل عن الديمقراطية. فالوحدة العربية ما هي إلا

تجميع لأجزاء متناثرة، نتذكر معها قصة ذلك الرجل الذي أعطى أولاده عيدان ثقاب مفردة فكسروها، ثم أعطاهم إياها مجتمعة فعجزوا عن كسرها. المفهوم السائد للوحدة هو الفهم الميكانيكي، والنظرية السائدة في الفعل الوحدوي هي نظرية نديم البيطار في الانتقال من التجزئة إلى الوحدة التي تتطلب ثلاثة عوامل لتحقيقها، أولها الإقليم – القاعدة، وثانيها الشخصية الكاريزمية التي تستولي على قلوب الجماهير وتبهرهم بسحرها وذكائها وقدراتها، وثالثها الخطر الخارجي، أما اتجاه التقدم، أي الديمقراطية، فهو غير موجود في الفهم الوحدوي السائد. نحن نريد الوحدة ليس من أجلنا، بل من أجل تشكيل القوة اللازمة لمواجهة الخارج. الديمقراطية وحقوق الإنسان لا وجود أو أثر لهما، وحتى لو ذكرت، كما هو حاصل في جميع برامجنا السياسية، فهي لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال إعداد مائدة وفيرة بالمصطلحات الحديثة، ولما تتحول بعد إلى منطلق وأساس، وإلى منهج للرؤية السياسية. عندما ننظر إلى جميع قضايانا ومشاكلنا السياسية (فلسطين، لبنان، العراق، الوحدة العربية، النظام الاقتصادي المطلوب، إسرائيل، مشكلتنا مع أمريكا...) من زاوية أو منظار الديمقراطية وحقوق الإنسان سوف تختلف رؤيتنا.

في فهمنا للوحدة وقضية فلسطين نستحضر دائما خطر الخارج، ونعيش حالة الأمة/ الضحية، الأمة المطعونة، الأمة التي كذب عليها الآخرون وأخلفوا وعودهم معها وغدروا بها، لذلك يكون استنفارنا ضد الخارج غرائزيا، ويكون صراعنا معه صراعا على البقاء، وليس صراعا سياسيا.

البعض من دعاة الفكر القومي التقليدي فرح عندما اجتاح صدام حسين الكويت ظناً منه أن صيرورة الوحدة العربية قد بدأت، وخاف أن يوجه انتقاداً أو استنكاراً لفعل الاجتياح خوفاً من أن تحسب في الخندق الآخر، أي في خندق الولايات المتحدة. الغريب أن القوى السياسية في كل مرة تمر فيه بلحظة سياسية شبيهة تقف في الخندق الخطأ. هذا لا يعني الوقوف في خندق الولايات المتحدة، بل يعني الوقوف في خندق المواقف والسياسات الصائبة انطلاقاً من المصلحة الوطنية (أو القومية)، ولا يهم عندها إن كان ثمة تقاطع بين هذا الخندق وخندق الولايات المتحدة.

تلك هي أهم منطلقات ومواقف الحركة السياسية في سوريا، وفي الساحة السياسية العربية عموماً، وهي في معظمها ثابتة منذ نصف قرن تقريباً، على الرغم من التغيرات النوعية التي شهدها العالم، وعلى الرغم من أن الواقع اليوم لا يستجيب لأي منها. أسئلة عديدة تطرح هنا، أولها: هل خدم وضع هذه الشعارات والتوجهات على أجندة عمل الحركة السياسية القضايا التي قامت أو رفعت من أجلها ؟، وهل خدمت تجارب جميع حركات التحرر العربية، وحركات الاستقلال، قضايانا المصيرية وأهدافنا المرفوعة منذ

نصف قرن، وهل وصلت بنا إلى وطن حر ومواطن حر وسعيد ؟

التوهان السياسي موجود، وإنتاج الأخطاء مستمر إلى ما لا نهاية: بعض الشعارات المطروحة في السوق السياسية تهدف إلى تحقيق أكبر حالة من التحشيد، ولذلك العنصر الدافع الرئيسي لتبني هذه الشعارات من قبل قوى سياسية عديدة هو مزاج الناس. السؤال هنا إذا كان حزب ما يبني سياساته انطلاقاً من مزاج الناس فما هي ضرورة وجوده كحزب سياسي ؟ إذا كان الحزب السياسي ينطلق من الحدس والمباشر والظاهر كما هو حال المزاج السائد، فأي معنى أو دور يبقى لوجوده ؟ إذا لم يكن الحزب السياسي رافعة لوعي الناس، وسبيلاً لتطوير مداركهم وتفاعلهم مع الأحداث السياسية، فما هي الوظائف السياسية والمجتمعية المتبقية لهذا الحزب ؟

بعض قضايانا المحقة (الوحدة العربية، تحرير فلسطين) لا يمكن خدمتها برفع شعارات تطبيقها في لحظة انكسار سياسي معمم، فهذا لن يزيد الحركة السياسية، والبشر عموماً، إلا إحباطاً وانتكاساً، فالعواطف والرغبات لا مكان لهما في عالم السياسة، وعلينا ألا نعتقد أن ثمة فائدة يمكن أن تكون في تكرار الحديث عن الوحدة وفلسطين، وفي التأكيد على التزامنا بهذه القضايا، فالعبرة ليست في الكلمات، بل في إمكانيات التحقيق الواقعية.

التقييم العام والأحكام الإجمالية لا يؤثران في الواقع السياسي، ويؤديان إلى بلادة سياسية، وفقدان القدرة على التعامل مع الفوارق الطفيفة في سياسات الدول، وبالتالي التأثير فيها. أمريكا قارة مليئة بأنواع وفئات مختلفة من البشر، وبتيارات سياسية متعددة، وبقوى مجتمع مدني غاية في التنوع والاهتمامات والتصورات المختلفة، ودون التعامل مع هذه الحقائق لن يكون بالإمكان تغيير سياسات الآخرين إزاءنا.

دون تغيير فهمنا السياسي سيبقى الخطاب السياسي، كما هو شائع، خطاباً ذاتياً، لا يقتنع به، ولا يسمع به، إلا أصحابه. ضعف المعارضة السياسية في سوريا لا يكمن فقط في محاصرة السلطة لها على مدار ثلاثة عقود، بل أيضاً في خطابها الذي لا يستطيع أن يجمع حوله حفنة من البشر في الداخل، ولا يستطيع أن يكسب المؤيدين والمتعاطفين معه في الخارج.

الموقف الأيديولوجي والغرائزي للمعارضة السورية تجاه الخارج يقودها إلى إلغائه من حساباتها ومن خطابها، الأمر الذي يعني للعالم عموماً أن هذه المعارضة تريد بناء وطن خارج هذا العالم، ومتخارج مع العصر، وليقتصر خطابها على محاورة نفسها أو استجداء النظام، واللعب على وتر تذكيره بالأخطاء المحدقة بالبلد التي تتطلب تكاتف جهود الجميع. لكن ينبغي الانتباه إلى أن هذا الإلغاء للخارج يقود هذا الأخير أيضاً في

المحصلة إلى إلغاء المعارضة من حساباته، ولتبقى السياسة الخارجية بالتالي حكراً على السلطة، ولتصبح المعادلة السياسية الفاعلة هي بين النظام الحاكم والخارج وحسب، وليبقى الوطن لعبة بيد الطرفين في حالة غير مضمونة العواقب. تعفف المعارضة عن الحوار مع الخارج بمستوياته المتعددة، يشير إلى خوفها الدائم من اتهامها بالعمالة من قبل السلطة التي تخضع معارضيها على الدوام لابتزاز معنوي يتجسد في إنهاكهم بضرورة إثبات وطنيتهم على الدوام أمام السلطات «الوطنية». لا أحد يقول مثلاً لزعيم حزب معارض في فرنسا عندما يزور بلداً معيناً، كأمريكا أو بريطانيا، ليشرح رؤاه وتصوراته، بأنه عميل لهذا البلد أو ذاك. ويعكس هذا التعفف أيضاً حالة من عدم الثقة بالذات في حال جرى هذا الحوار. لا يعني مجرد الحوار مع الخارج أننا أصبحنا ندور في فلكه، وأننا سنسير في طريقه ونسلم له مصائرنا وحياتنا، بل على العكس قد يكون بداية لكف يده عنا. شأن المعارضة في التعامل مع الخارج كتلك المرأة التي تخاف على بكارتها من كلمة غزل أو لمسة يد.

رضيت المعارضة، أو بعض أطيافها، بشكل مباشر أو غير مباشر، التحول إلى أحد أركان استمرار الاستبداد، فالسلطة تستثمر خطاب المعارضة وتوجهاتها إلى أبعد حد، خاصة عندما تقول للخارج إنها أفضل الموجود، وأن البدائل الممكنة أو المتاحة أكثر راديكالية منها.

الوطن في خطر. هكذا تطرح السلطة، وهكذا تطرح المعارضة. السلطة تقول تبعاً لذلك بضرورة الصمت وكم الأفواه، لأن صوت المعارضة المرفوع يخدم في تشجيع الخارج على القدوم إلينا وانتهاك سيادتنا الوطنية. المعارضة تقبل أحياناً وتصمت قانعة بأن التناقض الرئيسي هو مع الإمبريالية والاستعمار، أو تذهب نحو مطالبة السلطة بضرورة تكاتف الجهود لدرء الخطر الخارجي.

تعفف المعارضة يبدو، في كثير من الأحيان، غير صادق في العمق، فالقوى المعارضة التي تطالب دائماً بالتأكيد على عدم الاستقواء بالخارج، تنتعش وتتنفس الصعداء وترفع صوتها في كنف الضغوط الخارجية، وتقتات من نعمها. هذا لا يخدش وطنية المعارضة، لكن المعيب هو في الخطاب المعلن الذي تتعامل من خلاله المعارضة مع تلك الضغوط، عبر التأكيد على رفض كل ما يصدر عن الخارج، حتى شعاراته حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ بدل تأكيد المطالب الخاصة بهذه الشعارات، يجري مواجهتها بمخزون الشعارات المعتادة، أي تلك المنادية بتحرير فلسطين ودحر الإمبريالية، ولتصب هذه اللحظة السياسية في المحصلة في طاحونة النظام، واستمرار الاستبداد.

ب- النظم الحاكمة وتعاطيها السياسي مع الإشكالية

أصبحت سياسات النظم العربية معروفة للعامة والخاصة، فمن الثوابت الواضحة سعيها الدائم إلى تأجيل وصول الأزمات الداخلية إلى حدود انفجارية، والوسائل متعددة في هذه السياسة، منها اللعب بأوراق إقليمية خارجية، الأمر الذي يسمح لها من جهة بالمناورة مع الخارج، وإجراء المقايضات اللازمة لكف يده عن التدخل في الشأن الداخلي، ومن جهة ثانية قطع الطريق على الداخل الذي يطلب منه تقدير وضع النظام و»الظروف الدقيقة» الإقليمية والدولية المحيطة بالبلد، وتأجيل الاستحقاقات الداخلية.

لكن الجديد هو نهاية السياسات المبنية على المقايضة مع الخارج، وحتى لو قبل هذا الأخير في لحظة من اللحظات ببعض المقايضة، فهو قبول مؤقت، فالخارج أصبحت مشاريعه أكبر من إدارة الأزمات، ولترتكز أساساً اليوم على إعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحه. هذا الجديد في المحصلة جعل الأنظمة الحاكمة وجها لوجه مع الأزمات الداخلية التي راكمتها وغذتها بفعل سياساتها غير العقلانية على مدار عقود. عندما طرحت الولايات المتحدة مشروعها «الإصلاحي» للمنطقة كان رد فعل الأنظمة العربية هزيلاً: «الإصلاح يجب أن يكون من الداخل»، بمعنى أن هذه الأنظمة التي لم تخرج منها، طوال نصف قرن، كلمة واحدة تشير إلى «الإصلاح»، أرغمت عملياً على طرحه، أما من حيث طبيعة الرد فإنه مفهوم، أي ستقوم به الأنظمة بما يتوافق مع ظروفها ومصالحها.

من الثوابت أيضاً اتهام النظم الحاكمة لمعارضيها بالعمالة للخارج والخيانة الوطنية. «العميل» في عرف هذه النظم، كما هو معروف، هو كل من يحاول الخروج على النسق الشمولي وشرعة الاستبداد، ولذلك هي لا تتورع عن توجيه التهم بالعمالة لمثقفي البلد ولأحزاب سياسية معارضة، بل ولمجموعات بشرية واسعة، كالأقليات القومية أو بعض الطوائف.

على العموم هذه الاتهامات معروفة ومألوفة في تاريخنا، إذ كانت السلطات القائمة تتهم معارضيها على الدوام، بهدف حرقهم وإعدامهم اجتماعيا وسياسيا، بإحدى التهم الثلاث، فإما يتهمون بالعمالة للخارج، أو بالإلحاد، أو يتهمون في أخلاقهم الاجتماعية، وذلك لأنها تدرك أن هذه التهم قادرة على استنفار الغرائز البدوية والدينية للبشر ضدهم.

هذه الاتهامات، خاصة في ظل ضعف المعارضة، تجعل هذه الأخيرة تسير في طريق رد التهم عنها وإثبات وطنيتها بشتى السبل، سواء من حيث خطاب كيل الشتائم للخارج، والتأكيد الدائم لرفضها له جملة وتفصيلاً، سياسة وثقافة، شخوصاً ودولاً ومنظمات غير حكومية، أو من حيث الصمت عن نقد الأنظمة في اللحظات التي يشتد فيها ضغط الخارج

عليها. في المنطقة العربية عموماً تتحمل السلطات السياسية مسئولية التدخلات الفاضحة للخارج أما تيارات المعارضة على اختلاف تلاوينها فلا علاقة لها بذلك.

بدلاً من التركيز على قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، تنهك المعارضات نفسها، وتستنزف طاقتها، في إثبات وطنيتها في بلد يفتقد لأي معايير قانونية تحدد معنى الوطنية ومعنى «الخيانة الوطنية»، وأمام أنظمة حاكمة شهادتها مجروحة في هذا الأمر، وتحتاج إلى آلاف الشهادات لإثبات وطنيتها. تحتاج الأنظمة الحاكمة إلى شهادة في الحفاظ على المال العام وعدم تورطها في الفساد، وإلى شهادة في حسن إدارة موارد البلد، وشهادة في احترام القانون الوطني، أي الدستور، وشهادة في عدم استغلال المناصب الحكومية، وشهادة في الحفاظ على حياة كريمة للمواطنين، وأخرى في صون حرياتهم، وشهادة في رسم سياسات ناجحة تخدم الحفاظ على المناعة الوطنية، وغيرها من الشهادات.

بعض الأنظمة لا تفتقد الشهادات السابقة وحسب، بل أيضا لشهادات تخص عدم تحولها إلى قنوات سهلة للمصالح الخارجية، وإلى موظفين صغار عند السيد الأمريكي، وإلى حراس مخلصين للأمن القومي الأمريكي.

٦) الخروج من النفق المسدود

نحن في الحقيقة أمام حالة عجيبة: خارج يريد أن يغير ويمتلك القدرة على الفعل، ولكنه سيغير انطلاقاً من مصالحه وعلى هواه، وهذا مفهوم وطبيعي، وداخل (حكومات وقوى سياسية وشعبية) رافض لمصدر التغيير. سلطات لا تريد أن تغير أصلاً، ولكنها أرغمت على ركوب موجة التغيير، وهي تمتلك القدرة أيضا، لكن أقصى ما تريده هو إضفاء تغييرات وتحسينات جزئية وحسب، وبشكل يتوافق مع استمراريتها، بل هي تتعامل مع «مسألة التغيير» على أساس أنه بدأ، أما وتيرته «فلا بد أن تتم بما يتناسب مع ظروف كل دولة»، «ومع التحديات التي تجابهها»، و»بشكل لا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي»، أي استقرار الأنظمة. أما القوى السياسية (في الداخل والخارج) فهي عاجزة ومشتتة.

هذه الصورة تتكرر في بلدان عربية عديدة، وحصيلتها في عالم السياسة صفر.

السؤال المركزي بعد محاولة استكشافنا لهذه الإشكالية في جميع أبعادها ومستوياتها، وبعد محاولة قراءتنا للوحة السياسية بجميع مفرداتها، هو: كيف يمكن حل هذه الإشكالية وتخفيف حدتها في تشكيل الاصطفافات وفرز القوى السياسية والفئات الاجتماعية، لصالح حضور الاعتبارات الداخلية وإعادة التكوين بناء على البرامج الداخلية ورؤية الجميع

للأهداف والآليات التي تمكننا من حل الأزمات الداخلية ؟.

بمعنى آخر كيف يمكن إعادة توحيد الحقل السياسي والمجتمعي، والخروج من حالة التشظي والتمزيق الحادث بسبب هذا الحضور المكثف، الواقعي، الحقيقي للخارج في مجتمعاتنا ؟ شريطة أن يكون هذا التوحيد صحياً، لا بالاستناد إلى دوافع مرضية بفعل الشعور بالخطر الذي يمثله الخارج، وأن ينطلق هذا التوحيد من مبدأ أساسي هو وحدة التنوع ؟. هل نحلم ونحن نطرح هذه الأسئلة أو بالأحرى الرغبات ؟ ؟

هذه الرغبات تتطلب جهوداً وحوارات ضخمة وعميقة حول الفكر العربي والثقافة العربية، وهذه جميعها تحتاج إلى بيئة سياسية صحية ومناخ ديمقراطي من جهة، وتحتاج إلى وقت طويل من جهة ثانية. لكن ينبغي التأكيد على أن حل هذا الإشكال الفكري السياسي، في هذه اللحظة السياسية، لا بد أن يكون بأدوات السياسة وآلياتها بالدرجة الأولى، وليس من خلال الأيديولوجية التي لن يكون بإمكانها تقديم أي فائدة واقعية أو منتجة في خلق الحلول المناسبة.

القوى السياسية التي تمارس السياسة ممارسة أيديولوجية لا تتبدل مواقفها تبعا للحظات السياسية المختلفة، وهذا ثبات سلبي قاتل، فقد تجرنا هذه القوى إلى متاهات عديدة أو تسير بنا إلى طرق مسدودة. أما القوى السياسية التي تمارس السياسة بالاستناد إلى المعطيات الواقعية المتغيرة، فإن مواقفها السياسية تكتسي طابعا براجماتيا صحيا وطبيعيا، فعندما نكون في حالة راحة لنقاش علاقة الداخل بالخارج تختلف مواقفنا عن تلك التي نصدرها في وضع أو حالة يصبح فيها الخارج موجودا في الداخل أو على أبوابه. هذا يفترض ضرورة الاتفاق على إطار عام لمعالجة هذه الإشكالية، وبما يهدف إلى التقليل من تباينات المواقف السياسية لدى مختلف القوى والأحزاب في اللحظات السياسية المختلفة إزاء الخارج وسياساته، الأمر الذي يعفينا، فيما لو حصل، من المزيد من التشظي للحركة السياسية.

يمكن للأفكار السياسية التالية أن تسهم جزئياً في الخروج من النفق، وإعادة توحيد بعض التيارات والقوى السياسية على أسس ديمقراطية:

١- يجب على القوى السياسية المتباينة أن تتوافق على برنامج سياسي يستجيب للحظة الراهنة، وبما يحد أو يخفف من أثر الخارج وتأثيره في صياغة مستقبل أوطاننا على هواه، دون التخوف من حدوث تقاطع أو توافق بين هذا البرنامج مع ما يعلن عنه الخارج أو مع ما يريده صراحة. أي لا بد من التوصل إلى برنامج حقيقي للتغيير الديمقراطي تتقاطع عنده أوسع القوى على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية. هذا البرنامج هدفه تشكيل قطب ديمقراطي معارض واضح المعالم من حيث القوى المنضوية فيه والساعية إليه، ومن حيث تحديد عناصر التغيير الديمقراطي وعناوينه وآلياته ووسائله.

٢- وضع استراتيجيات عملية تفصيلية للسير في التغيير الديمقراطي، أي تحويل البرنامج المتفق عليه إلى خطوات سياسية تدريجية محسوبة ومرتبطة بالزمن.

٣- التعامل مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها القضية المركزية الناظمة لعمل جميع القوى والتيارات، وتأجيل الشعارات السياسية الأخرى المطروحة، على اعتبار أنه من جهة لا يمكن خدمة هذه الشعارات سياسياً في هذه المرحلة، وأنها من جهة أخرى تصب بشكل أو بآخر في خدمة استمرار الأنظمة الاستبدادية التي تدعي خدمة هذه الشعارات.

هناك شعارات عديدة تطرح في الساحة السياسية، حيث هناك بعض القوى ترى أن «مقاومة الاستبداد لها الأولوية على ما عداها»، ولذلك تنتقد القوى الأخرى التي يختلط عندها الدفاع عن الوطن بالدفاع عن الاستبداد، وهناك قوى ترى أن «مقاومة الإمبريالية والخطر الخارجي لها الأولوية»، ولا تريد أن تكون، كما يقال، كالمستجير من الرمضاء بالنار، وقوى أخرى تريد مقاومة الاستبداد والخارج معا. الحل ليس في هذه التحديدات القطعية، وإنما بوضع مبدأ عام بالاستناد لقراءة التاريخ واللوحة السياسية، ثم البحث عن آليات لخدمة هذا المبدأ سياسيا، دون النظر إلى أي ابتزاز من أي نوع، سياسيا كان أو أخلاقيا.

هذا المبدأ باعتقادي هو «قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان» في منطقتنا. أما كيفية خدمة هذه القضية فإنها تتبع اللحظة السياسية، فلكل لحظة حساباتها ومقتضياتها وإمكانياتها الواقعية. المهم والأساس هو التصرف على أساس خدمة هذه القضية الأساسية.

٤- بناء علاقة صحية مع الآخر، أي الخارج، خالية من عقد النقص والإهانة والانجراح الحضاري، وإطلاق عملية حوار مستمرة مع الخارج بجميع مستوياته وعناصره، أي الحوار مع منظماته وجمعياته وحكوماته وهيئاته الدولية وغيرها. هذا الحوار ينطلق من أسس عديدة، أولها الثقة بالذات، وثانيها عدم الخضوع للابتزاز الذي تقوم به الأنظمة الاستبدادية في هذا الإطار، وثالثها وضع أساس للحوار هو المصالح الوطنية لدول المنطقة، ورابعها قبول مبدأ الضغط الخارجي، على أن توضع له معايير عامة تنطبق على جميع دول العالم، ويكون تحت إشراف الأمم المتحدة، ومحصوراً في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. بمعنى آخر قبول مبدأ استخدام الضغوط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية المنسجمة مع مصالح شعوب المنطقة، أي تلك الضغوط المؤذية للعناصر الفاسدة في الأنظمة الحاكمة، والمتوافقة مع التوجهات الديمقراطية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وخامسها رفض مبدأ التدخل العسكري لفرض أي تغيير من أي نوع، طالما لم يتم إصلاح هيئة الأمم المتحدة، لتكون هيئة ديمقراطية قادرة على

القيام بمهامها دون الخضوع لإرادات الدول الكبرى، وهذا على ما يبدو ما زال بعيداً، وسادسها التأكيد على أن الحوار مع الخارج لا يعني استدعاء الخارج ميكانيكياً إلى منطقتنا وبلداننا، إنما يعني التأثير في هذا الخارج من منطلق مصالحنا الوطنية، وسابعها التخلي عن الشعارات السياسية المنطلقة من العداء المطلق للخارج، كشعار «عدم الاستقواء بالخارج»، الذي يعتبر شعاراً زائفاً ومضللاً من الناحية المعرفية والثقافية، ويعبر عن الكثير من الغباء السياسي. إن عدم الحوار مع الخارج بكل دوله ومؤسساته ومنظماته وهيئاته الدولية لا يطمئن النظام العالمي إزاء القوى السياسية الموجودة داخل دول المنطقة، وسيظل ينظر إليها بعين الشك والريبة. وثامنها لا بد لهذا الحوار أن يتسم بإتقانه لمنطق العصر والعالم، وأن يتوافق مع بديهياته الفكرية والسياسية والاقتصادية. هذا الحوار مع الخارج لا يعني فحسب اللقاء على طاولة للنقاش، بل يعني بالدرجة الأولى مخاطبته بلغة العصر، والتخلي عن مجمل عناصر الخطاب الذاتي الذي لا يفهمه إلا أصحابه، ولا يؤثر في الثقافات والسياسات العالمية أي تأثير، وبحيث نصبح جزءاً من العالم، ومندمجين معه، ومساهمين في الثقافة العالمية، لا خارجين عن نواميسه وقوانينه ومنطقه، وهذا يعني فيما يعني الرفض الواضح للإرهاب والفعل الإجرامي، أياً كان مصدره ومبرراته وأهدافه، فليس عدو عدوي هو صديقي دائماً، وليس كل من يقف ضد الولايات المتحدة يمكن أن يقدم خطوة إيجابية أو منافع لمشروعي الوطني الديمقراطي. وتاسعها التأكيد على الوقوف ضد عناصر الهيمنة بجميع مستوياتها العسكرية (الاحتلال) والاقتصادية، وغيرها، وعاشرها التأكيد على أهمية توسيع دائرة المجتمع المدني العالمي المندمج أو المرتبط بشبكات تتجاوز الدول والحدود، وأهمية مساهمة هذا المجتمع بقواه المحلية والعالمية على القيام بمقاومة سلمية ديمقراطية ضد عناصر الهيمنة والاستغلال والاستبداد في العالم أياً كان مصدرها ومستواها.

هذه الأفكار، سواء التي تتعلق بالمستوى الداخلي، أو تلك التي تتعلق بآليات التعامل مع الخارج، ننظر إليها بوصفها كلاً واحداً موحداً ينسجم مع منطق سياسي حديث ومفيد، وقادر على تشكيل خطاب سياسي ناضج ومنتج، ولا يمكن التعامل مع أي من مفرداتها لوحده ومعزولاً عن العناصر الأخرى دون الوقوع في الخطأ السياسي، أو في خانة سوء الفهم المقصود، أو غير المقصود.

الفصل الثامن

جدل المعارضة والسلطة .. الحوار الوطني

مقدمة: فى أهمية المراجعة والحوار الوطني

إن الأوضاع العالمية اليوم وتقلباتها وتغيراتها الصعبة، والأوضاع العربية بخاصة، والمتفجرّة في بعض البلدان العربية كالجزائر والسودان والعراق والتي تصل إلى حدود الانفجار في بلدان أخرى، أو على الأقل وصلت إلى أوضاع مأزومة ومسدودة في معظم البلدان العربية، وعلى جميع المستويات، خاصة فيما يتعلّق بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين قوى المجتمع في كل دولة عربية. .إن هذه الأوضاع تدفع بنا إلى الاقتناع بضرورة فتح حوار حقيقي وفاعل، واسع وشامل، حول الأسس التي قامت عليها الدولة العربية، وذلك لأجل إعادة ترتيب وبناء بيت الوطن الداخلي.

من سمات هذا الحوار الضروري أولاً: استناده إلى إيمان صادق بالوطن، بكل فصائله ومؤسساته وأحزابه وفعالياته المختلفة. إنه حوار من أجل الكل الاجتماعي والسياسي، وثانياً: الاعتراف بضرورة النقد، نقد جميع الأطراف والقوى والفصائل والفعاليات المؤثّرة في الدولة والمجتمع، فليس ثمة أحد بمنأى عن النقد.

ضرورة هذا النقد تتأتى من طبيعة الظروف المأزومة التي نعيشها جميعاً، ومن النتائج المزرية والمأساوية التي وصلت إليها مجتمعاتنا ودول المنطقة بأسرها. فالنتائج والوقائع خير شاهد على الفعل، لأنها تجيبنا عن سؤال أساسي لدى تعرّضنا لنقد وتقييم الفترة الماضية، هذا السؤال هو: ماذا حصدنا ؟

ماذا حصدنا؟ هذا السؤال فيه من التعرية والكشف ما لا يطيقه إلا كل صاحب عقل نير، مؤمن بالقدرة على تجاوز المحن والهزائم المتراكمة، شريطة تحويل الماضي إلى دروس

وعبر، والتحلّي بإرادة حازمة لتجاوز وتخطي الحاضر البائس.

ماذا حصدنا ؟...في هذا السؤال تتكثف كل الأسئلة التي تختصر توصيف الهزيمة والأزمة:

ماذا حصدنا، سواء أكنا في السلطة أم في المعارضة، أم في قوى أخرى بين هذه وتلك؟

هل حرّرنا الأرض التي حشدنا لعملية تحريرها كل قوى المجتمع ؟

هل ازدهر الاقتصاد بما يضمن حقاً قدرتنا على الوقوف بدون خلخلة اقتصادية أو ارتجاجات اجتماعية في القرن الجديد؟

هل تعمق التوجه القومي وتعمق دور المؤسسات القومية ؟

هل وصلنا إلى علاقة سوية بين السلطة والمواطن، بين السلطة وقوى المجتمع المختلفة؟

هل الأخلاق العامة في المجتمع تسير إلى النضج أم إلى تدهور متزايد ؟

من السهل علينا جداً التشدّق بأننا كنا في الطريق الصحيح ومازلنا، لكن الوقائع والنتائج اليوم تفقأ العين، والتاريخ لن يكون رحيماً معنا ومع ادعاءاتنا الواهمة أو المضلِّلة.

أما عن غايات هذا الحوار، فتتمثل بشكل أساسي في بناء استراتيجية داخلية لمواجهة تحديات المرحلة القاسية وتمريرها بأقل خسائر ممكنة، كي لا تكون مواجهتنا لما يحدث على صعيد خارجي-عالمي وعربي ومحلي، مواجهة عشوائية ومنفعلة بما يحدث، بل من أجل مواجهة مدروسة ورزينة، فاعلة ومؤثِّرة.

إن بناء هذه الاستراتيجية لابد أن يستند كخطوة أولى على فتح أوراقنا جميعاً، واعترافنا جميعاً بالأوضاع المأزومة التي وصلت إليها أقطارنا، واعترافنا أيضاً بمسئوليتنا جميعاً عمّا وصلنا إليه، وبالتالي اعترافنا جميعاً بالدور المطلوب من الجميع لمواجهة الأزمة والتحديات المختلفة في جميع مستوياتها.

ثالث سمات هذا الحوار، انطلاقه من الشق السياسي للأزمة أولاً، على اعتبار أن المسألة السياسية هي المحدّد الرئيسي، والنقطة الفاصلة في تطور ونمو مجتمعاتنا ودولنا العربية، فالسياسة هي المؤثر الرئيسي في جميع الفعاليات المجتمعية الأخرى.

ويجب ألا نتوهم أن أية فعالية أخرى في أي مجال كان (سواء أكان اقتصادياً أم ثقافياً أم تعليمياً...) يمكن أن تثمر بشكل إيجابي ومؤثّر ما لم تتم إعادة صياغة القضية المحورية في الدولة والمجتمع، أي القضية السياسية.

مما لاشك فيه أن المسألة السياسية في بلداننا كافة، بحاجة لإعادة نظر، عبر مقاربة بعض المفاهيم السياسية الأساسية، على ضوء التغيرات الحاصلة في الدولة والمجتمع أولاً، وعلى ضوء ازدياد الوعي الاجتماعي والخبرة المتراكمة من التجارب السابقة ثانياً، وثالثاً على ضوء الضرورة الراهنة لبناء استراتيجية شاملة لمجابهة الأزمات التي تعصف بمجتمعاتنا، سواء ما يتعلق منها بالتطورات العالمية في ميادين العلم والإنتاج والاتصالات والتكنولوجيا، أو ما يتعلّق بتغيرات موازين القوى العالمية والسياسات الدولية، أو ما يتعلّق بالتحديات الراهنة للصراع العربي الإسرائيلي ومسألة التسوية، والمشاريع التي يُراد فرضها على المنطقة العربية.

الديمقراطية السياسية ووظائف السلطة

من تلك المفاهيم التي ينبغي إعادة تأسيسها وصياغتها في الفكر والممارسة نذكر «السلطة السياسية» و«المعارضة السياسية» و«الديمقراطية السياسية» و«الحوار الوطني».... إلخ. وإن الرؤية التي أطرحها في هذه الدراسة تحاول مقاربة هذه المواضيع من جانب المشاهدة الواقعية، أكثر منها دراسة نظرية للمفاهيم.

افتقدت بلداننا، على ما يبدو، إلى تاريخ سياسي، أو تاريخ للممارسة السياسية، وما يتوافر هو تاريخ للقائمين على الحكم، أي تاريخ للسلطة الحاكمة وما يجري من توازنات وخلافات وتناحرات واتفاقات داخل السلطة الحاكمة، وما يندر وجوده هو تاريخ للعلائق السياسية بين الدولة والمواطن، أو بين السلطة والمعارضة، أو بين قوى المجتمع المختلفة، السياسية والاقتصادية والثقافية، وغير ذلك. وإن وجود بعض التيارات الدينية التي تمتلك جذراً سياسياً، أو شكّلت كتلاً سياسية في المجتمع لا يغير من الرؤية العامة لهذا التاريخ.

هذه المسألة جعلت تجذّر الممارسة السياسية الحديثة اليوم، كما نراها في مجتمعات أخرى، ضعيفاً في نسيج مجتمعاتنا العربية كافة. وهذا أحد الأسباب الرئيسة لوصول المسألة السياسية في مستوياتها المتعدّدة، الحزبية والمجتمعية والوطنية، إلى طرق مسدودة في معظم بلداننا.

لقد تشكّلت رؤى متعدّدة حول «الديمقراطية السياسية» وآليات ممارستها في المجتمع العربي، سواء من قبل السلطات السياسية أو المعارضات السياسية أومن قبل المثقفين، وفي اعتقادنا أن هذه الرؤى، على تباياتها، لم تكن متكاملة أو شاملة في نظرتها للمجتمع العربي، مما يجعلها غير مقاربة للواقع، وأقرب إلى الرؤية الذاتية أو المصلحية منها إلى الرؤية الموضوعية.

فالديمقراطيات التي تأسست في العديد من الأقطار العربية باسم «الديمقراطية الشعبية» لم تكن تعبّر كما خيّل للبعض عن خصوصية من خصوصياتنا، أو مستمدة من حاجات شعبنا، فضلاً على أنها ليست عملاً إبداعياً من قبلنا، بل هي صيغة مقتبسة عن تلك الصيغ التي أخذت بها في حقبة تاريخية سابقة الكثير من الأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية وبعض دول العالم الثالث، تلك الأنظمة التي نادت بالتحرر والتقدم والاشتراكية. أي أن «الديمقراطيات الشعبية» في المنطقة العربية لا تزيد عن أن تكون نسخة مشوّهة عن تلك النسخ بكل معوقاتها وعيوبها. من جانب آخر فإن السلطات العربية قد لجأت لهذا الشكل من الديمقراطية السياسية، لأنه يوفّر لها القدرة على التحشيد، وضبط هذا التحشيد ومراقبته، وبالتالي توجيهه بشكل دائم لإعلان الولاء الدائم للسلطة السياسية، وتلقف خطابها الأيديولوجي باستمرار، بما يضمن شرعية بقاء السلطة السياسية.

نجد كذلك أن السلطة السياسية في المجتمع العربي تخاف من الديمقراطية السياسية الحقيقية، حتى لو كانت هذه السلطة «وطنية» بامتياز وتهدف إلى تماسك الوطن ونمائه وتطوره، وذلك بسبب التخوّف الشائع من أن الديمقراطية السياسية سوف تؤدي إلى تعميم وانتشار الفوضى في المجتمع، خاصة في ظل وجود عوامل التكسّر الطائفي والقومي.

بالتالي، فإن السلطة إن لم تكن رافضة للعملية الديمقراطية، فإنها في أحسن الحالات تلجأ إلى تفصيل الديمقراطية السياسية بما ينسجم مع مصالحها الذاتية وبقائها، عبر تكوين أو فسح المجال لتكوين «ديكورات ديمقراطية»، أي تقوم بقطع الطريق أمام قيام تعددية حقيقية في المجتمع من خلال قيام تعددية سياسية شكلية. هذه الديكورات الديمقراطية فاقدة للفاعلية والتأثير، لكنها شكل من أشكال الإيهام الإعلامي- وخاصة للخارج الذي تحاول تحسين صورتها أمامه باستمرار - بوجود حالة ديمقراطية، وتقرن السلطة هذا السلوك بخطاب سياسي يرتكز إلى المبالغة في خصوصية المجتمع العربي وخصوصية التجربة الديمقراطية الملائمة لهذا المجتمع.

على العكس من ذلك، فإن المعارضة السياسية إن وجدت- فإنها تبني رؤيتها للديمقراطية السياسية في أطر نظرية سياسية حالمة، نتيجة ابتعاد هذه المعارضة عن الشارع السياسي، أو بسبب حظر الممارسة السياسية عليها من قبل السلطة، أو بسبب الرؤى الذاتية الواهمة للمعارضة حول اعتقادها بأنها ممثّلة للشارع السياسي، وأنها طليعة متقدّمة في المجتمع، أو أنها نائبة عن الناس، ويصل الأمر بها ضمنياً ودون وعي، إلى حد إلغاء البشر واحتقارهم واعتبارهم قطيعاً بحاجة إلى قيادة ورعاة.

الديمقراطية هي النقطة المفصلية في تطوير الخطاب السياسي للسلطة والمعارضة على حد سواء، وفي تنمية الوعي السياسي للناس في المجتمع. فالديمقراطية التي ينجم عنها وجود

شارع سياسي فاعل وحراك اجتماعي، هي التي ستجعل المعارضة السياسية تنظر لنفسها نظرة واقعية، وتعرف حجمها وقدرتها على التأثير، وتدرك أنها إحدى قوى الواقع، هذا الواقع المعقد والمركب الذي يحتوي العديد من القوى المؤثرة والفاعلة فيه، والتي تحدّد ماهيته ووضعيته من قوى اقتصادية ونقابية، وحتى القوى العشائرية والطائفية، وبمقدار ما تقترب هذه المعارضة من هذا الواقع المعقد والمركب وتدرك قواه وتغرس نفسها ضمنه، وتعزُز قدرتها على الاستقطاب السياسي، بمقدار ما ينضج خطابها السياسي، وتصبح إحدى القوى الأساسية المؤثرة في هذا الواقع.

إن البعد عن الشارع السياسي (المتكوّن أو القابل للتكوّن) بالنسبة لكل العاملين في الحقل الفكري السياسي (السلطة، المعارضة، المثقفون..وغيرهم) سبب رئيسي في توليد التصوّرات الخاطئة عن الديمقراطية والممارسة السياسية، إذ إن هذا البعد يساهم بشكل دائم في تعزيز رؤى ذاتية تستند إلى المصلحة الآنية الضيّقة أو إلى الرغبة والحلم أو ترتكز إلى النظرية والأيديولوجية، أكثر مما تتفاعل مع الواقع الحي المتحرك.

إن فكرة «الديمقراطية السياسية» لن تتطور ولن تتجاوز هذه الرؤى، ما لم تغتن بالتجربة والممارسة التي تضيف خصوصية التجربة مثلما تضيف واقعيتها والمقدرة على التطبيق.

«الديمقراطية السياسية» هي نتاج تراث إنساني ساهمت فيه أمم مختلفة، وهذا لا نستطيع إنكاره، وصحيح أيضاً أن لكل مجتمع من المجتمعات طريقة الديمقراطي الخاص بما ينسجم مع المرحلة الزمنية وضروراتها، ولكن أيضاً بما لا يلغي أو يتنكّر للأسس العامة للديمقراطية التي توصّل إليها تراث الإنسانية. أي يجب الجمع ما بين «التطوريّة» و«الخصوصيّة» في مسألة الديمقراطية السياسية...التطوريّة التي ترى الجانب العالمي أو الإنساني في الأمر، والخصوصية التي تتنبه إلى طبيعة كل مجتمع من المجتمعات والمرحلة التاريخية التي يمرّ بها. أي ليس هناك خصوصية تشذّ عما هو عام وإنساني، فالديمقراطية تجربة إنسانية لها أسسها العامة، لكن كيفية ممارستها وتجسيدها خاصة بكل دولة من الدول أو بكل مجتمع من المجتمعات، وبالتالي ليس علينا أن نغرق في نشيد الخصوصية، كما لا يفيدنا لهاثنا غير الواعي فنسعى لاستنساخ تجارب ديمقراطية في بلدان أخرى استنساخاً كاملاً لا يميّز ولا يفرّق ما بين المجتمعات البشرية والمراحل التي تمر بها، أي لابد لنا من قراءة تجارب الآخرين والبحث عن نقاط التشابه ونقاط الافتراق، والاستفادة مما نعتقد أنه مناسب لوطننا. من هنا يأتي الادعاء من قبل البعض بخصوصية التجربة الديمقراطية ادعاءً فارغاً، غايته الأساسية تفصيل الديمقراطية السياسية بما يتناسب مع المصالح الضيقة وليس مع المصلحة الوطنية العامة.

أما التخوّف من تحوّل "الديمقراطية السياسية" إلى فوضى سياسية واجتماعية، فهو في الغالب الأعم تخوّف سلطة انتقل ليصبح تخوفاً عاماً نتيجة الترويج الدائم عند أغلب القوى السياسية (كنتيجة للقصور والعجز عن الفعل والتأثير) وصولاً للذهن الشعبي العام.

صحيح أن للسلطة مصلحة واضحة في تصدير هذه الرؤية، لكن ذلك ليس كافياً في تفسير انتشار هذا التخوّف لو لم يكن هناك مبررات واقعية لهذا التخوّف. إذ بسبب وجود التكسّرات الطائفية والاجتماعية في مجتمعنا العربي، فإن ذلك سوف يخلق تخوفاً من انفلاش هذه التكسّرات إلى السطح في صيغ مؤسسية طائفية ذات أبعاد سياسية بدلاً من وجود صيغ مؤسسية سياسية وطنية.

هذه القضية في مجتمعنا العربي تتغذى بسبب عدم إعطاء القانون دوره الفاعل، أي تأكيد سيادة وسلطة القانون، عبر وجود مؤسسات قضائية، قويّة ومستقلة كشرط أساسي، أي عبر توطيد الصيغة "المواطنيّة" قانونياً ومؤسساتياً. ثم يأتي الدور المهم لتحسين الأحوال المعاشية والإصلاح الاقتصادي، حيث لعبت حالة الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعاشية دوراً رئيساً في الماضي في توجه كتل بشرية كبيرة نحو التطرف الديني وانتعاش الانتماءات الطائفية، في مقابل ضمور الوعي الوطني. أي أن تحسين الأحوال المعاشية ومحاربة ظواهر الفساد والرشوة، خاصة في البطانة المحيطة بالسلطة السياسية، وإصلاح الخلل الاقتصادي، كل ذلك من شأنه أن يدفع الديمقراطية السياسية إلى الأمام، كي تشكّل صمام أمان للمجتمع، يقيه من الانفجارات الطائفية وظواهر التطرف الديني وغيرها.

من الضروري أيضاً وقوف السلطة السياسية بشكل واقعي وملموس خارج هذه التكسّرات الطائفية والاجتماعية، فلا تكون معبّرة عن طائفة بعينها أو فئة اجتماعية محددة، إنما معبّرة عن الكل الاجتماعي، عبر سلوكها الوطني وعبر حمايتها وتوكيدها لسيادة القانون والدستور الوطني، وليس عبر تمثيل التكسرات الاجتماعية والطائفية في المؤسسات الإدارية والمجالس المحلية والبرلمان الوطني وصولاً لمؤسسة السلطة نفسها. فكلما اقتربنا من كون السلطة السياسية معبّرة عن الكل الاجتماعي وتوكيد سلطة القانون وسيادته، كلما ابتعدنا عن احتمال حدوث الانفجارات الطائفية والاجتماعية التي تعيق المسار الديمقراطي وتهضم إيجابيات الديمقراطية السياسية.

أما التخوّف من أن أي توجه ديمقراطي سوف يأتي بالقوى الدينية المتطرفة والعنفية للسلطة، فهو تخوّف مشروع، بل واحتمال ذلك وارد، إذا لم تُدر عملية الانتقال الديمقراطي بشكل سليم ومدروس. فالتوجه الديمقراطي كي يسير في الاتجاه الصحيح لا يمكنه ذلك بدون تثقيف وطني وسياسي ودون" إعلام" صحيح للمواطنين، هذا من

جهة، ومن جهة ثانية على السلطة السياسية الوطنية أن تفسح المجال للتيارات الثقافية والمراكز الثقافية التنويرية كي تقوم بدورها المنوط بها في رفع سوية الوعي الاجتماعي للناس من خلال الإعلام والصحافة والتليفزيون والسينما والمسرح، فضلاً على الندوات الثقافية والمراكز الثقافية، فالتلفزيون الذي يتوجه للناس كل يوم في بيوتهم، يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز الانتماء الوطني في مقابل الانتماءات الأخرى، أو توظيف هذه الانتماءات بما يخدم الانتماء الوطني. كما يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في إشاعة قيم التسامح والإخاء وقبول الرأي الآخر وتقبل الاختلافات بين البشر على أرضية القاسم العام المشترك: الوطن.

إن إعادة الاعتبار لمفهوم المواطن، بغض النظر عن دينه ومذهبه وانتمائه الأيديولوجي، وتأكيد حقوقه وواجباته النابعة من القانون والمستندة للدستور الوطني، لا يمكن أن تتم بدون التفكيك التدريجي للمؤسسة الأمنية التي شكّلت ومازالت عنصر ترهيب وإعاقة للبشر والحريات. في المقابل يجب تعزيز دور هذه المؤسسة الأمنية في الدفاع ضد الانتهاكات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، التي تحاول إيجاد قدم لها في الداخل، إذ أننا نعي تماماً أن ظواهر الخيانة والعمالة والارتباط بالخارج تنتعش أكثر في ظل مجتمع مفكك داخلياً وغير ملتحم بالسلطة السياسية ومنضبط أمنياً بالداخل، وليس بالعكس.

إن كل خطوة تتم في مجال تعزيز الديمقراطية السياسية سوف تؤدي لتبلور وإنضاج الوعي السياسي للمواطن، وتمتّن اللحمة الوطنية، وهذا سيخفف من حدّة الانتماءات الثانوية، أو على أقل تقدير سوف يتم توظيفها في الاتجاه السليم الذي يخدم استقرار البنية الداخلية ومتانتها، مثلما يؤدي لنمو هذه البنية ونضجها وتطورها. وهنا تأتي الوظيفة السياسية المزدوجة للسلطة السياسية، أي المحافظة على النظام والاستقرار من جهة، ودفع المجتمع إلى أقصى ما يمكن من التقدم من جهة ثانية.

إن النظام والاستقرار ضروريان كي تتأسس الديمقراطية بشكلها الصحيح الذي يخدم تقدم المجتمع وتطوّره. لكن هناك استقرار واستقرار، هناك استقرار هش وآخر حقيقي، هناك استقرار يتعزّز دائماً، وهناك استقرار مؤقت مؤسس على الإجبار والإرغام المقترنين بالخوف. هناك استقرار مبني على التوافق والتشارك، وهناك استقرار يستبعد الغالبية عن المشاركة والفعل. هناك استقرار محمي بقوة الاستقرار الوطني وسيادة القانون، وهناك استقرار محمي بسيادة سلطة ما وبقائها، وبعد زوالها تتحول الأمور إلى التأزم الداخلي والانفجار في البنية الاجتماعية. باختصار: هناك استقرار سلطة ما، وهناك استقرار وطن ومجتمع.

مصداقية التوجه الوطني للسلطة السياسية يجب أن تدفعها – خاصة في مثل هذه الفترات

الحرجة – لوضع المسألة الوطنية في جدول أولوياتها، فمن جهة عليها الحفاظ على النظام والاستقرار، ومن جهة أخرى عليها أن تدفع الوطن باتجاه التقدّم، لا أن تميل، كما هي العادة، إلى تغليب وظيفة الحفاظ على النظام والاستقرار بما يأخذه من أبعاد مصلحية ضيقة، لا وطنية شاملة، على حساب وظيفتها في دفع التقدّم.

إن التوفيق بين هاتين المهمتين (النظام، التقدّم) ليس بالأمر السهل، لكن هذا التعارض الظاهري لن يُحل عملياً إلا بوجود المجتمع المدني، وفاتحة ذلك التوجه الديمقراطي.

إن الاستقرار لا يتأسس ولا يتجذّر ما لم يقترن بالحركة أي بالتقدم، ويصبح الاستقرار بدون معنى ما لم يتوفر على تقدم الحركة، أو أنه يصبح مساوياً للثبات والموت والعدم.

لكن عندما يتوافر في الاستقرار خط التقدّم إلى الأمام، يصبح عندها الاستقرار عاملاً أساسياً ومحورياً من عوامل التقدم والحركة الصحيحة نحو الأمام.

التقدم في المحصلة والمال ما هو إلا التطوّر الذي يطرأ على النظام، والنظام ليس معطى نهائي، بل هو عمل يتم صنعه باستمرار.

ينطوي المجتمع المدني على توفيق ما بين صفة الاستقرار والصفة الحركية، أي ما بين الحاجة إلى النظام ودواعي التقدم، وبالتالي فإن السيادة والحرية لا تتعارضان إلا بقدر ما يكون المجتمع المدني بأكمله بعيداً عن المشاركة في السلطة السياسية.

العلاقة بين السلطة والمعارضة

إن السير في طريق التوجه الديمقراطي، يتطلب إعادة النظر في بعض المفاهيم والرؤى التي حكمت ووجهت العمل السياسي الوطني في الفترات السابقة، ومازال قسم كبير منها حياً إلى اليوم، وهذا يشكل عقبة أساسية في طريق التطور الديمقراطي، وعلى رأس هذه المفاهيم مفهوم «السلطة» ومفهوم «المعارضة»، وذلك من أجل فتح صفحة جديدة هدفها ترتيب الوطن الداخلي وتمتينه وتقويته بعلائم الصحة والقوة السياسية.

يمكن أن يتم ذلك عبر تصحيح العلاقة «المرضيُة» بين السلطة والمعارضة، والانتقال بها من علاقة «توجس وشك» أو علاقة «تصفية ونسف» إلى علاقة ثقة واحترام متبادلين، من علاقة «اتهامية» إلى علاقة «تحاورية»، من علاقة «نفي متبادل» إلى علاقة «تشارك» وتفعيل للقواسم الوطنية المشتركة.

هذا التصحيح للعلاقة يتطلب مبادرة من السلطات والمعارضات في آن معاً. تأتي مبادرة السلطة في التخلي عن النظرة القائلة: «من ليس معي فهو ضدي»، والتزام الرؤية

القائلة: «قد أكون معك وضدك في الوقت نفسه، معك في أشياء وضدك في أشياء أخرى»، وهذا سيساهم عملياً، وليس فقط نظرياً، في تحديد تخوم الاختلاف بين المعارضة والسلطة في «التفاصيل» وليس في «الكليات»، أي الاختلاف في التفاصيل على أرضية الالتزام بالقواسم المشتركة والاستراتيجية الشاملة في الوطن.

إن وجود تباين بين السلطة وبعض قوى المجتمع شيء طبيعي، ووجود قواسم مشتركة شيء طبيعي أيضاً، ولا نظن أن التطابق بين السلطة وقوى المجتمع كافة يعبر عن حالة صحية. وتأتي مبادرة المعارضة في التخلي عن أسلوبها في إثبات ذاتها ووجودها وشرعيتها عن طريق «سب الآخر وشتمه».

إن تطوير مفاهيم «السلطة» و«المعارضة» لا يمكن أن يحصل إلا في ميدان الممارسة السياسية، أي في ميدان فتح العلاقة مع الآخر، فالمفاهيم لا يتطور كل منها لوحده، كما لا تتطور بالغرق في التفاصيل النظرية التي لا تجد جسورها إلى الواقع الحي المتحرك.

وهنا تنبع ضرورة الحوار بين كل فعاليات المجتمع وقواه السياسية، هذا الحوار غير المشروط إلا بشروط صلاحية وسلامة الحوار، وبقيامه على أرضية وطنية جامعة.

الحوار بين السلطة والمعارضة ضروري، كي لا تسخف المعارضة كل ما تقوم به السلطة، وكي لا تحدد نفسها، دائماً وأبداً، في الطريق المعاكس لتوجهات السلطة، ومعروف أن هذا الأسلوب في العمل غير صحي، ويشير إلى ضيق الأفق وإلى خلل في الرؤية السياسية.

هذا الحوار ضروري أيضاً، كي لا تنظر السلطة إلى المعارضة السياسية لها، على أنها مجموعة من الخارجين على القانون والطاعة، وتصبح بالتالي مطاردة وتصفية هذه المعارضة هدفاً من أهدافها الثابتة.

إن اعتراف السلطة بشرعية المعارضة السياسية (بل وبضرورتها) أساسي في بناء علاقة تحاورية، أي اعتبارها قوى معارضة وطنية، ليست عميلة ولا مرتبطة، ولكنها مختلفة معها في الرأي حول بعض القضايا وأساليب الممارسة السياسية.

إن تعامل السلطة فيما مضى بآلية «تصفويُة» مع التيارات التي تخالفها الرأي، قد خلق توجهات تستند إلى رد الفعل السلبي عند تلك القوى والتيارات، فمشاعر الأذى والحقد قد أثرت بشكل سلبي على توجهات تلك التيارات. وكما هو معروف، فإن الحقد موجه سيئ في العمل السياسي وفي فهم الذات والآخر، أي فهم المعارضة لنفسها وللسلطة.

آن الآوان للسلطة السياسية أن تقتنع أن بناء الشرعية والوجود على القوة والضبط

الأمني، لم يعد كافياً في تثبيت تلك الشرعية وتعزيزها. هذا الأسلوب أوصل المجتمع في بعض الأقطار العربية إلى حافة الانهيار والتشرذم، لذلك لابد لها من الانفتاح على البنية الاجتماعية (قبل الانفتاح على العالم الخارجي)، وتغيير علاقتها بمؤسسات المجتمع المدني من علاقة ضبط وحصر إلى علاقة فصل نسبي بين مؤسسة السلطة ومؤسسات المجتمع الأخرى.

إن ثقة السلطة السياسية في دولة من الدول بنفسها وبخطابها وبشرعيتها يجب أن تدفعها إلى الاعتراف بالآخر الذي لا يختلف عنها كلياً وبشكل نهائي. إذ يمكن التقاط قواسم مشتركة كثيرة بين السلطة السياسية وقوى المجتمع الأخرى، بما فيها المعارضة السياسية، بالإمكان تفعيلها وتعزيزها.

العلاقة «المرضية» بين السلطة والمعارضة، ذات الطابع «الاتهامي»، والتي تصل إلى حدود النفي المتبادل، حيث كل طرف ينفي صفة «الوطنية» عن الطرف الآخر ويدعيها لنفسه، من نتائجها تشكّل صفات السلطة والمعارضة بما أثّر سلبياً على فعالية المجتمع وقدراته.

لقد تشكّلت سلطات منتفخة لا تثق إلا بنفسها، فاقدة للثقة بفعاليات وقوى المجتمع الأخرى، غير معتمدة على الشعب والشارع السياسي، تبني علاقتها بالمواطن كعلاقة الراعي برعيته، واستناداً إلى آليات الولاء والعصبية.

يقابل انتفاخ السلطة غرور المعارضة السياسية بنفسها وتضخيمها لذاتها، خاصة عندما اعتبرت نفسها طليعة التغيير، وضمير المجتمع الحي، ونائبة وممثلة للشارع الرئيسي، في حين أنها لم تبنِ علاقة سليمة ومتينة مع هذا الشارع، بل باتت تنظر نظرة متعالية للبشر على أنهم ضالون وأن دورها هدايتهم، بدلاً من قيام علاقة تفاعلية مع الشارع السياسي تتطوّر به وتطوّر فيه.

غالباً ما تتصرف المعارضات السياسية بمعزل عن مستوى تطوّر الشارع السياسي، وبتجاهل لمستوى الوعي الاجتماعي العام، وتتعامل معه على صعيد الممارسة الحقيقية والضمنية باحتقار وازدراء لا ينتجان إلا التعالي والأوهام عن الذات والآخر، فتنتج في خطابها السياسي وفي ممارستها السياسية صيغاً ادعائية عن الذات لا تجد لها رصيداً في الشارع السياسي أو مؤيدين لها، مثل صيغ «طليعة التغيير»، «ضمير المجتمع»، «قوى المجتمع الحية»، «القوى الثورية»، «نخبة المجتمع».. إلخ.

هذه الصيغ من فهم المعارضة لنفسها وتقييمها لذاتها لا تأخذ مصداقيتها الحقيقية إذا لم يكن هناك شارع سياسي وحراك اجتماعي سياسي يحدّدان القوى والجماعات التي

تستحق أن تكون طليعة أو ضميراً أو نخبة، وإلا فإن هذه الصيغ لا تعدو إلا أن تكون محاولة للنفخ المجاني للذات العاجزة والفاقدة لكل فعالية.

من جهة ثانية، هذه الصيغ من فهم الذات والآخر سوف تسبغ نفسها على أسلوب العمل المعارض برمته، وبشكل رئيسي سوف تفقده صفته الأساسية، أي الصفة «السياسية»، ليأخذ شكل العمل الأيديولوجي المغلق الذي يهتم ب «تصنيف» البشر وحسب، وليس التقاط القواسم المشتركة بينهم وتفعيلها والبناء عليها.

لقد بنت الأيديولوجيا في المجتمع «تحاجزات»، وفواصل بين القوى السياسية على اختلاف مشاربها، أما السياسة فإن وظيفتها الأساسية هي بناء التوافقات والقواسم المشتركة وتفعيلها بين القوى المختلفة أو المتخالفة.

وعي هذه النقطة سوف يدفع القوى السياسية كافة –بما فيها السلطة وحزبها السياسي– إلى قصر مهمتها الأساسية على نشر وتنفيذ برنامجها السياسي، وعند ذلك يصبح من الممكن التقاط قواسم مشتركة واسعة بين تلك البرامج السياسية، ونظن أن هذا أفضل لتقدّم الوطن وتطوّره من التقاتل الأيديولوجي.

عندما يصبح الحوار السائد حواراً بين البرامج والمشاريع السياسية سوف تقترب تلك القوى من بعضها، وفي المحصلة سوف تنظر كل قوة سياسية من تلك القوى لنفسها على أنها إحدى قوى الواقع المعقد والمركب، وتعرف حجم دورها ومدى قدرتها على التأثير في هذا الواقع، أي باختصار سوف تتحلى تلك القوى بالتواضع تجاه بعضها البعض وتجاه المجتمع الذي تتحرك ضمنه وتجاه الواقع المعقد والمركب الذي اعتقدت في الماضي أنه يتحرك ويتغير بإشارة منها، مثلما ستتقلص أحلامها « بليلة الثورة» التي يجري فيها نسف كل ما هو قائم والبداية من الصفر، لصالح رؤية أكثر واقعية وأكثر ثباتاً وإنتاجاً على المدى البعيد، عبر تغيير أساليب عملها.

تعوّدت المعارضة السياسية على طرح الحدود القصوى وتجسيدها من خلال استراتيجيات «بليدة» تفتقد التمرحل والتدرّج باتجاه نقل الواقع المأزوم إلى الهدف أو الحلم، لذلك بقيت تغني في «الطاحون»، وتحوّلت المعارضات نتيجة افتقاد البنية السياسية والاجتماعية التي تتحرك ضمنها إلى معارضات أيديولوجية غير سياسية، أي تعارض بالعام والمطلق، مما أدى إلى حسر النظر السياسي لديها وافتقاد القدرة على التكتيك والممارسة السياسية، خاصة عندما تسفّه المعارضة كل ما تفعله السلطة في المجتمع وتنظر إليه نظرة شك وريبة، حتى لو صبّت جهودها في اتجاه تحسين الأوضاع على أي صعيد.

إن طرح الاستراتيجيات والأهداف العريضة دون الاهتمام بتفاصيل الواقع والتكتيك

اللازم للوصول بشكل متدرج للهدف، قد كلف المعارضات السياسية الكثير من المآسي والمعضلات، فتصدير الاستراتيجية والهدف والأحلام العريضة في الخطاب السياسي للمعارضة دون التقدم ولو خطوات بسيطة على أرض الواقع، لم ينتج في المآل إلا الإحباط وعدم الثقة أو حتى الكفر بتلك المبادىء والأهداف، وهنا نستطيع أن نفسر كثرة المهتمين بالشأن العام والمصلحة الوطنية الذين تركوا أحزابهم بعد تجارب مريرة وتوجهوا للاهتمام بمصالحهم الشخصية أو حافظوا على أخلاقياتهم واهتمامهم بالشأن الوطني، لكنهم لم يعودوا يجدون لهم مكانا في الأحزاب القائمة في المجتمع.

من نتائج الخطاب السياسي للمعارضة، المفعم بالشعارات والآمال العريضة والمفتقد التكتيك والتمرحل والعمل الواقعي، أن توجهت مختلف القوى السياسية في عدة أقطار عربية للانسحاب من الدولة ومؤسسات المجتمع، أو أنها غذت هذا الانسحاب ورسخته عندما أجبرتها السلطات على ذلك مدعيةً النزاهة والطهرانية والترفع عن الدخول في اللعبة السياسية، وروّجت لذلك بفهم غير صحي للأخلاق وعلاقتها بالسياسة، غير مدركة أن السياسة هي العمل في وحل الواقع، وأن الأخلاق تتضح وتنضج وتتبلور في سياق العمل الواقعي المباشر، أي عندما لا نصاب بالتلوث على الرغم من اندماجنا في إشكاليات الواقع وأوحاله، ولا نستطيع أن نسمي عدم التلوث، إذا ما ترافق بالانعزال والانسحاب من السياسة والمجتمع والواقع، عملاً أخلاقياً.

أما السلطات فقد غرقت في تكتيكات العمل السياسي اليومية، وتسيير الأمور بالحلول البسيطة والمؤقتة التي تتجه نحو تأجيل الانفجار الاجتماعي ودفع الأزمة السياسية والاقتصادية في المجتمع نحو الأمام، ولم تتجه نحو الحلول الجذرية المتكاملة.

عند هذه التوجهات الحديّة والمتعاكسة للسلطة والمعارضة وجدنا أنفسنا في نهاية المطاف أمام معارضات سياسية لا وزن لها وفاقدة للخبرة في قيادة العمل السياسي وفي تقدير الأمور السياسية، وأمام سلطات تفتقد الرؤية العامة والشمولية في حل أزمات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهنا يصبح الوطن في وضع مأزوم بين ميكيافيللية السلطات الفاقعة، والتطهرية المريضة للمعارضات.

نعود لنقول إن عدم إتاحة المجال للمعارضة السياسية من قبل السلطة كي تعمل وتتفاعل مع الشارع السياسي، والتعزيز المباشر أو غير المباشر لهذا الانسحاب والانعزال من قبل المعارضة، قد ولد في مجتمعاتنا معارضة سلبية تحدد نفسها بعكس اتجاه السلطة، بدلاً من أن يكون لديها رؤيتها المستقلة النابعة من قراءتها للواقع والظرف. كما أنها تطرفت في توجهاتها وانغلقت على نفسها وغرقت في الأفكار والأحلام وابتعدت عن التفاصيل

وطرحت الشعارات الواسعة والعريضة دون مراعاة للتدرج والتمرحل، وافتقدت بالتالي الحس السياسي والخبرة السياسية. إن افتقاد المعارضات تجربة الممارسة السياسية الواسعة، حتى تلك التي خرجت إلى العلن منذ مطلع التسعينيات في بعض الأقطار العربية، جعلها غير قادرة عمليا على إتقان الحسابات السياسية المعقدة، ومنها عدم تقديرها مثلاً للدواعي السياسية والحسابات المركبة التي تحكم علاقة السلطة السياسية بشكل عام بما هو خارجي، أي ما هو دولي وعالمي.

نذكر هنا مثالاً على ذلك من التاريخ، وهو موقف عبد الناصر والقوى السياسية العربية من مبادرة روجرز ١٩٧٠، فعندما قبل ناصر تلك المبادرة جرى تخوينه من قبل بعض المعارضات والقوى السياسية في الوطن العربي، ولم تدرك تلك القوى طبيعة التكتيك الناصري المحكوم من جهة بالظروف السياسية الخارجية في ذلك الوقت، والمحكوم من جهة ثانية بالتكتيكات الناصرية في المجال العسكري ضمن عملية الإعداد للمعركة مع العدو. كأنما كانت تلك القوى تبحث عن وجودها وشرعيتها عن طريق نفي شرعية الآخر، لنجد أن التاريخ كان قاسياً مع هذا الشكل من العمل السياسي.

على المعارضة السياسية أن تبني رؤيتها للسلطة استناداً إلى رؤى واقعية حقيقة وليست رغبوية أو وهمية، وعليها عدم تحويل انعدام أو ضعف الممارسة الديمقراطية في المجتمع إلى تشكيك بوطنية سلطة وطنية ما. صحيح أن كل خطوة تتم على صعيد الديمقراطية هي خطوة في تقدم الوطن، وإن كل خطوة يتم فيها تعزيز المشاركة الشعبية وفتح المجال للقوى السياسية كي تعبّر عن نفسها، هي عمل يخدم الوطن وتقدمه، لكن لا نستطيع أن ندعو السلطة الفاقدة للممارسة الديمقراطية في المجتمع بأنها سلطة غير وطنية.

المقصود من ذلك أن يبقى النقد في حدود الواقع، لا أن نداري عليه، ولا أن نوسعه بغية اكتساب شرعية أكبر، فكلا الاتجاهين مضلّل، ولا يعود بالفائدة للمعارضة أو السلطة، ولا بالمحصلة على الوطن.

إذاً ثمة سلطات وطنية (بالمعنى السياسي والأخلاقي) لكن فاقدة للممارسة الديمقراطية، أو لها تقديراتها الذاتية في شكل العمل الوطني الديمقراطي وشكل الانتقال الديمقراطي. هذه التقديرات مساوئها أنها لم تأتِ نتيجة تحاور وتشارك ما بين السلطة والمجتمع بقواه كافة.

الوطن هو القاسم المشترك الأول والأخير، وعليه يجب أن تبنى الاعتبارات والخيارات الأساسية لكل من السلطة والمعارضة على حد سواء، وتخطىء السلطة والمعارضة معاً عندما تعتقدان أن نفي الصفة الوطنية عن الآخر هو طريقها لإثبات شرعيتها وأهليتها،

لأن نفي الصفة الوطنية عن الآخر هو في المآل الأخير نفي لها أيضاً عن الذات، كما أثبتت الممارسات السياسية في الوطن العربي في الفترات السابقة.

السلطة السياسية أيضاً وقعت في بلدان عربية عدّة في خيارات غير سياسية، ولا تخدم تقدم المجتمع ونموّه وتطوّره، وذلك عندما ناصبت العداء لكل شكل سياسي معارض، معتقدة اعتقاداً خاطئاً أن أي شكل معارض سوف يفقدها في المآل شرعيتها وقدرتها في المجتمع. فقد أتاحت السلطات فيما مضى مثلاً للتيارات الدينية المتطرّفة التعبير عن نفسها في الإعلام والصحافة، وفي صيغ مؤسسات دينية وجمعيات خيرية، كي تنافس التيارات الوطنية الديمقراطية في المجتمع، قاصدة بذلك هدفين، أولهما احتواء وضبط التيارات الدينية ووضعها تحت عين المراقبة، وثانيهما حصر امتداد التيارات السياسية ذات التوجه الوطني الديمقراطي المنافس للسلطة السياسية على الشرعية، وضبط دور تأثير المثقف المتنوّر الذي حُرم من العمل في البنية الاجتماعية.

لقد عاد هذا التوجه بالسوء على السلطة والمجتمع معاً، خاصة عندما اضطرت السلطة في لحظات معينة لمجابهة تيارات انفجارية رافضة ومسلحة وضعت المجتمع والدولة على حافة السكين وشفا الانهيار.

لقد أخطأت السلطات السياسية عندما ظنت أن باستطاعتها ضبط هذه التيارات المتطرّفة عبر التحكم بنشاطاتها في المجتمع، أي عندما تسمح لها بالحركة تحت أعينها، لأن التنشئة الثقافية الدينية المتطرّفة غير مضمونة العواقب، ولها وسائلها في اللعب والتمويه، وقادرة على الانتظار لتنفجر من جديد في وجه السلطة والمجتمع عندما تسنح لها الفرصة وتغدو الظروف أكثر مواءمة.

واليوم إن الجزء الصامت من المجتمع (وهو الجزء الأكبر) مخيف بقدر كبير، حيث لا يمكن التكهن باللحظات الانفجارية التي قد يصل إليها أو قد وصل إليها في بعض البلدان. إذ ثمة معارضة ضمنية سلبية واسعة غير مؤطرّة في شكل قوى سياسية، تبحث عن غطاء أيديولوجي لمعارضتها، تجده غالباً في الدين، قد تنفجر داخل الوطن وتوصل المجتمع إلى حدود الكارثة.

من هنا فإن تعامل السلطة السياسية مع معارضات سياسية مكوّنة في صيغة أحزاب سياسية لها توجهاتها السلمية الديمقراطية، أكثر ضمانة من تشكّل معارضات حادة أيديولوجية، غير منظمة وغير واضحة التصوّر والخيارات، وذات طابع اجتثاثي واستئصالي، كالمعارضات الدينية العنفية المتكوّنة أو القابلة للتكوّن في كل قطر عربي.

إن الخروج من الأوضاع المتأزّمة في كل مجتمع من المجتمعات العربية اليوم لن يكون

إلا عبر فتح البوابة السياسية، من خلال استفادة السلطة السياسية من الإمكانيات التي يتيحها وجود معارضة سياسية فاعلة في المجتمع، ومن خلال استفادة المعارضة من الإمكانيات التي يخلقها وجود سلطة وطنية قوية في مواجهة التحديات الخارجية.

إن تقدّم المعارضة السياسية وتطوّر مفاهيمها لن يكون إلا بانغراسها في المجتمع والشارع السياسي، وهذه إحدى أهم مسؤوليات السلطة السياسية الوطنية، وذلك عبر الاعتراف بوجود المعارضة السياسية والإقرار بشرعية وقانونية هذا الوجود، وتجسيد ذلك بإتاحة إمكانيات العمل السياسي في المجتمع للمعارضة. لاشيء غير الواقع والتجربة الحية يمكنهما صقل الخطاب السياسي للمعارضة وإعطائه بعداً عملياً، بدلاً من بقاء المعارضة غارقة في الكليات وبعيدة عن تفاصيل الحياة الاجتماعية ودواعي العمل السياسي الذي يحكم عمل السلطة وخياراتها وتوجهاتها. وهذا في المآل سيؤدي إلى تواضع المعارضة ومعرفتها لإمكانياتها السياسية وقدرتها على الفعل والتأثير ورصيدها في الشارع السياسي معرفة حقيقية وواقعية، فلا تبقى حاملة ادعاء التمثيل للشارع السياسي، وسيسمح بتخلّصها من صيغ النفخ الذاتية في خطابها السياسي، كما سيساهم ذلك أيضا في عودة الحياة السياسية في المجتمع إلى حيويتها وطبيعتها بعودة المعارضة إلى الحياة الطبيعية التي تؤثر فيها وتفعل في مجريات الأحداث والأمور.

إن قيام السلطة بفتح إمكانات العمل للمعارضة، سوف يؤدي أيضاً وبالضرورة إلى تطوير فهم السلطة لذاتها ولدورها، ولتطوير علاقتها بالمجتمع والشارع السياسي، وتقوية شرعية السلطة في تعاملها مع الخارج خاصة في مجال العلاقات الدولية والتفاوض السياسي، إذ إن السلطة المحكومة بمعارضة داخلية فاعلة ومؤثرة، سوف يكون لديها خطوط حمر في مجال التفاوض السياسي يكون الخصم أو العدو مضطراً لاحترامها والاعتراف بها.

من نتائج التوجه الديمقراطي للسلطة السياسية أيضا تطور الحزب السياسي للسلطة، وانتقاله من (حزب سلطة) إلى (حزب في السلطة). فالصيغة الأولى (حزب سلطة) تنتج مع مرور الزمن كماً بشرياً غير فاعل، وحزباً مستقراً استقراراً سلبياً، لأنه لا وجود لعوامل حافزة على التطوير والتغيير ضمنه، أما الصيغة الثانية (حزب في السلطة)، فإنها تنتج حزباً حيوياً، لأنه بعلاقته التنافسية السلمية والطبيعية مع الأحزاب والقوى الأخرى في المجتمع، سوف يكون مضطراً لتطوير ذاته باستمرار وابداع آليات جديدة وخطاب سياسي متجدّد ومقارب لتغيرات البنية الاجتماعية بهدف تحقيق استقطاب سياسي حقيقي حوله في المجتمع.

عندما يتوافر للسلطة السياسية حزبها السياسي، يجب أن تكون مدركة لما قد يسوقه وجود حزب ما في السلطة من مساوىء، إن كان على صعيد الوطن بأكمله أو على صعيد ترهل الحزب السياسي ذاته. حيث غالبا ما يحدث في مجتمعاتنا أن يهيمن حزب السلطة على الدولة والمجتمع، ويتم اختزال الميدان السياسي إلى داخل حزب السلطة، واختزال الوطن بأكمله إلى داخل هذا الحزب، وتتابع عملية الاختزال هذه ضمن مستويات الحزب نفسه، ليصبح الوطن كله والسياسة بجميع أشكالها مختزلين في حفنة من الأفراد، ويتحول حزب السلطة بالتالي إلى جيش بدون وزن أو فاعلية أو تأثير محسوس في القضايا السياسية، ويصبح في المآل مأوى لكل منتفع وانتهازي ومتزلف.

أحزاب السلطة مطالبة اليوم بإحداث نقلة نوعية داخلها من خلال المؤتمرات، ومراجعة التجربة السابقة بإيجابياتها وسلبياتها، وتطوير وتعزيز ممارسة الديمقراطية داخلها. هذه النقلة النوعية على صعيد حزب السلطة، لابد لها من أن تترافق بنقلة نوعية أخرى على صعيد الوطن بأكمله، والمحور الأساسي في هذه النقلة التوجه نحو إعادة النظر في رؤية حزب السلطة لفسه ولدوره ولعلاقته بالقوى الأخرى.

فالتغيرات داخل حزب السلطة متلازمة بالضرورة مع التغيرات الضرورية على صعيد علاقة حزب السلطة بالدولة ووظيفته فيها. فالحزب السياسي –أي حزب سواء أكان في السلطة أم لا– ليس نائبا عن الوطن أو الأمة، الأمة والوطن أوسع من أي حزب سياسي، أي لا بد من تصحيح علاقة أحزاب السلطة بالوطن والدولة والقوى الأخرى، بحيث لا تصبح الدولة على شاكلة أي حزب سياسي، وبحيث يتقبل هذا الحزب وجود شركاء آخرين في العمل السياسي الوطني.

لابد أن تدرج الأفكار السابقة في الدستور الوطني وتحويلها إلى شكل قانوني. إذ إن مهمة الدستور الوطني هي التقاط الثوابت الوطنية والسياسية في كل مرحلة والشكل العام للدولة وأطر العمل السياسي الوطني، وبالتالي ليست فكرة صائبة تلك التي تدعو إلى بناء الدستور الوطني بناءً على عوامل متغيرة، أي استناداً لوضع حزب سياسي عرضة عبر الزمن لأن يتراجع دوره أو يتقلص أو يفقد استقطاب الشارع السياسي أو تفسد فروع في إدارته أو يصبح بدون فاعلية.

باختصار، فإن مؤتمرات أحزاب السلطة يجب أن تشكل منعطفاً حقيقياً داخلها، وفي شكل علاقة الحزب بالدولة، من خلال تعميق الديمقراطية الحزبية داخل الحزب، والأخذ بالديمقراطية السياسية على صعيد شكل الأداء السياسي في الدولة والمجتمع.

مساهمة فى نقد العلاقة بين السلطة والمثقف

إن تناول "المثقف" و"السلطة" وطبيعة العلاقة القائمة بينهما، هذه العلاقة ذات الطابع المعقّد والمركّب، يفترض بداهةً تحديد ماذا نعني بالمثقف، كما يفترض تعيين مفهوم السلطة وحدودها وآلياتها، لكننا هنا لا نريد أن ندخل في متاهات التعريفات المختلفة لكلٍ من المثقف والسلطة، وإن كان تحديد ماذا نعني بكلٍ منهما ليس مسألة نافلة.

هل المقصود بالمثقف السياسي صاحب الرؤية الفكرية ؟ أم ذلك المندرج في مؤسسة حزبية ما أم هو الفنان أو الأديب ؟ أم هو صاحب الرؤية الفكرية والمهتم بالشأن السياسي العام دون الانتماء لمؤسسة سياسية أو حزبية ما ؟..... سنترك هذه الأسئلة المهمة، ولنعتبر»المثقف» هو ذلك الذي توافر لديه قدر ما من الوعي ومن المقدرة على التعبير عن آرائه العامة والخاصة حديثاً وكتابةً.

تجسدت العلاقة بين السلطة والمثقف في مجتمعاتنا بأشكال متعددة، كان المحوري والحاسم فيها هو رؤية السلطة لذاتها ولدورها ووظيفتها في المجتمع ونظرتها للآخرين ووظيفتهم. فقد استخدمت السلطة السياسية على الدوام أسلوبين معروفين في تاريخنا العربي منذ نشأة الدولة العربية الإسلامية، وهما الإغراء أو التهديد، وفاضلت ما بين الأسلوبين في كل مرحلة بحسب درجة استقرارها وتمكنها وإمساكها بزمام الأمور، بهدف إضفاء حالة شرعية على وجود السلطة وبقائها واستمرارها، إما من خلال كبت وقمع الآراء المعارضة والمناهضة، أو من خلال إجبار أو شراء الرموز الثقافية والسياسية في المجتمع ودفعهم للدعاية والترويج لها.

لكن ومنذ مطلع سبعينيات هذا القرن، شهدنا ما هو أفظع من التهديد والإغراء، إذ إن لجوء السلطة لهذين الأسلوبين، إنما يعبّر في العمق إما عن خوفها من وضعية المثقف وسلطة الكلمة لديه، أو يعكس حاجتها للمثقف كناصح أو داعية لها، أي يعني في المآل اعترافا بموجودية المثقف. أما الأفظع الذي شهدناه فهو وصول السلطة في بعض المحطات والمراحل لإنكار هذه الموجودية والاستغناء عن وضعية المثقف ووظائفه، حتى لو كان داعية ومروِّجاً لها، واستعاضت عن ذلك لتثبيت شرعيتها بالاعتماد على القوة وحسب.

إذ بعد أن سيطرت السلطات العسكرية على زمام الأمور في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني عن الاستعمار الأجنبي، حاولت هذه السلطات المعبرة عن أحلام الفئات الوسطى في المجتمع العربي تحقيق التقدم والتنمية والقضاء على إسرائيل، ولذلك استعانت – بحكم

انتماءاتها الريفية وهشاشتها الثقافية – بجموع المثقفين، ثم ما لبثت أن دفعت بهم إلى أدوار هامشية، بسبب ظواهر الاختلاف والتنافس، لنكون مع بداية السبعينيات– خاصة بعد انكسار المشروع القومي الناصري – أمام ظاهرة خطيرة هي استغناء السلطة السياسية عن وظيفة المثقف، وبشكل موازٍ تخلي المثقف عن دوره السياسي في المجتمع.

إن شكل المهمة والوظيفة التي تريدها السلطة السياسية من المثقف، تتغير من مرحلة إلى أخرى، كما تتغير بحسب درجة استقرار هذه السلطة في المجتمع، لكنها عموماً قد أرادته في أحسن الحالات إما مستشاراً وناصحاً لها، أو موظفاً تقنياً، أو كاتباً لخطاباتها، أو أرادته زينة لها ومجملاً لديكورها إزاء الخارج، أو داعيةً ومروجاً لها ومدافعاً عن سلوكها وخياراتها وتكتيكها وخطابها السياسي في وجه غيره من المثقفين أو القوى السياسية في المجتمع أو القوى الدولية الخارجية. لكنها أبداً لم ترده ناقداً أو مشاركًا في الفعل السياسي أو مؤثراً في القرارات المصيرية أو منتمياً لقوى سياسية معارضة.

إن السلطة السياسية، وإن اعترفت جزئياً بالمثقف ودوره الناقد، وفتحت له هامشاً للحركة في الحياة العامة، فإنها تلجأ لذلك من أجل الخروج من أوضاع خانقة ومأزومة، كشكل من أشكال امتصاص الأزمة والتخفيف من حدتها، أو إنها تلجأ لبعض الوجوه الثقافية الجديدة التي لم تتلوث بعد في أذهان الناس لاحتوائها وتلميع صورتها إزاء المجتمع.

لكن مع إتاحة ذلك الهامش المحدود، والاعتراف الجزئي بوضعية المثقف، فإنما تعترف به كفرد معزول يمتلك مواهب معينة وشيئاً من المصداقية مع الناس، يمكنه عبر ذلك التأثير بهم، لكن تحت خيمة السلطة ذاتها في المحصلة والمآل.

لكنها – أي السلطة – لم تعترف بالمثقف كممثل لتيار سياسي–فكري في المجتمع، أو ممثلاً لمؤسسة نقابية أو اجتماعية أو حزبية، لأنه في مثل هذه الحالات ستكون وضعية المثقف ذات بعد «ندي» لمؤسسة السلطة، وهذا ما لا تحتمله أو تريده أي سلطة سياسية. من جهة ثانية فإن اعترافها به كفرد معزول، يجعلها – كما تعتقد – مالكة القدرة الكاملة على تحريك هذا المثقف– الفرد مستقبلاً، أو عزله أو التضييق عليه أو استمالة أهوائه الشخصية وإغرائه بالمكاسب المادية، حيث يكون هذا المثقف–الفرد آنئذ بدون حماية أي مؤسسة أو هيئة أو تيار اجتماعي أو أي شكل من الأشكال التجمع البشري، يقف إلى جانب المثقف– الفرد.

لقد شهدنا العديد من المثقفين ممن التحقوا بشكل ذيلي بالسلطات السياسية، خاصةً في عصر الطفرة النفطية وما أتاحته من إغراءات مادية، فازدهرت وترعرعت ظاهرة الاستمالة السياسية. طبعاً لا نستطيع القول بأن كل محاولة اقتراب من السلطة السياسية هي عمل لا أخلاقي أو لا يصب في الطريق الصحيح، فهناك اقتراب ما، واقتراب آخر

مختلف، والمهم ألا يكون هذا الاقتراب في سياق تبرير الوضع القائم.

إذ ليس خافياً على أحد أن الثقافة السائدة هي الثقافة الرسمية ذات الطابع التبريري وثقافة تسيير الأمر الواقع. فالمؤسسات الرسمية في الدولة العربية توجهت نحو ترسيم الثقافة وتدجينها وتطويعها لخدمة واقع الأمر في كل قطر، ولم يقف الأمر عند حدود استتباع المجتمع المدني للسلطة السياسية، بل سعت هذه السلطات القطرية إلى ابتلاع الثقافة وإلحاق الفكر بالدولة والسلطة، ليصبح مجرد صدى لها أو أداة تبرير وتسويغ للممارسات السياسية المختلفة.

ليس خافياً أن فئة المثقفين الذين ارتبطت امتيازاتهم بالسلطات السياسية، قد انغمست كلياً في محاولات تبرير الأوضاع القائمة والترويج للخطاب السلطوي وإضفاء الشرعية عليه، وهي فئة غير متماثلة أيديولوجياً، تبدأ من اليساري حتى اليميني بالمصطلحات الدارجة، وما يجمعها هو خدمة السلطة السياسية والمحافظة على ثبات الوضع الداخلي بما يضمن بقاء امتيازاتها، وهنا يتحول المثقف إلى مجرد ناطق باسم السلطة السياسية ومدافع عن مواقفها وخياراتها.

كذلك ثمة فئة أخرى التحقت بركاب السلطة السياسية، لكن الدافع لم يكن الإغراءات المادية، وإنما حالة الإحباط التي سيطرت على هذه الفئة بعد تبدد أحلامها بالسلطة، فكان الاقتراب ذو الشكل والمحتوى السلبي هو آخر الأوراق، من أجل تحقيق أحلام قديمة بالسلطة، أو الاقتناع بضرورة العمل من خلال السلطات السياسية من أجل تحقيق المشاريع والطموحات العامة.

لا تتحمل السلطة وحدها وزر العلاقة السلبية القائمة مع المثقف، وليست هي وحدها محط النقد، وإنما المثقف أيضاً، الذي يتحمل نصيباً لا يستهان به، بما يعتمل لديه من أمراض متعددة.

لقد أصبح المثقفون اليوم على هامش الحياة والواقع والأحداث، وهم لا يفعلون شيئاً اليوم سوى البكاء على الأطلال والمآسي والمصائب، أو القيام بمحاولات لتبرير الفشل والنتائج السلبية، عبر إلقاء التبعة والاتهامات على السلطات والناس والظروف الواقعية الصعبة، كي يعفوا أنفسهم من محاولات إعادة النظر بأفكارهم وآليات عملهم، أو طمعاً براحة الضمير وتبرير التخلي عن الواجب والمسئولية، ولا يخفى علينا انتقال عدد من المثقفين إلى أحوال متناقضة على صعيد رؤيتهم للناس والشعب مثلاً، إذ انتقلوا من موقع تقديس الجماهير وبناء الأوهام حولها وحول قدراتها إلى مواقع احتقار تلك الجماهير وازدرائها وتركها لمصيرها، بعد اقتناعهم بعجزهم وعزلتهم وهامشيتهم وهشاشتهم تجاه الواقع، وبعد أن رأوا أن الأحداث والمجريات والوقائع تسبقهم وتجرفهم في آن معاً. هذه

الفئة من المثقفين في ظل هذه الفترة الانتقالية لم تتوجه نحو إعادة النظر بالأفكار والرؤى، مثلما لم تتوجه نحو تفسير الوقائع وتحليل حالة العجز العام والتعرف على الثغرات والقيام بدور تنويري يحمل طابع التفاؤل التاريخي الاستراتيجي، بل توجهت بمواقفها وسلوكها ورؤاها نحو زراعة اليأس والإحباط بأشكال مختلفة، لتبرير التقاعس عن أداء المهمات السياسية والاجتماعية الجديدة المطلوبة منها اليوم.

ثمة فئة أخرى من المثقفين مازالت تصر على الإقامة في قوقعة أفكارها المغلقة، وكأن شيئاً لم يحدث، وهكذا استمرت في ألاعيبها وبهلوانياتها الفكرية في حجب الحقائق والتفنن في خطابات الحجب والإقصاء وإغماض الأعين عن تغيرات الواقع.

نعي تماماً اليوم أن الغالبية العظمى من المثقفين، على اختلاف التوجهات والرؤى وعلى اختلاف النتائج والوضعيات التي توصلوا إليها، قد أثبتوا أنهم ليسوا على دراية بما يكفي حول كيفية سير التاريخ والحركة الواقعية والحراك الاجتماعي وكيفية بناء القوة وتغيراتها، وطرائق إنتاج الحقيقة وآليات توصيلها في كل فترة، وسبل إقرار الموجودية والمشروعية، وآليات الهدم والبناء وأسس التجديد والتجاوز، وذلك لأنهم فيما مضى قد مارسوا أدوارهم «الطليعية» و«التحريرية» و«التنويرية» و«التثويرية» بعقلية سحرية وآليات خرافية وبطقوس وهمية.

لعل المحوري في أزمة المثقف الذاتية وفي علاقته بالآخر(السلطة، الواقع، الناس) هو تلك الطريقة التي يبني فيها أفكاره، وشكل العلاقة التي يقيمها مع هذه الأفكار.

يحاول المثقف توصيل أسباب أزمته، أي هامشيته وعزلته وعجزه عن التأثير في الواقع، بتحليلات وتفسيرات عدة، منها: عدم الأخذ بآرائه ومقولاته، أو مساوىء التطبيق لأفكاره، أو التضييق عليه من قبل السلطات السياسية، أو يعزو ذلك إلى التخلف الاجتماعي، وغير ذلك.

صحيح أن لهذه الأسباب، وغيرها، نصيبها في تفسير حال المثقف وعجزه، لكن المثقف لا يلامس فيها ما يدينه أو ما يدعوه لإعادة التفكير وتوجيه العمل نحو إعادة بناء وترتيب أفكاره.

إن أزمة المثقف بشكل أساسي هي مع أفكاره وأوهامه ومسبقاته وطرق عمله العقيمة التي تدفعه لعزل نفسه عن الواقع والعالم والمجتمع، ليقع بالضرورة أسير أفكاره، ويصبح مكبلاً بالوعي المزيف الذي يحمله.

إن أوهام المثقف عن ذاته ودوره، وعن الآخر والواقع، لا تؤسس لرؤية سليمة أو لعلاقات سوية مع الأشياء، بل إنها تؤسس بالضرورة للعزلة أو التعصب أو الاستبداد.

تبرز مشكلة المثقف مع أفكاره، أول ما تبرز، في تضخم الجانب الحالم والمثالي لديه، ليصل إلى حالة لا يملك معها القدرة الكافية على الإحساس والوعي بنبض الواقع وحركته وتغيراته المستمرة، وبالتالي عجزه عن فهم العالم والتعاطي مع الوقائع، وهذا ما يشير إلى الضعف والقصور في فهم العلاقة الجدلية لدى فئات واسعة من المثقفين ما بين الفكر والواقع.

إن الإقرار بحدوث الوقائع –مهما كانت قاسية وصعبة– مقدمة أساسية لحسن قراءتها وتقديم الأفكار والحقائق حولها، ومن ثم التعاطي معها، أما المثقف فقد صرف الجهد الأكبر من وقته وعمله للاهتمام بهويته الفكرية وتعزيز المنطق الداخلي لأفكاره فيما بينها، بدلاً من الاهتمام بمعرفة الوقائع وإبداع وخلق الأفكار المقاربة له وتعزيز علاقة أفكاره بالواقع. إنه يتعامل مع الأفكار كغاية في حد ذاتها، حيث الفكر لديه يُولِّد الفكر إلى ما لا نهاية، بدون أي ارتباط عضوي ما بين الأفكار المتولدة وما بين الواقع الحي المتحرك. ومن تجليات ذلك الواضحة سعي المثقف الدائم للحديث عن الهدف أكثر من الواقع، أو بدون ربط الهدف – الحلم بالواقع، ورسم صورة لآليات الانتقال من الواقع القائم إلى الأهداف المتخيلة، فهو لا يفتأ يتحدث بلغة وهمية وخرافية عن التحرر والتقدم دون محاولة لإدراك الواقع الحاضر وأشكال العمل الممكنة فيه وحدود التحرر الممكنة وخطواتها وآليات التقدم التدريجية وطبيعة المرحلة وشكل الخطاب السياسي وجوهره وعناصره الممكنة لإيصال أحلام التقدم والتحرر في كل مرحلة من المراحل.

إنه بلغة أخرى يعاني من أوهام مطابقة أفكاره للواقع، بدلاً من أن يكون له عين على الحدث الواقعي وعين أخرى على أفكاره يحاول إعادة صياغتها وترتيبها وبنائها باستمرار.

يتعامل المثقف إذاً مع أفكاره على أساس أنها الواقع، أو أنها الموجودات الواقعية، وكأن هذه الأفكار قد جسدت في شكل موجودات حسية ملموسة ومتحركة، ثم يأتي الواقع الحقيقي والخارج عن قبضة المثقف الفكرية ليصفعه ويصدمه ويفاجئه ويوضح له عمق المسافة الفاصلة بين أحلامه وأوهامه وبين الوقائع والأحداث الحاصلة، وتكون نتيجة هذه الأوهام المتخيلة غالباً انهيارات وانكسارات وإحباطات وخيبات على صعيد الذات المثقفة أو على صعيد البشر التي وضعت هذا المثقف في أذهانها كَمُلْهِم وعارف بخبايا الأمور، وفي المحصلة مزيد من المآسي على صعيد الأمة.

إن الأفكار ما هي إلا محاولات للاقتراب من الواقع والموجود، ولا يمكن أن تكون الواقع ذاته والموجود عينه، وهنا تصبح مهمة المثقف إعادة ترتيب علاقته بفكره وصياغة أفكاره من جديد في كل مرحلة وفي ضوء ما يحدث من وقائع، وهذا يتطلب، فيما يتطلب،

خروجه من عزلته وقوقعته الفكرية وتفكيك الأسوار التي ينصبها حول أفكاره للانتقال إلى فضاءات أوسع والاهتمام بكل ما يجري من أحداث ووقائع وأفكار. وهذا الخروج من الدوائر الضيقة متلازم بالضرورة مع القيام بعملية نقد متواصلة لأفكاره في ضوء ما يحدث من وقائع ومستجدات، وتجاوز آليات التفكير القائمة على التصنيف والإدانة والحصر والاستبعاد للآخرين، وإخضاع البديهيات والمسبقات القابعة في عقل المثقف للنقد والتي تُوجِّه رؤيته لذاته وللغير والمجتمع وإعادة تعريفها من جديد مثل الهوية والنقد ودور المثقف ومفهوم السلطة والمعارضة والديمقراطية وغيرها.

أما عملية النقد المطلوبة، فإنها تختلف حكماً عن الإدانة والنبذ والنسف والنفي والإلغاء، إنها فاعلية مستمرة تتولد عنها أفكار أكثر اقتراباً من الواقع، وتفتح الآفاق لطاقات جديدة في التفكير والممارسة والفعل والتأثير والخلق والابتكار. لقد جرى التعامل خلال الفترات السابقة مثلا مع الديمقراطية بطريقة دوغمائية واستنساخية وخرافية وأقرب إلى المثال منها إلى الواقع والممكن. فالأفكار الديمقراطية العامة تحتاج دائماً إلى إعادة صوغها وابتكارها باستمرار في كل مجتمع بحسب المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية وبحسب الاختلافات والخصوصيات بين المجتمعات وبحسب الوقائع المستجدة والأحداث السياسية. كذلك «الهوية» بحاجة لإعادة تأسيس أيضاً على ضوء ما سبق، مثلما يحتاج المثقف لإعادة اكتشاف دوره ووظائفه في كل مرحلة، إذ إن الأحداث الواقعية والمتغيرات الواسعة تقوض وتلغي دوراً للمثقف، ليبرز دور آخر ووظائف مختلفة عن السابقة، لكن متناسبة ومقاربة للواقع الجديد، أي أنها تعلن عن نهاية دور وميلاد دور آخر، لكن تبقى الفكرة الكلية حاضرة دائماً، أي أهمية دور المثقف. فالأفكار والنظريات ليست كلاً متكاملاً منجزاً ومحدداً وتقع علينا وظيفة التطبيق، بل إنها تتكون باستمرار في علاقة تفاعلية وحية مع الواقع.

نعود لنقول إن مشكلة المثقف هي بشكل أساسي مع أفكاره وشكل العلاقة الخرافية والطقوسية والاستبدادية التي يقيمها مع أفكاره، وهذا مصدر عجزه وهامشية أفكاره في الواقع، وقد رأينا عملياً كيف أن المتمسكين بالأفكار والرؤى المجردة غير المرتبطة بما يجري على أرض الواقع لا يحصدون سوى المزيد من الفشل والهزائم، بل إنهم يتحولون إلى ضحايا لأفكارهم ذاتها. إن الأفكار بعلاقتها الوثيقة والحميمية مع الواقع الحي والوجود المتحرك، تكون قابلة للتحويل والتحوير والتغيير المستمر، أي قابلة لإعادة الصياغة والترتيب والتعديل الدائم والمتواصل، وهنا يكون المثقف قادراً على الخلق والابتكار من جهة، ومؤثراً وفاعلاً في الواقع من جهة ثانية.

إننا لا نستطيع الفعل والتأثير في تغيرات وأحداث الواقع ما لم نبْنِ ونرتبط بعلاقات جديدة معه، من خلال تغيير وتطوير أفكارنا حوله، أي أننا نستطيع المساهمة في تشكيل

وصياغة الواقع بقدر ما نبدع في إعادة ترتيب علاقتنا بأفكارنا باستمرار، فالأفكار هي «إمكانيات» للعمل، وتفعل وتؤثر بقدر ما يصار إلى تجديدها وإعادة صياغتها في كل مرحلة وترتيب علاقتنا بها على نحو مختلف. إن تمركز المثقف على ذاته وإنتاجه الفكر من الفكر بدون ربط الفكر بالواقع في وحدة جدلية، مآله دوران المثقف في حلقة مغلقة تُولِّد لديه الكثير من الأوهام والرؤى الذاتية، وتمنعه من اكتساب القدرة الدائمة على الخلق والابتكار للأفكار المتناسبة مع الواقع والمرحلة، ليتحول إلى مروِّج أو داعية لأهدافه وأحلامه الكلية والواسعة بدون محاولات للتجسير ما بين هذه الأهداف والواقع الجديد.

وجدنا كيف أن المثقف يبذل الجهد الأكبر في اهتمامه بالكليات والمبادىء والقضايا الكبرى والأهداف العريضة، في حين يهمل الأحداث الراهنة والوقائع والموجودات العيانية والهوامش والتفاصيل والجزئيات والتغيرات الطفيفة. وتكون نتيجة هذه الآلية في العمل (الاهتمام بالكليات وإهمال التفاصيل) هي وقوع المثقف في أزمات ذاتية وهمية (لأنها تفتقد للارتباط بأزمة الواقع) يُجسِّدها لنا المثقف في شكل أزمات فكرية زائفة تزيد من الدوران في حلقات مفرغة وعائمة ومضيعة للآخرين. الكثير من هذه الأزمات الفكرية المضلّلة للذات والآخر تعبر عن حالة من العجز عن «تجسير» الخيارات الفكرية الأساسية في كل مرحلة، أي تحويلها إلى خطاب سياسي واقعي، مندرج في الواقع ومتمفصل معه، ومنسجم مع حركة العناصر الواقعية والممكنات الراهنة في العمل السياسي.

نستطيع أن نربط هذه الرؤية الذاتية للمثقف واهتمامه بالكليات وتحييد الجزئيات والتفاصيل بنظرته «الطهرانية» للسياسة والعمل السياسي، فهو – أي المثقف – لا يفتأ يتحدث عن الأخلاق والضمير والأهداف العريضة والنظرية والتجريدات الفكرية، وينظر في الوقت ذاته تجاه «السياسة» و«العمل اليومي والواقعي» نظرة احتقار وازدراء، بوصفها جميعا مصدر الأوحال والأوساخ، في حين أن ثمة رغبة دفينة عند الغالبية العظمى من المثقفين هي السعي للعب دور «المرشد الروحي» لحزب سياسي ما، لكن بدون الانخراط في عمل سياسي منظّم ومُؤطّر.

أما الثمن الذي ندفعه (كمثقفين وكوطن) نتيجة لإهمال الجزئيات والتفاصيل والواقع الراهن لصالح الشعارات العريضة والرؤى الأيديولوجية الكلية والشاملة، فهو إنتاج الوهم والعجز والممارسات الاستبدادية.

من تجليات تمركز المثقف على ذاته وأوهامه وخرافاته طرح الإشكاليات الفكرية المزيفة والأسئلة العقيمة، وإنتاج ثنائيات معيقة بين المفاهيم أو الأفكار، أو تشكيل علاقة ذاتية وذات طابع أحادي وإقصائي بين تلك الثنائيات، بما ينتج عنها من تشويش وتضليل وأخطاء قاتلة على صعيد الممارسة العملية.

من تلك الثنائيات التي يقيم بينها المثقف علاقات غير سوية وغير صحية: «الحق والواجب»، «الحرية والمسؤولية»، «الحرية والمعرفة»، «الفكر والواقع»، «السلطة والمعارضة»، «الأخلاق والسياسة»، «الثقافة والسياسة»، «الفرد والجماعة»...إلخ. وتكون العلاقة التي يقيمها المثقف بينها إما ذات طابع دمجي، أو ذات طابع أحادي، إقصائي. أما العلاقة السوية بين الثنائيات فتقوم على إدراك الفصل والدمج الجدلي بينها وإدراك المستويات المتعددة لتلك العلاقة، إذ ثمة فصل وربط متلازمان، وثمة تشارك وتفارق بين تلك الثنائيات.

إن ثنائية «الثقافة والسياسة» من الثنائيات التي يؤدي فهمها الخاطىء إلى كوارث على صعيد العمل الوطني، فإما أن يتم إلحاق الثقافة بالسياسة لتصبح الثقافة رؤية تبريرية ودعائية للسياسة السائدة، وبالتالي الحد من الآفاق الرحبة للثقافة، وإما أن تتم عملية فصل إطلاقي ما بين الثقافة والسياسة.

كثيراً ما ظهر لنا المثقف أكثر دوغمائية من السياسي، فالمثقف – خاصة عندما يندرج في إطار ما للعمل – لا يتقبل بالمرونة والتفاوض، لأن مشروعه الفكري يريد تحقيقه كاملاً ودفعة واحدة بدون تدرج وتمرحل، رافضاً التنازل عن جزء من أفكاره، لاعتقاده أن هذا الجزء سيهدم الكل، وهذه الصيغة مماثلة للتفكير الديني الذي يتوجه إليه ذلك المثقف بالنقد.

المرونة، التكتيك، القاسم المشترك، الأغلبية، الرأي العام، التوافق.....إلخ، كلها مفاهيم سياسية ترتبط بشكل أو بآخر بالديمقراطية.

يعمل المثقف غالباً تبعاً لقانون «الكل أو اللاشيء»، والسياسي عموماً يتقبل بالتدريج والتمرحل. لا نريد هنا أن نضع السياسة في مواجهة الثقافة، أو وضع السياسي في مواجهة المثقف، لكننا لا نريد قتل الهمّ السياسي (بسبب عجزنا عن الفعل والتأثير) وتبني خيارات وهمية وعدمية وعائمة.

كما نرى أنه ليس ثمة عمل سياسي رزين وفاعل على المدى الاستراتيجي والبعيد، بدون أرضية ثقافية تشكل مرجعية كي لا تتحول السياسة إلى عمل انتهازي فاقد لجذره الإنساني والأخلاقي.

إننا نطمح إلى وجود مثقف ذي هم سياسي حقيقي (لا يفترض ذلك الاندراج في عمل سياسي مباشر)، مثلما نطمح إلى وجود سياسي ذي أرضية ثقافية. فالبعد السياسي للمثقفي يخلص المثقف نسبياً من هلاميته وذاتيته المفرطة ومزاجيته، والأرضية الثقافية والمعرفية بما فيها من رؤى مبدئية وبعيدة المدى تخلص السياسي من انتهازيته ولا أخلاقيته في بعض الأحيان، وتعمق رؤيته للمعضلات الواقعية.

لقد حصدنا الكثير من الكوارث على صعيد الواقع، عندما وقعنا بين نار المثقف ونار السياسي، بين مزاجية المثقف وتسرع السياسي، بين بلادة المثقف وجبنه وتهور السياسي وانتهازيته ولا أخلاقيته في بعض الأحيان، بين استعلاء المثقف وسطحية السياسي، بين تأدلج المثقف وانغلاقه ولا منهجية السياسي وعشوائيته، بين استراتيجية المثقف غير المرحلة زمنياً وغير المدرجة في خضم حركة وإمكانات الواقع، وتكتيكات السياسي الفاقدة للرؤية العامة والمبدئية.

إن المثقفين الذين دخلوا في خضم العمل السياسي، عبر العديد من الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية، كانوا قصيري النفس، وكانوا متطهرين إلى حد كبير، وبعيدين عن الانغماس في الحياة اليومية والتفاصيل والجزئيات، وقد أجادوا «التنظير» من فوق ومن أبراجهم العاجية، وسرعان ما تراجعوا إلى الوراء عندما اكتشفوا خطأ هنا وهناك، أو لأن أحلامهم لم تتحقق سريعاً، أو بسبب انكسار وتراجع المشروع السياسي.

كان الحل بالنسبة لمجموع المثقفين متعدداً، لكنه في الجوهر واحد، أي الابتعاد عن الواقع وتفاصيل الحياة اليومية، وبالتالي التحليق في عالم الفكر والتوليد الذاتي للأفكار من بعضها بعضاً. فمثلا نلاحظ أن قسماً لا يستهان به توجه نحو الأدب بوصفه مجالاً خصباً لتفريغ الشحنات والرؤى الذاتية المحضة، لكن هذا الأدب لم يتطور بما يكفي لتجاوز الهلوسات الشخصية للفرد ذات الطابع المرضي. في حين شاع في السابق عند العديد من المثقفين والسياسيين رؤية احتقارية وازدرائية للأدب والموسيقا والجمال والشعر والحياة الشخصية. إن كلا السلوكين يعبران عن رؤى متطرفة تفتقد لرؤية الحياة في جوانبها المعقدة والمركبة، وكثيرا ما أدت إلى مآس على صعيد رؤية المثقف لذاته ورؤية السياسي لذاته أيضا، إذ كثيراً ما كان الفرد المثقف أو الفرد السياسي متحليا بالنضج العقلي، لكنه يفتقد للنضج النفسي، ويصبح هذا الفرد إزاء هذه الوضعية قابلاً للانقلاب نحو الضد عند أية أزمة من نوع ما، سواء أكانت عامة (انكسار المشروع السياسي والحلم) أو أزمات خاصة في حياة هذا الفرد، ويتجلى لنا هذا الانقلاب اليوم في أشكال متعددة، مثل الانقلاب من وضعية التماهي بالجماهير وتقديسها إلى وضعية الاحتقار والازدراء لتلك الجماهير، ومثله أيضاً الانتقال من ذوبان الفرد في الجماعة والوطن والعمل السياسي إلى وضعية الاهتمام بالمصلحة الشخصية وتحميل الجماعة والوطن والسياسة مسئولية الفشل الذاتي للفرد.

على المثقف إذا الاشتغال على أفكاره والفعل فيها من أجل إعادة ترتيبها وصياغتها وتشكيلها وإكسابها روحاً جديدة بملامستها لما هو واقعي وراهن ومباشر، وبتناولها للتفاصيل والجزئيات، وعليه أن يتحول من وضعية الترويج للأفكار العامة والشعارات العريضة إلى وضعية إنتاج الأفكار التفصيلية المقاربة للواقع باستمرار.

أما عن الكيفية التي يؤدي فيها المثقف وظائفه في المجتمع، فإنها محاطة بكثير من الأوهام الذاتية، والتي تؤدي للأوهام عند الآخرين أيضاً، حيث يؤدي تلك الوظائف بشكل إيماني، مفعم بالطهرانية وأقرب إلى القداسة، ناشراً وَهْمَ تحلّيه كفرد بالفضيلة والأخلاق الكاملين، وكأننا حيال أحد رجال الدين، ليبرز وكأنه الوصي على القيم والأخلاق والممثل للضمير المطلق أو لضمير الناس والحارس للأخلاق والفضيلة، وهو إذ يوصل نفسه للآخر على أنه الفرد المُنزّه عن الأهواء والغايات والمترفع عن المصالح الشخصية والرؤى الذاتية، فإنما ينتج المزيد من الأوهام المعيقة له كفرد في تعبيره بشكل حر عن أهوائه ونوازعه ورغباته، لأنه سيصبح محشوراً في زاوية الفضيلة المطلقة والمثاليات الكاملة. أما تأثير هذه الحالة بالنسبة للآخر، فإنها تبرز في إنتاج قطيع من البشر مؤمن بهذا المثقف إلى حد الخرافة، ومستلب تجاهه، لكنها تسقط ببساطة عند سقوط هذا المثقف أو وجود ولو خدش بسيط في حياة المثقف الشخصية أو العامة، وفي المحصلة نكون أمام مأساة ذاتية لدى المثقف ومأساة اجتماعية وسياسية في المجتمع.

هذه الكيفية في تأدية الدور والوظيفة مرتبطة بمفاهيم خاطئة أو تَمثُّل غير صحيح لمفاهيم «النخبة» و«الطليعة»... إلخ. حيث أنتجت هذه المفاهيم لدى المثقف والأحزاب السياسية في الممارسة الواقعية قطيعاً بشرياً مهمته تنفيذ وتصديق رؤى المثقف والأحزاب السياسية، ثم يأتي الواقع ليفاجيء المثقف والحزب بأوهام تلك الادعاءات.

يجب إخضاع مفهوم النخبة أو الطليعة للفحص والتشريح والنقد والتصويب، خاصة في مجتمع متأخر يفتقر إلى الديمقراطية وانديا‌ح السياسة في البنية الاجتماعية، إذ إن هذه المفاهيم في ظل هكذا مجتمعات سوف تؤدي عند تلك العقليات النخبوية لجعل الناس مجالاً لاختبار أوهامها، وإلى عمل نيابي عن الناس ومواقفهم وحركتهم ومصالحهم.

هذه العقلية النخبوية تحولت في ظل غياب الشارع السياسي والمرتكزات الديمقراطية إلى عقلية دينية، نبوية، رسولية، مشيخية، تتعامل مع البشر كآلات يسهل تحريكها وتغييرها بالأوامر وكبس الأزرار، ثم يأتي الواقع ليوضح للمثقف (أوالسياسي) مدى جهله بالبشر والواقع، اللذين يفلتان من رؤيته وقبضته على الدوام.

من جهة ثانية، فإن مفاهيم «النخبة» و«الطليعة» وغيرها تتحول، في ظل غياب شارع سياسي، إلى محض ادعاءات ذاتية، حيث الشارع السياسي، أي البشر الفاعلة والمتحركة هي المعنية بتحديد المثلين لمصالحها وقناعاتها في كل مرحلة زمنية، ثم ومن جهة ثالثة، لا يكفي أن يعلن الواحد انخراطه وعضويته في النخبة حتى يصدق أو يكتسب مصداقيته، بل لابدّ من توافر جملة من الشروط يأتي في طليعتها إنتاج الأفكار المقاربة للوقائع بشكل

مستمر والقادرة على التحول إلى ممكنات قابلة للتنفيذ والتجسيد على أرض الواقع.

يجب تغيير رؤيتنا لمجتمع المثقفين، فنكف عن النظر إليه على أنه مجتمع نقي وطاهر ومنزّه ومقدس، فالمثقفون لهم تميّزهم، ولكنهم كسائر البشر لهم إيجابياتهم وحسناتهم، مثلما لهم سيئاتهم وسلبياتهم، فهم أيضاً أصحاب مصالح شخصية أو مواقع ذاتية أو مصالح فئوية أو أصحاب سلطة يودون تجسيدها. كما يجب إعادة بناء علاقة المثقف بالآخر على نحو سليم، أي بالسلطة والناس والتيارات السياسية وغيرهم.. فحل مشكلة علاقة المثقف بالناس يكمن في إدراك صحيح لعلاقة الذات الفاعلة بالموضوع، إذ ثمة تكوين متبادل بينهما على نحو يجعل كلاً منهما يسهم في تشكيل الآخر، وليس فقط «ذات» تفعل وتؤثر في «الموضوع».

ليس من الضروري أن تتطابق رؤية المثقف مع الناس، لكن عدم التطابق هذا لا يفترض وجود نخبوية مريضة، ولا يفترض أيضاً أن المثقف دائماً وأبداً أدرى من الناس بمصالحهم، بل إن العلاقة بين المثقف أو السياسي والناس هي علاقة معقّدة ومركّبة ولا يجوز تبسيطها إلى علاقة خطية، بسيطة وساذجة، يأتي الفعل فيها من المثقف (أو السياسي) وحده وما على الجماهير إلا استقبال تلك التأثيرات.

على المثقف– الفرد أن يرفع عن كاهله المهمات الكبرى، فلا ينظر لدوره وتأثيره أكبر مما يستطيع الفعل والتأثير، فمهام تحرير المجتمع والأمة والجماهير تقع على المجتمع بأكمله بكل قواه وفاعلياته المختلفة، وعلى المثقف أن يقتنع بأنه صاحب دور ووظيفة وفعل محدودين إزاء عملية النهوض المعقدة، مثلما عليه ألا يحزن أو يبتئس إن لم تُؤتِ أفكاره أُكُلَها، وبمعنى آخر عليه أن يتواضع فلا يرفع من دوره أكبر مما يحتمله الواقع والممكن، لأنه ليس هو الصانع الوحيد للعالم.

في الممارسة العملية تشرب المثقفون تلك القناعة التي تقول بأنهم هم الذين يصنعون العالم، وهم الذين يحركون الجماهير، وهم القادرون على التحرير والتغيير وأداء المهمات والأهداف الواسعة والعريضة.

المجتمعات اليوم أكثر تعقيداً من السابق، فثمة شبكات معقدة من العلاقات، وثمة تراتبات وتمايزات واختلافات، وثمة مراكز مذهلة في قوتها وغناها، وثمة خرائط للمواقع وبؤر توتر وقوى ضغط ونقاط مقاومة، وثمة تعقيد عجيب في وسائل الاتصالات والمعلومات.

العالم اليوم تصنعه قوى وآليات متعددة ومركبة، فالإعلام وأسواق السلع وآليات الربح والبورصات والمعلومات والاتصالات كلها تفعل وتؤثر وتغيّر في الواقع، وحسبنا

إزاء ذلك كله أن نرى في المثقفين قطاعا من قطاعات المجتمع أو فئة من فئاته أو دوراً من أدواره، وهنا تصبح مسألة «تواضع المثقف» ضرورة أساسية، كي لا يستمر في تصدير الأوهام المعيقة له وللآخرين، وبالتالي تصبح صفة التواضع أرضية مناسبة كيما يتعرف المثقف إلى دوره المتناسب مع كل مرحلة بدون شطط ذاتي، وبدون اختزال تعقيد الواقع وتراكبه إلى آليات أحادية وبسيطة في الرؤية والفعل.

طبعاً ليس المقصود من ذلك تحول المثقف إلى إحدى أدوات التكيف السلبي مع الواقع عبر الانغماس فيه كلياً، وبدون ترك مسافة فاصلة معه، بل عليه المحافظة على استقلاليته النسبية وفاعليته المحدودة وتمايزه وفرادته الأصلية بقدر ما عليه الاقتراب من نبض الواقع وحركته المستمرة.

بعض المثقفين رد بشكل سلبي على اكتشافهم لأوهامهم الذاتية في السابق، بأن تحولوا إلى كتبة نصوص تبريرية للسلطات السياسية أو التأقلم المنفعل بالواقع، أو تحولوا نحو إعلان نهاية الأيديولوجية والثقافة والفكر ودور المثقف ودور السياسة.

الغريب في مواقفنا – نحن المثقفين – أننا نسلك سلوكاً حدياً متطرفاً كرد فعل سلبي تجاه ما يحدث من وقائع وتغيرات، فنحن إما نعلي من شأننا وننظر لأنفسنا ولأدوارنا نظرة خرافية وأسطورية ليس فيها أدنى حد من التواضع، وإما نتحول نحو قتل الذات وتحقيرها وإعدام دورها بشكل نهائي.

بعضهم الآخر اتجه نحو (كما في السابق) الانعزال والانسحاب من المجتمع، حيث رأوا أنه ليس هناك مجال في هذا العالم القاسي لتجسيد مثلهم الفكرية أو قيمهم الأخلاقية أو تطلعاتهم الاجتماعية والسياسية.

جزء آخر من المثقفين تحولوا نحو بث أوهام جديدة، من خلال تنظيرهم لليبرالية الجديدة، وإيهامهم للبشر – سواء عن قصد أو بسبب قصور الرؤية – بأن الليبرلية الجديدة هي الفردوس الموعود، وهي النهاية التي توصل إليها التاريخ البشري، متناسين في ذلك بأن المجتمعات لاتكف عن إنتاج ما به يتغير الواقع ويتحرك التاريخ، وأن الواقع يعلن دائما نهاية خطاب أيديولوجي ودور أيديولوجي ما، ولا يعلن نهاية الفكر والمعرفة.

إنها «حتميات» جديدة مضلِّلة للذات والآخر، فبعد أن سيطرت علينا خرافات الحتميات السابقة: حتمية الحل الاشتراكي، حتمية الثورة، حتمية الوحدة، حتمية التقدم...الخ بما أنتجته من أوهام وتضليل، وما أفرزته من ردود فعل سلبية بعد أن قام الواقع بتعرية هذا الشكل من الخطاب الثقافي والسياسي....بعد كل ذلك تطلع علينا حتميات وإطلاقيات أخرى. إنه المنطق والمنهج القديم نفسه ولكن تختلف الكلمات والشعارات.

ثمة فهم ساذج، سطحي وخرافي، لعملية التغير الاجتماعي وفكرة التقدم وحركة الواقع واتجاه التاريخ. هذا الفهم لا يتنبه للتعايش والتراكب والتداخل والتعقيد ما بين المراحل والأزمنة. فقد ساد فيما سبق اعتقاد ساذج بإمكانية تصفية الماضي والتراث، وجرى التعامل مع فكرة التقدم والانتساب للتيار التقدمي (من ناحية الفكرة والعمل) بشكل نقي وصاف، يرى أن ثمة حد فاصل ونهائي ما بين التقدم والتأخر، أو ما بين التقدم والرجعية، لتتحول الثنائية «تقدمي – رجعي» كثنائية «مؤمن – كافر» يتم من خلالها تصنيف البشر إلى معسكرات متقاتلة فيما بينها، وبالتالي لم نتفهم أن التقدم في جدل مستمر مع التأخر، وأن التقدم فاعلية نقدية متواصلة، وأنه لا يمكن الوصول للتقدم دفعة واحدة، وأن هناك دائماً ما يجب فعله باستمرار من أجل الاقتراب من التقدم، وأن الماضي سيظل من خلال صيرورة معقدة ومركبة جزءاً من بنية الحاضر والمستقبل، وأن التقدم والرجعية صفتان غير ثابتتين، فلا تقدم من دون تراجع، وما نعتبره تقدمياً اليوم قد يكون رجعياً ومحافظاً في فترة لاحقة، كما أن الرجعية والتقدمية تتحول إلى كلام فارغ وغير منتج ما لم يكن هناك حراك اجتماعي سياسي يفرز ويحدد ماهية كل منها.

«الحتميات» و«الإطلاقيات» وإن اختلفت مسمياتها وأشكالها ورموزها، قابعة في قاع تفكير المثقف، وهي لم تنتج، ولا تنتج، إلا التضليل والخراب.

هذه الذهنية التي تنسج بشكل متولِّد الإطلاقيات والحتميات والكليات، سوف تكون مؤهلة على صعيد الممارسة لأن تكون استبدادية بشكل أو بآخر، ويؤكد ذلك أن الذهنيات الثقافية المحضة التي تسلمت مواقع سياسية قد مارست السلطة بصورة عقائدية واستبدادية بشعة. كذلك نستطيع هنا أن نفسر نماذج كثيرة من العلاقات بين المثقفين القائمة على الحصر والاستبعاد للآخر، وممارسة العنف بالكلام الجارح، والتشهير المتبادل والتسلط عندما تسنح الفرص.

هنا نعود لنبحث في علاقة المثقف بالسلطة كمفهوم وكممارسة وكسلطة مجسدة بشكل سياسي في المجتمع. عموما يبني المثقف نظرة سلبية وكلية لمسألة السلطة بحد ذاتها، إذ تثير لديه وبشكل شبه دائم مشاعر سلبية، وهو يحلم بمجتمع خالٍ من السلطة والسيطرة والتفاوت، وينظر لأي عملية اقتراب من السلطة – بغض النظر وبدون تفكير في ماهية تلك السلطة وتاريخها ومستوى دورها الوطني – نظرة كمن يفقد طهرانيته، وينظر لصراعه مع السلطة السياسية القائمة كالصراع بين الكاهن والحاكم أو بين المعرفة والسلطة، ويقدم نفسه في هذا الصراع على أنه الضمير الاجتماعي والحقيقة الناصعة والحارس للقيم والأخلاق والفضيلة.

هذه هي بشكل مكثف رؤية المثقف للسلطة المجسدة في المجتمع من ناحية المفهوم والفكرة، وهي تظهر عنده في الوقت الذي لا نجد فيه، أو قلما نجد، من اشتغل على مفهوم السلطة وآلياتها ومنطقها ونوازعها ومراحلها وتجسيدها وخطابها وعناصرها وقواها بشكل عياني على أرض الواقع، ومن الطبيعي إذاً أن تتكاثر هذه الأوهام بسبب جهل المثقف بالسلطة المجسدة بشكل عياني وتفصيلي، أو بسبب عدم تقديم الأفكار المقاربة لواقعها الحقيقي في كل مرحلة تاريخية، وتكون المحصلة عدم تغيير علاقته بها بناء على تغيراتها وتبدلات الواقع الجديد، أي عدم بناء علاقة إيجابية منتجة وتصب في مصلحة الوطن، إذ كثيرا ما نجد المثقف يطالب السلطة القائمة بطلبات كليّة، تلك السلطة المحكومة بشكل طبيعي باعتبارات سياسية داخلية وخارجية (هذه الاعتبارات تتدرج من محافظة السلطة على وجودها إلى المحافظة على اللحمة الوطنية، وهي تختلف من سلطة لأخرى ومن مرحلة لأخرى) لم يتعب المثقف نفسه في محاولة تفهمها وتقصّيها، وبالتالي فإنه يحزن وينسحب من الساحة أو قد يسمي نفسه «معارضاً» عندما لا تتبع السلطة ما توصل إليه المثقف من أفكار.

المثقف المنعزل والمنسحب من المجتمع، والذي تغريه صفة معارضته للسلطة القائمة، لم يتعلم وعبر تاريخ طويل مخاطبة السلطة من داخلها أي تفصيلاتها وجزئياتها، ولم يتقن إلا مخاطبتها بشكل خارجي وكلي، أي بخطاب ذي طابع فكري ومفاهيمي، أو بخطاب فيه من لغة السب والشتم أكثر مما فيه من التحليل والتفسير العياني.

الآخرون الذين ساروا في ركاب السلطات القائمة تحولوا إلى طبالين وزمارين وراقصين لها. وهنا نقول حتى لو توافق (وهو ليس توافقاً كلياً ونهائياً) المثقف مع السلطة القائمة في الرأي حول بعض القضايا، فليست مهمته التطبيل والتزمير لها، بل يجب أن يبني معها علاقة ندية قائمة على البحث عن نواقص أي عمل على أرض الواقع.

إحدى القضايا السياسية التي تعتبر اليوم مثاراً للخلاف ما بين كثير من المثقفين والسياسيين والسلطات القائمة هي قضية الموقف من «التسوية» مع العدو التاريخي للأمة. حيث مازال الخطاب السائد لدى الغالبية العظمى من المثقفين خطابا تحشيدياً وتجييشياً، ولا يتسم بالموضوعية والعقلانية على الرغم من التغيرات الواقعية وشبه انعدام الحراك في البنية الاجتماعية. صحيح أن اللحظة الراهنة من عملية التسوية هي نتاج تاريخ وعمل طويل ولا يمكن تناول هذه اللحظة بمعزل عن تاريخ فعلنا وإنتاجنا في السابق، وصحيح أيضا أن السلطات السياسية تتحمل المسئولية الأكبر (وهذا لا يلغي مسئولية بقية قطاعات المجتمع) عما آلت إليه الأوضاع العربية اليوم، لكن هذا لا ينفي ضرورة امتلاك القدرة على التعامل مع هذه اللحظة بكل ما تحمله من تحديات ومخاطر على الوطن والأمة، وبما تحمله من تحديدات واقعية مؤثرة على مستقبل الوطن، وضرورة انتقاء الخطاب

الفكري/السياسي المقارب لهذه اللحظة من تاريخ أمتنا. أما البقاء عند حدود الخطاب الكلي والبعيد الأمد ولغة التحشيد والرفض التام والمطلق لمنطق التسوية، واعتبار التسوية الجارية اليوم أمراً يخص السلطات السياسية وحدها، وأن عليها وحدها تحمل مسؤولية الأوضاع الراهنة، فإنه لن ينتج شيئاً على أرض الواقع، فعندما يحترق المنزل علينا أن ندخل جميعا في عملية إنقاذ ما يمكن إنقاذه، لا أن نجلس ونفكر في أسباب الحريق وعلى من تقع المسئولية أو نترك أمر تدبيره لفئة محدودة وضيقة.

«السلطة» كحالة سياسية–اقتصادية–اجتماعية لا يمكن تجاوزها، لأنها ضرورة من ضرورات أي تجمع بشري في كل المستويات، ويجب أن يتركز طموح المثقف نحو تحديد آليات ممارستها، بحيث يتم تخفيف سلبياتها والآثار المعيقة لتقدم المجتمع، وليس بناء حاجز سلبي مع فكرة السلطة ذاتها بقصد النزاهة والطهرانية، بما ينتجه هذا الفهم من تشوهات فكرية وأخطاء قاتلة في الممارسة الواقعية.

نستطيع أن نعي محاولات المثقف لاحتكار المشروعية في المجتمع، من خلال المعارضة السلبية للسلطات القائمة، وهذا شكل من أشكال محاولة احتكار السلطة في المجتمع، وكثيراً ما كان هذا الشكل من السلطة (أي السلطة التي يمارسها المثقف عبر خطابه ولغته وفكره) قاتلاً أو معيقاً أو مضللاً في المجتمع، لأنه في المحصلة ليس ثمة سلطة تمارس أو تبنى من دون تمويه أو حجب، سواء أكانت هذه السلطة معرفية أم ثقافية أم سلطة مادية ترتكز إلى قوة رأس المال أو القوة السياسية أو العسكرية أو غيرها.

يجب عدم إخفاء حقيقة رغبة المثقف في السلطة (حتى لو ادعى غير ذلك)، ومنافسته على المشروعية، بل هي حقيقة لا يجب طمسها أو التضليل فيها، حتى لو اختار هذا المثقف الانسحاب من المجتمع والانعزال عن الحياة السياسية أو رفض السياسة جملةً وتفصيلاً في مقابل تأكيده لأهمية الثقافة وبناء المعرفة. نستطيع أن نتلمس تنازع المثقف ما بين الطهرانية أو المثالية التي يحاول من خلالها إيصال نفسه على أنه الضمير الاجتماعي الحي والماسك بزمام الحقيقة والمدافع عنها، وما بين نزعته العميقة لإثبات وجوده وذاته الفردية (وهذه تختلف عن التفرد) أي تأكيد سلطته المعرفية في المجتمع.

ليس هناك مشكلة في ممارسة المثقف لسلطته فيما لو كان الوضع ديمقراطياً، أي عندما تكون كل الأفكار معروضة في الساحة السياسية وفي الإعلام وفي البنية الاجتماعية، لأن المثقف في مثل هذا الوضع سيضطر للتحلي بالتواضع، وسيدرك أهمية اهتمامه بالتفاصيل والجزئيات، وسيهتم بردود أفعال الناس واستجابتهم إزاء خطابه، أي يتحول من وضعية بث وإرسال الأفكار إلى وضعية يجمع فيها ما بين البث والاستقبال، وسيرى أن سلطته

المعرفية والسياسية بشكل واقعي هي إحدى السلطات، وليست الخالق الوحيد للعالم.

سلطة المثقف هذه لا تجد رصيدها أو ما يؤيدها في الواقع لأسباب متعددة، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي، وعند هذه الهزيمة لسلطة المثقف، فإنه غالباً ما يعود إلى ذاته ليولد الفكر من الفكر، وينكفيء بعيداً عن الواقع الاجتماعي، معتزاً بشرفيته وعدم انزلاقه للتعامل مع السلطة القائمة أو مفتخراً بنجاته من التلوث بوحل الواقع.

من أشكال تلك الانسحابات للمثقفين تفضيل بعضهم الابتعاد عن الأحزاب السياسية والعمل السياسي، خاصة في مراحل التراجع والانكسار، إما بسبب النفس القصير السائد بينهم لأجل تحقيق الأهداف والأحلام، أو بسبب رؤيتهم الذاتية بأنهم باتوا أكبر من الأحزاب السياسية، أو بسبب أوهامهم حول طبيعة الدور والوظيفة المنوطة بالمثقف، أو بسبب نزعتهم التطهرية وحرصهم على النقاء ورغبتهم بالابتعاد عن تلويثات العمل السياسي. هذا الانسحاب يتم بالارتباط مع التنظير الفكري غير المتصل بالوقائع ومع تصدير رؤية تحتقر العمل السياسي والممارسة الميدانية والواقعية.

إن المفاهيم الخاطئة لدى المثقف كثيرة، وساحة الأوهام واسعة، لكن في المحصلة نقول إنه لا قيمة للأفكار غير المتصلة بحركة الواقع الحي، أو التي تتم بمعزل عن تغيّرات الواقع العيانية والتفصيلية، كما أنه لا قيمة لأية طهرانية مفتقدة للفاعلية الاجتماعية، ولا طعم ولا لون ولا رائحة لأي عملية انسحاب من الواقع الاجتماعي، ولا فضيلة لمن يقف على ضفة النهر مفتخراً بأنه لم يتلوث بمائه وأوحاله بعد.

المثقف معني اليوم بإعادة تقييمه لذاته عبر نقد تاريخه وأدواره السابقة، وتحديد دوره ووظيفته اليوم بشكل متناسب مع طبيعة المرحلة، فلا يرفع نفسه فوق المجتمع والدولة والسياسة، أو ينعزل بعيداً عن الفعاليات الاجتماعية والسياسية في الواقع، أو يضخم دوره بما لا يطيق أو يستطيع، فالواقع لا يتحرك بإشارة من أحد، وحسبه أن يرى في نفسه قوة مؤثرة من قوى الواقع المعقد والمركب، وحسبه أنه يقوم بدوره المتناسب مع المرحلة والظرف، وحسبه أنه يؤدي واجباته، وأنه يعمل ويعمل في اتجاه دفع الحركة نحو الأمام.

السلطات أيضاً معنية بإعادة تقييم دورها ووظيفتها في المجتمع، فهي صاحبة القدرة والمبادرة معاً في إعادة بناء علاقة سوية مع المثقف ترتكز إلى الاعتراف بوجوده، وتكف عن الاعتقاد بأن المثقف إما أن يكون في جانب السلطة مدافعاً ومروجاً لها، وإما أن يكون خارجاً عن القانون يتوجب محاربته أو نفيه أو عزله أو إجباره على الانضمام إليها.

قضايا سياسية تنظيمية

١-حرية الفرد وحرية الجماعة فى المؤسسات والأحزاب السياسية

تمثّل العودة لتناول علاقة الفرد (أو العضوالحزبي) بالجماعة في سياق عمل جماعي (مؤسّسي، حزبي) عودةً للبدء أو البداية، أو نوعاً من إعادة التفكير في ألف باء العمل السياسي الحزبي أو المؤسسي. وهذه العودة للبدايات عملية شاقة، ولكنها أيضاً ضرورية ولا مفرّ منها في سياق إعادة التأسيس. فالأزمات العامة (والشخصية أيضاً) عندما تكون شاملة وعميقة، تدفعنا لإعادة فتح الحوار حول الأسس والمبادئ والبديهيات التي ننطلق منها. بالأحرى تفرض الأزمات الشاملة العميقة دائماً العودة إلى البدايات والبديهيات، لإعادة تأسيسها وبنائها من جديد، بما ينسجم مع حصيلة التراكم التاريخي وحركة الواقع. وهكذا تكتسب تلك المفاهيم والبديهيات مضامين ودلالات جديدة في كل ظرف تاريخي.

هذه العودة للبدايات أوالبديهيات لا يمكن خوضها بعقل بدائي، أي بعقل ينطلق من الصفر، أو من اللاشيء في مقاربة المفاهيم والأشياء. إننا نعود لنؤسس من جديد بعقل معرفي لديه خبرة التجربة الواقعية وحصيلتها، وليس بعقل أبيض لا يحتوي ركائز معرفية أوتصورات حول التجارب المختزنة والتجارب الواقعية.

إن إعادة التأسيس تستلزم العودة بكل ثقلنا المعرفي والحياتي لتلك البدايات لإعادة بنائها على مرتكزات أخرى، مستفيدين من حصيلة التجارب التاريخية والواقعية، وما أفرزته من أخطاء في التصوّر والسلوك.

أما أصحاب العقل "التطهّري" أو "النسفي" فيرون، انطلاقاً من فشل التجارب الواقعية أومن النتائج السلبية الحاصلة في الواقع، ضرورة القيام بعملية تطهيرية أونسفية أو اجتثاثية استئصالية لأفكارنا وتصوراتنا. ليست المشكلة هنا في القناعات الجديدة، إنما في طريقة بنائها، والمنهج الذي يقف وراء الانتقالات السريعة في الفكر والسياسة.

هذا الشكل من التفكير مازال أسيراً لردود الفعل، وهو يتعامل بشكل غريزي وطفولي مع أحداث الواقع، أو على أحسن تقدير فإن استجابته سريعة ومباشرة للموضة الإعلامية الدارجة دون بذل الجهد المعرفي المناسب.

هذا العقل مؤهّل من جديد لتكرار التجارب الخاطئة، لأنه ما زال منفعلاً بالحدث لا فاعلاً فيه، ولأن منهجه في التفكير ما زال كما هو، مرتكزاً الى طريقة (إما / أو) في تناوله لمختلف القضايا، ويفتقد حسّ التراكم المعرفي.

الطريق الأخر المنتج هو التوجّه نحوإعادة تأسيس مفاهيمنا ومبادئنا من جديد، إذ إن مفاهيم "القومية" و"الحزب السياسي" و"الفرد" و"الجماعة"، وغير ذلك، تكتسب مع كل ظرف تاريخي دلالات ومضامين أخرى. فهذه المفاهيم ليست معطىً ثابتاً، بل إنها تكتسي مع كل مرحلة حلّةً جديدة، بحيث تغدو مقاربة أكثر لنبض الواقع وحركته.

وبدلاً من القيام بعملية نبذ لمفاهيمنا وأسسنا، من الممكن القيام بعملية إعادة بناء لهذه المفاهيم، تستوعب جدلياً ما أفرزته التجربة الواقعية.

من المسائل التي تحتاج منّا عودةً متأنية وواعية، مسألة علاقة الفرد بالجماعة، أو ما يعبَّر عنها على صعيد الحزب السياسي بعلاقة الأعضاء بالمؤسسة الحزبية.

لقد تعوّدنا دائماً وضع الأمور في تقابل ثنائي مقيت، يوحي بأننا حيال خيارين لا ارتباط بينهما، ولهذه الطريقة في التناول تجسيدات مختلفة في فكرنا العربي، ومنها (الأصالة–المعاصرة) و(السلطة–المعارضة) و(الوحدة–التعدّد) و(أنا–أنت) و(أنا–أنتم)....الخ، حتى أننا ننسى في النهاية الجدل الحاضر والكامن أيضاً بين هذه الثنائيات على صعيد الفكر والواقع معاً. وهذا الخطأ في التصوّر والإدراك لابدّ وأن يؤدي إلى مآسٍ على صعيد الممارسة والتجربة الواقعية.

في الماضي حشدت حركة الثورة العربية نفسها في طريق "جماعي"، فألغت كل ما هو فردي، واليوم بعد سلسلة الهزائم والانكسارات لكل ما هو "جماعي" تنهض رؤى الترويج للحرية الفردية، المفهومة فهماً سلبياً، لتلتهم كل ما هو جماعي، وبالنتيجة كل ما هو إنساني.

ثمة أحزاب كثيرة لفظت مبدعيها خارجها، تحت راية تحقيق الوحدة الجماعية الصخرية في الحزب، وهذه الأحزاب هي ذاتها التي ترأّسها أفراد حاولوا صياغة الحزب كما يصوغون بيوتهم.

العيب واحد، وموجود في المكان نفسه، أي «الحزب السياسي»، فمن جهة الحزب يقتل أفراده المبدعين، ومن جهة أخرى فرد واحد يترأّس الحزب ويأخذ دوراً أبوياً فيه، مغيِّباً كل هيئات الحزب وأنظمته وقوانينه الداخلية. في نفس المكان والزمان نقتل الفرد باسم الحفاظ على الوحدة الصخرية للحزب، ونعترف ونُقِر بدور الأمين العام، التاريخي والاستثنائي، الذي يشكل البنية الحزبية كما يشاء.

هذا ليس غريباً إذا أدركنا أن التطرّف هو ذهنية المتأخر، بغض النظر عن اتجاه التطرّف، سواء أكان لصالح تغليب وتضخيم ما هو فردي أم لصالح ما هو جماعي.

إن التأخر أرضية وبيئة مهيئة لنمو التطرّف بكل أشكاله، بغض النظر عن القشرة الأيديولوجية أوشكل الوعاء الفكري الحاضن للتوجهات المختلفة. مثال ذلك رجل الدين المتطرّف الذي ينشد العودة الى التراث والماضي بكل ما فيه، والليبرالي المتطرّف اللاهث وراء الغرب والمفتون بكل صرعة جديدة، والشيوعي المتطرّف الذي ربط حزبه السياسي بتطلعات وسياسات خارجية. إنه التطرّف ذاته، وإن تنّوعت القشرة الأيديوليجية المغطية له.

ذهنية التطرّف المتأخرة هذه تتجسّد أيضاً في فهم علاقة الفرد بالجماعة، فنتطرّف تارة باتجاه الجماعة كما حدث في الماضي، ونتطرّف تارة أخرى باتجاه إعلاء شأن الفرد على حساب كل ما هوجماعي، لكن جذر هاتين الرؤيتين واحد، وهو بدائية طرائق التفكير وسطحيتها وتأخرها، مهما كانت ادعاءات الانتماء الأيديولوجي، إسلامية أم ماركسية أم ليبرالية أم غير ذلك.

الوجه المقابل أو الرؤية البديلة للتطرّف تتمثل بضرورة إدراك علاقات التآثر والتبادل والتنافذ والتشارط والتعاضد والتضاد ما بين الثنائيات المختلفة. فالمسألة ليست اختياراً ما بين الفرد والجماعة، بل هي عملية تكامل وتضافر وتآثر ما بين الذات الفردية والجماعة، أو بالأحرى هي عملية جدلية، فكما نحن بحاجة لإطلاق فرديتنا وذواتنا من إسارها وعمقها الداخلي، بحاجة أيضاً لتعميق أحاسيسنا ووعينا بجماعية الحياة، وبالتالي إنسانيتها.

لقد شاع في فكرنا العربي وممارساتنا السياسية النظر للمعاناة الذاتية ومشاكل الفرد النفسية وخصوصياته الحياتية على أنها أمور بسيطة ينبغي الترفّع عنها، أو هي أمور برجوازية، سطحية وغير جوهرية يمكن تنحيتها وإلغاؤها. لكننا اكتشفنا في النهاية أن كثيراً من الأزمات الذاتية للأفراد ومشاكلهم الشخصية انفجرت داخل أحزابهم وزادت أزمات تلك الأحزاب تعقيداً وإرباكاً.

لقد كان اهتمام الأحزاب السياسية وأعضاء هذه الأحزاب متوجّهاً بشكل كلّي نحو الكليّات والأهداف والشعارات العريضة، متنكرين للتفاصيل والجزئيات والأفراد وخصوصياتهم وبيئاتهم الاجتماعية.

في رواية (عالم بلا خرائط) لعبد الرحمن منيف وجبرا إبراهيم جبرا يصل بطل الرواية (الفنان والروائي علاء الدين نجيب) صاحب التجربة السياسية الفاشلة، الى نتيجة مفادها أهمية القضايا الصغيرة التي كان يهملها سابقاً، عندما يكتشف أن هذه الجزئيات والقضايا الصغيرة هي التي حدَّدت حياته فيما بعد، وكان لها الدور الحاسم والرئيسي، خاصة عندما وصل بتجربته السياسية الحزبية الى أفق مسدود.

كذلك نستطيع أن نفسِّر توجه الكثيرين ممّن عملوا في أحزاب سياسية، إلى كتابة مذكراتهم أو نحو العمل الأدبي المحض، بعد أن أثبتت التجربة الواقعية الهّوة الواسعة ما بين الأحلام والطموحات التي يحملونها والنتائج الواقعية الحاصلة. وتكون هذه المذكرات والأعمال الأدبية ميداناً خصباً لتفريغ شحناتهم الذاتية التي حبسوها أو تم حبسها داخلهم لدى انخراطهم في أعمال سياسية جماعية، لذلك لابدّ من استشعار أهمية القضايا الصغيرة والتفاصيل الحياتية وتأملات الفرد وإشكالياته الذاتية الخاصة. إذ من خلال رؤية بسيطة للتجارب السياسية والحزبية السابقة كافة، نرى أن الذات الفردية وخصوصياتها ومكنوناتها الداخلية كانت تموت أوتُسحق باسم المشروع الوطني الجماعي، لذلك نقول هنا: إن المشروع الوطني لا يغتني إلا بالفرد، والعمل الجماعي الذي يسحق الفرد لن يُكتب له النجاح.

أستذكر هنا حديثاً لسعد الله ونوس يقول فيه: «إن المشروع الوطني بما يعنيه من تحرّر وتقدم وحداثة لا يقتضي أن نلغي أنفسنا كأفراد لنا أهواؤنا ونوازعنا ووساوسنا وحاجتنا الملحّة للحرية، ولقول الأنا دون خجل...بل بالعكس إن هذا المشروع الوطني لا يمكن أن ينجح ويتحقق إلا إذا تفتّحت هذه (الأنا) ومارست حريتها، وقالت نفسها دون حياء ودون مراءاة أو تعوّذ. أضيفُ إلى المهّمة النقدية التي يجب أن يضطلع بها المثقف مهمة أخرى، وهي أن يحاول ممارسة حرّيته، وأن يحب فرديته، وألا يعتقد أنه إذا ما اغتنى كوجود فردي إنّما يمزّق شمل الجماعة». بذلك فقط نكون أمام نظرة أكثر شمولية للسياسة، نظرة أكثر إنسانية، وأكثر احتراماً للذات الفردية التي كانت تُؤكل عندما نكون أمام عمل جماعي من طراز سياسي أوحزبي، وبهذه الرؤية فقط نكون أكثر لُصوقاً بالحقيقة الواقعية التي كانت تُغيَّب باسم الأهداف الكبيرة والمشاريع العريضة.

إن احترام الفرد يعني الاعتراف بدوره المؤثِّر ايجاباً أوسلباً على مجريات الأمور، هذا الاعتراف يجعلنا نضع أيدينا بشكل صحيح على الحقائق الواقعية في تفسيرنا لبعض إشكاليات العمل السياسي والحزبي، إذ كانت تتم عملية تفسير بعض الإشكاليات الحزبية البسيطة بشكل واهم، عندما يتم وضع أسباب كبيرة وراء حدوثها، كأن يجري تفسير خلل أي لقاء حزبي بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية وغيرها من الأسباب الكبيرة وحسب.

هذا لا يلغي من اعترافنا بتأثير هذه الأحداث الكبيرة في جميع الأفراد (خاصة في الأحزاب التي ربطت سياستها بالاتحاد السوفياتي)، لكن هذه الأسباب الكبيرة وجدت تربة خصبة عند تلك الذوات الفردية لتفعل وتؤثِّر. هذه التربة الخصبة تتمثّل في المستوى الفكري السياسي للفرد، ومدى النضج النفسي أو التوازن الإيجابي لشخصية الفرد.

من جانب آخر، نستطيع أن نلمس ظاهرة تجاوز الأفراد لمجتمعاتهم أوجماعاتهم – وهذا دور الثقافة والمعرفة عندما تشكّل إضافة نوعية لما سبق – حيث يبرز الفرد كشخصية متفرِّدة أصيلة في بحر المعتقدات الشائعة للجماعة، وهذا يؤدي لحالة تصادم ما بين الفرد والأنماط السائدة المغلقة والرافضة لتفتّح الإبداعات والتغيير.

لكن بالمقابل يجب الانتباه إلى أن اكتشاف ونمو الجانب الإنساني والإبداعي للذات الفرديّة لا يمكن أن يتم إلا في سياق اجتماعي، أو في سياق عمل جماعي أو من خلال رؤية الآخر والتعامل معه. بمعنى آخر لا يمكن اكتشاف أو تجسيد حرية الذات الفرديّة إلا في سياق اجتماعي عام.

أي حتى تستطيع الذات الفردية تحقيق نفسها وحرّيتها، لابدّ لها من الاعتراف بما هو جماعي أو اجتماعي كمنطلق أساسي للفعل والتأثير فيه. وبالتالي فإننا عندما نؤكّد على ضرورة فتح المجال لطاقات الفرد كي تعبِّر عن نفسها وتأخذ حيّزها من الاهتمام، فإن هذا لا يعني أن يتم ذلك في اتجاه نبذ المجتمع أو أشكال الحياة الجماعية أو العمل الجماعي. أما وجهات النظر التي تضع الفرد في مقابل الجماعة أوضدّها، فليست أكثر من رد فعل سلبي على تلك الجماعة التي سحقت الفرد فيما مضى.

لماذا نحشر أنفسنا دائماً في اتجاهين متضادين، إما اتجاه تضخيم الفرد ودوره، وإما سحق الفرد واعتباره كائناً مهملاً ؟

يمكننا تلمس العديد من الأمراض الفردية التي تتجسد في سياق عمل جماعي من طراز سياسي أوحزبي، فالكثير من الأفراد ينظرون للعالم الخارجي ومشاكله رؤىً ذاتية قاصرة، من خلال العقد الفردّية النفسية التي يسبغونها على العالم الخارجي، حيث يتصوّر الفردُ العالمَ الخارجي على أنه عالمه الخاص، فيسقط عليه (أناه) مع ما تحفل به من أهواء ورغبات متطرِّفة، وبالتالي تتم الإساءة لمفاهيم (الموضوعية) و(الحرية) في العمل السياسي والحزبي.

إن (الموضوعية) تعني في جوهرها تحرراً من النرجسية الفردية، أكثر مما تعني اتباعاً لقواعد شكلية أو أكاديمية يمكن أن تقود الباحث إلى الحقيقة. والفرد الذي لم يُعالج (أوعلى الأقل أدركَ) عقده الداخلية وإشكالياته النفسية لن يفيده صراخه المستمر تجاه مطالبته بالحرية، خاصة في سياق عمل جماعي. نسمع أحياناً بعض الأفراد الذين يعتبرون أن العمل الجماعي هو ما قيّدهم طوال حياتهم، ووقف حائلاً أمام ممارستهم لحريتهم وتفتّح طاقاتهم الفرديّة، وقد يكون هذا صحيحاً في بعض الحالات، لكن في أحايين أخرى نجد أن هؤلاء الأفراد مقيّدون من دواخلهم بالدرجة الأولى، وما تفسيراتهم تلك سوى شكل من أشكال رفع المسئولية عن الذات وتحميلها للجماعة.

أحياناً تنفجر الذات الفرديّة، أول ما تنفجر، بوجه الجماعة محمِّلة إياها كل المسؤولية، بدلاً من أن تتوجّه هذه الذات نحو داخلها أولاً تحاولُ ترتيبه من جديد، عن طريق ملاحظة أن ظاهرة (نقص التمثّل) للأفكار المحمولة في الذهن تُعدّ سبباً رئيسياً لظاهرة الانفجار المرضي للفرد، حيث يحمل الفرد في رأسه أفكاراً حديثة لم يتم فسح المجال لها لتتغلغل في نفسه وروحه، ليصبح الفرد في وضع فصامي ما بين الأفكار الحديثة المحمولة في الرأس وما بين الحالة النفسية المتأخرة. بمعنى آخر لم تسكن تلك الأفكار روح الفرد وثنايا وجدانه الداخلي، ولا شكّ أن هذه العملية معقّدة ومستمرة، إذ ليس بإمكان فرد من الأفراد مهما كانت درجة المصداقية المتوفرة لديه الادعاء بأنّه تخلّص من كل ما يمت بصلة للرؤى والعلاقات المتأخرة السائدة.

يعتقد البعض أن أي عمل جماعي، شئنا أم أبينا، سوف يقتل حرية الفرد: أعتقد أن الفرد عندما يتنازل عن جزء من حريته طوعياً في سياق عمل جماعي، فإنما يفعل ذلك عبر قناعته بالقانون الجماعي الذي وضعته الجماعة، وشارك هو، بشكل ما، في صياغة هذا القانون.

لذلك يجب التعامل مع هذه المسألة كمعطى تاريخي وموضوعي، إذ لا مفّر من أن أي عمل جماعي لابدّ له من أن يحدّ من الحرية الفردية، فالقانون الجماعي، أو أي قانون عام، يتفق مع توجهات الجماعة في زمان ومكان معينين، لكنه لا يتطابق مع التوجهات الفردية لكل فرد، على الرّغم من أن كل فرد من الأفراد ساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تكوين قانون الجماعة.

ما يجب التفكير فيه بشكل جدّي هو أولاً: كيف يمكن أن نجعل إعادة التفكير بهذا القانون ومدى مقاربته للمرحلة والواقع عملاً روتينياً، بدلاً من أن يتم ذلك في مناسبات متباعدة زمنياً (المؤتمرات الحزبية مثلاً) أو في مناسبات استثنائية واضطرارية (خاصة ما حدث في الأحزاب العربية بجميع أشكالها وتلاوينها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي)، وثانياً: كيف يمكن أن نحقق رقابة أعضاء الجماعة أو الحزب السياسي أو المؤسسة الاجتماعية (عبر آليات دائمة وروتينية) على ممارسة القانون الجماعي على نحو سليم، بحيث لا تبقى هذه المهمّة بأيدي أفراد في قمة الهرم التنظيمي، قد يتعاملون مع القانون الجماعي من خلال رؤى ذاتية أو انطلاقاً من مصالح شخصية. وثالثاً: كيف يمكن أن نجعل حرية الفرد محدودة فقط بحدود القانون الجماعي، وليس بأي حدود أخرى، إذ يمكن تقبّل الحد من الحرية الفردية بالقانون الجماعي، ولا يمكن تقبّل حدّ الحرية الفردية بالوسائل الأخرى التي نصدفها في مؤسسات وأحزاب كثيرة، مثل استبداد بعض الأفراد أو تعاملهم الذاتي مع القانون الجماعي. باختصار يجب البحث في آليات ووسائل ممكنة التطبيق، يمكن أن يتضمّنها القانون الداخلي للجماعة أو المؤسسة أو الحزب، من أجل أن تكون حرية الأفراد

محدودة بقانونه الداخلي وليس بالوسائل الأخرى. هذه الآليات هي ما يجب البحث عنها، ونعتقد أن من ضمنها إعادة التفكير بحقوق وواجبات العضوالحزبي، وأشكال ممارستها في المؤسسة الحزبية. حيث الحقوق والواجبات في الأنظمة الداخلية لكافة الأحزاب عائمة وغائمة، وليس ثمة آليات واضحة لأشكال تقدير قيام العضو الحزبي بواجباته، وليس ثمة آليات واضحة أيضاً لأشكال ممارسة العضوالحزبي لحقوقه على نحوسليم، ولا وضوح لطرق نشاط العضوالحزبي النظامية في حال الحد من هذه الحقوق والتضييق عليها.

لا نريد أن نقول إن المشكلة كاملة هي بسبب عدم وضوح القانون الداخلي للحزب السياسي، لكن يمكن القول إن إيضاح حقوق وواجبات العضوية وآليات ممارسة الحقوق وآليات الرقابة على أداء الواجبات، من شأنه أن يخفِّف من المشكلة. ففي التجربة الحزبية العربية وجدنا على سبيل المثال أن (واجبات العضوية) كانت سيفاً مسلّطاً على رقاب أعضاء الحزب، يحاسبون عليها بشدّة وبحسب رأي قيادة الحزب وأمينه العام، من خلال تقديرات ذاتية أو رؤى مصلحية ضيّقة.

من هنا نستطيع أن نفسِّر اليوم الرؤى الجديدة التي تدعو لنسف واجبات العضوية وإلغائها من الأنظمة الداخلية للأحزاب، في مقابل تضخيم حقوق العضوية.

هذه الرؤية القائمة على رد الفعل السلبي، تنسى التلازم ما بين الحق والواجب، وأنه لا حق بدون واجب، ولا واجبات بدون حقوق، في أي شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية، ابتداءً من الأسرة ومروراً بالنقابة والحزب السياسي، ووصولاً لمؤسسة الدولة بشكل عام.

نستطيع الآن مقاربة حرية الفرد في سياق عمل جماعي من منطلق آخر، وهو نقاش مسألة الحرية بحدّ ذاتها ومفهومنا لها.

ما نعتقده هو أن للحرية الفردية مستويات متعدِّدة، متفاعلة فيما بينها، ونعني بذلك المستوى الداخلي للشخصية الفردية والمستوى الخارجي أو الظرف أوالبيئة المحيطة بالفرد.

ولقد تعوّدنا دائماً تسليط الضوء على رغبة الذات الفردية بتجاوز الحدود الخارجية التي تضعها الجماعة أمامها، وإهمال المستوى الداخلي للذات الفرديّة، مع العلم أن هذه المستويات تكون في تفاعل جدلي معقّد ومركّب ودائم.

صحيح أن حرية الفرد أو كل الأفراد تكون محدودة بحدود عامة وواحدة هي حدود الظرف الموضوعي واللحظة التاريخية التي يعيش فيها هؤلاء الأفراد، بما تتضمنّه من درجة التقدم المادي والسياسي وغيره، لكن ما لا يحظى بالاهتمام هو مدى تأثير المستوى

الداخلي للفرد على إدراكه وفهمه لآلية تطوير ممارسته لحريته الفرديّة.

بمعنى آخر، ما لا يتم الانتباه إليه في سياق عمل جماعي، هو مدى قدرة الفرد على بناء حريته الداخلية، حيث من لا يستطيع بناء هذه الحرية الداخلية لن يكون بإمكانه تفهّم واستيعاب وتجاوز وتعديل الحدود الخارجية لحريته. وبالتالي ستتشكل لدى هذه الشخصية (المقيدّة من داخلها) ردود فعل سلبية غير ناضجة أو متوازنة تجاه كل ما هو خارجي، وتجاه كل ما يحدّ من حريتها، وتصل هذه الشخصية إلى مواقف لا تقبل فيها بأية حدود خارجية جماعية للحرية الفردية.

إن الحرية الفردية – بالنسبة لأفراد خاضعين لظروف موضوعية متقاربة ومندرجين في إطار عمل جماعي – تتعلّق بشكل أساسي بالتوازن النفسي الإيجابي للشخصية.

إذاً فالحرية الداخلية للشخصية تتشكل عندما تتجه هذه الشخصية نحو محاولة تفهّم وإدراك وإزالة عقدها الداخلية الموروثة ومكبوتاتها الداخلية، بما تتضمّنه من عجز نفسي متراكم، وهذه العملية معقّدة ومستمرة ومفتوحة على الدوام، إذ كيف يمكن لشخصيّة مرتبكة، خجولة، فاقدة للثقة الذاتية، حاملة لعقد نفسية متعدِّدة، أن تنادي بالتحرر من الحدود الخارجية، ما لم تتجه هذه الشخصية نحو داخلها تحاول إدراكه وتفهّمه وترتيبه ؟

الحساسية المفرطة لهذه الشخصية تجاه كل قيد خارجي، يعكس فقراً داخلياً مزرياً، وإن سلوكها في أحد أبعاده محاولة للهرب من الداخل الهش إلى الهجوم على كل ما هو خارجي وجماعي.

إذا قاربنا المسألة ذاتها على صعيد الشعوب والأمم، فإننا نقول: إن الأمة الفاقدة لمقوّمات الحياة الصحيّة والإيجابية، ستتعامل مع كل ما هو خارجي بردود أفعال سلبية، فمرّةً تتعامل باللهاث وراء كل ما هو خارجي، ومرة تتعامل معه كوافد يجب محاربته، وكلتا الطريقتين لهما نفس الجذر، وهو عقدة النقص أو العجز تجاه الخارج والإحساس بتفوّقه، وانسحاق هذه الأمة وفقدانها الثقة بالذات. بالتالي لن يفيد هذه الأمة صراخها المستمر بحاجتها إلى الحريّة والتحرّر، ما لم تدرك أن تجاوز تأخرها الداخلي هو الحلقة المركزية في ارتقائها نحو حرّيتها ومَنَعتها، مثلما لن يفيدها إلقاء اللوم والتبعة على الاستعمار الخارجي، لأن هذا الأخير لا يستعمر إلا الأمم (ذات القابلية للاستعمار)، كما يقول المفكّر الإسلامي مالك بن نبي.

إذاً يجب إدراك المصدر الداخلي للحرية الفردية بما هوضروري للتعامل بشكل أكثر موضوعية وحرّية مع كل ما هو خارجي (أي مع الحدود التي تضعها الجماعة وقانونها على حرّية أفرادها)، فلتتحرَر الذات الفردية من كل ما يقيِّدها داخلياً، ومن ثمّ سيكون بإمكانها التعامل مع ما هو خارجي بشكل إيجابي ومتوازن.

إن تعرّضنا لعلاقة الفرد بالجماعة، أو لعلاقة العضوالحزبي بمؤسسته الحزبية التي ينتمي إليها بهذا الشكل التفصيلي – مع ما يتضمّنه من قصور – يأتي نتيجة رؤيتنا لاتساع دائرة (الكافرين) بكل شكل جماعي للحياة، وبكل عمل مؤسّسي أو حزبي أو سياسي، هؤلاء الذين أراحوا ضمائرهم وألقوا كل التبعة على الجماعة، وبرّأوا أنفسهم من كل مسئولية، كي يريحوا أنفسهم من عناء نقد الذات ومحاولة إعادة ترتيب الفرد لداخله الذي خلخلته الهزائم المتكرِّرة، الشخصية والعامة.

حقاً إن هذه المعركة مع الداخل صعبة وشاقة للغاية، لأنها تتطلب إحساساً عالياً بالمسئولية، مثلما تتطلب الشجاعة النادرة. وهي المعركة ذاتها التي يجب أن تخوضها المؤسسات الحزبية المختلفة في داخلها، وهي أيضاً المعركة نفسها التي يجب أن تخوضها الأمة المهزومة إن أرادت أن تنهض ويكون لها فعل وتأثير في المستقبل.

هذه المعركة ذات المستويات المتعدِّدة (بين الفرد ونفسه، الحياة الداخلية للحزب السياسي، العلاقة بين قوى الأمة والخارج، . . .إلخ) عنوانها بسيط، هو إعادة ترتيب الداخل في كل مستوى من المستويات السابقة، تمهيداً لفعل حقيقي ومؤثر.

أما شروط نجاح المعركة وسلامتها، فهي الإحساس العالي بالمسئولية من جهة، وتوافر الشجاعة النادرة والاستثنائية من جهة أخرى.

٢- أزمة الأحزاب السياسية

لعل البحث في أزمة العمل السياسي في بلادنا من أكثر المسائل صعوبة، من حيث كونها أزمة ذات أبعاد ومستويات عديدة، تدخل فيها وتتكثف وتتمظهر معظم أزمات المجتمع. فالعوامل الموضوعية على صعيد العالم، وعلى صعيد المنطقة العربية، قد فعلت فعلها في الواقع، وزادت حالة الإحباط وتشرذم الحركة السياسية.

إن أياً منا لا ينكر دور هذه العوامل الواقعية الجديدة التي أصابت الحالة النفسية للمواطن العربي في الصميم، سواء أكان مثقفاً أم مسيساً أم مواطناً عادياً خارج دائرة العمل الفكري السياسي، والمسألة ليست محصورة في جزء من الحركة السياسية العربية، بل أكبر من ذلك، فهي أزمة شاملة تطاول جميع الأحزاب السياسية على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية وأحجامها وتاريخها السياسي. وهي أزمة عميقة تطاول الأبعاد كافة للحزب السياسي أو المؤسسة السياسية الواحدة، البعد الفكري والسياسي والتنظمي.

إن أزمة بمثل هذا الاتساع والعمق، لا يمكن معالجتها من دون قيام الأحزاب كافة، بمراجعة نقدية واعية لمناهجها وأساليب عملها المختلفة، وليس هناك من بديل للوعي

النقدي، لتحرير المؤسسات السياسية من عنق الزجاجة الذي مازال يضيق عليها الخناق. هذا الوعي يبقى مدخل الأحزاب السياسية إلى العصر، وإلى قيامها بدور فاعل في واقعها، خصوصاً إذا كنا مقتنعين بأهمية دور الأحزاب السياسية كمؤسسات تعمل على تنشيط الحركة السياسية والثقافية في المجتمع.

ما يحصل اليوم في واقعنا ليس حتمياً، ومن الممكن خلق ظروف وأوضاع أكثر توازناً، بحيث تستطيع الحركة السياسية تمرير هذه المرحلة بأقل خسائر ممكنة، وهذا يقتضي قيام الأحزاب السياسية بمراجعة نقدية سليمة ومتأنية.

هذه المراجعة تفرض علينا كمنطلق احترام التجارب النضالية السابقة، وتثمين ما هو إيجابي فيها، إذ لا يمكن اليوم أن نبدأ من جديد، لأننا بداهة لسنا في نقطة الصفر.

كي نجدّد بشكل معقول وصحي، علينا أن نعيد قراءة تجربتنا الماضية بعين واسعة تلتقط الإيجابيات والسلبيات معاً، أي يجب على الحركة السياسية أن تبدأ عملها المقبل من حيث انتهت التجربة السابقة، لا أن تعيد التجربة نفسها، وبالتالي عليها إعادة البناء والتأسيس انطلاقاً من معرفة أسباب إخفاق التجارب الماضية.

صحيح كما يقول البعض أننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً اليوم، أو أن نؤثر في ما يجري على أرض الواقع الذي لا يقدم سوى الإحباط والمصاعب، سواء أقمنا تغييرات أم لم نقم، لكن الصحيح أيضاً هوضرورة القيام بعملية تأسيس متأنية للمستقبل.

إن مشروع (الحزب السياسي) الفاعل والمؤثر، سوف يبقي هدفاً (إضافة لكونه وسيلة من وسائل النهوض بالمجتمع)، لأننا لم نرق حتى اليوم إلى فهم العملية الحزبية بشكل صحيح، كما لم نتقن أيضاً الممارسة الراقية للسياسة. هذه خطوة للوراء، ولكن من أجل خطوات صحيحة نحو الأمام.

إن إعادة التأسيس هذه ليست هدفاً طوباوياً، كما يتخيل البعض، فالطوباويون ليسوا طوباويين بسبب الهدف الذي يضعونه أمامهم، ولكن بسبب وسائلهم غير الفاعلة وغير الملائمة لحركة الواقع بالدرجة الأولى.

النقطة الأولى في القراءة النقدية، تقتضي القبض على شروط عمل الأحزاب السياسية، عبر دراسة الواقع دراسة متأنية، إذ لا يمكن إقامة نظرية تنظيمية من دون دراسة أبعاد الواقع السياسي الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه الأحزاب، خصوصاً أن الأحزاب العربية على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية، كانت تستجيب للمفاهيم المجردة أو المأخوذة من صياغات الآخرين، وتهمل البحث في مجتمعاتها نفسها أساساً، واستخلاص المفاهيم من تجاربها وتاريخها، وهذا أحد أهم أسباب انعزال هذه الأحزاب عن الحركة والفعل في

المجتمع.

أما النقطة الثانية فتتعلق بضرورة وعي الجدل القائم بين المنهج والأيديولوجيا والسياسة. فالمنهج المطلوب في إطار العمل السياسي والحزبي هومنهج التجاوز والتخطي الدائمين، الذي يفسح المجال على الدوام لتجديد الفكر والسياسة والتنظيم. تفكيرنا ما زال إلى اليوم أسير رد الفعل، ومرتبطاً بالإيقاع المباشر والحسي للواقع، ويتفاعل مع التغيرات العالمية بشكل سلبي، داعياً ما يصل إليه من نتائج وتصورات مباشرة على أنه «تجديد»، مما يفقده الرؤية التاريخانية في قراءته لحركة الواقع وبناء التصورات المستقبلية.

التجديد مطلوب دائماً، لكن لابدّ أن يكون هادئاً وواعياً، فالتجديد لا يعني النسف والنقض، التجديد يعني منهج التجاوز والهضم، فالجديد ينمو ويتصارع مع القديم. والجديد، أي «جديد» يحتوي في رحمه القديم بشكل ما. بهذا الفهم نحرص ألا يقع التجديد في فخ الانتهازية في الفكر والممارسة، أو في إطار المراهقة السياسية.

إن الكثير من التجديد المعروض في الساحة الفكرية اليوم، إنما يأتي في سياق التراجع لا في سياق التقدم والتطور، ولعل أهم المشكلات التي تعانيها الفئات التقدمية (المفترض أن تكون في ظل الأزمات أكثر وعياً)، أنها تنحط وتندرج في إطار التحليل البسيط المباشر للواقع، بدلاً من أن تكون رافعة له.

لم يتخلص الفكر السياسي العربي من الحالة الدوجمائية، حتى في سياق مراجعته لتجربته السابقة، وهو يقع بالحفر والمطبات السابقة نفسها، ولا يزال يسير بعقلية (إما/أو)، فكثيرون ممن كانوا أشد حماسة للفكر الماركسي مثلاً، أصبحوا اليوم على النقيض تماماً. الماركسية لم تكن دوجما، هكذا أراد لها مؤسسوها، كما لم تكن «نصيّة» إلا في عقول النصيين أنفسهم. التطرف ليس مختصاً بجماعة دون غيرها، فقد يكون التطرف إسلاميا أو ماركسياً أو ليبرالياً. التطرف هو ذهنية المتأخر الذي ينشد أمانيه في النصوص والكلمات.

كل منهج يؤسس لأيديولوجيا بالضرورة، وليست المهمة الرئيسة للأحزاب أن تنشر أيديولوجيا، وإنما الدعوة إلى تحقيق برنامج سياسي معين، ينبثق من وقائع الأمور، لا من سلطة الأيديولوجيا على العقل.

هذا الفهم يتيح للأحزاب ألا تكون جماعات عقائدية مغلقة، لتتحاور في ما بينها حول (السياسي) و(الواقعي) و(الراهن) من الأزمات والمشكلات، التي هي اليوم أكبر من الأحزاب جميعاً. فالخلافات الأيديولوجية لا تعني بالضرورة خلافات سياسية حول

مصلحة الوطن، لذلك ينبغي على الأحزاب خلق حالات راقية من العمل «الجبهوي» على الصعيد الوطني. وبذلك فقط نرتفع إلى فهم أعلى للسياسة، بوصفها تعكس تعدد الإرادات في عملية صنع القرار السياسي.

في الجانب السياسي، يجب أن تبني الأحزاب علاقاتها بالخارج والداخل بناء واعياً، فقد ربطت بعض هذه الأحزاب استراتيجيتها السياسية فترة طويلة بالاستراتيجية السياسية للاتحاد السوفياتي السابق، الأمر الذي أوقعها في مطبات عديدة، واصطدمت مطالبها مع المطالب الحقيقية للبشر في لحظات معينة.

أما على صعيد الداخل، فإن انشغال هذه الأحزاب بقضايا الحكم والسلطة اليومية حرمها من التقاط البنى السياسية والاقتصادية للمجتمع، وبالتالي صوغ برامجها السياسية على هذه الأساس، لا أن تتمحور توجهاتها حول أمور السلطة اليومية.

عدم وعي هذه النقطة في السابق قاد الأحزاب إلى مواجهات مستمرة ومباشرة مع الأنظمة، وزاد في انغلاقها على ذاتها، مما حولها إلى جماعات باطنية معزولة عن الشارع السياسي.

النقطة الثالثة في أزمة الأحزاب السياسية تتضح في ممارساتها السابقة، وطبيعة علاقتها بالمجتمع. فكثيراً ما ظهر أن هناك هوة واسعة تفصل بين وعي هذه الأحزاب وفكرها وبين الممارسة الفعلية لها.

علينا أن نلاحظ أن تعاظم حالة البرود وعدم الاستجابة لدى فئات البشر تجاه الأحزاب السياسية هو في جزء منه اليوم بسبب نشوء حالة من عدم الثقة في كل هذه القوى السياسية. لذلك ستواجه الأحزاب اليوم مهمة شاقة في إعادة إرساء ثقة الناس بها، ولا شك أن مقومات إرساء ثقة الناس بها تتمثل في الحفاظ على الصدقية، وربط الأخلاق بالسياسة، وقبول الآخرين، وصوغ برامج سياسية ملائمة.

أما النقطة الرابعة، فتتعلق بالحياة الداخلية للأحزاب. هنا نستطيع أن نضع الملاحظات الآتية حول الأزمة التنظيمية التي تعيشها الأحزاب كافة:

١- لم تطرح الأزمة التنظيمية في الأحزاب السياسية (إلا فيما ندر) إلا بعد الانهيارات المتلاحقة في العالم، وهذا مؤشر سلبي.

٢- التجربة الحزبية هي تجربة منسوخة عن تجارب أمم أخرى، وليس هناك إسهامات محلية جادة لإرساء نظرية تنظيمية تتجاوز ثغرات التجارب المنسوخة.
٣- التجربة الحزبية عندنا تجربة حديثة، إذ لم يصبح للأحزاب تقاليد سياسية وازنة، هذا

يفسر عدم الحضور الجدي والوازن للقانون مثلاً في الحياة الداخلية للأحزاب، ليحل بدلاً عنه العلاقات الشخصية والولاءات المختلفة التي انتقلت من المجتمع التقليدي إلى الأحزاب السياسية.

٤- الأزمة التنظيمية تتجلى في جزء غير هين منها في الجهل التنظيمي، جهل النظرية، وجهل الممارسة التنظيمية الصحيحة. هنا نذكر شهادة أحدهم عندما اكتشف أنه كان من الأيسر حشد آلاف الناس في الشارع لتواجه بصدرها الانفصال في العام ١٩٦١ مع عدم القدرة على جمع خلية حزبية واحدة تتدارس أبعاد الواقع ومهمات المستقبل في ذلك الوقت.

نستطيع الآن بشكل مكثف وسريع أن نقدم بعض الملاحظات حول الأسئلة والمشكلات التنظيمية التي تعيشها الأحزاب السياسية:

أ- لم تعط الأحزاب دوراً وازناً لمفهوم النقد والنقد الذاتي، لذلك لابدّ من توسيع مفهوم النقد أولاً، وإيجاد آليات حقيقية وأدوات حديثة كي يأخذ النقد دوره في رسم صورة الحزب وتغيير أساليب عمله، فالهفوات الصغيرة تكبر مع الأيام، وتأخذ طابع التورم السرطاني إن لم تجد العلاج في الوقت المناسب. من المسلم به أننا قد نخطئ في الرؤيا ونخطئ في التقدير، وتلك مسائل ممكنة وواقعية، لكن من غير المسلم به ترك هذه الأخطاء للزمن.

ب- التجربة اللينينية في التنظيم تجربة غنية ولا شك، لكن أيضاً يجب وضعها على مائدة البحث لتطويرها عبر دراسة الواقع العربي كما أسلفنا.

تلمسنا جميعاً داخل الأحزاب السياسية، خلال فترة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، هجوماً عنيفاً على المفاهيم (كمفهوم المركزية الديمقراطية)، وكأن المشكلة هي في الكلمات المجردة، من دون مناقشة علاقة هذه المفاهيم بحركة الواقع. فهذه المفاهيم والمقولات كسائر مفردات اللغة، هي كلمات تنتمي إلى الفكر وإلى الكلي، ليست مقدسة ولا شيطانية، ولكنها تصبح كذلك بآلياتها ودلالاتها. بالتالي المطلوب هو دراسة الآليات والدلالات، وليس رجم المفاهيم والكلمات بحجارة تبرئة الذات ونصب شياطين وهمية.

هذا الهجوم الذي لا يتناول التفصيلات والدلالات، مترافق بفهم ساذج للديمقراطية الحزبية، يرى أنها الآلية التي لا تلزم بشيء ولا تقيد بشيء. إن نقدنا لهذه التصورات لا يعفينا من ضرورة البحث عن آليات عمل وضوابط عملية كي لا تتحول الديمقراطية الحزبية إلى حالة استبدادية.

هذه الآليات والضوابط يجب أن تتحول إلى نصوص واضحة، عوضاً عن النصوص المبهمة التي تعج بها الأنظمة الداخلية للأحزاب، والتي لا تتضمن آليات واضحة وضمانات

عملية يمكنها تحويل الحياة الحزبية الداخلية إلى حياة ديمقراطية.

يجب توافر ضمانات تصبح معها «المركزية» (التي ستبقى موجودة عملياً حتى لو ألغيت واستعيض عنها بالديمقراطية وحسب، فهذه الأخيرة لا يمكن فهمها دون أرضية النظام الذي هو مفهوم مركزي) مركزية القانون الداخلي للحزب، ومركزية البرنامج السياسي للحزب، والتفتيش في آليات عملية لأساليب حجب الثقة، وآلية عقد المؤتمرات الاستثنائية، وآلية تعبير الأقلية عن نفسها بنصوص واضحة في الأنظمة الداخلية (قد يكون ذلك عبر تنشيط الإعلام الداخلي في الحزب)، لا أن تتحول المركزية إلى سلطة من فوق إلى تحت، وتصبح الحياة الحزبية خاضعة لمعايير أخلاقية في أيدي قيادات الأحزاب.

ج- هناك عدد غير هين من المفاهيم اللينينية تتوافق مع طبيعة التجربة الروسية وزمانها، لكنها لا تتوافق مع حزب سياسي حديث وديمقراطي في هذا العصر.

هنا تكثر الأسئلة، ومنها: ألا يتطلب مفهوم «وحدة الحزب الصخرية» منا مراجعة دقيقة؟ هل هناك إمكانية لظاهرة التكتل والتعدد ضمن الحزب الواحد، أم إنها تحدث رغم معارضتها؟ أليس من عناصر الديمقراطية تعدد الإرادات في عملية صنع القرار السياسي في الحزب؟

د- إن اعتماد الديمقراطية كأسلوب يفترض الاعتراف بالتغاير والتباين بين أعضاء الحزب الواحد من حيث مستوى الوعي والنشاط والحركة الاجتماعية لهم، وهذا التباين يتم التعبير عنه في المؤتمرات الحزبية عادة، والتي لا تجسّد الحقائق القائمة فعلاً بشكل دائم. هنا إذاً يصبح الحديث عن استبدال البنية التنظيمية الهرمية للأحزاب بأخرى دائرية أو غيرها غير مبرر. لا يوجد حزب من دون هيئات وسيطة وقيادات، لكن كما أسلفنا فإن آلية العلاقة بين هذه الهيئات بحاجة لمحدّدات واضحة في الأنظمة الداخلية، وآليات عمل تضمن سهولة الحركة في جميع الاتجاهات من فوق إلى تحت ومن تحت إلى فوق، إضافة للحركة الأفقية النشيطة عبر اعتماد أساليب الإدارة الحديثة.

من ناحية أخرى، لابدّ من توضيح صلاحيات كل هيئة حزبية عبر نصوص محدّدة في الأنظمة الداخلية، بحيث لا تخرج هيئة ما عن حدود صلاحياتها أياً تكن هذه الهيئة، وهذا يوفر الجوالملائم للتخلص من العقلية الاتكالية التي تسم كل هيئة حزبية في اعتمادها على الهيئة الأعلى منها، والحرص على تساوي أعضاء الحزب، وإن اختلفت درجاتهم التنظيمية (عبر الإعلام وآليات أخرى) في مدى المعطيات السياسية والفكرية والاقتصادية المتوافرة حول الحزب والمجتمع و... وغير ذلك.

تشكل الملاحظات السابقة محاولة أولية، من أجل وضع تصور ما لحزب سياسي

حديث ومتطور وديمقراطي ومنفتح على العالم والآخرين، يدرك أهمية النقد والمراجعة في التطور، مستفيداً من التجارب الماضية التي أوصلته للفوضى والاستبداد والانغلاق على الذات، وعدم احترام الآخر.

إن اللحظة التي تطرح فيها الأحزاب السياسية ماضيها كموضوع للنقد والتغيير، هي اللحظة التي تجعلنا نعتقد أنها بدأت تفكر بالمستقبل.